بيركيت هابتي سيلاسي

الصّراع في القرن الأفريقي

ترجمة عفيف الرزّاز

الصراع في القرن الأفريقي

بيركيت هابتي سيلاسي

الصراع في القرن الأفريقي

ترجمة عفيف الرزّاز



مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م.



الصراع في القرن الافريقي
بقلم: بيريكيت هابتي سيلاسي.
الطبعة العربية الاولى، ١٩٨٠.

تصميم وتنفيذ دار المثلث، ش.م.م. بيروت - لبنان
مؤسسة الأبحاث العربية،
ص.ب. ٥٠٥٧ - ١٣، هاتف ٨٠٤٢٥٧ - ٨١٠٠٥٥،
تلكس، ٢٠٦٣٩ دلتا، بيروت - لبنان.

صدر بالانكليزية تحت عنوان:
Conflict And Intervention In The Horn Of Africa.

المحتويات



كلمة للناشر

قليلة هي الكتب عن القرن الافريقي، وباللغة العربية خصوصاً. وهذا الكتاب اساسي وهام، وتكمن اهميته في ان مؤلفه يسلط الاضواء على احداث هذه المنطقة، وهي من الاحداث السياسية والاجتماعية المعقدة التي تتداخل في صراعاتها عوامل ودوافع ومصالح متشابكة. وهو يلقي الاضواء من داخل الوضع الافريقي، بل من داخل المنطقة المشتعلة نفسها ومن موقع الالتزام ايضاً.

ويطرح الكتاب اوضاع اثيوبيا ويستعرض مسألة القوميات في القرن الافريقي ويقدم صورة عن نضالات الشعوب العديدة هناك لتحقيق اهدافها الوطنية والديمقراطية، ويركز بشكل خاص على نضال الشعب الاريتري، الذي ينتمي المؤلف اليه.

وفي هذا الكتاب مواقف وآراء تخص المؤلف وحده ولا تعبر عن رأي الدار، خصوصاً وانه في دراسته هذه يمثل وجهة نظر طرف اساسي من اطراف الثورة الاريترية، ولهذا يطغى عليه، احياناً، طابع الالتزام الحزبي الصارم على الموقف الموضوعي، ويتجلى هذا عند تعاطيه مع تطورات الثورة في اريتريا وفي تحليله للاوضاع الدولية العامة. كما انه يقع في تحليل خاطىء لبعض ظواهر الثورة العربية حين يتناول مثلاً سياسة عبد الناصر العربية، ودور مصر في البحر الاحمر خصوصاً، اضافة الى نظرته الخاصة الى العلاقة بين العرب وبين الشعبين الصومالي والاريتري.

ومع ذلك تبقى اهمية الكتاب جلية بارزة في توضيح ما يجري من نضال مرير في تلك المناطق الشرقية من القارة الافريقية تخوضه شعوبها لتحقيق اهدافها في التحرر والتقدم ضمن الصراعات الدولية الكبرى التي تشهدها منطقة القرن الافريقي منذ سنوات والتي قد تستمر لفترة طويلة مقبلة.

مؤسسة الابحاث العربية



الى ابطال الساحل
الذين يحتفلون بالغناء والرقص
بعد يوم قتال عصيب . .
الذين يشربون ويأكلون
مع «الكلاشن» و«البرن»
في احتفال ثوري.

الى الزهور الحمر والطلائع
المحافظين على الثورة . .
الى الاطفال الموحدين
ابناء ابريهيت وفطومة . .
والى كل امهات البحر الاحمر
اللواتي اصبح ابناؤهن الشباب
في عمر تجسيد الثورة.

الى مجد الشهداء
الذين يضيئون بموتهم طريق الحياة
«ولن تكون للموت مملكته»
لأنهم احياء في كل ذكرياتنا



تقديم الطبعة العربية

ليس القارىء العربي غريباً، بشكل عام، عن شؤون القرن الافريقي بما فيها الصراع الراهن. وهو على اطلاع، بالتأكيد، على النضال التحرري في ارتيريا الذي يدخل الان سنته العشرين. فالقرن الافريقي قريب من العالم العربي، وخاصة من شبه الجزيرة العربية، وكانت له به روابط تاريخية.

ودعم الشعوب العربية للنضال الارتيري، مثلاً، يعكس هذه العوامل التاريخية والجغرافية. وقد شوهت الحكومات الاثيوبية المتوالية الدعم المعنوي والمادي القائم على التضامن مع قضية شعب مضطهد. ولقد كان التحريض والتشويه دوماً من الطرق التي حاول بها ممارسو الاضطهاد في أديس ابابا عزل النضال الارتيري. وكان آخر مظاهر هذا التحريض وصف نضال الشعب الارتيري من اجل تقرير المصير والاستقلال الوطني بكونه امتداداً لهيمنة بلدان عربية معينة في بلد افريقي.

لقد فرضت المصالح الاستراتيجية والجغرافية للقوى الامبريالية شروط تسوية للمستقبل السياسي لارتيريا هي في صالح اثيوبيا. وتطابقت مصالح اثيوبيا مع المصالح الغربية في الخمسينات. وللأسف فان اعتبارات مشابهة ادت اليوم بالاتحاد السوفييتي الى ان يعكس دعمه السابق لاستقلال اريتريا.

وكان التحالف الاستراتيجي بين اسرائيل واثيوبيا من المظاهر ذات المغزى لتطابق المصالح الامبريالية الاميركية مع تلك الاثيوبية. والى جانب الروابط التاريخية والثقافية التي لاريتريا بالعالم العربي، فان هذا جعل نضال التحرر الارتيري معادياً للصهيونية بمثل معاداته للامبريالية وللاحتلال الاستعماري الاثيوبي. وهو ما كان يعني ان يصبح الشعب الارتيري والشعب الفلسطيني حليفين استراتيجيين يقاتلان ضد اعداء مشتركين.



هذا الكتاب، على العموم، ليس عن اريتريا فحسب. . انه محاولة لتحديد وتفسير العناصر الرئيسية للنزاع في مجمل القرن الافريقي. وفي اطار هذا التحليل يجري تقديم كافة القوى المتنازعة والقضايا المتنازع عليها سواء بمنظورها التاريخي ام بمضامينها الراهنة. وكذلك يجري شرح وتحليل ظاهرة التدخل الخارجي في النزاعات المحلية الافريقية.

وكان لا بد للنزاع ان يؤدي الى معاناة هائلة، والى تحويل مئات الالوف من المواطنين الى لاجئين في اراض بعيدة.

وأملي وطيد في ان يشكل هذا الكتاب مساهمة متواضعة في النضال من اجل توفير المعلومات الكاملة والدقيقة، فان تضامناً مبنياً على معلومات دقيقة لهو افضل من تضامن مبني على العواطف فقط رغم ما لهذه من اهمية ايضاً.

نيويورك، ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠ **بيركيت هابتي سيلاسي**



مقدمة

يبحث هذا الكتاب في النزاع والتدخل في منطقة تقع داخل الاقليم الذي اصبح يعرف اليوم باسم «قوس الازمة»، والذي يضم القرن الافريقي وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج الواقعة وراءها. والنزاع في القرن الافريقي ـ وهو الاكثر دموية منذ النزاع الفييتنامي ـ تراجع الى الواجهة الخلفية بسبب احداث ايران وافغانستان. ولكن الموضوعات متشابهة ومرتبط بعضها بالبعض الآخر جغرافياً، لأن القرن الافريقي والخليج هما وجهان لعملة استراتيجية واحدة ومظهران للصراع نفسه على السيطرة.

هذه الدراسة للنزاع في القرن الافريقي تختلف عن الدراسات القليلة التي ظهرت حتى الان بكونها تعكس نظرات واهتمامات رجل من القرن الافريقي اكثر مما تعكس الاهتمامات التي هي من الخارج، وذات الاتجاه الاستراتيجي، لدى اولئك الذين كتبوا عن النزاع وهم من خارج المنطقة. وهي في الوقت نفسه محاولة جديدة لدراسة الاقليم بأكمله في اطاره التاريخي.

وسيلاحظ القارىء انني اعتمدت كثيراً، الى جانب المراجع المعتادة، على المعلومات المباشرة التي حصلت عليها من خلال معرفتي بالمنطقة وتجربتي فيها. فقد ولدت في اريتريا ولكني عشت وعملت في كل انحاء القرن الافريقي، واهتمامي به اكثر من اهتمام اكاديمي بحت، على العموم، اذ اني اشعر بآلام ومعاناة شعب وجد نفسه وسط مأساة ودمار الحرب.

وقد خطرت لي فكرة كتابة هذا الكتاب، او صيغة منه، للمرة الاولى عندما كنت في المناطق شبه المحررة من الأراضي المرتفعة الارتيرية حول اسمرة في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٤. وكنت قد نجوت من الاسر من قبل العصبة العسكرية ـ الديرغ ـ قبل ذلك ببضعة اسابيع، بينما قتل صديقي ورفيقي الارتيري الجنرال امان عندوم، اول

رئيس للديرغ، لانه اصر على التفاوض من اجل تسوية للحرب الارتيرية. وكانت تلك الحادثة ـ على ما اعتقد ـ نقطة علّام في التاريخ الحديث لاثيوبيا وللقرن الافريقي، لاسباب اعالجها بالتفصيل فيما بعد في هذا الكتاب، ولكنها كانت، كذلك، نقطة علّام في حياتي انا ايضاً. وكان رجال الديرغ يعرفون اني، لكوني صديق أمان الحميم وناصحه، لعبت دوراً في بلورة هذا الموقف من القضية الارتيرية. وكنت انا اعرف انهم يعرفون، فكان علي ان اهرب والا فالموت مصيري المحتوم. وذهبت الى مسقط رأسي ارتيريا حيث استقبلت بحرارة، كأخ «ضال» عاد الى البيت. وكان لتأليف الكتاب ان يؤجل لأني انغمست اثناءها في نضال الشعب الارتيري.

وقد ساعدني كثيرون بينما كنت أعد الكتاب، ومن واجبي تقديم الشكر خاصة الى الذين قرأوا المسودات او اقساماً منها وقدموا ملاحظاتهم واقتراحاتهم.



المدخل

القوى والقضايا

كان القرن الافريقي ساحة لسلسلة متواصلة من النزاعات المسلحة لمدة قاربت العقدين. ومما زاد في حدة هذا النزاع ذي الجذور التاريخية والجغرافية، المداخلات الخارجية عبر السنوات، واحدثها تدخل الولايات المتحدة لدعم هيلاسيلاسي، ثم تدخل الاتحاد السوفييتي لدعم نظام منغيستو هيلا مريام العسكري الذي كان محاصراً وعلى شفا الانهيار. وهذه الدراسة محاولة لتحديد عناصر هذا النزاع ولتقديمه في اطاره التاريخي. وفي هذا الفصل ـ المدخل سوف ابرز القوى والقضايا المتنازعة، وطبيعة التحركات الاستعمارية والامبريالية التي تجثم على الاقليم، ومدى وطبيعة التدخلات العسكرية الخارجية، وحركات التحرير الوطنية الرئيسية سواء داخل اثيوبيا ام على حدودها.

جذور النزاع

يضم القرن الافريقي اثيوبيا والصومال وجيبوتي وارتيريا، ويحاذي الممرات البحرية الحيوية في المحيط الهندي والبحر الاحمر، اللذين تقع خلفهما شبه الجزيرة العربية واقليم الخليج[1]. وعند النهاية الجنوبية للبحر الاحمر يقع مضيق باب المندب، اما في نهايته الشمالية فهناك قنال السويس. وكان افتتاح قنال السويس في عام ١٨٦٧ قد عزّز ودوّل القيمة الاستراتيجية والتجارية للاراضي المطلة على البحر الاحمر، وزاد بالتالي من امكانيات التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للاقليم.

وفي قلب القضايا الكامنة خلف النزاعات الراهنة في القرن، هناك ثلاث موروثة من الماضي: (١) تركة التوسع الامبراطوري الاثيوبي واخضاع اناس من امم مختلفة، يتكلمون لغات مختلفة، وذوي سُبل عيش اقتصادية مختلفة. (٢) تركة الحـ م



الاستعماري الاوروبي الموازي للتوسع الامبراطوري الاثيوبي والمتعاون معه احيانا. (٣) تركة التدخل الامبريالي الخارجي والتغلغل الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، والذي كان تركيزه الاساسي على اثيوبيا.

التركة الامبراطورية والاستعمارية

دخلت القوى الاستعمارية الاوروبية (ايطاليا، بريطانيا العظمى، فرنسا) القرن الافريقي في نهاية القرن التاسع عشر. ففي عام ١٨٨٢ استولت الحكومة الايطالية على ميناء عصب على البحر الاحمر، من «شركة روباتينو للملاحة»، التي كانت قد حصلت عليه بعمليات شراء احتيالية عام ١٨٦٩. ثم تحرك الايطاليون لاحتلال مصوّع عام ١٨٨٥، وبدأوا يتجهون الى الأراضي المرتفعة داخل ارتيريا. والفرنسيون الذين كان لهم موطىء قدم في جيبوتي ارادوا استغلاله كقاعدة لايجاد مستعمرة لهم في افريقيا الشرقية ترتبط بممتلكاتهم في افريقيا الغربية. ولكن نظراً لان هذا كان يعني انهاء الحلم البريطاني باقامة امبراطورية تمتد «من رأس الرجاء الصالح الى القاهرة»، فقد شجع البريطانيون الطموحات الايطالية في ارتيريا. وارسلت كل من القوى الاستعمارية مبعوثيها الى بلاط الامبراطور الاثيوبي مينيليك، يتآمر كل منها على الآخر. وعرف مينيليك كيف يستغل هذا الوضع، فركز على بناء امبراطورية قوية لنفسه بالاستيلاء على الاراضي الواقعة الى جنوبه وبناء جيش كبير مستخدماً غنائمه من فتوحاته وعلاقاته الخارجية في شراء السلاح. وبين عامي ١٨٨٧ و١٨٩١ استولى جيشه على آروسي، وفي عام ١٨٩١ اعلن الامبراطور مطالبته بمساحة تزيد قليلاً عن الحدود الحالية. وفي عام ١٨٩٧ اعترف الأوروبيون للامبراطور بحقه في هارارغي وأوغادين وبالي وسيدامو عن غير طيب خاطر، في حين اخذ البريطانيون لأنفسهم اراضي الصومال. واعترف مينيليك بحدوده مع ارتيريا عام ١٨٨٩، واعيد تأكيد هذا الاعتراف عام ١٨٩٦. وكانت اثيوبيا قوة اقليمية وامبراطورية بحقها الذاتي.

بعد الحرب العالمية الثانية، انسحبت كل من بريطانيا العظمى وفرنسا تدريجياً من السيطرة المباشرة على مستعمراتها (وحصلت الصومال على استقلالها السياسي عام ١٩٦٠ وجيبوتي عام ١٩٧٧) رغم ان اقتصاد هذه المستعمرات، ككل المستعمرات السابقة في انحاء العالم، بقي مقيداً بروابطها الاقتصادية مع مستعمريها السابقين

وبعلاقاتها مع السوق الرأسمالية الاوسع. ومن ناحية اخرى، فان التجمعات القومية التي خضعت لمينيليك (الذي ورثه هيلاسيلاسي عام ١٩١٦) لم تتوصل حتى الى هذا القدر من الحكم الذاتي. وقاسى كل من شعب التيغري جنوبي ارتيريا مباشرة، وشعب الاورومو في الجنوب والجنوب الغربي، والصوماليون في الجنوب الشرقي، مصير الامم المقهورة. وارتيريا، التي كان لها الحق نفسه بالاستقلال الذي تمتعت به تقريباً كافة المستعمرات الاوروبية السابقة في افريقيا، ضمت ـ بدلاً من ذلك ـ «اتحادياً» الى اثيوبيا عام ١٩٥٢، نتيجة لقرار للأمم المتحدة تبنته الولايات المتحدة التي تطابقت اهتماماتها الاستراتيجية في المنطقة مع اهتمام هيلاسيلاسي بالموارد البشرية والمادية لاريتريا

وهكذا خلّف الحكم الاستعماري وراءه رقعاً متداخلة من الدول التي اقسمت الامم الافريقية الاخرى على المحافظة على حدودها. واعلنت هذه الدول ان لكل «مسألة استعمارية» حلاً «ما بعد استعماري»، وكان لعدم الموافقة على ذلك ان يصبح جزءاً من المشكلة. في هذه القضية هناك مبدآن متضاربان، مبدأ وحدة الأراضي، او الوحدة الوطنية، ومبدأ التعبير عن الذات. ثم ان حق تقرير المصير، من ناحية اخرى، ورغم كونه مبدأ صالحاً تاريخياً ومقبولاً دولياً، هو نوع من العلاقة الضعيفة. وقد استنجدت به العديد من الاقليات المقهورة المناضلة دفاعاً عن استقلالها الذاتي وهويتها وتراثها الثقافي. ومع ذلك، فان هذا الاستنجاد فشل دوماً في الحصول على استجابة ايجابية من قبل المجتمع الدولي، ليس بالضرورة نتيجة لغياب النية الحسنة بل غالباً بسبب استحالة حل الادعاءات المتناقضة. وبالتالي فان احد المبدأين يجيّر دوماً لصالح الآخر، وهو ما يؤدي الى انكار الحقوق الانسانية الاساسية للاقليات، التي قد تقع بدورها في دوامة الكفاح المسلح، وتبقى المشكلة غير محلولة. وهكذا، فان مشكلة الصراع في القرن الافريقي تمثل تحدياً تاريخياً للحلول المفروضة استعمارياً، وتصل انعكاساتها الى ابعد من الاقليم بكثير.

ولكن «الاستقرار» ـ كجزء من الاستراتيجية العامة التي تشمل خلق دول خاضعة للاستعمار الجديد تكون آمنة بالنسبة للاستثمارات الخارجية ـ كان المبدأ الاساسي للنظام ما بعد الاستعماري. واول منظريه هو روبرت ايمرسون، الاستاذ في جامعة هارفارد، الذي يقول بأنه، بعد الاستقلال، «ما من بقايا حق» في تقرير المصير تبقى عند أية فئة تواجدت داخل الدولة بعد مرحلة الاستعمار او قطعتها حدود هذه الدولة. وهو



يرى ان تقرير المصير لم يكن «عملية مستمرة» بل كانت له فحسب «وظيفة منح الاستقلال لمن هم تحت حكم الاستعمار»[٢].

هذا الموقف دعمه معظم رؤساء الدول الافريقية. وكان نكروما استثناءً، وقد دعا الى الوحدة الافريقية الشاملة حلاً لمشكلته رافضاً الحدود الاستعمارية باعتبارها اعتباطية وغير عادلة وقد تقود الى نزاع مكلف. وهذا هو السبب الذي دعا نكروما الى تنظيم «مؤتمر شعوب كل افريقيا» في اكرا خلال شهري كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٨ وكانون الثاني (يناير) ١٩٥٩. وقد خطط نكروما لوضع اسس الوحدة، لا القائمة ببساطة على اتفاقات الحكومات، بل على الاحزاب السياسية والاتحادات العمالية للشعوب وما الى ذلك. ولكن الافارقة كانوا منظمين على المستوى الوطني حسب مجموعات المصالح الوطنية، ولم تكن هنالك كذلك ايديولوجية موحّدة ذات قوة جذب على مستوى القارة، فدعوة الوحدة الافريقية كانت ضعيفة جداً ومعروفة قليلاً. اضافة الى ذلك، كانت الحكومات الافريقية التي حلت محل الحكام الاستعماريين منقسمة في ما بينها وتتراوح بين حكومة سيكوتوري الماركسية في غينيا والنظام شبه الاقطاعي لهيلاسيلاسي في اثيوبيا. ولذلك كان على «منظمة الوحدة الافريقية» ان تجمع بين حكومات ذات مذاهب سياسية مختلفة.

وقررت الدول الافريقية اولوياتها في الاجتماع الثاني لمنظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٦٤، واصدرت قراراً يعترف بالحدود الموروثة عن الاستعمار، بما فيها تلك القائمة بين اثيوبيا والصومال، كقاعدة لتحديد سيادة الدولة. وحتى نكروما شعر انه مضطر الى الصمت، امّا اصوات الاعتراض الوحيدة فقد صدرت عن آدن عبد الله رئيس الصومال، وعن ممثل المغرب الذي كان يطالب بموريتانيا. واعلنت الحكومة الصومالية ان القرار تجاهل حق تقرير المصير لاولئك الصوماليين الذين لم يكونوا داخل الحدود الاستعمارية كما تجاهل تاريخ مقاومتهم المتواصلة للبريطانيين والاثيوبيين والايطاليين، وبالتالي فانهم، ضمناً، حالة فريدة في القارة يجب ان يستثنيها قرار منظمة الوحدة الافريقية.

وكان قرار القاهرة اعتباطياً كالحدود الاستعمارية التي كرسها، وكان في ذلك سخرية مريرة لانه جاء بعد مضي عقد او يكاد على مسيرة تصفية الاستعمار. رغم ذلك كانت اعتباطية القرار مقبولة نوعاً ما لدى الزعماء الأفارقة الجدد في غياب بديل متوفر

فوراً ومقبول بالاجماع وبالنظر للحاجات القائمة لدى الجماعات الحاكمة.

وبذلك، فان احد المظاهر الهامة للصراع في القرن الافريقي هو انه يتحدى قرار القاهرة بالنسبة لنقطتين على الاقل. الاولى هي ان الصراع المسلح في اوغادين يذكّر دوماً بأن قرار القاهرة لم يحقق العدل لكل الشعوب(٣). والثانية، هي ان الزعامة الافريقية، بفشلها في تطبيق المبدأ نفسه في اريتريا، بغض النظر عن هيلاسيلاسي، ارتكبت ما يمكن اعتباره فشلها الذريع. فاريتريا كانت مستعمرة سابقة ككل المستعمرات الاخرى بحدود استعمارية تحدد سيادة دولتها. ومع ذلك، فقد استخدم هيلاسيلاسي هيبته ومهارته في المناورة للابقاء على المسألة الاريترية خارج جدول اعمال منظمة الوحدة الافريقية.

التدخل والتغلغل الخارجي

ان فشل الامم الافريقية في مواجهة مسألة القومية، وفشل القواعد القانونية والاخلاقية الدولية في التوسط بين الدول المتنازعة، مكّن الأغراب من ان يتدخلوا وان يفرضوا ارادتهم. وهو ما شجع كذلك اللجوء الى السلاح ونمو صيغة جديدة من صيغ علاقة التبعية، وهي العلاقة القائمة بين القوى الخارجية التي تزود بالسلاح، والدول او الامم العميلة. وبذلك، وكما سنرى فيما بعد، فان الخيبة التي اصيبت بها الطموحات الوطنية الصومالية، وانكار حق شعب اوغادين في تقرير المصير، دفع بهذا الشعب الى امتشاق السلاح، والاتجاه نحو كائن من كان راغباً بتزويده به، وكان هذا هو الاتحاد السوفييتي آنذاك.

ان هشاشة دول افريقيا ما بعد الاستعمار التي دلت عليها الانقلابات العسكرية التي غيرت ثلاثة ارباع الانظمة منذ عام ١٩٦٥ جعلت من الاصعب على الفئات الحاكمة مقاومة مثل هذه التبعية. وسياسات الثورة، بطريقة الجيش، احاطت بالقرن الافريقي، وجعلت العسكريين يلعبون الدور السياسي الرئيسي في اثيوبيا والسودان والصومال. وكان هذا ناجماً جزئياً عن ضغوط المسألة «القومية»، ولكن، وفي الوقت نفسه، فان اللامساواة الاجتماعية، وسوء الادارة الاقتصادية، والفساد، والافتقار العام للتنظيم الصحيح للأولويات، سمح بقيام خطوط جديدة للتقسيم الاجتماعي والصراع. وفي اطار هذه الشروط، كانت القوات المسلحة قادرة على لعب دور اساسي باعتبارها القسم المنظم والمسلح من البورجوازية الصغيرة المدينية.



في ربيع ١٩٧٤ انهارت امبراطوريتان، تلك الاثيوبية والاخرى البرتغالية، مما خفف من القيود الاستعمارية وما بعد الاستعمارية ودفع بمقاتلي التحرير الى مضاعفة جهودهم. وكانت منظمة الوحدة الافريقية قد صقلت في ميدان مساعدتها لمقاتلي حرب العصابات في انغولا وموزمبيق وغينيا ـ بيساو، وكلها انضمت الى عائلة الدول المستقلة في نهاية عام ١٩٧٥. وزاد الاستقلال الذي انتزعته هذه الشعوب بصعوبة من حدة التلمس الافريقي للعلاقة القائمة بين الاهداف والوسائل، وادخل نضالية جديدة في صفوف منظمة الوحدة الافريقية. والدبلوماسية الغربية، التي عزلت نفسها في اطار تقديم الخدمات الكلامية لمبدأ تقرير المصير، اجبرت على الانتباه جدياً والاستماع الى الصوت الافريقي.

في اثيوبيا، اشعلت نهاية نظام هيلاسيلاسي النار في الاقليم، والهبت حركات التحرير بين القوميات المضطهدة او الفئات القومية التي سحقت طموحاتها بقسوة. وبدأت الحرب في اوغادين وارتيريا تهدد النظام الاثيوبي الجديد، وحذت بالاتحاد السوفييتي الى قلب تحالفه فجأة وبصورة دراماتيكية من الصوماليين الى الاثيوبيين، والى التدخل عسكريا في كل من اوغادين وارتيريا.

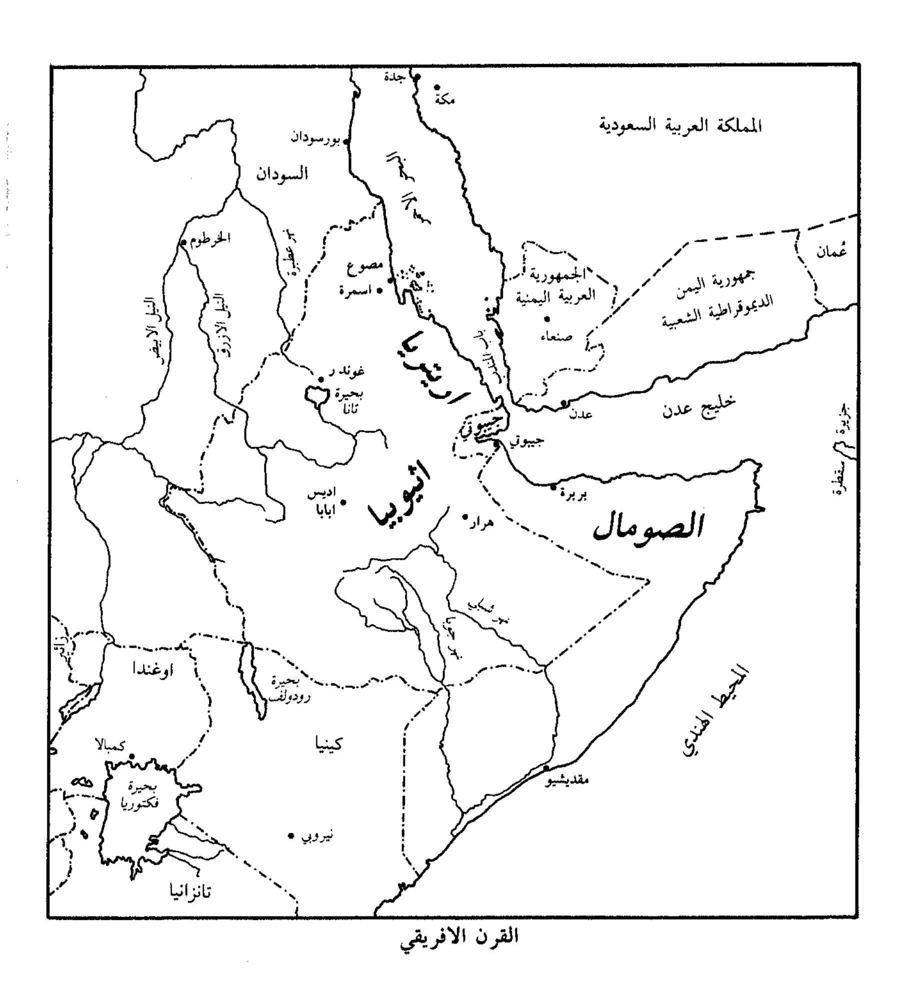
واليوم، وفيما تنظر الدول الافريقية الاخرى وهي نصف مشلولة، والاسلحة السوفييتية تزهق ارواح الآلاف، يستمر الصراع في القرن الافريقي. واحد التوقعات الكبرى من الانتفاضة الثورية الاثيوبية لربيع ١٩٧٤، وهو تحرير المنطقة من العبء التاريخي الذي فرضته عليها الامبراطورية الاثيوبية، أُنكر تماماً. وفي الواقع، وكما سنرى في ما يلي، فان الالغاء الشكلي للمؤسسات الاقطاعية، وهو اكبر انجازات الثورة، لم يغير، ولم يكن باستطاعته ان يغير، القيم الاقطاعية التي استمرت في البقاء، وعرقلت، سواء مسيرة الثورة الديموقراطية ام حل المسألة القومية.

وبتمكن النظام العسكري الاثيوبي، وبمساعدة خارجية مرة اخرى، من اعادة فرض سلطته، استمر هذا النظام في اللجوء الى القوة العسكرية والدعاية في تعامله مع الطموحات الوطنية والقوميات المضطهدة. ولقد تبنى هذا النظام اللغة الماركسية و«الأممية البروليتارية»، مما اقنع ظاهرياً بعض الدول الغربية ـ وان لم يقتنع سكان القرن الافريقي ـ براديكاليته، واستخدم بنجاح حتى الان شعار التهديد بالعدو الاجنبي» ليكسب ولاء



الشعب الاثيوبي. وقد تمكن النظام من تشتيت المعارضة ، ولجأ بشكل متزايد الى الحل العسكري كطريقة لحل المسألة القومية - في التيغري ، وبين الاورومو في جنوب وغرب وجنوب غرب البلاد، وكذلك في اوغادين - وفي تجنب حل عادل للحرب في ارتيريا. وهذا ما شجع تزايد التدخل الاجنبي بشكل معونات عسكرية. ولكن الحقائق الموروثة عن الماضي الامبراطوري وطموحات الامم المقهورة لا يمكن تجاهلها بسهولة. ولا يمكن الغاء رغبات الشعوب ، كما انه لا يمكن للاجتثاث الدموي للمعارضة الناقدة ان يكون اكثر من حل قصير المدى.





القرن الافريقي

القسم الأول

الامبراطورية والقومية والثورة



الفصل الاول

اثيوبيا: قواعد دولة ـ امبراطورية

القاعدتان التوأمان

اثيوبيا عبارة عن دولة ـ امبراطورية انشئت في القرن التاسع عشر، يسكنها اناس من امم مختلفة (او قوميات) يتكلمون حوالي سبعين لغة ومئتي لهجة. ومساحتها البالغة ١,٢٢ مليون كيلومتر مربع تغطي اقاليم جغرافية ومناخات متباينة، فيها الجبال المرتفعة، والمنخفضات العميقة، والمناطق الغابية، والسهول المعشبة، وكذلك الصحارى القاحلة وشبه القاحلة، وتنوع كبير في الحياة الحيوانية والنباتية.

وعدد السكان المقدر بـ ٢٧ مليون نسمة يتألف من قوميات مختلفة، ويعيش بشكل اساسي في قرى ريفية متناثرة، ويعتمد في الأغلب على الزراعة في المرتفعات وعلى تربية المواشي في الأراضي المنخفضة،وهما الوسيلتان اللتان تؤمنان المعيشة لـ ٨٥ بالمئة من السكان وتشكلان ٧٥ بالمئة من الدخل القومي. وقد حيرت ظاهرة المجاعة في بلد وُهب تربة خصبة وموارد طبيعية أخرى بعض المراقبين، ولم تفد بلاغة هيلاسيلاسي حول «التحديث» (في وسائل الزراعة) شيئاً في تغيير هذا الوضع. ومن سخرية التاريخ ان يكون جفاف عامي ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ («مجاعة والو» الشهيرة) قد ادى الى انفجار الثورة في شباط (فبراير) ١٩٧٤، وقاد في النهاية الى الاطاحة بحكومة الامبراطور.

لماذا لم تؤد «اوتوقراطية التحديث» الى ادخال اصلاحات لا تعمل فقط على اطعام



الشعب بل تزيد ايضاً من امكانات التنمية بتأمين الفائض الضروري؟ لماذا قلص هيلاسيلاسي في الواقع اقتصاده؟ لماذا عملت حكومته على اجراء تغييرات في المؤسسات الحكومية ذات طابع «حديث» ولم تقم بتغييرات اقتصادية واجتماعية مماثلة؟ ان اسباب هذا الفشل تعود الى الأسس الاقطاعية والامبراطورية للدولة الاثيوبية التي لا بد من تحليلها لفهم السياسات الاثيوبية الماضية والراهنة.

القاعدة الاقطاعية

لقد قامت بنية الدولة الاثيوبية على النظام الاقطاعي لملكية الأراضي. وعبر قرون عدة تم توحيد المرتفعات الشمالية والوسطى ببطء في ظل الملكية، وبوجود اسياد اقطاعيين اقوياء، يحكمون الاقاليم بشكل شبه مستقل ويدفعون الأتاوات للمملكة المركزية. وكانت السيطرة على الأرض، التي هي وسيلة المعيشة الرئيسية لجماهير الشعب، وفائض انتاج هذه الأرض، هما المظهر الاقتصادي الرئيسي للنظام. وكان استخدام الأرض والتصرف بفائض انتاجها يرتبطان بالنظام السياسي بعرى لا تنفصم. اولاً، كان حق اخذ الاتاوة عن الأرض (بما في ذلك ترتيبات مثل «الغلت» او «الماديريا» او ما شابه) مضموناً مقابل خدمات مقدمة او يفترض بها ان تقدم. وكان فائض انتاج الأرض كافياً لاعالة الطبقة الحاكمة من العائلة المالكة واهل البلاط، والاسياد الاقطاعيين ووكلائهم وموظفيهم، وكبار رجال الكنيسة ومن يدور حولهم، وطبقة واسعة من الفلاحين الذين يدعمون هؤلاء. ثانياً، كان حق استثمار الأرض (بما في ذلك طريقة «الريست» او ترتيبات اخرى لملكية الأرض) يتوارث اما بواسطة النسب او عبر المقاضاة الناجحة. وفي الحالة الأخيرة كان الوضع الاجتماعي للشخص المدعي او المدعى عليه يحتل اهمية كبرى في سير الدعوى. وكان هذا المظهر الاقطاعي احد المصادر الدائمة للنزاعات بين قوى «التحديث» في نظام هيلاسيلاسي التي حاولت ان تضع القانون فوق الأشخاص، والقوى التقليدية التي قاومت ذلك. وكان الامبراطور يقف موقف التوسط بين الطرفين.

لقد عرف الاقليمان الشمالي والأوسط باسم «**بيرست آغر**» (اي ارض «الريست») وكان الحق الاساسي للفلاح في هذه المنطقة بالمشاركة بالأرض ـ **الريست** ـ متوارثاً ويعود الى عضويته بالنسب في العشيرة. ولا يمكن للانسان ان يفقد حق «الريست»[1] حتى بغيابه الدائم عن الأرض، وهو مبدأ معبر عنه باستشهاد قانوني غالبا



ما يتردد في النزاعات ويقول:

«بيرست آغر سيو بيشي آميتو ـ ويدريستو»

(أي أن رجل اراضي **الريست** يحتفظ بحقوقه حتى بعد غياب الف عام).

وكانت الطبقة الحاكمة تحصل على فائض انتاج اراضي «الريست» بشكل اساسي عبر آلية «الغلت». وحقوق «**الغلت**» الدائمة كانت مضمونة لأكبر الأسياد الاقطاعيين وكبار رجال الكنيسة، وللكنائس والاديرة لاعالة اعضائها ولكبار المسؤولين المتقاعدين مكافأة على خدماتهم، وبذلك كان «**الغلت**» يشكل التعويض الاساسي للمسؤولين حتى ادخل هيلاسيلاسي عام **١٩٣١** طبقة ادارية مأجورة. وحتى بعد ذلك، استمرت حقوق «**الغلت**» عموماً، وبقيت في بعض المناطق حتى عشية الثورة.

وكانت حقوق «الغلت» تأتي نتيجة لهبة رسمية ممنوحة من قبل الملك او السيد الاقطاعي في المحافظة، ويمكن لشروط هذه الهبة ان تختلف من حالة الى أخرى. وعلى سبيل المثال، فان «الغلتيغنا» (أي الموهوب) قد يمكنه ان يحتفظ لنفسه بكل الدخل، او قد يطلب اليه ان يقدم بعضاً منه الى سيد اقطاعي أعلى مرتبة. ويحق كذلك للموهوب الحصول على الخدمات العمالية من «**الريستغناس**» (أشخاص لهم حق **الريست** فوق ارضه «**الغلت**». ونظراً لأنه كثيراً ما يكون «ريستغناس» هو نفسه، فانه يستخدم هذه الخدمات العمالية في زراعة وتعشيب وحصاد حقوله. والموهوب معفى من الضرائب في اراضيه نفسها، وهو يجمع ضرائب خاصة خلال قيامه بخدماته الادارية والقضائية على ارضه «**الغلت**». وكل هذه الوظائف تعطيه قوة اضافية وتساعد في تدعيم النظام الاقطاعي بكامله. وقد وصل الاسياد الاقطاعيون الى فرض ضرائب خاصة «عملياً على كل ما عاش او نما على الأرض، وعلى أشكال عديدة من النشاطات التي يقوم بها الفلاحون»[٢]. اضافة الى ذلك، كان الفلاحون يقدمون خدمات ومداخيل للكنسية. ونظراً لأنه كان ينكر على المسلمين حق امتلاك الأرض، فان الهيمنة الدينية كانت متلازمة مع الاضطهاد الطبقي.

وهكذا اصبحت الأرض وانتاجها لا اداة للسيطرة الاجتماعية فحسب بل وسيلة لتخليد الاضطهاد والفقر. وكانت الطبقة الحاكمة على وعي تام بفاعلية «**الغلت**» و«**الريست**» في الابقاء على الفلاحين في مستوى الفقر كما تشير الى ذلك العديد من

الامثال الامهرية، واستخدمت هذه الطبقة الأعراف القانونية الدينية المسيحية والمحلية لتقوية وتدعيم العلاقات الاقطاعية[٣]. وكان القانون المحلي يحكم علاقات اجتماعية معينة، ولكن الـ «**فيتيحا ينغاست**» (اي القوانين الملكية) كانت تدار من قبل رجال الكنيسة المتعلمين وتطغى على القانون المحلي. واضافة الى روابط الدين، قامت روابط النسب بتقديم الدعم للحياة الاجتماعية، مما جعل مطالب «**الغلتيغنا**» (الموهوبين) مقبولة[٤].

وفي معرض التعليق على هذه العلاقات الاجتماعية المتقاطعة، كتب جون ماركاكيس و ينغاآبيلي يقولان :

> «ادت الروابط العمودية القوية الى تجاوز الانقسام الطبقي. والانقسام نفسه لم يكن انشقاقاً. فقد كانت الارستقراطية متعددة الدرجات، وادنى مراتبها كان بالكاد يتميز عن جماهير الفلاحين التي تعيش بينها. ولم تكن هنالك تباينات ثقافية واضحة بين الطبقات ولا اية حواجز اجتماعية قاسية. واعتمدت الارستقراطية على التباهي بدلاً من التهذيب والدماثة للابقاء على الفاصل الاجتماعي»[٥].

في الواقع، ان تعبير ارستقراطية لا ينطبق الا بصعوبة على الطبقة الاقطاعية الاثيوبية التي لم تسيطر على اية نشاطات ثقافية او فنية الا في الفترة الاخيرة من نظام حكم هيلاسيلاسي، وحتىعِندئذٍلم يكن ذلك اكثر من تقليدهزيل لم يقنع احداً، وأية انجازات فنية او ادبية او ثقافية نسبتها الطبقة الاقطاعية لنفسها كانت في الواقع نتاجاً لرجال كنيسة متواضعين كرسوا مواهبهم «لمجد الله». والتخريب، عوضاً عن الابداع، كان السمة الموروثة للنظام الاقطاعي.

وقد أدى توسع الاقطاع في جنوب اثيوبيا (في **بيكيغن آغر**، او «الاراضي المفتوحة») الى ايجاد بنية اجتماعية وحالة سياسية مختلفة كلياً عن تلك التي كانت موجودة في الشمال. وهذه الأراضي قدمت للدولة الاقطاعية الاثيوبية قاعدتها الثانية، اي القاعدة الامبراطورية.

القاعدة الامبراطورية

خلافاً للاقليمين الشمالي والأوسط حيث الأرض محدودة وحيث كان الاهالي

يضطرون الى القبول بقطع اصغر من الأرض، يتميز الجنوب بكثرة اراضيه غير المزروعة التي لم تلعب، بالتالي، دور الادارة في السيطرة الاجتماعية. وقبل احتلال هذه الأراضي كان الجنوب يضم تنوعاً كبيراً من النظم الاجتماعية ـ الاقتصادية. وعلى العموم، فان أياً من هذه النظم لم يصل حد التقسيم الطبقي الذي ميز الشمال، وعلى العكس من ذلك، فان أكثر قوميات الجنوب كانت تتسم بنوع من المساواة المشاعية.

بدأ مينيليك فتح الاقليم الجنوبي جدياً في الثمانينات من القرن الماضي، وفي اواخر التسعينات كانت اثيوبيا قد اصبحت تضم عدداً من المحافظات الغنية زراعياً هي: كافا، اليوبابور، والآغا، سيدامو، غاموغوفا، آروسي، بالي، هارارغي (بما في ذلك اوغادين). (قبل ذلك، وفي السبعينات من القرن الماضي، كانت مناطق والو التي يقطنها الاورومو قد فرضت عليها علاقات اقطاعية مشابهة، ولكن «الفتح» هناك تم بعملية اكثر بطأً). بعد الفتح مباشرة ادخل مينيليك نظام «**السيسّو**». الذي ينص على مصادرة ثلثي الأرض واعلانها ملكية للدولة، والابقاء على الثلث الثالث «للاهالي المحليين». ومنحت الأراضي المصادرة لسادة الحرب الذين دعموا الفتح. وقسم هؤلاء الأرض بدورهم حسب مبادىء الاقطاع الموروثة بين ضباطهم وجنودهم وجماعة كبيرة من وكلائهم، وبموجب المراتب. وكانت الهبة الأصغر تساوي «**غاشا**» واحداً على الأقل (اربعين هكتاراً). وهكذا اصبح كبار الاقطاعيين، بين ليلة وضحاها، ملاكاً لمساحات واسعة جداً من الأراضي. وفي بعض الحالات كان هؤلاء يملكون محافظات بأكملها. فالراس (الأمير) بيرو، مثلاً، كان يملك الجزء الاكبر من «آروسي» وبعض «تشيرتشر» في هارارغي.

وسرعان ما اصبح اكبر ملاك الأراضي «**غلتيغناز**»، ثم ملاك اراض غائبين عنها، تاركين ادارة هذه الأراضي للوكلاء. البعض الآخر منهم قسم هذه الأراضي بين الأقرباء والتابعين. ولم يكن باستطاعة اي سيد اقطاعي ان يطالب باقامة اتباعه في الأرض الا اذا، ومتى، بنى كنيسة في مركز اقطاعيته. وهكذا انشئت الكنائس والاديرة التي حصلت بدورها على هبات من الأرض، مع العمال وكل الخدمات التابعة لها. وبذلك بدأ العديد من رجال الكنيسة المتعلمين ينتقلون الى الجنوب، وتبعهم سيل من المستوطنين من الاقليمين الشمالي والاوسط، ودفع كل من هؤلاء ضريبة (أو، في البداية، ادى خدمات للدولة)، وتلقى هبة من الأرض. اما القسم الذي لم يجر توزيعه



من الأراضي المصادرة فقد بقي ملكاً للدولة، واستمر منح الهبات منه حتى ثورة عام ١٩٧٤. وفي الواقع كان هذا كله من اهم الوسائل التي استطاع هيلاسيلاسي ان يشتري بواسطتها البورجوازية الصاعدة. وهكذا فقد تزاوجت الاقطاعية مع النظام الامبراطوري، وكانت ثمرة هذا الزواج الدولة الامبراطورية الاثيوبية.

اما ثلث الأراضي الذي لم يصادر والذي كان يجب ان يوزع بين «الأهالي المحليين»، فقد اعطيت حصة الأسد منه الى «البالابات» المحليين (الزعماء التقليديين) مقابل ولائهم. وبهذا، وجدت القوميات المفتوحة نفسها فجأة مستعبدة، وواقعة في مصيدة نظام غاية في القوة لا تمكن مقاومته، وغاية في التواجد لا يمكن الهرب منه. وتحول زعماء الجنوب جبراً الى اقطاعيين، اذ ان وجودهم كان يعتمد على تقديم خدمات كثيرة الشبه بتلك التي يقدمها الزعماء الخاضعون للحكم الاستعماري البريطاني في مناطق اخرى من افريقيا.

لم تكن مضاعفات هذا النظام الاقطاعي ـ الامبراطوري الجديد لتظهر فوراً، نظراً الى ان اتساع مساحات الأراضي والحاجة الى اليد العاملة كانا نادراً ما يؤديان؛ في الايام الاولى للفتح، الى اخلاء الأراضي من اصحابها. ومع ذلك، فان هؤلاء اصبحوا مضطرين لدفع اتاوات اكثر مما كانوا يدفعون في السابق. وكانت هذه الأتاوات تتراوح بين ثلث ما ينتجون والنصف، بالاضافة الى عشرة بالمئة كضريبة ارض (تسمى «اسراث»)، وهو ما يزيد عما يدفعه فلاح الشمال. اضافة الى انتزاع عدد اكبر من عمال السخرة في الجنوب عنهم في الشمال. وكما يقول ماركاكيس ونيغا: «كان الاسياد، سواء كانت لهم مناصب رسمية ام لا، يمارسون وظائف ادارية وامنية وقضائية في اراضيهم، ويستخدمون هذه السلطة لكي يستخلصوا حتى آخر نقطة من فائض انتاج العاملين في التربة»[٦]. وتدريجياً، تم طرد بعض المالكين من الأراضي الاكثر خصوبة، بينما كان البعض الآخر هدفاً لتجارة الرقيق.

وفي معرض مقارنة الأوتاوة بالنوع ام بالعمل في الشمال والجنوب كتب ماركاكيس ونيغا يقولان:

> «في حالة الجنوب كان الفرض اكثر بكلتا الصيغتين، لأنه لم تكن هناك حاجة اكبر الى اليد العاملة فحسب، بل لأن الاتاوة المفروضة كذلك كانت اعلى لتضم ما كان عملياً



اجرة للأرض. وجوهر هذه الأجرة لم يكن مفهوماً بشكل واضح في حينه نظراً الى ان الفلاح كان يُترك في ارضه يراقبها، في حين بقي سيد الأرض يدير شؤونها بطرق مختلفة حسب شروط الهبة التي نالها من خلالها. وبالتالي، فان موضوع امتلاك الأرض بقي غامضاً لعقود زمنية كثيرة. وعندما زال هذا الغموض بفعل التيارات الاقتصادية والسياسية التي ظهرت في المرحلة التالية للحرب العالمية الثانية كُشف عن الحقيقة العارية للخسارة غير القابلة للتعويض للملكية وخفض مستوى الفلاح الجنوبي الى مستأجر»(٧).

اضافة الى ذلك، ادخل الغزاة في الجنوب، على العموم، الامتيازات المتعلقة بنظام «الغلت» دون الاهتمام بالحفاظ على الضمانات التي يقدمها «الريست»، والتي كانت متلازمة مع رباط النسب. وبهذا فقد عانى فلاح الجنوب المحتل من خطر مزدوج اذ فقد حقه في الأرض واصبح في الوقت نفسه خاضعاً لاتاوة مرتفعة جداً وللقيام بأعمال السخرة.

وأكثر من ذلك، فان العنصر الامبراطوري للدولة بني على سيل من الدم المراق لضحايا بريئة لم يكن لها من ذنب سوى مقاومة الغزو الأجنبي. وكانت جيوش مينيليك قد عاملت القوميات التي غزتها بقسوة تفوق كثيراً عنف مقاومتها. وحيث كانت المقاومة شاملة، جرى بيع القومية المقهورة كلها رقيقاً، او اعلنت انها برسم البيع، وصودرت كافة اراضيها. وقد اختفى الألوف من القادرين على العمل من بعض المجموعات القومية مثل كولوكونتا ووولايتا عندما بدأت القومية الغازية تتلذذ بامتلاك وبيع هذه الملكيات البشرية. وكان من السخرية في الواقع ان يصبح منغيستو، وهو نفسه جزئياً من شعب كولو، على رأس هذه الدولة الامبراطورية.

وقد ترافق هذا الفتح بفرض ثقافة غريبة، ودين غريب (الدين المسيحي) ولغة غريبة. ولكن محاولة استبدال اللغات الوطنية بالأمهرية لم تقارب في أي مكان النجاح الذي حققه فرض القيم القانونية الاقطاعية. وبقيت لغات الشعوب المقهورة، وكذلك الثقافات المحلية، وبعد ان الغت اثيوبيا اليوم الجانب الاقطاعي من الدولة تبقى ممتطية هذا الارث الامبراطوري.



بغض النظر عن التفوق في القوة العسكرية فان جيش مينيليك استفاد من تعاون بعض الفئات الحاكمة للشعوب التي جرى غزوها، وخاصة حيث كانت هناك ممالك او قبائل منتظمة فعلاً، وعمل «البالاباتس» بوفاق تام مع الطبقة الحاكمة من الغزاة، وطوروا تحالفاً طبقياً جديداً قائماً على المصالح الاقتصادية المتبادلة. وبعض أهم هؤلاء دعموا هذه التحالفات بالزواج. ومع ذلك، فان «البالاباتس»، باعتبارهم حفظة المشاعر والطموحات الوطنية المقهورة، بقوا اقرب الى مواطنيهم، وتلقوا دعمهم كذلك. وعندما ادخلت الزراعة التجارية في الخمسينات سرعان ما اصبح هؤلاء الذين استطاعوا لعب الدور المزدوج مزارعين ـ رجال اعمال ناشطين. وتحول الغضب والحقد المكبوتين تجاه المجموعة القومية المضطهدة اكثر منه تجاه تحالف الطبقة الحاكمة، ليس لأن الوعي الطبقي لم يحظ بالوقت اللازم للنمو والحلول محل الوعي القومي فحسب، بل لأن العنصر الاقطاعي الاجنبي كان غريباً عن اساليب الطبقة الحاكمة المحلية.

وبازدياد دخول الزراعة عالم التجارة، وبازدياد عدد الموظفين الاداريين والامنيين والقضائيين المأجورين في ظل آلة ادارية مركزية ضَعُفت تدريجياً سلطة الاسياد الاقطاعيين. وكان مينيليك هو الذي بدأ عملية المركزة هذه، ولكنها طبِّقت بشكل اكثر تنظيماً من قبل خلفه هيلاسيلاسي بعد عام ١٩٣٠، وجرى تسريعها من قبل الايطاليين خلال احتلالهم للبلاد بين عامي ١٩٣٦ و١٩٤١. وعندما عاد الامبراطور من منفاه عام ١٩٤١، وجد ان الايطاليين غادروا البلاد تاركين له شبكة كبيرة للنقل والمواصلات مكنته من اطلاق مسيرته «التحديثية». وكان هيلاسيلاسي قد تحرك عام ١٩٣١ ضد اقوى الحكام الاقطاعيين الذين كان ما زال يخشى سطوتهم، وذلك بايجاد اطار عمل دستوري وقانوني نسف القاعدة الاقتصادية لاستقلال هؤلاء. على العموم، كان الهيكل الجديد مرهقاً ومكلفاً، كما انه لم يرفع عن كاهل فقراء الفلاحين حمل الضرائب الثقيل، ولا هو قلّص عدد ملاك الأراضي الغائبين عن اراضيهم الذين يطالبون العاملين في هذه الأراضي برسوم باهظة. اضافة الى ذلك، فان اطار العمل هذا شجع اعضاء البورجوازية الجديدة على ان يصبحوا ملاك اراض غائبين عنها هم انفسهم بأن منحهم الأراضي، وجذب اعداداً كبيرة من الطبقة الاقطاعية الى عالم التجارة والصفقات



الزراعية سواء بالمشاركة مع البورجوازية الجديدة او مع رجال الاعمال الغربيين. وكان الامبراطور نفسه رجل اعمال بارعاً ومالكاً لعدد من العقارات ذات المساحات الواسعة.

وكذلك، فقد ادت عملية «التحديث» الى ايجاد قطاع صناعي متواضع، يشمل صناعات النسيج والاحذية والبناء. وكانت يد الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، واضحة في قيادة مصالح الاعمال هذه وتتزايد وضوحاً، وفي مطلع الستينات اقرت مجموعة من القوانين جعلت من اثيوبيا «بلداً آمناً للاستثمار» وخاصة عبر الاعفاءات من الضرائب وحقوق اقتسام الأرباح. وتدريجياً، وتحت قيادة مصالح الاعمال الخارجية، تشكلت بورجوازية تجارية وبيروقراطية صغيرة الحجم ولكن قوية في ظل حماية الامبراطور ووزرائه. ورأى ابناء العائلات الاقطاعية الذين حصلوا على فوائد التعليم الحديث ان سلطتهم السياسية بدأت بالأفول، ولكنهم حافظوا على قاعدة اقتصادية شبه اقطاعية في الريف المحافظ تدعم موقعهم الاجتماعي. وحاول بعضهم استخدام هذه القاعدة لضمان استمرار وجودهم كطبقة، ولاعادة سيطرتهم، وهو ما قاد الى «زواج المصلحة» بينهم وبين الشريحة الأعلى من البورجوازية الجديدة، المتمركزة حول الصفقات الزراعية والنشاطات الأخرى المتعلقة بالأرض. واكتسب الاقتصاد النقدي الجديد أهمية وقوة اضافها لنفسه، واصبحت النقود في الواقع «اداة الصهر العجيبة» للقيم القديمة. وادى الانتشار المتواضع للتعليم الى انتاج بضعة آلاف من «العامة» المتعلمين الذين استخدموا مهاراتهم الجديدة في اكتساب مصالح وولاءات جديدة. وصار هؤلاء يشكلون العمود الفقري للبورجوازية البيروقراطية، واصبح التحالف الطبقي الاقطاعي ـ البورجوازي حقيقة سياسية. وترأس الامبراطور وأدار هذا التحالف بما يتلاءم مع مصلحته مستخدماً اجهزة امنه السرية في مراقبته بعناية.

اضافة الى هذا، شمل «التحديث» بناء نظام دفاعي حديث، قائم على جيش كبير بني على اساس مبدأ الولاء للامبراطور والملكية. وهنا ايضاً كان الارتباط بالخارج (بالغرب تحديداً) واضحاً. وبين عامي ١٩٤١ و١٩٥٠ كان البريطانيون يقومون بتدريب الجيش الاثيوبي. وفي عام ١٩٥٣. وبتوقيع معاهدة الدفاع الاميركية ـ الاثيوبية، اوكل هذا الدور الى الاميركيين. واصبح للولايات المتحدة تأثيرها على السياسة العسكرية في اثيوبيا الذي امتد حتى عام ١٩٧٧، وذلك عبر تزويدها بالأسلحة الثقيلة والخفيفة والعتاد والتدريب والمشورة. وكان بناء نظام تعليمي هو احد المظاهر



الأخرى لهذه العملية، ولكن ما فعله «التحديث» في هذا الميدان كان انه اوجد قوى اجتماعية، كالمعلمين والطلبة والعمال الصناعيين المنظمين وصغار ضباط الجيش، تفجرت في عام ١٩٧٤.

وكانت الأصول القانونية، والدستور المنقح في عام ١٩٥٥، قد اوجدت اسس التحالف بين البورجوازية الجديدة والعناصر الاقطاعية، في حين ان الأنظمة المدنية والتجارية التي وضعت في مطلع الستينات دعمت هذا التحالف، مما يبرهن ـ لو كانت هنالك حاجة لبرهان ـ ان القوانين تعكس ارادة ومصلحة طبقة حاكمة او تحالف طبقات. ولكن اطار العمل الدستوري والقانوني يجب ان يؤخذ بمنظار المسيرة التي اطلقها ملك حيوي تساعده طبقة متعلمة من الوزراء والتكنوقراط. وبذلك، فان القوانين كانت تصدر بمبادرة من الامبراطور ومجلس وزرائه المؤلف من رجال «حديثين»، وتقدم الى المجلسين التشريعيين (مجلس ادنى للنواب المنتخبين ومجلس للشيوخ يضم الاعيان المعينين) اللذين أُوجدا بموجب الدستور. ولكن، بينما كانت المبادرة في وضع روح القوانين وصيغتها بيد البورجوازية، كانت العناصر الاقطاعية تقف موقف المراقب الحذر باستمرار، تحمي مصالحها المكتسبة لها، وخاصة عندما كانت القوانين الجديدة تهدد هذه المصالح. وكان الامبراطور ورئيس وزرائه يقومان بدور الحكم. والطريقة التي وزعت بها الواجبات التشريعية بين المجلسين اوجدت لدعم البورجوازية، ولكنها خدمت كذلك مصالح التحالف الطبقي، هذا التحالف الذي بقي قائماً حتى ثورة ١٩٧٤.



الفصل الثاني

اثيوبيا: الامبراطورية والثورة

المرحلة الاولى: الثورة و«الانقلاب الزاحف»

كل نظام يوفر لنفسه من يحفر قبره، كما قال ماركس مرة. والحركة التي تفجرت في اثيوبيا، في ربيع عام ١٩٧٤، شملت قوى اجتماعية اطلقتها عملية هيلاسيلاسي «التحديثية». وكانت القاعدة المادية للتحالف البورجوازي التجاري - البيروقراطي والقشرة العليا الرقيقة من الطبقة الاقطاعية «المحدّثة»، والتي سيطرت على المجتمع الاثيوبي عشية الثورة عام ١٩٧٤، عبارة عن اقتصاد زراعة تجارية تنتج بالدرجة الأولى البن وبذور الزيوت بهدف التصدير الى الخارج. وبذلك، فقد كان الاقتصاد مرتبطاً بالسوق الرأسمالي بعلاقة تبعية لم تكن تجعل تنمية زراعة الاعتماد على النفس والصناعة تعتبر من الاولويات. وبتراجع الانتاج الغذائي محلياً، وهجرة الجماهير العاطلة عن العمل الى المراكز المدينية للعيش في شروط هي دون الشروط الانسانية، كانت تقوم بين الحين والآخر حوادث احتجاج واضرابات متفرقة يقودها طلبة الجامعة والمعلمون. وكان جهاز الامن الذي يحظى بحصة الاسد من ميزانية الحكومة يستخدم في قمع حركات الاحتجاج هذه. وبغياب حركة جماهيرية منظمة وواعية سياسياً كانت هذه الانتفاضات تبقى معزولة، وكانت تسهل ادانتها من قبل الطبقة الحاكمة باعتبارها «انشقاقية» و«اقليمية» او باعتبارها مدفوعة من «قوى اجنبية».

وبدأت الاحتجاجات تأخذ شكلها الجدي بعد محاولة الانقلاب التي جرت في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ والتي قادها رئيس الحرس الامبراطوري، الذي كان

بدوره يعمل بوحي اخيه المدني الراديكالي جرمام نيواي. وكان جرمام، خريج جامعة كولومبيا، متورطاً في تنظيم جماعة راديكالية، وكان يشتبه بأنّ له «روابط شيوعية». ولذلك، فقد ابعد وعين حاكما لجيجيغا في اوغادين، ولكنه بقي على اتصال بأخيه وساعد في تنظيم الانقلاب اثناء غياب الامبراطور. وتحول «الكانونيون» (أو «الديسمبريون» نسبة الى الشهر) الى شهداء في اعين الاثيوبيين الواعين سياسياً، ووفر استشهادهم الدافع للتحرك الذي استمر على مدى العقد الزمني اللاحق. وتتابعت الاحداث واحداً بعد الآخر، وفي ربيع ١٩٧٤ اصبح «الانقلاب الزاحف» امرا واقعاً.

كانت لقوى كثيرة ولأحداث عديدة اهمية كبرى في تشجيع هذه العملية ودفعها الى الامام. اولا، ادى ارتفاع السعر العالمي للنفط، وقرار الحكومة زيادة سعر البنزين بنسبة ٥٠ بالمئة الى اضراب اعلنه سائقو سيارات الاجرة ادى بالعاصمة الى الشلل. وتعاطف الألوف من الركاب مع هذا الاضراب الذي تبعه اول اضراب عام في تاريخ اثيوبيا وقع بين السابع والحادي عشر من آذار (مارس) ١٩٧٤ وقادته اتحادات العمال التي انشئت نتيجة لبرنامج هيلاسيلاسي للتصنيع. وكان اضراب هذه الاتحادات والمطالب التي تقدمت بها عاملاً حاسماً في الثورة التي كانت قيد النمو.

ثانياً، فسر المعلمون اعادة النظر في القطاع التعليمي، التي أوصى بها البنك الدولي، على انها تهديد لمصالح طبقتهم[١]، ولجأوا هم ايضاً الى الاضراب. وكان المعلمون البالغ عددهم ١٧٥٠٠ معلم يشكلون أكثر من نصف طبقة المهنيين، فكانوا بالتالي، يشكلون العمود الفقري للبورجوازية الصغيرة[٢]. ولم يكن هؤلاء منظمين فحسب، بل كانت خدماتهم كذلك حيوية وكانت لهم روابط بطلبة الجامعة والمدارس الثانوية الذين كانوا يتحركون بنشاط مطالبين بالتغيير منذ عشر سنوات. وكذلك، كان المعلمون والطلبة هم ايضاً من نتاج عملية «التحديث». هذه المرة تحديث التعليم.

ثالثاً، عجلت الهزيمة الساحقة في ارتيريا، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ وكانون الثاني (يناير) ١٩٧٤ في عصيان عسكري لم يسبق له مثيل في تاريخ الجيش الاثيوبي، والذي انتهى الى ثورة شاملة. وكان صغار الضباط، وهم نتاج آخر للتحديث، ينتظرون اللحظة المناسبة للاستيلاء على السلطة. ثم، في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤، قامت وحدة موجودة في نيجيلي في محافظة سيدامو، يقودها صغار

الضباط وضباط الصف والمجندون، باعلان العصيان واحتجاز الضابط الآمر احتجاجاً على شروط معيشتهم. واوفد الامبراطور قائد القوات البرية «لحل المشكلة»، فأُسر وأُجبر على أكل الطعام نفسه وشرب الماء الموحل نفسه اللذين كانا السبب في الاحتجاجات. وعندما لم يعد بامكانه تحمل ذلك اكثر مما فعل اعيد الى العاصمة وهو ليس اكثر من حطام جسدي وعصبي.

وحتى ذلك الحين كانت «عدوى نيجيلي» قد انتشرت. فاعتقلت وحدات اسمرة ضباطها وقدمت لائحة بشكاواها على طريقة الاتحادات العمالية مطالبة بالتصحيح فوراً. احدى هذه الشكاوى كانت تشير الى غياب اي اهتمام لدى الحكومة عموماً، ولدى القيادة العليا خصوصاً، بمصير العديد من الجنود المقاتلين في ارتيريا. وكانت الشكوى تشير كذلك الى ان عائلات كبار الضباط ترسل الى الخارج للمعالجة من امراض بسيطة، في حين كان رفاقهم في السلاح يتركون ليصبحوا ولائم للضباع دون ان يهتم بعائلاتهم احد. وكان للضرب على هذا الوتر العاطفي وقعه في كل قطعات الجيش، وادى الى انقسام الجيش انقساماً طبقياً واضحاً. وكان عصيان اسمرة بالغ الاهمية في دفع عجلة الثورة الى الامام، اذ اضاف زخماً للثورة التي بدأت في نيجيلي وشجع وحدات الجيش الموجودة في بقية انحاء اثيوبيا، بينما بث الذعر في قلوب الطبقة الحاكمة التي كانت قد ربطت مصيرها آنذاك، كاليوم، بالانتصار الاثيوبي في حرب ارتيريا. واستطاع «الديرغ» ان يستخدم مطالب اسمرة في الحصول على الدعم لنفسه.

اما العامل الرابع المعجِّل فكان الجفاف الكارثي والمجاعة التي نجمت عنه في محافظتي «والو» و«تيغري» عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣، والتي اتت على حياة ما يزيد عن ٢٠٠ الف نسمة واوجدت الأرضية العامة التي يمكن ان تتجمع حولها قوى مختلفة، ولم تفشل حكومة الامبراطور في تقديم النجدة لضحايا الكارثة فحسب، ولكنها ابقت على الكارثة سراً بحيث لم يكن باستطاعة اية نجدة وطنية او دولية ان تصل اليهم. وكشف احد مخرجي تلفزيون «هيئة الاذاعة البريطانية»، ويدعى جوناثان ديمبلباي، عن الكارثة، وكان لتقاريره عنها وقع الصدمة في العالم[٣]. والتقطت كاميراته صور الوجوه الاشباح التي اصبحت كذلك بسبب الجوع والموت، الى جانب حياة الوفرة والرفاهية في البلاط الامبراطوري وما حوله، واللامبالاة في مواجهة المجاعة العامة. وعندما وصلت انباء الكارثة الى اثيوبيا نظم الطلبة اضرابات عن الطعام وقدموا الحصيلة المتواضعة

لتضحيتهم هذه الى من بقي على قيد الحياة ممن اصابتهم المجاعة، بينما قدم آخرون نقوداً او وقتاً ونظر الجميع الى حكومة هيلاسيلاسي لا على اساس انها فاسدة فحسب بل على انها عاجزة كلياً ايضاً عن تنظيم اية جهود للنجدة في وقت يسمح بانقاذ الارواح. وكانت المجاعة، مثلها مثل العوامل الأخرى التي ادت الى الانقلاب، نتيجة لحملة «التحديث»، لأن جذور الكارثة «الطبيعية» تكمن في علاقات الانتاج الاجتماعية، وخاصة في فقدان السيطرة على وسائل الانتاج (الأرض) وبالتالي على انتاج الموارد الغذائية. وهو ما يرتبط مباشرة بنتائج النظام الاقطاعي لاستخدام الأرض.

وبهذا كانت المرحلة جاهزة لكرة ثلج عصيان الجيش والانتفاضة الشعبية في ربيع عام ١٩٧٤. وعندما بدأت حركات العصيان في أواخر شباط (فبراير) استقال رئيس الوزراء اكليلو هابتي وُلد وكل اعضاء الوزارة. وهذا ما ترك الامبراطور البالغ الثالثة والثمانين من العمر اسير العناصر الاقطاعية المحيطة به في البلاط، والتي يتزعمها قريبه الراس اسراتي كاسا الذي وجد الفرصة سانحة لاستعادة مركزه ومركز طبقته. وكانت نصيحته ان لا شيء غير تلاحم الطبقة يمكنه ان ينقذ الموقف، وانه لا بد من ان يعهد الى قريب حميم (اي هو نفسه) بالاشراف على الحكومة. ولكن الامبراطور لم يثق بأسراتي، واختار عوضاً عنه اندالكاتشيو ميكونين ذا الثقافة البريطانية، والذي كان مرة مرشحاً لشغل منصب الامين العام للامم المتحدة، والتجسيد الحي لارستقراطية «التحديث». وواجه اندالكاتشيو اربع مهمات فورية هي: (١) كان عليه اختيار اعضاء الوزارة، (٢) والتوصل الى تفاهم مع كافة القوى التي اطلقتها الثورة، اي الاتحادات العمالية والجيش والطلاب والمعلمين وما شابه ذلك، (٣) والمحافظة على «القانون والنظام»، (٤) ووضع برنامج للاصلاحات الحكومية يمكنه من كسب الوقت.

اصول الـ «ديرغ»

ووجه اندالكاتشيو بمعارضة متزايدة من القطاعات العسكرية التي تحالفت لتشكيل الـ «ديرغ»، ذلك الجسم الذي استطاع بسلسلة من الخطوات المتتابعة والمتشابكة تدمير دعائم الطبقة القديمة الحاكمة والاطاحة بالامبراطور وتنصيب نفسه بقوة في السلطة. وهو ما اكمل المرحلة الاولى من الثورة.

وتعود اصول الديرغ (وهي كلمة امهرية معناها «اللجنة») الى مجموعة من الضباط



من حامية اديس ابابا، الذين كانوا معزولين، مجهولين، وبلا خبرة، ولكنهم كانوا موحدين في مطالبتهم برواتب وشروط معيشة افضل لانفسهم وعائلاتهم. على العموم، بتطور احداث شباط (فبراير) اصبح هؤلاء مأخوذين بشبح دكتاتور يبرز كزعيم جديد. وكان يحركهم في هذا الاتجاه، والى حد كبير، الشعور الوطني المتأصل فيهم، وكذلك التهديد الموجه لمصالحهم الطبقية باعتبارهم نخبة مجموعة الضباط التي سيشكلها مثل هذا الحدث. ويوم ٢٨ حزيران (يونيو) ارسلت كل وحدة من وحدات القوات المسلحة ممثلاً الى اجتماع شكلت خلاله لجنة تنسيق للقوات المسلحة والشرطة والقوات الاقليمية. وكانت هذه هي اللجنة التي عرفت فيما بعد باسم «الديرغ». وكان اعضاء اللجنة كلهم في البداية من صغار الضباط، مما كان يجعلهم شبيهين بالجنود العاديين، ويجعلهم بالتالي يشعرون بالتعاطف مع مشاكل هؤلاء، ومع ذلك فقد كانوا يتمتعون بمستوى اعلى من التعليم الحديث، وكانوا طموحين، وقد ترقوا من خلال الخدمة. وكانت النتيجة انهم لم يتوجهوا باتجاه المواضيع الملحّة التي كانت تؤثر على جميع الناس، وانهم لم يكن لديهم برنامج سياسي يجمعون عليه. وقد اعتمدوا على الطلاب والمعلمين والاتحادات العمالية في ما يحتاجون اليه من دعم، ولكنهم كانوا في الوقت نفسه مهددين من قبل كل من هؤلاء. وتذبذبوا، ثم استدعوا في النهاية الجنرال امان عندوم لقيادتهم. ومنذ شباط (فبراير) كان عندوم على اتصال باللجنة العسكرية التي نسقت الاحداث في اديس ابابا، وكان احياناً يجتمع يومياً باللجنة ويضع معها استراتيجيات قيادة الثورة. وكانت لدى امان نظرة عليمة بنفسية الطبقة المضطهِدة ـ المستغِلّة كوّنها خلال عشر سنوات من «الابعاد» الى مجلس الشيوخ الاثيوبي. وكان مبدأ العمل الذي يلتزم به هو تعريض ممتلكات الطبقة الحاكمة للخطر، واجبار هذه الطبقة على الخضوع، على امل ان تضرب ثانية بعد إعادة اكتساب حريتها. وجرى استخدام الاعلام بذكاء لترجمة هذه الاستراتيجية الى عمل. وعلى سبيل المثال فقد تم تخيير الأعيان بين الاستقالة او مصادرة املاكهم. ووقع هؤلاء في المصيدة، فاستقالوا واحداً بعد الآخر باستثناء تسيهابو انكوا ـ سيلاسي واخوته. ولو اتخذت المعارضة في تلك الفترة، وقبل ان يدعم العسكريون سلطتهم، موقفاً صلباً، ربما كان باستطاعتها ان تكسب الى جانبها القوة الريفية المحافظة. وكان لذلك ان يشكل ضربة قاضية بالنسبة للعصبة العسكرية غير المنظمة بعد، والتي كانت ما زالت تعرب عن ولائها للامبراطور، وان كان ذلك من قبيل التكتيك. وبدا الامبراطور، الذي اهتز موقعه كثيراً، وكأنه يؤيد قوى التغير، اذ كان

يحث الأعضاء المتمردين من الحكومة القديمة على الخضوع. ورفض تسيهابو، الذي كان يعرف الامبراطور جيداً، الدعوة الى التعاون، واعلن العصيان. واحتاج الامر الى اشهر عدة، والى معركة صغيرة، قبل ان يهزم.

في المراحل الأولى، استلم أتنافو آباتي، الذي كان منسقاً للقوات المسلحة تحت اشراف أمان، رئاسة الديرغ. ولكن، بين الذين حضروا الاجتماعات التنظيمية كان هنالك منغيستو المنتخب كممثل لوحدته الموجودة في جيجيغا. ونشبت الخلافات الشخصية والعداوات القومية بين اعضاء الديرغ مباشرة وهددت بحلها. وفي اجتماع حاسم، قرر الاعضاء استبدال اتنافو، الذي هو من الشعب الامهري الحاكم، بعضو «محايد». وبدا منغيستو الشخص المثالي كبديل، فقد كان من الاورومو، وابن عبد سابق(٤).

في الوقت الذي تشكل فيه الديرغ كان العسكريون يواجهون انتقادات الجماعات اليسارية، لان المطالب التي قدموها كانت تدور في غالبيتها حول تحسين شروط عملهم ومستوى معيشتهم. وكانت الجماهير تنشد اناشيد تدعوهم فيها فئويين وانانيين وجبناء في قصرهم مطالبهم على الشؤون الاقتصادية. وقام الطلاب الجامعيون، بدعم خاصة من صغار ضباط سلاح الطيران وطيران الجيش، بامطار اديس ابابا بمنشورات تحث العسكريين على تحويل مطالبهم الى مطالب سياسية. وكان الجمهور يتهافت على طلب وقراءة هذه المناشير التي كان لها تأثير حاسم على الأحداث التالية. واخذت المطالب العسكرية، وبشكل متزايد، اتجاهاً راديكالياً، بما في ذلك طلب تشكيل لجنة تحقيق، ورفع شعارات من نوع «الارض لحارثها»، وهو شعار قديم مفضل لدى الطلاب الراديكاليين. ومع ذلك، فان العسكريين لم يتقدموا حتى ذلك الحين، على العموم، باستراتيجية مدروسة للتغيير الاجتماعي والسياسي.

خلال هذه المرحلة الأولى، لم يكن باستطاعة الامبراطور ولا باستطاعة اندالكاتشيو الاعتماد على اية طبقة لنيل الدعم منها. فالبورجوازية الجديدة التي كان اندالكاتشيو يسعى لقيادتها فقدت اعصابها في مواجهة الاضطرابات المتزايدة في صفوف الاتحادات العمالية والطلاب وبسبب السلوك المتزايد تصلباً للقوات المسلحة. وبدأت الثقة بالنفس عند الديرغ تظهر من خلال المطالب المتعجرفة ومعاكسة خطط مجلس



الوزراء. وكان الفريق المسيطر داخل الديرغ يأتي من اوساط طبقة البورجوازية الصغيرة وصغار التجار وصغار الموظفين الحكوميين، وقد عكست امزجة هذا الفريق عداءه المتراكم للاستهلاك الواسع لدى الدولة الاقطاعية - البورجوازية رغم الانتشار الواسع للفقر والجهل والمرض. وفشلت الوزارة الخائفة في ان تقدم لاندالكاتشيو الدعم الذي يحتاج اليه لتجنيد البورجوازية المضطربة لمعارضة الحكم العسكري. ولم يكن هناك شيء يعمل لصالحه، فخلفيته الطبقية وشخصيته، وكذلك نزاعات المصالح غير القابلة للحل، جعلت من المستحيل عليه توحيد البلاد. وخرجت المظاهرات الجماهيرية تطالب باستقالته وباعتقاله، ليلحق بوزراء سابقين آخرين اعتقلتهم القوات المسلحة. وعندما اعتقل هو ايضاً - خلال اجتماع وزارته - كان واضحاً ان دور الوزارة ودور البورجوازية التي تمثل، قد راح يتضاءل بسرعة.

وكان الديرغ قد بدأ يمد سيطرته بشكل منتظم الى كافة ادوات السلطة الحساسة. ولم يكن هذا انقلاباً تقليدياً، بل انقلابٌ بطيء الحركة يضرب قواعد السلطة واحدة بعد الأخرى. وكان تعقيد النظام، وانقسام الجيش طبقياً وعرقياً وفئوياً، يتطلبان صبراً، ولذلك فقد عين الديرغ رئيس وزراء مدنياً آخر كان ارستقراطياً معروفاً بميوله الاشتراكية الفابية. على العموم، وفي الوقت نفسه، تعامل الديرغ بسرعة مع اللجنة الدستورية التي شكلت بناء للمطالبة الشعبية والتي كانت قد عملت لمدة خمسة اشهر لوضع دستور جديد (ذي نكهة بورجوازية ديموقراطية)، فوضع الدستور على الرف ببساطة، وطرد البرلمان القديم بشكل مزرٍ. واقترح امان عندئذ ابعاد الامبراطور رسمياً عن العرش. ورغم ان هذا الاقتراح لاقى في البداية معارضة من قبل اعضاء نافذين في الديرغ، بمن فيهم منغيستو، على اساس «تكتيكي»، فان امان نجح اخيراً في اقناعهم بأن الامبراطور لم يكن أمراً شاذاً عن الثورة فحسب، بل كان كذلك مصدر خطر عليها لأن قوى الثورة المضادة قد تتجمع حوله. وصدر القرار، واعلن ابعاد الامبراطور عن العرش في ١٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٤. وقد يمكن اعتبار هذا التاريخ قمة الثورة، وهو اليوم الذي يحتفل فيه بعيد الثورة. وعندما اخذ الامبراطور من قصره في سيارة فولكسفاغن صغيرة تزاحمت جماهير الشعب تهتف بصوت عاصف: «اللص.. اللص!». وكانت تلك نهاية هيلاسيلاسي، ونهاية عصر.

ثم اصدر الديرغ بياناً رسمياً بابعاد الامبراطور عن رئاسة الدولة (انظر الملحق



رقم ٢). قبل ذلك، كان القليلون يعرفون شيئاً عن اعضاء الديرغ، اما بعد ازاحة الامبراطور فقد عرف انهم ١٢٠ رجلاً بين ضباط رتبهم دون رتبة الرائد، ورتباء، وجنود، يمثلون كافة وحدات القوات المسلحة والشرطة والميليشيات القديمة المعروفة باسم الجيش الاقليمي.

وكان للسرية التي احيطت بها اسماء اعضاء الديرغ اسباب عديدة: اولا، كانت السرية ضرورية لحماية اعضاء الديرغ عندما كان النظام القديم ما زال بعيداً عن نهايته. ثانيا: كان لا بد من اعادة الوحدة للقوات المسلحة التي عمل الامبراطور على تقسمها، وهو ما كان يتطلب التنسيق والسرية لتجنب الخيانات او الغيرة القائمة على اساس التنافس بين الوحدات. ثالثاً: كان الديرغ بذلك يستجيب الى ميل تقليدي للتآمر ولجو السرية... ولم يكشف الديرغ رسمياً ابداً عن حجمه وتكوينه، وباستثناء بعض المناصب العليا القليلة فان اسماء اعضائه بقيت سرية.

كان اعلى الاعضاء رتبة بعض النقباء، بمن فيهم منغيستو وأتنافو (النائبان الاول والثاني للرئيس بعد ان اصبح امان رئيساً في آب ـ اغسطس ١٩٧٤). قليل من الضباط كان من خريجي اكاديمية هرار العسكرية ذات السمعة الجيدة، واغلبهم كان من خريجي دورة السنة الواحدة في مدرسة هوليتا العسكرية. واكثرية ضباط الصف والرتباء والجنود لم تكن قد تخرجت من مثل هذه المدارس، وبعضهم كان يفتقر حتى الى الدراسة الثانوية. وكانت طرق اختيارهم لعضوية الديرغ مختلفة كذلك، فبينما كان الكثيرون معينين من قبل آمريهم، كان البعض الآخر ـ مثل منغيستو ـ مختاراً من قبل وحدته لما عرف عنه من حب لاثارة المشاكل فأرسل الى قلب العاصفة. ولم يكن احد يتصور ان العاصفة ستؤدي الى مثل هذا الطوفان العظيم. وفي وقت لاحق، عندما ظهرت اهمية دور الديرغ، ارادت وحدات عديدة استبدال اختياراتها السابقة، ولكن الوقت كان قد فات، اذ ان الاعضاء وجدوا ان ممارسة سلطات الامبراطور ورئيس الوزراء مجتمعة امر في غاية الاثارة.

وبينما حمت السرية الديرغ من الضغوط الخارجية، فان حجمه وتكوينه المتباين جعله غير ذي فاعلية، وخاصة في الحالات التي تتطلب سرعة التحرك. وبعد ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٧٤، انشئت لجان عدة كان رؤساؤها يتخذون كل القرارات باسم



التنظيم بأجمعه، وسرعان ما اصبح هؤلاء الرؤساء مجلساً تنفيذياً بحكم الامر الواقع.

وأدى ابعاد الامبراطور الى الاتيان بأمان الى قمة سلطة الدولة، مما عرضه لمخاطر الصراع على السلطة. وقامت المواجهة بينه وبين المجموعة المسيطرة التي يقودها منغيستو يوم ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ حول الحرب في ارتيريا. واقترح أمان، وهو الاريتري الذي تحول اثيوبياً، حلاً سلمياً قوبل بمعارضة شديدة وباتهامه بأنه سعى الى ذلك الحل انطلاقاً من الرغبة بمساعدة الاريتريين[٥]. واستقال تعبيراً عن معارضته «للحل العسكري» ثم مات بعد اسبوعين وهو يقاوم محاولة الديرغ لاعتقاله[٦]. إثر ذلك مباشرة، قرر الديرغ خلال اجتماع شديد التوتر عقد ليلاً اعدام تسعة وخمسين شخصاً بينهم بعض الضباط الراديكاليين الذين ايدوا موقف أمان. وكان السبب الظاهر رغبة مزدوجة في التستر على السبب الحقيقي لموت أمان وفي تمييع تأثيرات هذا الحادث عبر انباء الاعدام الجماعي لمسؤولين فاسدين.

وكان لموت امان، ولواقع كونه اريتري الأصل وأنه ضحى بحياته بدلاً من ارسال حملة الى اريتريا، تأثير غير متوقع. فخلال اسابيع قليلة غادر ألوف الاريتريين اثيوبيا وانتقلوا الى الجانب الاريتري، وتبعتهم آلاف أخرى عندما صعّد العسكريون الاثيوبيون الحرب في شباط (فبراير) ١٩٧٥ بقصف واحراق القرى والتمثيل بالسكان غير القادرين على الدفاع عن انفسهم. ومن سخرية القدر، وكما توقع امان نفسه في اواخر أيامه، ان يكون موته قد خدم القضية الاريترية.

المرحلة الثانية: الديرغ واليسار

شهدت الفترة الواقعة بين الاطاحة رسمياً بالامبراطور في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٤ وصيف ١٩٧٥ تحولاً في مجرى الانقلاب الزاحف، ووقعت سلسلة من الاحداث في تتابع سريع زادها زخماً وجعلها تقود الديرغ الى اتخاذ خطوات يائسة ومتناقضة. وكانت ازمة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ التي ادت الى موت أمان اول هذه الاحداث، فأدت الى التعجيل بتصعيد الحرب في اريتريا بدءاً من اول شباط (فبراير) ١٩٧٥. وكانت هذه نقطة تحول في التاريخ الحديث للقرن الافريقي، كما سنرى فيما بعد.

الحدث الثاني كان اطلاق «الحملة الوطنية للتطوير عبر التعاون»، وهي الحملة التي عرفت باسمها المختصر: «زيميتشا»، وذلك في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٤،



لشرح الثورة لجماهير الفلاحين. وفرض على كل طلاب الجامعات وطلاب الصفوف العليا من المدارس الثانوية ان يتوجهوا الى الريف لمدة سنتين دراسيتين. وكان اكثر هؤلاء الطلاب، على العموم، من اليساريين المؤيدين لحزب **الشعب الثوري الاثيوبي**، وبتوجيه من الحزب نشطوا ضد حملة «**زيميتشا**» على اساس انها نظمت بهدف ابعاد المعارضة اليسارية عن المدن، وهي تهمة حقيقية في جزء منها فقط، نظراً لأن العديد من اعضاء الديرغ كانوا يؤمنون باخلاص بهذه الحملة. وفي النهاية اجبر الطلاب على التوجه الى الريف، ولكنهم قرروا استخدام الحملة لتثقيف الفلاحين وتنظيمهم لدعم مطالبهم السياسية، بما في ذلك مطلب اقامة حكومة شعبية، وهو امر مضاد تماماً لنوايا الديرغ. ولكن غياب الطلاب الجامعيين وطلاب الصفوف العليا من المدارس الثانوية عن اديس ابابا والمراكز المدينية الاخرى مكّن الديرغ من تركيز جهوده على تحييد القوى المحافظة واحتمال تدميرها. وفي هذ الاتجاه كان الديرغ يستفيد من الخدمات القيّمة لتلك المجموعات اليسارية الراغبة في المساعدة بتحقيق هذا الهدف.

ورفعت حملة «**زيميتشا**» مستوى الوعي الديموقراطي عند جماعير الفلاحين الى درجة لم يكن يتوقعها العسكريون. وقاد الطلاب والاساتذة الحملة بنشاط ملتزمين عن وعي بالمبادىء الديموقراطية. وكانوا يهتمون، في القسم الاكبر من نشاطهم، بألا يتولوا القيادة بل بالاكتفاء بالارشاد والنصح، مشجعين الفلاحين على اتِّباع اجراءات ديموقراطية ومنفتحة، خارقين بذلك طوق الميل الأزلي للسرية وعادة اطاعة الأوامر الآتية من الأعلى. وحول هذه النقطة كتب ماكاكيس وينغا يقولان:

> «بعد ان كسب العاملون في الحملة ثقة الفلاحين وازالوا شكوكهم الأولية زجوا بأنفسهم في مهمة تنظيم الجمعيات. وعندما تأسست هذه الأخيرة، تم توجيهها نحو تأكيد الذات تجاه الحكومة المركزية وممثليها المحليين وجرى تشجيع الفلاحين على اتخاذ مواقف نضالية تجاه مضطهديهم السابقين. وعمل الطلاب على تنمية الوعي الطبقي لدى الفلاحين الفقراء، وشجعوهم على عزل اعدائهم وابعادهم عن الجمعيات»[٧].

وكذلك فقد شجع العاملون في الحملة الفلاحين على منح لجان جمعياتهم القانونية السلطة الأعلى في المسائل المدنية والجنائية وهو ما اضعف سلطة الشرطة والقضاة الذين يمثلون الحكومة المركزية، وباختصار، «سعى العاملون في الحملة الى تعزيز حكم ذاتي للفلاحين الى درجة تمكنهم من منع النظام الاقتصادي الاجتماعي الجديد من الوقوع في



البيروقراطية، الامر الذي يخضع الفلاحين لحكم ما كان يسمى ازدراء «اشتراكية البورجوازية الصغيرة». وتعاون الديرغ في البداية مع العاملين في الحملة مرسلا اليهم خبراء واداريين لتنسيق جهودهم، وتشكل بذلك كادر من البورجوازية الصغيرة في الريف مثّل «سواء الامل بانبثاق عصر جديد ام التهديد بأن يقع ذلك الامل في شراك الشباك التي تحيكها البيروقراطية الجديدة ويختنق بها». في المدن، كانت كوادر «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» قد تسللت الى الاتحادات العمالية، وراحت هذه الاتحادات العاملة من خلال «كونفدرالية اتحادات العمال الاثيوبية» تطالب هي ايضاً بتشكيل حكومة شعبية مؤقتة.

وكان الحدث الثالث هو الاصلاح المضاد للاقطاع الذي الغى نظام تأجير (الملكيات الزراعية) وامّم العديد من الشركات ومن الأراضي المدينية. وكان في هذه الاصلاحات هجوم جدي على القاعدة الاجتماعية ـ الاقتصادية للطبقة الاقطاعية. وجاءت كرد على المطالبة الشعبية باصلاح اوضاع الأراضي، فكانت ـ بالتالي ـ محاولة «لتأكيد شرعية» سلطة النظام الجديد. ولكن لم يكن هناك تنظيم سياسي، باستطاعته ان ينظم الثورة ويدافع عنها ويقودها الى الامام باسم الجماهير (التي يفترض بها ان تكون المستفيدة من الثورة)، وبالتالي فقد كان الديرغ مضطراً الى ان يسمح،بحذر،لاعضاء الـ «**ميسون**» (وهي اختصار باللغة الأمهرية لتعبير «**حركة كل الاشتراكيين الاثيوبيين**»، وهي ائتلاف لمجموعات عديدة) بوضع استراتيجية لتثقيف الجماهير سياسياً وتنظيمها.

اليسار المدني الاثيوبي، الذي كان الديرغ قد استبعده في البداية عن السلطة، رد بطرق مختلفة. فمن ناحية، طالب «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» بتسليم السلطة فوراً الى حكومة شعبية مؤقتة، واعلن ان الديرغ يمثل البورجوازية الصغيرة، وبالتالي لا يمكنه ان يكون موضع ثقة في قيادة الثورة باسم الجموع العظمى من الفلاحين والعمال. ومن ناحية اخرى، قدم «**الميسون**» في البداية «دعماً ناقداً» باعتبار ان خلافاته مع الديرغ كانت خلافات تكتيكية بالدرجة الأولى. ودافع «الميسون» عن الرأي القائل بأن العسكريين هم الجماعة الوحيدة المنظمة والمسلحة القادرة على الدفاع عن انجازات الثورة، وان مطالبة «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» بحكومة شعبية مؤقتة ستكون له نتيجة مضادة للثورة لان ذلك سيدخل في الحكومة عناصر مشكوكاً بولائها للجماهير. على العموم، رفض «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» هذه المقولة على اساس ان العسكريين الممثلين

بالديرغ سوف يستخدمون سلطتهم في مصلحة طبقتهم. وكان للديرغ نفسه علاقة ازدواجية مع المجموعات اليسارية، فهو يحتاج لدعمهم ولذلك فهو يغازلهم، ولكنه يخشاهم في الوقت نفسه ولا يثق بهم. واقترح البعض الاكثر راديكالية داخل الديرغ اقامة حوار مع الجماعات اليسارية، او حتى اشراكها في السلطة، ولكن «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» و«الميسون» اختلفا في السياسات التي دافع كل منهما عنها، واتبع الديرغ غريزة الحاكم المضطهد في أن يفرق ويسود، وسمح بترتيبات للعمل مع «الميسون» فحسب.

عندئذ بدأ «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» مهاجمة «الميسون» بسبب تحالفه مع الديرغ، الذي بدأ الدعوة الى «دكتاتورية عسكرية». واستعرت حرب المناشير واستمرت من خريف ١٩٧٥ وحتى ربيع ١٩٧٦. وتركز النقاش حول السيطرة على سلطة الدولة ودور الجماهير، وامتد احياناً الى المسألة الاريترية. وعلى مطالبة «حزب الشعب الثوري الاريتري» بتسليم السلطة الى حكومة شعبية مؤقتة رد «الميسون» بأن الديرغ كان القوة الوحيدة والمنظمة والمسلحة القادرة على الدفاع عن الثورة حتى يتم تسليح الجماهير سياسياً وتثقيفياً وتنظيمياً. وبشأن المسألة الاريترية أيد «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» حق تقرير المصير للأريتريين بشكل مبدئي، في حين ان «الميسون» تفاداها في البداية.

وراقب الديرغ هذا الجدل باهتمام بالغ ملمحاً من طرف خفي الى «الميسون» بأن خطه هو الصحيح، وانه سيجري تسليمه السلطة قريباً. ولكن ما حدث في الواقع هو ان الديرغ لم يبد ما يدل على فعل ذلك، بل على العكس فانه قام بتدعيم سلطته على حساب قوى اجتماعية اخرى، في حين ان «الميسون» تزايد عزلة بين الجماهير.

ولم يكن للـ«ميسون» ابداً جذور عميقة في الحركات الجماهيرية سواء في المدن ام في الريف، وخاصة لان قيادته كانت مشكلة من مفكرين تثقفوا في الخارج، في حين ان قاعدة «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» كانت موجودة في الجامعة الوطنية في اديس ابابا والمدارس الثانوية، وللاثنين علاقات مع الحركة العمالية منذ بداية الستينات.

وكانت احدى نتائج التحالف بين «الميسون» والديرغ بدء عملية عجيبة للتفرد، حاول محور الديرغ ـ «الميسون» من خلالها ان يتجاوز يساراً «حزب الشعب الثوري



الاثيوبي» في المعركة للحصول على ولاء الجماهير الاثيوبية، وهي المعركة التي كانت لها نتائج بعيدة المدى.

واعطت حملة «زيميتشا» بعض النتائج غير المتوقعة. ففي محافظة **كافّا**، حيث أبدت بعض العائلات الاقطاعية المطاح بها مقاومة، وجد الطلاب انفسهم متورطين في معارك مع هؤلاء وقفت فيها الشرطة الى جانب الاقطاعيين. وعندما احتج الطلاب على ذلك لدى الديرغ وقف هذا الاخير الى جانب الشرطة بحجة «القانون والنظام». عندئذ قام «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» عبر صحيفته الناطقة بلسانه والمسماة «**ديموكراسيا**» بمهاجمة الديرغ و«الميسون» باعتبارهما معاديين للثورة، ووصفت «الاشتراكية الاثيوبية» المعلنة مؤخراً بأنها لا علمية وطوباوية.

على العموم، لم يكن للموقف النضالي وللمستوى النظري الرفيع لـ «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» ما يقابلهما من تنظيم قوي او اعداد كافية من الكوادر المنضبطة القادرة على تنظيم وقيادة الجماهير. ونظراً لأن الديرغ وجد نفسه في موقف دفاعي في الميدان النظري، ومهدداً بالمقاومة الجماهيرية، فانه زاد من اعتماده على اجهزة الدولة، بما في ذلك وسائل الاعلام واجهزة القمع. وكان اصرار الديرغ على الاستمرار في الامساك بمقاليد السلطة يلقى تأييداً متزايداً من قبل «الميسون» الذي سرعان ما اصبح اداة طيعة في خدمة الديرغ، بغض النظر عن شعاراته التي يرفع وبرامجه التي يطرح. وشارك «الميسون» في عملية تفكيك الجمعيات الفلاحية التي كانت حملة «زيمتشا» واجراءات توزيع الأراضي قد اوجدتها، وذلك من خلال ادخال اعضائه الى هذه الجمعيات وسوق الفلاحين للقتال في اريتريا وأوغادين.

في المدن، كانت المواجهة قد بدأت تتخذ مظهر العنف منذ ايلول (سبتمبر) **١٩٧٥**، عندما قام «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» بتنظيم مسيرة احتجاج بمناسبة الذكرى الاول للاطاحة بالامبراطور. وشارك الطلاب والعمال في المسيرة، حيث جاء الطلاب من مناطق حملة «زيميتشا»، وشارك العمال بعد عقد مؤتمر سري لكونفدرالية اتحادات العمال الاثيوبية. وواجه الديرغ المسيرة بالقوة المسلحة ووقع عدد كبير من القتلى والمصابين. وطالبت كونفدرالية اتحادات العمال بالحقوق الديموقراطية وهددت باعلان الاضراب العام.



وقرر الديرغ يوم ٢٥ ايلول (سبتمبر) ان يلقن المعارضة درساً ، فهاجم العسكريون اجتماعاً لكونفدرالية اتحادات العمال الاثيوبية وقتلوا سبعة عمال وجرحوا كثيرين آخرين. ولم يكن للكونفدرالية، على العموم، القوة التنظيمية او القدرة التكتيكية للقيام بالاحتجاج في وجه جماعة عسكرية مصممة، او «متمرسة»، ولم تتمكن الاضرابات العفوية التي قامت بعد تلك الحادثة من الاستمرار.

واعتقد «الميسون» آنذاك ان الفرصة اصبحت سانحة لاستخدام الديرغ لتحقيق اهدافه، فطرح شعار: «لنثقف الجماهير ونظمها ونسلحها»، واقترح انشاء مكتب سياسي مؤقت يتحمل مسؤولية تنظيم الشعب، واختار خمسة عشر شخصاً، اكثرهم من الكوادر القيادية «للميسون»، ليكونوا اعضاء في هذا المكتب السياسي، وبدأ حملته. وكان «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» مستثنى بالطبع من هذا التحرك. وجرى تعيين اعضاء من «الميسون» في مناصب وزارية ومناصب ادارية اخرى مما سرّع حملات الاصلاح. ورأى «الميسون»، هو ايضاً، في كونفدرالية الاتحادات العمالية الاثيوبية مصدر خطر، فأقنع الديرغ باستبدال الكونفدرالية باتحاد عمالي جديد، وبسن تشريع جديد ينظم العلاقات الصناعية. وكان الهدف من كل هذه الاجراءات تجميع نواه قيادية للتنظيمات الجماهيرية الموالية للـ«ميسون».

كل هذا هيأ المسرح للانشقاق النهائي لليسار. ولم يكن باستطاعة «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» ان ينافس «الميسون» في هذه المرحلة المبكرة والمثيرة للجدل، وذلك لسبب بسيط هو ان «الميسون» كان باستطاعته الوصول الى كل امكانات الدولة، بما في ذلك وسائل الاعلام. ووافق الديرغ في ربيع ١٩٧٦ على اجراء «حوار ديموقراطي» يناقش مستقبل كل مستويات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وكان الدافع الى ذلك، جزئياً، اعطاء الانطباع بالالتزام بالحقوق الديموقراطية، ولكنه كان يستهدف، في الاساس، التعرف الى اولئك الذين يؤيدون «حزب الشعب الثوري الاثيوبي». وشكلت مجموعات نقاش داخل كل المؤسسات التي تملكها الدولة والمصالح الحكومية وميادين النشاطات الأخرى. ولكن سرعان ما اتضح ان الاعلان والممارسة لم يكونا شيئاً واحداً، اذ جرت مراقبة مجموعات النقاش بين العمال، وقامت القيادة الناشطة بتحديد المطلوبين واعتقالهم في اللحظات المناسبة.



وفي ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٧٦ تم اعلان «البرنامج الوطني الديموقراطي الثوري»، وكان يفترض بهذا البرنامج ان يقود اثيوبيا نحو اقامة جمهورية شعبية، وقد ارفق ببرنامج من تسع نقاط يفترض به ان يقود باتجاه الحكم الذاتي وان يحل المسألة الاريترية. وقد اذيعت كل هذه الاجراءات بواسطة وسائل الاعلام واجريت حولها نقاشات مكثفة.

وترافقت هذه الاحداث باتساع نطاق استخدام وسائل الاعلام لوصف «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» بكونه «فوضويا»، والصراع الاريتري بكونه «اداة لسياسات القوة العربية». واعلن «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» من ناحيته الحرب على محور الديرغ ـ «الميسون» باعلانه ان كل اعضاء المكتب السياسي ومجلس الوزراء (بمن فيهم منغيستو) والديرغ نفسه وكذلك بعض البيروقراطيين المؤيدين له شفهياً، اعداء للثورة تجب تصفيتهم. ولم يكن هذا تهديداً فارغاً، وقرر «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» ان يشن حرب عصابات مدينية بدلاً من الحرب الشعبية الطويلة الامد انطلاقاً من الريف، وقام بتنفيذ عدة عمليات اغتيال في وضح النهار.

ولم تقتصر وسائل الاعلام في هجومها على «حزب الشعب الثوري الاثيوبي»، فخلال ربيع ١٩٧٦ شنت سلسلة من الحملات ضد «المخربين للاقتصاد» الذين اتهموا بالتسبب في نقص توفر الاغذية ومواد ضرورية اخرى مما ادى الى ارتفاع الاسعار وكان السبب الحقيقي لهذا النقص مجموعة من الاجراءات والاعلانات الحكومية غير الواقعية والتي خطط لها بتسرع. وبالتالي فقد القى المكتب السياسي (الواقع تحت سيطرة الديرغ و«الميسون») مسؤولية فشله على كاهل التجار والبيروقراطيين الذين تحولوا الى ضحايا لنوع جديد من الارهاب. وجمع المكتب السياسي اشخاصاً من شباب المدن العاطلين عن العمل (من البروليتاريا الرثة) كلفهم بتنفيذ هذه الاعتقالات. وكانت اعداد كبيرة من هؤلاء مسلحة وقامت بتسيير دوريات في شوارع اديس ابابا في اواخر ١٩٧٦ ومطلع ١٩٧٧. وبدأ الناس ينظرون الى هؤلاء باعتبارهم من كوادر «الميسون» الذين اعطوا ترخيصاً بقتل كل من يشتبه في كونه معارضاً للنظام.

واستمر الأمر كذلك حتى تموز (يوليو) ١٩٧٦ حيث بدأ بعض اعضاء الديرغ يرون النور، نور الديموقراطية. والواقع ان تعاظم سلطة منغيستو الفردية المطلقة جعلت من الديرغ، عملياً، حامل اختام فحسب، وكذلك فان نظرته العمياء الى المسألة

الاريترية والى المسألة القومية داخل اثيوبيا، كانت كلها اموراً دمت البلاد، بالمعنى الحقيقي للكلمة وبمعناها المجازي والمالي والاقتصادي. وفي مطلع عام **١٩٧٦** بدأ جناح من الديرغ يقوده النقيب **سيساي هابتي** يدفع باتجاه ايجاد «خطة للسلام» في اريتريا. وكان هذا الموقف المستجد مثيراً للاهتمام لأنه لم يسبق لسيساي أبداً ان أيد حواراً سلمياً مع الثوار. والواقع انه عندما اقترح الجنرال امان حلاً سلمياً في تشرين الثاني (نوفمبر) **١٩٧٤** كان سيساي بالذات هو الذي اتهمه بعدم الولاء وبتأييد «الاخوة الاريتريين». ولكن خلافات سيساي مع منغيستو كانت من طبيعة تكتيكية فحسب، فهو قد اوصى «بانسحاب رمزي» لبعض القوات الاثيوبية من اريتريا «كدليل حسن نية». ونظراً لانه كان مسؤولاً مثله مثل منغيستو عن اكلاف الحرب الاريترية، ما كان باستطاعته الوصول الى سلام حقيقي، ولا بد من النظر الى «مبادرته للسلام» كخطوة تكتيكية في صراع الحفاظ على الذات، وكميدان عمل لترتيب انقلاب ضد منغيستو.

وذهب سيساي الى اريتيريا يرافقه **هيلا فيدا**، احد قادة «الميسون». ومن اسمرة بعث برسالة الى «**الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا**»، كما ارسل الى الجبهة وفداً من الاريتريين المتقدمين في السن يحمل اليها عروضه للسلام. ولكن كلمات الرسالة كانت عامة جداً وفيها تهرب من التطرق الى المواضيع الاساسية، فرفضت. عندئذ اقنع سيساي الجنرال **غيتاتشيو ناديو**، الحاكم العسكري لاريتريا وقائد القوات المسلحة الاثيوبية فيها، بدعم انقلابه[٨]. وكانت خطته تقوم على ان تقدم وحدات الجيش الاثيوبي الموجودة في اسمرة لائحة بالمطالب الى منغيستو، مما يقود الى انتفاضة اوسع. وكانت الخطة صدى راجعاً لما حصل عام **١٩٧٤** رغم ان الشعار الذي تم اختياره هذه المرة هو: «الحوار، لا الحرب». وكان هذا هدفاً جديراً بالعمل من اجله، بالاضافة الى ان له تأثير جاذبية كبيراً على القوات المسلحة المحاربة في اريتريا. والواقع ان سقوط منغيستو، عندما يحين موعده، كان لا بد ان يبدأ في اريتريا، وهو ما يعرفه هو نفسه. ولكن منغيستو فاجأ سيساي في تموز (يوليو) **١٩٧٦**، بعد عودته الى اثيوبيا، وتم اعدامه واعدام غيتاتشيو وبعض الآخرين.

وبدأ بعض اعضاء الديرغ يشعرون بالحذر من ميل منغيستو الى الاعدامات الجماعية لمعارضيه السياسيين، خاصة وان هؤلاء لم يخططوا لخطوة بخطورة الانقلاب. وقرر الجناح الذي يقوده **اليماييهو هيلا**، رئيس اللجنة الادارية، والنقيب **موغويس ولد**



ميكائيل، رئيس اللجنة الاقتصادية، الدعوة بدلاً من ذلك الى «حوار ديموقراطي» والى جبهة موحدة لكافة القوى التقدمية الديموقراطية في البلاد، تضم في ما تضم «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» ايضاً. وفي حزيران (يونيو) ١٩٧٦ وزعت جماعة اليماييهو كراساً غير موقع بعنوان: «الوحدة والخلاف بين الاحزاب والحركات السرية حول مسألة الجبهة الوطنية». وانتقد الديرغ هذا الكراس، ربما بتحريض من «الميسون»، لتجرئه على تأييد الحوار الديموقراطي مع «حزب الشعب الثوري الاثيوبي». وكان «الميسون» يخشى تزايد عدد اتباع حزب الشعب الثوري، وربما كان يخشى ان يواجه عمليات انتقامية. وقد كتبت مجلة «**اديس فانا**» الشهرية شبه الرسمية فيما بعد (في عدد نيسان ـ ابريل ١٩٧٧) تقول:

> «لقد كان الهدف الرئيسي للكراس تقديم «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» باعتباره حزباً تقدمياً وثورياً، ودفع الديرغ الى القبول به كحزب تقدمي على اساس ان له قاعدة شعبية قوية وعدداً كبيراً من الاتباع، مما يجعل التعاون والوحدة معه امراً ضرورياً».

وكان الكراس قد حلل باتزان تراصف القوى التقدمية في البلاد، وعلاقاتها، وخلافاتها. وادرج المواضيع التي تتفق حولها او تختلف كافة الاحزاب والحركات، بما في ذلك موضوع الجبهة الوطنية مع الديرغ، والمسألة الاريترية، ونضال التحرير الوطني بين شعوب التيغري وأورومو وعفار، ودور التنظيمات الجماهيرية بما فيها الاتحادات العمالية والطلاب والمعلمين والفلاحين. وبعد توضيح مواقف كل من «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» و«الميسون» بالنسبة لكل هذه الموضوعات، ينتهي الكراس الى القول بأن موقف «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» كان مقبولاً اكثر من غيره. وكذلك فقد اتفق الكراس مع وجهة نظر «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» في موضوع المشاركة الديموقراطية للجماهير، وفي موضوع تشكيل جبهة وطنية لكافة القوى التقدمية.

وفي شرح استنتاجه حول الجبهة الوطنية يقول الكراس ان المجموعات الثورية الاثيوبية كانت معادية للاقطاع وللامبريالية وللبورجوازية، وان المسألة الرئيسية هي، بالتالي، كيفية توحيد هذه المجموعات ضد اعدائها المشتركين. واتبع هذا التعليق بفقرة من المحتم انها لم تقرب كاتبيها لا من قلب «الميسون» ولا من قلب منغيستو، وتقول:

«ولايجاد الشروط الملائمة التي تمكن(هذه المجموعات)من خلق جبهة وطنية للنضال، **لا بد من ضمان الحقوق الديموقراطية للجماهير المسحوقة كشرط اساسي**» (التشديد في الأصل).

وتبع هذا نقاش للحاجة الى جبهة موحدة يستحق الاستشهاد به بشكل مطول لانه اصبح النقطة المركزية التي هاجمها «الميسون»، ومنغيستو:

«الحاجة الى الجبهة:

«(١) في مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية تناضل طبقات مختلفة الى جانب بعضها بعضاً من اجل مصلحة مشتركة. ولذلك، فان على الحزب البروليتاري ان يقود القوى الديموقراطية التي ستناضل معه، (٢) وفي الوقت نفسه فإنّ على الحزب البروليتاري، في هذه المرحلة التي لا يستطيع فيها ان يخرج منتصراً وحيداً وان يستلم سلطة الدولة (هذا لا يمكن ان يحصل الا في ثورة اشتراكية)، ان يتحد مع هذه القوى في القتال ضد الاعداء المشتركين ليضمن (بالتالي) النجاح في المستقبل».

ثم يأتي بعد هذه الفقرة ما يبدو بوضوح انه موجه الى «الميسون»:

«واذا صودف القول بأنه لضمان الحقوق الديموقراطية واقامة الجبهة الموحدة لا بد من تثقيف الجماهير وتنظيمها فان هذا يشكل انكاراً لحقيقة ان ضمان الحقوق الديموقراطية يكفل بحد ذاته توفير افضل الشروط لمثل هذا التثقيف او التنظيم او النضال. ان هذا يساوي القول «دعني اثقفك»، في الوقت الذي احجب عنك السلاح اللازم لذلك. وهو يساوي ادعاء الانسان لنفسه ما هو للجماهير، وهو هزيمة ذاتية في التحليل الاخير».

من الواضح ان هناك (في الكراس) إيماناً غير مبرر بأنه بمنح الحريات الديموقراطية غير المحدودة للجماهير، يمكن لهذه الجماهير ان تتعرف الى مصالحها المشتركة وخلافاتها، ويمكن الوثوق بانها ستستطيع معالجة هذه الخلافات بما يضمن حماية مصالحها المشتركة. أما في ما يتعلق بسياسة «الميسون» - منغيستو، فيقول الكراس:

«في الوقت الراهن، وكما تسير الامور، فان التأخير في ضمان الحريات الديموقراطية يخدم فقط زيادة حدة الخلافات بين القوى التقدمية المختلفة التي ستنقلب على بعضها البعض بدلاً من تجميع قواها ضد الاعداء المشتركين. وسيؤدي (ضمان الحريات الديموقراطية) الى كشف التحركات السرية والمؤامرات امام اعين الجميع مما يجعل من الاسهل الحكم بمن هو تقدمي ومن هو رجعي».



وانتهى الكراس الى توجيه نداء منطقي لقيام جبهة موحدة. وتقول هذه الدعوة في الجهور ان قيام جبهة وطنية ليس ضرورة فحسب بل واجب ايضاً على كافة الأحزاب والحركات التقدمية في المرحلة الوطنية الديموقراطية الجديدة. وفقط عبر الجبهة الموحدة يمكن للتناقضات القائمة ان تحل بالوسائل السلمية، اي عبر الحوار الديموقراطي. واذا لم تستطع المجموعات المختلفة حل تناقضاتها بالوسائل السلمية فهذا يعني وجود تناقض بينها وبين الجماهير. واي حزب او حركة يكون في تناقض مع الجماهير لا يستطيع تنظيم هذه الجماهير او قيادتها. ولذلك، فان على كافة الاحزاب المعادية للاقطاع وللرأسمالية البيروقراطية وللامبريالية، والمعادية لكل من يدعم هؤلاء، ان تشكل جبهة متحدة، وان تشارك بشكل كامل في الثورة.

ولم تكن الاشادة العامة التي اوردها الكراس بخصوص «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» بعيدة كلياً عن الانتقاد ايضاً. فقد جاء في الكراس انه «يجب الا يستهدف اي حزب او جماعة، او يحاول تصفية، حزب آخر او جماعة أخرى». ويتابع الكراس قائلاً: «عوضاً عن ذلك لا بد ان تجري محاولة حل اية تناقضات عبر الوسائل السلمية... ولكن لا بد كذلك من وقف بعض الخطوات المضادة للثورة التي اتخذها الحزب. ان على «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» هجر مثل هذه الاتجاهات الفوضوية لانه اذا لم يفعل فقد يخسر مكانته الحقة بوصفه تنظيماً ثورياً.

بعد ثلاثة اشهر من توزيع الكراس، سارت جماعة اليمايبهو خطوة اخرى في الاتجاه الديموقراطي. ففي أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦ نظمت هذه الجماعة، وبنجاح، انقلاباً مصغراً داخل الديرغ ادى الى الحد من سلطات منغيستو وقصرها على رئاسة مجلس الوزراء، وجعل من الجنرال تيفيري بانتي، قريب امان الذي خلفه، الرئيس الوصي على الديرغ. ولكن اعضاء الجناح الديموقراطي الثوري عانوا، للأسف، من فضائل القضية نفسها التي طرحوها. فقد حكموا على منغيستو بنفس الطريقة التي حكموا بها على انفسهم، متوقعين منه الالتزام بقواعد «لعبتهم» الديموقراطية. وعندما تظاهر منغيستو بالاذعان لارادة الاكثرية، صدقوه. ونصح بعضهم البعض الآخر بالحذر مشدداً على ضرورة اعتقال منغيستو، ولكن دون جدوى. وكان الرد: «اليس هو ايضاً رفيقنا في السلاح؟.. الم يخاطر بحياته من اجلنا؟». في الوقت ذاته، كان منغيستو يبدي الخضوع، ويتظاهر بالاخلاص لأكثر صور الجماعية في الحكم، كسباً للوقت. ويوم ٢



شباط (فبراير) ١٩٧٧، اطبق منغيستو بمصيدته، فاتهم اعضاء هذا الجناح بكونهم «عملاء للامبريالية»، وقتل تيفيري بانتي وكل اعضاء الديرغ الذين يقودون المعارضة باطلاق النار عليهم في قصر مينيليك. وقضي بذلك على الثورة الديموقراطية. وتسلم منغيستو سلطات دكتاتورية كاملة، وقارنت القيادة السوفييتية انتصار منغيستو بالثورة البلشفية!!

المرحلة الثالثة: منغيستو و«الارهاب الاحمر»

«الارهاب الاحمر» الذي تبع ذلك كان الخيانة الأخيرة للثورة الاثيوبية. ويقدر ان ما يزيد عن ٥٠٠٠ شاب اثيوبي تتراوح اعمارهم بين ١٢ و٢٥ سنة افنوا في الفترة الواقعة بين كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧ وشباط (فبراير) ١٩٧٨. وطهرت صفوف «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» بقسوة، اما من تبقى من الاعضاء فقد حطمت معنوياتهم بالانشقاقات والاتهامات المتبادلة. وما تبقى من رجال حرب العصابات التابعين للحزب انشقوا الى جناحين، فكان هناك «البلاشفة» الذين دعوا الى حرب طويلة الامد في الريف، وكان هنالك جناح أصغر يدعو الى متابعة حرب العصابات المدينية. والقليل انضم فيما بعد الى الديرغ وشكل «تحالفاً غير مقدس» مع يساريي «الميسون».

وقد تم تنظيم بعض حملة الارهاب وتنفيذها بمساعدة «الميسون». وهو ما يقود الى تساؤلات حول عضوية «الميسون» بشكل خاص ودور الارهاب في الحالة الثورية بشكل عام. وبغض النظر عن المتعصبين وعن المأجورين من «البروليتاريا الرثة»، هل كان باستطاعة اعضاء «الميسون» ان يميزوا بين الارهاب البحت والعملية الثورية، وهل فعلوا، ام انهم كانوا، هم انفسهم، عبيداً للارهاب في دعمهم له؟ وبتعميم اكبر نقول: هل ان الارهاب جزء ضروري من اية ثورة؟ ان كلمتي «ارهاب» و«ارهابي» ترتبطان اليوم بالمجموعات المسلحة الثائرة والعاملة سرياً ضد حكومة قائمة. وفي اغلب الاحيان يأتي هذا الفعل من اجل قضية ما او نتيجة «للشعور بالظلم.» والحكومات القائمة تدعو هؤلاء الاشخاص ارهابيين في حين انهم، هم انفسهم، يستخدمون اسماء اخرى. ومع ذلك، فانه لا بد من تمييز العنف الذي استخدمه الديرغ، وبوضوح، عن الاستخدام المشروع للعنف الثوري، والذي يكون ـ على العكس ـ منظماً بشكل عقلاني، ويكون له هدف، ويبقى تحت سيطرة الحزب الذي يمثل جماهير كبرى من الشعب. هذا كان المعنى الذي قصده ماركس بالعنف الثوري المولِّد للتاريخ، واداة

الطبقة الصاعدة المناضلة للحلول محل نظام قديم وبدء عصر جديد. وبهذا تكون للعنف الثوري شرعيته الثورية، ويجب ان يستخدم في اطار منسجم مع النظرية الثورية، ولا يمكنه ان يسير بموجب نزوات دكتاتور ما او عسكري ما او اي فرد آخر او مجموعة اخرى.

في اثيوبيا، جرى استخدام العنف رسمياً وعلناً من قبل نظام موجود في موقع السلطة، وجرى تبريره بأنه اداة للصراع الطبقي، وكثيراً ما تحدثت وسائل الاعلام في اثيوبيا عن الجماهير «التي تستل سيف الثورة لتسدد ضربة للمناهضين للثورة ولاعداء الجماهير»، حتى اصبح الامر مختلطاً مع العملية الثورية. وحاول القائمون على السلطة تبرير ذلك بضرورات الصراع الطبقي باعتباره «الشر الذي لا بدمنه». اما علماء الاجتماع البورجوازيون فقد اخذوا اعلان القائمين على السلطة بان هذه هي الماركسية ليتساءلوا بكآبة مغرضة: «اي ثمن للماركسية؟». ولكن ما من بلاغة مهما بلغت من الجودة يمكنها تغيير الواقع، فالجماهير الاثيوبية بقيت سيئة التنظيم، وخائفة ومضطربة. ولم يكن للصراع الطبقي اي دخل في ما حصل الا القليل جداً.

ولا يمكن النظر الى هذا النوع من الارهاب الا باعتباره تعبيراً مَرَضياً عن فساد السلطة، كما لا بد ان يظهر من الامثلة التالية على مبالغاته. فبالنسبة للديرغ لم يكن قتل «الفوضويين» كافياً، بل كان من الواجب التمثيل بجثثهم وتركها ملقاة في الشوارع وعليها بطاقات كتب عليها «فوضوي» او «عدو الشعب». وقد مُنع الأهل من سحب الجثث لدفنها كالعادة، كما مُنعت كل مظاهر الحداد والتعبير عن الحزن تحت طائلة الاعتقال والاعدام المحتمل. اما اطفال الاشخاص المعتقلين او الذين اعدموا فقد تركوا دون اية عناية، والجيران الذين جرت العادة ان يأخذوا هؤلاء الاطفال للعناية بهم مؤقتاً منعوا من ذلك. بل ان مصير هؤلاء الاطفال لم يناقش علناً، وكان الناس يتهامسون به ليلاً.

وقد تم اللجوء كذلك الى «الاعتراف» أو «النقد الذاتي». إذ كان يتم جمع كافة سكان الحي، او «القبيلة» الادارية (هناك ٥٢٨ «قبيلة» في اديس ابابا في كل منها حوالي ٣٠٠٠ نسمة)* في مكان عام، ثم تتلى اسماء اربعة او خمسة اشخاص، هم عادة من

* Debele واردة هنا بمعنى التقسيم الاداري للاحياء ويعتقد ان اصلها يعود الى القبيلة بمعناها عند العرب اذ كانت كل مضارب قبيلة تعتبر حياً او قرية، وبعض اقطار شمال افريقيا، كانت حتى سنوات قليلة خلت تعتمد القبيلة كوحدة للتقسيم الاداري وهي غير ذات حدود جغرافية بل سكانية، خلافاً للمحافظة التي لها حدود جغرافية وتضم عدة قبائل - (المعرب).



المشكوك بكونهم «فوضويين» والذين «اعترفوا»، من لائحة سبق تحضيرها. وكان يقال للحاضرين قسراً ان اللائحة تضم اسماء «فوضويين» او «اعداء للشعب» آخرين حاضرين في الاجتماع، وان هؤلاء سيعاملون برحمة اذا ما اعترفوا طوعاً. وفي الواقع، لا تكون هنالك اسماء اخرى في اللائحة، ومع ذلك فقد كان البعض يدفع الى «الاعتراف» بكل انواع الخطايا التي لم يرتكب. وقليل من الضحايا عومل بالرحمة الموعودة.

وكان العسكريون ورجال ميليشيا «القبائل» يقومون بين الحين والآخر بحملات على المكاتب الحكومية والمساكن الخاصة في كافة المدن، وخاصة في اديس ابابا، بحثاً عن الاسلحة و«اعداء الثورة». وكانت اية مقاومة تؤدي الى اطلاق النار على المشتبه به. وفي احدى الحالات قام **جيرما كيبيدي**، وهو زعيم «قبيلة» غاية في التعصب وعضو في «الميسون»، باعتقال عم منغيستو، **اسرات ولد**، مع عدد من مسؤولي وزارة التعليم. وبقي اسرات، على العموم، على قيد الحياة ليخبر منغيستو بما حصل، فأمر هذا الأخير باعدام جيرما وبعض العاملين الى جانبه الذين شنقوا معه للتغطية. وكان اولئك الذين اعدموا من الذين نالوا التقدير الكبير بسبب تعصبهم في الحرب ضد «الفوضويين». واحتج «الميسون» على مصير رئيس «القبيلة» ولكن دون جدوى

وكان الارهاب الاحمر شهادة مأساوية على ثورة ضلت الطريق في ظل قيادة اسكرتها سلطتها نفسها. ومهما كانت النتائج الايجابية التي حققتها الاصلاحات الاولى المبكرة فانها فقدت كل جاذب لها نتيجة للاثار المبطلة التي خلفتها حملة الارهاب، اذ فقدت الحياة وفقد العمل كل معانيهما. وكذلك كان الارهاب مدمراً لمستقبل مسيرة الثورة اذ انه ارتبط في اذهان الاثيوبيين «بالثورة الاشتراكية». ولم يعد من الممكن وقف الاستخدام المكثف للعنف، والذي اصبح عادياً، لان بقاء النظام نفسه اصبح معتمداً عليه.

لقد اعلن الديرغ نفسه مبدع «الثورة الديموقراطية»، ومع ذلك فانه لم يحتج لزمن طويل ليكشف عن طبيعته المعادية للديموقراطية. وهذا ما يطرح التساؤل حول ما اذا كانت اقامة الحوار الديموقراطي والجبهة الموحدة بين مختلف مجموعات اليسار ممكناً ابداً، وعما اذا كان تنظيم مثل الديرغ قادراً على الرد على التحديات الديموقراطية بغير القمع والارهاب. بعض المعلقين يفسرون سلوك الديرغ المضاد للديموقراطية بالاشارة الى



الطبيعة الاوتوقراطية لزعيمه منغيستو. ولكن، ورغم الأهمية التي كانت لدور منغيستو، فان تفسير اعمال الديرغ بهذه الطريقة البسيطة يعني تجاهل الأهمية العارمة التي للارث الاقطاعي ـ الامبراطوري على الدولة الاثيوبية والمتأصل بعمق، ليس فقط في ضمير طبقتها الحاكمة بل ايضاً في ضمير كافة الطامحين الى السلطة. ولذلك، وبينما يمكن ان يبدو للمراقب العابر ان اعلان اصلاح الاراضي قد وجه ضربة نهائية للاقطاعية، فان القيم والطرق الاقطاعية التي كانت قائمة على مدى قرون لا تدمر بسهولة، فقد يجري تمويهها بالشعارات والبرامج ولكنها ذات طبيعة مؤسساتية تبرز في البنية العسكرية التي تضع اطاعة الآمر فوق كل شيء آخر، وفي السلوك الأوتوقراطي لدى الأفراد والمجموعات، وهذا لا يشمل العسكريين فقط بل اعضاء اليسار الاثيوبي كذلك.

لم يكن باستطاعة الديرغ ان يقبل بوجود اي جماعة تهدد سلطته. وكما رأينا، فانه كان يهاجم هؤلاء او يحاول احتواءهم. وكان يساعده في ذلك، والى حد كبير، فشل المجموعتين اليساريتين الاكبر في العمل سوية، وهو ما قاد الى تحالف الديرغ ـ «الميسون» الذي وضع حداً نهائياً، من الناحية العملية، لاحتمال الثورة الديموقراطية. وقد خدم هذا التحالف، على مدى استمراره، عدداً من اهداف الديرغ في محاولته القضاء على «حزب الشعب الثوري الاثيوبي». اولاً، بدا (هذا التحالف) وكأنه يمنح الديرغ شرعية ثورية مضافة من خلال مشاركته لمجموعة مدنية. ثانياً، قدم «الميسون» للديرغ الدعم الايديولوجي والسياسي الذي احتاجه لمواجهة «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» وشعبيته المتنامية (كانت مجلة «ديموكراسيا» مثلاً توزع في مرحلة معينة اعداداً اكثر من صحف الحكومة). ثالثا، كان باستطاعة اعضاء «الميسون» تقديم معلومات هامة حول «نقاط الضعف» عند «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» لان قادة المجموعتين كانوا يعرفون بعضهم البعض كطلبة قبل سنوات قليلة خلت. رابعاً، كان الديرغ قادراً على استخدام «الميسون» في تفكيك عمل حملة «زيميتشا» لتنظيم الفلاحين. وقد اقتنع العسكريون برأي «الميسون» في ضرورة الابقاء على الجمعيات الفلاحية مع تخليصها مع جوهرها الديموقراطي وتحويلها الى ادوات لنقل اوامر الحكام. واخيرا، فان الحرب الكلامية بين «الميسون» و«حزب الشعب الثوري الاثيوبي»، والتي ادارها الديرغ بمهارة، قادت حزب الشعب الثوري الى تغيير تكتيكه والتركيز على حرب العصابات المدينية.

وكانت هذه الخدمة الخامسة التي قدمها «الميسون» ـ وعلى حساب «حزب الشعب

الثوري الاثيوبي» - هي التي وضعت الثورة الاثيوبية على طريق الثورة المضادة. فهي مكنت الديرغ من تحويل الانتباه عن فشلها في اقامة العملية الديموقراطية ومن استخدام العنف لقمع المطالب الديموقراطية ولاخضاع المعارضة لحكمه.

ولم يكن تحالف «الميسون» مع الديرغ الا تحالفاً مؤقتاً على العموم. وبمجرد ان بدا ان «الميسون» اصبح يشكل تهديداً متزايداً لسلطة الديرغ، اعلن منغيستو في ربيع **١٩٧٦** تشكيل حزبه الخاص الذي سماه **«سيديد»**، وأصبح بين ليلة وضحاها ماركسياً - لينينياً. وكما يقولون في الدوائر المسيحية: «ان الشيطان ايضاً يمكنه ان يستشهد بالكتاب ليحقق هدفه». وكان «السيديد» مشكلاً بالدرجة الأولى من الكوادر العسكرية المدينة بالفضل لمنغيستو، وكان واضحاً ان الحزب انما انشىء لتقوية سلطة الديرغ الذي سيقوده الحزب. وقد عكس انشاء الحزب تعاظم السلطات الدكتاتورية الفردية لمنغيستو.

وقد بقيت الخلافات بين الديرغ و«الميسون» في البداية خلف الكواليس، ولم تظهر الى العلن الا عندما امر منغيستو باعدام جيرما كيبيدي. وعندما احتج «الميسون» على هذا الاجراء استخدم منغيستو «السيديد»، الى جانب العسكريين، لمراقبة نشاطات الاعضاء البارزين في «الميسون» ولتحدي طرقهم في اجتذاب رجال الاحياء (القبائل) اليهم. وكانت الاستراتيجية تقوم على ترهيب هؤلاء، وشق التنظيم، كما شملت بعض الاغتيالات. ونسب بعض حوادث القتل الى مقاتلي حرب العصابات التابعين لـ «حزب الشعب الثوري الاثيوبي»، في حين يعتقد ان الذي نظمها هو «السيديد».

وعندما رأت قيادة «الميسون» عدم جدوى الاستمرار في التحالف امام التهديد بالابادة، قررت دخول تجربة الانقلاب. ووضع هؤلاء خطة تقوم على جمع رجال الميليشيا من مناطق حول اديس ابابا، وعلى سيطرة هؤلاء على الثكنات باستخدام عنصر المفاجأة، ثم استلام السلطة خلال فترة الفوضى الناجمة عن ذلك. وكانت النتيجة متوقعة، وعندما فشل الانقلاب دبت الفوضى في صفوف قادة «الميسون». رئيس «الميسون»، **كيبيدي مينغويشا**، والرهط القليل من اتباعه الذين كانوا معه، هربوا الى منطقة **سيلالي** شمال اديس ابابا، حيث حوصروا وقتلوا وهم يحاولون تجنب الاعتقال. **هيلا فيدا**، رئيس المكتب السياسي، اعتقل في اديس ابابا مع العديد من القادة الآخرين. وافني «الميسون» بكل ما في الكلمة من معنى.



وفي نهاية عام ١٩٧٧، كان اليسار الاثيوبي، ممثلاً بـ «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» و«الميسون»، يعاني من حالة تشتت كلي. وضم «السيديد» اليه الكثيرين من بقايا اعضاء «الميسون» بواسطة الاكراه والتهديد. اما «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» فقد ادى انقسامه الى «بلاشفة» و«مناشفة» الى اضعافه. ودعا جناح البلاشفة الى حرب شعبية طويلة الامد في الريف، بينما تمسك الجناح الآخر بتكتيكات حرب العصابات المدينية رغم الفشل الذي سجلوه عام ١٩٧٦ - ١٩٧٧. وانضم العديد من اعضاء «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» الذي خابت آمالهم الى «السيديد» بينما غادر آخرون البلاد كلياً. والقلائل بقوا، مهيئين انفسهم لحرب طويلة. وكما سنرى في الفصل الرابع، فان جيش «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» الذي كان معسكراً في التيغري تورط في تصادم قاتل مع «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري». وغادر المئات من مقاتلي «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» ميدان القتال اشمئزازاً مما اعتبروه سوء تحضير وسوء فهم للحملة. والبعض انضم الى «البلاشفة» الذين كانوا قد اقاموا قاعدة لمقاتلي العصابات في الجبال المحيطة بغوندار.

وكان موقف اليسار الاثيوبي من نضال التحرير الأريتري والمسألة القومية مشوشاً في افضل الحالات ومضللاً في اسوئها. وبشكل اجمالي، جاء موقف «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» اقرب الى الاعتراف بحق الشعب الأريتري في الاستقلال، ولكنه امتنع عن قبول الرأي القائل بأن المسألة الاريترية هي مسألة استعمارية. اما في ما يتعلق بمسألة القومية فان سجل اليسار الاثيوبي فقير جداً بالنسبة لاريتريا كما هو بالنسبة لكل من التيغري واوغادين وشعب الاورومو. وموقف «حزب الشعب الثوري الاثيوبي»، رغم الموقف التقدمي الذي اتخذه بعض الطلبة ومؤيديهم وعدد قليل من اعضاء الحزب، كان سلبياً، وفي حالة التيغري كان موقف الحزب مضاداً للثورة كما سنرى بتفصيل اوسع فيما بعد. اما «الميسون» فقد اعلن دعمه اللفظي للمسألة القومية، ولكنه فشل في دعم اية جماعة قومية في مطالبتها بحق تقرير المصير. وكانت حالة اوغادين تجربة مرّة، وواحدة من تلك التي فشل فيها «الميسون».

منغيستو وحزبه

مهارات الديرغ التقسيمية والتلاعبية ساعدته في القضاء على الاجنحة اليسارية



المدنية، في حين ان مهاراته الانتقائية ساعدته في «اكتساب» الافكار والهيكل التنظيمي الذي بناه «الميسون». وفي الوقت نفسه، كان الديرغ يقوم بتنظيم «السيديد» الذي ابتلع المجموعات المتحالفة في تموز (يوليو) ١٩٧٩، وكان يتوقع له ان يتحول الى حزب جديد يدعى «حزب العمال الاثيوبي» في ايلول (سبتمبر) التالي.

وكان مصير «حزب» منغيستو ومصير الحرب في اريتريا مرتبطين ببعضهما البعض بشكل مثير للدهشة. فاعلان «الحزب» الجديد كان متوقعاً على مدى سنتين، وكان متوقعاً لهذا الاعلان ان يتطابق مع اعلان نهاية «العصيان» الاريتري. بدلاً من ذلك، وبين آب (اغسطس) ١٩٧٨ وتموز (يوليو) ١٩٧٩، فقد الديرغ ثلث جيشه في اريتريا. ولكن مسألة «الحزب» ما كان يمكن ارجاؤ ها اكثر من ذلك، ولهذا فقد تبنى منغيستو خطة من مرحلتين، وكانت المرحلة الاولى تتلخص في تعيين لجنة تنظيم انشاء حزب، وكان يفترض بهذه اللجنة ان تكون الجسم الوحيد الذي له سلطة تنظيم الحزب، ثم عند الانتهاء من انشاء الحزب يحل هذا محل الديرغ, اما المرحلة الثانية فيأتي دورها عندما تكون اللجنة قد اختارت اعضاء الحزب.

وبدا ما كان يفعله منغيستو وكأنه محاولة لايجاد حزب مخلص له وللمجموعة العسكرية التي يقود. وتألفت اللجنة بشكل رئيسي من الكادر العسكري، وكان اغلب هؤلاء اعضاء في «السيديد»، وبدا ان ليست هناك خطة لتوسيع العضوية لتضم مدنيين، بما في ذلك الكوادر السابقة لـ«الميسون»، وعندما سئل منغيستو حول هذه النقطة اجاب: «هؤلاء الذين خانونا. لا يمكن اعتبارهم اعضاء محتملين». وفي نفس الوقت، فان استبعاد الديرغ لم يكن متوقعاً ان يخلق اية مشكلة لمنغيستو نظراً لان نصف اعضائه كانوا يتقلدون مناصب اقليمية او ادارية قوية.

ومن قبيل المفارقة، ان منغيستو لم يكن عضواً مقبولاً لدى الشعب الامهري الحاكم، مما يجعل ارتقاءه الى السلطة الامبراطورية امراً مثيراً للخيال. فهو قد فاجأ الجميع، بمن فيهم اولئك الذين ساعدوه على ارتقاء سلم السلطة، وبعضهم اوصلتهم الدهشة الى قبورهم. وقد يكون آخر ضحايا مفاجآته هم السوفييت الذين يدعمونه، والذين اختلفوا معه بالفعل حول طريقته في انشاء حزبه. ولكن رغم ان التوترات قائمة (ووجود حزب جديد لا يستطيع السوفييت السيطرة عليه لن يفعل الا ان يزيد في هذه التوترات) فان الاعتماد الاثيوبي على الاسلحة السوفييتية كبير الى درجة لا يمكن له معها



ان يتوقف فوراً. ومن ناحية، سيحاول منغيستو ان يبني لنفسه قاعدة قوية مستقلة عن القوى الخارجية والداخلية. ومع ذلك، ومن ناحية اخرى، فانه باستخدامه اللفظي لحزب العمال قد يجد بين «المؤمنين الحقيقيين» من تستهويه كلماته (وخاصة بين الكادرات المتأثرة بالتدريب السوفييتي) فيشكل هؤلاء الادارة التي تقود الى تنازله. ولن تكون هذه هي المرة الاولى، ولا بد ان يكون لاحداث الافغانستان ومناطق اخرى وزنها في ذهنه. والرأس الذي يحمل التاج لا ينام مرتاحاً، حتى وان الصق عليه النجم الاحمر.

الفصل الثالث

اريتريا: نضال مستعمرة منسيّة

التاريخ المبكر

تبلغ مساحة اريتريا ما يقارب ١١٩,٠٠٠ كيلومتر مربع. ويبلغ عدد سكانها ما يزيد عن ٣,٥ مليون نسمة. وتمتد الأراضي الاريترية مسافة ٨٠٠ كيلومتر على ساحل البحر الاحمر ويحدها السودان من الشمال والغرب، ومن الجنوب اثيوبيا وجيبوتي. وهي تقسم الى مرتفعات الوسط والشمال، وسهولة **بركة** ذات التربة الخصبة في الغرب، واقليم **عفار** القاحل في الشرق والمعروف باسم سهول **داناكي**. من الناحية المناخية، تصل الحرارة في **مصوع** على ساحل البحر الاحمر الى ما يزيد عن ٣٨ درجة مئوية في الصيف، اما السهول المرتفعة في **حماسين وسيراي وآكول ـ غوزاي** واجزاء من **سنحيت** فصيفها **ممطر** وبارد. والمناخ حار في سهول بركة رغم انه اقل رطوبة من الساحل.

ادى التباين الواسع في التضاريس الجغرافية والشروط المناخية في اريتريا الى قيام نماذج متباينة من الحياة الاقتصادية الاجتماعية. فسكان الاقليم الساحلي، واجزاء من **سنحيت وساحل** ومن **سهول بركة**، يتقاسمون حياة الرعي ولغة التيغري والديانة الاسلامية. وهناك في هذه المناطق اقلية ضئيلة اجتذبتها زراعة المزارع التي يملكها ويديرها الأجانب. اما سكان الأراضي المرتفعة من الاريتريين، من ناحية اخرى، فهم بالدرجة الاولى مزارعون متوطنون يتعاطون زراعة الحبوب واغذية الحيوانات مثل القمح والشعير والسرغم (الذرة الحلوة) والذرة والطاف (قمح محلي ذو حبوب دقيقة). وهؤلاء السكان يتقاسمون ثقافتهم واللغة التيغرية والديانة المسيحية مع سكان التيغري في الجنوب.



كانت اريتريا اقليماً استيطانياً لمدة طويلة. وسكان المنطقة الأوائل، وهم من الشعوب النيلية، اما أبعدوا عنها او جرى امتصاصهم من قبل الحاميين الذين اتوا من الشمال. ثم بين عامي ١٠٠٠ و٤٠٠ قبل الميلاد هاجر مستوطنون آخرون بشكل سلمي عبر البحر الاحمر واحتلوا المناطق الساحلية، ثم تحركوا تدريجياً باتجاه المرتفعات حيث وجدوا مناخاً اكثر اعتدالاً. ثم جاء بعدهم مستوطنون دخلوا المنطقة فاتحين. وكل هؤلاء كان يجري امتصاصهم من قبل الاكثرية العددية للسكان الحاميين الذين اخذوا عن المهاجرين مهاراتهم التكنولوجية. وفي عام ٣٠٠ بعد الميلاد شكّل الجزء الاكبر من اريتريا ومن التيغري، الاقليم الاوسط من الامبراطورية **الاكسومية** المسيحية التي امتدت في قمة ازدهارها جنوباً حتى الاطراف الشمالية لجبال **سيميين** وشمالاً غرباً حتى بلاد **النوبة التي هي السودان حالياً. وازدهرت اكسوم بالاعتماد على تجارتها البحرية التي كانت تنطلق من ميناء ادوليس** القديم قرب مصوّع. ولكن، بصعود الاسلام واحتلال العرب لساحل البحر الاحمر العام ٦٤٠ للميلاد، انخفض مستوى التجارة الخارجية. وادت الخلافات السياسية الداخلية وغزوات **البيجا** من الشمال الى مزيد من التدهور في الامبراطورية التي سقطت اخيراً في نهاية القرن التاسع الميلادي[1]، وارتيريا الغربية التي لم تكن جزءاً من الامبراطورية الاكسومية تعرضت ايضاً لغزوات متتالية من قبل الشعوب المجاورة، بينما عبر بعض سكانها الى السودان.

ومنذ سقوط الامبراطورية الاكسومية وحتى نهاية القرن الثالث عشر حكم البيجا مناطق المرتفعات، في حين ان المملكة **الامهرية** التي ازدهرت وتوسعت جنوباً بعد سقوط اكسوم تحولت الى امبراطورية مركزها في الجبال المنيعة في **والوا ومانز وغوندار**. وقد تمكن الامهريون ـ الذين عرفوا ايضاً باسم «الأحباش» ـ من اقامة حكم ضعيف لهم على المرتفات الاريترية في القرن الخامس عشر، وكان هذا الحكم ضعيفاً لأن السكان المعزولين جغرافيا وغير المعتادين على الحكم الخارجي كانوا متمسكين بشدة بوطنيتهم وقاوموا بضراوة محاولات الأبيسينيين حكمهم. وكذلك فان المسافة والحياة البيئية (في منطقة شبه قاحلة) ساعدتاهما في مقاومة المحاولات الاستيطانية السودانية من الغرب. ولكن السكان تاجروا مع جيرانهم وتعلموا منهم، في خارج فترات الحرب، عبر الممرات الجبلية الصعبة.

وأثّر صعود الاسلام في البداية، الذي تبعه مجيء الامبراطورية العثمانية فيما بعد،



تأثيراً كبيراً على الاقليم بكامله. واحتل العثمانيون سواحل البحر الاحمر في عام ١٥٥٧. ورغم انهم لم يدخلوا المرتفعات فانهم قطعوها عن العالم الخارجي. وعمل الاريتريون من سكان المرتفعات الوسطى احياناً مع جيرانهم الأبيسينيين في الشمال لمقاومة الغزو الغريب سوية، ولكن هذا التعاون غالباً ما كانت تهدده طموحات الأبيسينيين للتوسع الى داخل اريتريا. وساعدت الكنيسة الارثوذكسية الأبيسينية التابعة للكنيسة القبطية المصرية محاولة انشاء دولة مسيحية موحدة في المرتفعات لمحاربة الحكم الاسلامي التركي.

وفي عام ١٨٧٢، وبعد ما يزيد عن ثلاثمائة عام من الهيمنة التركية، عقدت مصر صفقة تخلف بموجبها العثمانيين كقوة اقليمية، وحاولت في خطوتها الأولى ان تفعل ما فشل فيه العثمانيون، اي ان تسيطر على المرتفعات. وبمساعدة البريطانيين، كسب المصريون لانفسهم كافة الممتلكات العثمانية في اريتريا من خلال معاهدة عام ١٨٧٥. ثم حاول المصريون بعد ذلك، وقد اغراهم نجاح هذا «الانقلاب» الدبلوماسي، ان يوسعوا ويثبتوا مكاسبهم عسكرياً، ولكن لكي يُهزموا هذه المرة امام الاريتريين وحلفائهم التيغريين في سلسلة من المعارك التي جرت غرب مصوّع.

وكانت الأسباب البريطانية لدفع مصر الى مثل هذه المغامرة نابعة من الرغبة في ابقاء الفرنسيين خارج المنطقة، وهو الأمر الذي اصبح حيوياً من الناحية الاستراتيجية منذ افتتاح قناة السويس العام ١٨٦٩. ومن ناحية اخرى كانت مصر هي الشريك الأصغر لبريطانيا في الادارة المشتركة للسودان، رغم ان هذا الترتيب اطيح به عام ١٨٨١ عندما قادت ثورة المهديين الى اقامة الدولة المهدية التي بقيت قائمة حتى العام ١٨٩٨[٢]. وفي هذا الوقت اصبحت اريتريا تحت الحكم الاستعماري الايطالي، والرواية التفصيلية لهذه الاحداث ستأتي فيما بعد.

إن شعور الاريتريين بالعيش في مصيدة وبالعزل، نظراً لأن القوى الاستعمارية المتتابعة كانت اما تحيط بهم او تحتل اراضيهم، يكمن في جذور القومية الاريترية وفي الروحية المتعصبة للاستقلال. وليست هذه ظاهرة جديدة، بل ان لها تاريخها في نضال الشعب الاريتري ضد المحاولات المتكررة للاطاحة بالحكم الاجنبي.



الحكم الاستعماري الايطالي: ١٨٨٩ ـ ١٩٤١

العوامل التي برزت بعد افتتاح القناة (قناة السويس) وكذلك الرغبة في التملك الاستعماري، جلبت الايطاليين الى المنطقة، وسهّل الخلاف البريطاني ـ الفرنسي تحقيق هذه الرغبة. فقد اراد البريطانيون استبعاد الفرنسيين الذين كانوا قد احتلوا بالفعل جيبوتي في المنطقة. وتقع جيبوتي عند مدخل البحر الاحمر مقابل ميناء عدن الذي يحتله البريطانيون، وبالتالي فانها تسيطر على الدخول الى باب المندب، الذي بدونه لا تكون السيطرة على القناة نفسها كاملة. والفرنسيون ارادوا من ناحيتهم ان يربطوا ممتلكاتهم في غرب افريقيا بالمحيط الهندي، كرد على الحلم البريطاني بالامتداد من رأس الرجاء الصالح وحتى القاهرة.

وعند هذه النقطة التاريخية بدأت ايطاليا تحركها الى داخل المنطقة. وفي العام ١٨٦٩، اشترت شركة «روباتينو شيبينغ كومباني»، وبشكل احتيالي، منطقة مرفأ عصب، ووضعت الحكومة الايطالية يدها على الميناء بكامله في العام ١٨٨٢ واعلنته محمية. ثم احتل الايطاليون مصوّع العام ١٨٨٥ بتواطؤ بريطاني، وبدأوا يندفعون نحو الداخل.

وغطت هذا الدرب دماء الألوف من الجنود الايطاليين عندما قاتل الاريتريون مع حلفائهم التيغريين وهزموا الجيش الايطالي في **سعتي ودوغالي**. رغم ذلك، تمكن الايطاليون في العام ١٨٨٩ من احتلال كل اريتريا، ووقع مينيليك معاهدة **اوتشالي** التي اعترف فيها بالحكم الايطالي على اريتريا[٣]. وكان مينيليك في الوقت نفسه مشغولاً بفتح **اورومو وولامو وغوراجي** وشعوب اخرى في الجنوب والغرب، والصومال في الشرق مغطياً بذلك منطقة اوسع بكثير واغنى (من اريتريا).

وبعد ان ضمن الايطاليون لانفسهم موقع قدم ثابت في اريتريا وشعروا بطعم اولى ثمار النجاح، قادتهم شهيتهم للسيطرة والثروة نحو اثيوبيا. وفي العام ١٨٩٦، على العموم، قاسى الجيش الايطالي من هزيمة ساحقة في **عَدوَة** على يد جيش مينيليك الجيد التسليح والمزود والمدعوم بثروات الشعوب المنهوبة في الجنوب. وعند هذه النقطة كان بامكان مينيليك ان يختار رمي الايطاليين في البحر واحتلال الساحل مكانهم، ولكنه اختار عوضاً عن ذلك المحافظة على امبراطوريته الحديثة العهد في الجنوب، فتوقف عند

خط معاهدة عام ١٨٨٩ . وبذلك فانه اعترف للايطاليين ثانية بحكمهم الاستعماري على اريتريا.

وبذلك اصبح هنالك اقليمان امبراطوريان احدهما الى جانب الآخر. الواحد تحكمه قوة امبراطورية افريقية والثاني قوة استعمارية بيضاء اوروبية. وقد فرضت كل قوة منهما لغتها وثقافتها السياسية على الشعب الواقع تحت الاحتلال، وهكذا فان النتائج قد تبدو متماثلة، ولكن كان هنالك فارق اساسي، فارق يؤدي الى اختلاف بيّن في النتيجة. فبينما كانت اثيوبيا مينيليك دولة اقطاعية حلت محل طبقة اقطاعية حاكمة على رأس الشعوب التي فتحتها، كما رأينا في الفصل الاول، كانت ايطاليا عبارة عن امة ـ دولة بورجوازية نامية حديثاً اخذت مكانها بين جماعة الامم الاوروبية قبل ذلك ببضع عشرات السنوات. ولذلك، ورغم ان القوتين استغلتا شعباً جرى احتلاله واستثمرتا ثروته فان وسائلهما كانت تقوم على طريقتين مختلفتين للانتاج، احداهما اقطاعية والأخرى رأسمالية. وكما يتوقع، بالتالي، فان كلاً منهما انتجت وعياً اجتماعياً وسياسياً مختلفاً بين الناس الذين تحكمهم.

استغل الايطاليون اريتريا للحصول على الربح، وأنشأوا فيها اقتصاداً رأسمالياً مبنياً على قاعدة السوق كان في آن معاً مكاناً للمستوطنين وسوقاً للصناعيين الايطاليين. وتفاصيل كيفية حصول ذلك يمكن جمعها من تقارير فرديناندو مارتيني، اشهر الحكام العامين الايطاليين في اريتريا. وهو لا يشير الى اولوية الربح فحسب بل ايضاً الى الاستعجال الذي سعى الايطاليون من خلاله الى التعويض عن الوقت الذي شعروا انهم اضاعوه بوصولهم متأخرين على طريق الزحف الاستعماري على افريقيا.

من وجهة النظر الاريترية، كانت سياسة الاستيطان الايطالية هي اكثر مظاهر التجربة الاستعمارية دراماتيكية. فقد دعت الى الاستيلاء على الأراضي اما بالقوة او عبر ادخال تغييرات على نظام استخدام الأرض. وقد نزعت ملكية مساحات شاسعة من السهول الواطئة الخصبة وكذلك كل الأراضي المجاورة للأنهار، واعلنت «ملكية للدولة»، ثم وزعت على المستوطنين الايطاليين الذين تلقوا مساعدات لبدء اقامة مزارع تجارية، وهي نموذج زراعي مألوف في مستعمرات الاستيطان الأخرى، بما في ذلك كينيا وروديسيا (زيمبابوي اليوم).



وفي الوقت نفسه، طرد الألوف من الأراضي التي كانت وسيلتهم الوحيدة للعيش واجبروا على بيع قوة عملهم. وبهذا تحولوا الى قوة عمل زهيدة الأجر في المزارع التجارية ولبناء وتشغيل البنى التحتية، ثم للعمل في وقت لاحق، في الصناعات التحويلية والخدمات. وتم بناء خط حديدي يربط بين **مصوع وأسمرة وكيرين وآغوردات**، كما انشئت طرق تمتد في طول البلاد وعرضها. وبربط مناطق البلاد بعضها بالبعض الآخر، وبطرد قوة العمل من اراضيها، بدأت الطبقة العاملة الاريترية بالظهور تدريجياً.

وبصعود الفاشية في ايطاليا، وقرار موسوليني بغزو اثيوبيا في العام **١٩٣٥**، عملت الاستثمارات المكثفة على تحويل الاقتصاد الاريتري. وقادت الاستعدادات للحرب ضد اثيوبيا الى توسيع مرافق الميناء في مصوع، وانشاء اطول طريق هوائي مبني بالحبال في العالم يمتد من مصوع الى اسمرة لنقل الشحنات الكبيرة من العتاد والمؤونة، وبناء طريق استراتيجي يمتد من الشمال الى الجنوب، واعادة بناء مطارين في **اسمرة وغورا**.

وعملية النمو السريع هذه ترافقت بعملية تحضّر مديني واسعة. فتضاعف عدد سكان اسمرة ست مرات، وارتفع عدد السكان المحليين فيها من ١٥ الف نسمة في العام **١٩٣٥** الى ٩٠ الفاً عام **١٩٤١**. وكذلك توسعت المراكز المدينية الرئيسية الأخرى مثل: **ديكيمهاري وأغوردات وتيسيني وعصب وعادي كايه وعادي اوغري ونيفاسيت**. وفي عام **١٩٤٠** كان حوالي ٢٠ بالمئة من مجموع السكان يعيشون في المدن[٤]. وكان في اريتريا احدى اكبر الطبقات العاملة المدينية في افريقيا، سواء في العدد المطلق ام بالنسبة المئوية، وكذلك كانت فيها بورجوازية استعمارية منفصلة كلياً على اساس طبقي وعرقي وتعيش في مناطق معزولة.

وكان الحكم الاستعماري الايطالي، ككل انظمة الحكم الاستعمارية، يتسم بغياب اية سياسات تعليمية او سياسات أخرى موضوعة لصالح السكان المحليين. والتعليم المتوفر كان الهدف منه انتاج طبقة من الخدم دون الموظفين، وكان لا يتجاوز الصف الخامس الابتدائي في حده الاقصى. وكان على التلاميذ ان ينشدوا الأناشيد حول مجد ايطاليا، وكان عليهم الاعتماد على الروايات الشفهية التي يسمعونها من المسنين للمحافظة على اعتزازهم بتاريخهم. والاريتيريون الوحيدون الذين كانوا

يشاركون في الشؤ ون الوطنية كانوا قلائل مختارين بعناية من بين الاعيان والمعينين، همزة وصل بين المستعمِرين والمستَعمَرين. أما القسم الاعظم من الاريتريين فقد ابقي عليه في ما تبقى من المناطق الريفية، او كان يعيش حياة هامشية دون البروليتاريا ودون مستوى المعيشة الانسانية في المدن. ونبتت مدن الصفيح المشينة كالفطر في ضواحي اسمرة في تناقض حاد مع الفيلات الفخمة المشادة للمقيمين من الايطاليين الذين كانوا يتباهون بثرواتهم المكتسبة حديثاً، وهو تناقض لم يخدم الا في تشديد الوعي الطبقي الاريتري المضاف الى الصراع الوطني المكبوت.

وفي عام ١٩٣٥ غزا موسوليني اثيوبيا، وشجعه على ذلك الرأسماليون الايطاليون المصرّون على كسب اسواق عبر البحار والمواد الاولية واليد العاملة الرخيصة، بالاضافة الى انه كان يحمل في ذهنه ذكرى لم يمض عليها الزمن للهزيمة في عَدْوَة. واستخدم الجيش الاستعماري الايطالي الاريتريين مرة اخرى وقوداً للمدافع، كما حصل قبلاً في ليبيا والصومال وعدوة. ولكن الجنود العائدين كانوا يحملون معهم معلومات حول العالم المحيط بهم وحول طبيعة واهداف الحكم الاستعماري. والألوف منهم هربوا ليلتحقوا بصفوف الاثيوبيين واداروا بنادقهم ضد المستعمر المشترك. والكثير منهم استشهد جنباً الى جنب مع اخوتهم الاثيوبيين. وساهمت كل هذه التجربة في زيادة الادراك السياسي لدى الشعب الاريتري.

بعد خمس سنوات قرر موسوليني دعم هتلر في الحرب العالمية الثانية. وهذا القرار المصيري جاء بالبريطانيين الى اريتريا عندما سقطت **كيرين** امامهم في آذار (مارس) ١٩٤١. وهرب الجنود الايطاليون بالألوف، واصبحوا جيشاً من الهاربين افراده ليسوا في وضع افضل من وضع الشعب الذي استغلوه على مدى نصف قرن.

الحكم الاستعماري البريطاني: ١٩٤١ - ١٩٥٢

قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية كان البريطانيون قد وعدوا بمساعدة الأريتريين على ممارسة حقهم في تقرير المصير اذا ساعدهم هؤلاء في الحاق الهزيمة بالايطاليين. واسقط سلاح الجو الملكي البريطاني المناشير خلال الاعمال العدائية واعداً بمنح الحرية لاريتريا ومستثيراً الطموحات الوطنية. وازدادت كثافة التحريض والتحرك السياسي وجرى استقبال البريطانيين بصفتهم محررين.



وتدريجياً، اصبح من الواضح ان البريطانيين لن يفوا بوعودهم. وعاد الغليان السياسي الى الظهور بشكل اكثر تنظيماً ونضالية، وكان هذا ممكناً لأن البريطانيين سمحوا بدرجة من حرية الكلام والاجتماع واقاموا شبكة صحفية للمعلومات راحت تبث الاخبار عن تقدم سير الحرب في اوروبا والاحداث الاخرى،باللغات الانكليزية والتيغرينية والعربية. وتشكل بذلك رهط من الناشطين سياسياً والمعلقين، لعب بعض اعضائه ادواراً مهمة في النضال الوطني الاريتري. وكان الاشهر بين هؤلاء هو ولد ـ أب ولد ـ مريم الذي كانت افتتاحيته حول مستقبل اريتريا تُقرأ مرات ومرات وتناقش وتدار حولها الندوات في المدن وفي القرى الكبرى. ولعبت هذه الافتتاحيات دوراً هاماً في بلورة الرأي السياسي الجماهيري، وخاصة في المراكز المدينية، وفي المساهمة في رفع مستوى الوعي عند الشعب الاريتري. في الوقت نفسه، كانت المدارس تنبت كالفطر في المدن والقرى، في ظل برنامج طوارىء مستعجل اداره مسؤول تعليم بريطاني شديد الحيوية. وكان هؤلاء الفتيان المتعلمون بسرعة هم الذين ساعدوا في نشر التثقيف السياسي عبر قراءة مقالات الصحف لأهلهم واقربائهم الاميين.

وفي نهاية العام **١٩٤٥** كان هذا النشاط السياسي قد تبلور في ثلاثة «احزاب» سياسية هي: «**حزب الاستقلال الأريتري**» الذي يقوده ولد ـ أب، و«الرابطة الاسلامية» التي يقودها **ابراهيم سلطان علي**، و«الحزب الاتحادي» الذي يقوده **تيدلا بايرو**.

وفي مؤتمر باريس للسلام الذي عقد في حزيران (يونيو) **١٩٤٦** تنازلت ايطاليا رسمياً عن حقوقها في ليبيا واريتريا والصومال الايطالي، على ان يجري ترتيب اوضاع هذه البلدان بالاتفاق بين فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. واذا لم يتفق هؤلاء فيما بينهم خلال سنة واحدة فان الامر يعرض على الامم المتحدة عندئذ(٥). وفي تشرين الثاني(نوفمبر)**١٩٤٧**، شكلت لجنة استقصاء لزيارة البلدان الثلاثة ووضع تقرير عن الوضع السياسي فيها. وقدمت اللجنة تقريرها في شهر نيسان (ابريل) **١٩٤٩**. واخذت الامم المتحدة بخطة **بيفن سفورزا** القائلة بتقسيم ليبيا الى ثلاث مناطق توضع كل منها تحت «الوصاية» (واحدة للبريطانيين واخرى للفرنسيين وثالثة للايطاليين)، وبادارة الأراضي الصومالية الايطالية تحت الوصاية الايطالية، وبتقسيم اريتريا واعطاء الأراضي المرتفعة والساحل لاثيوبيا، وتوحيد السهول الغربية



مع السودان (وكان يحكمه البريطانيون آنذاك). وانهارت الخطة بكاملها، على العموم، ولم يتقرر مستقبل ليبيا والأراضي الصومالية الايطالية حتى الدورة الرابعة للامم المتحدة. ومنحت ليبيا استقلالها في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢، على ان توضع الأراضي الصومالية تحت الوصاية الايطالية لمدة عشر سنوات تصبح بعدها مستقلة هي ايضاً. ولم يتم الاتفاق حول اريتريا، وشكلت لجنة استقصاء جديدة تضم كلاً من ممثلي بورما وغواتيمالا والنروج وباكستان وجنوب افريقيا.[٦].

قدمت هذه اللجنة تقريرها في ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٤٩، وعارضت التقسيم (في انعكاس دقيق، ولو منحاز، للمشاعر الاريترية). ولكن هذه النقطة كانت الوحيدة التي عبرت عن وجهة نظر الشعب الاريتري. ورغم المطالبات الاكيدة غير القابلة للتأويل بالاستقلال، التي قدمت للجنة والتي عبر عنها بعرائض تالية وباضرابات ومظاهرات وما شابه، فان اكثرية اللجنة، المؤلفة من بورما والنروج وجنوب افريقيا، اوصت بوضع اريتريا لمدة عشر سنوات تحت وصاية الامم المتحدة يتلوها الاستقلال. وانتهى تقرير الاكثرية الى القول، مثلاً، بأن اريتريا لم تكن قادرة على اقامة اقتصاد حي. وهو استنتاج يناقض الحقيقة ومتأثر بآراء «القوى المديرة» التي كانت تسيطر على كافة البيانات الاقتصادية.

وجرت مناقشة تقرير لجنة الاستقصاء الثانية في بداية الحرب الكورية. وكانت الولايات المتحدة قد برزت قوة اقتصادية وعسكرية مسيطرة بعد الحرب العالمية الثانية، وسريعة في الحلول محل بريطانيا في العديد من مناطق العالم. وايدت الولايات المتحدة وحلفاؤ ها حلاً «فيدرالياً»، ولم يؤيد الاستقلال الكامل لاريتريا غير الاتحاد السوفييتي وتسع دول اخرى. وفي ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ صدر قرار الامم المتحدة رقم ٣٩٠ آ[٥] القائل بجعل اريتريا وحدة مستقلة ذاتياً تتوحد فيدرالياً مع اثيوبيا تحت سيادة التاج الاثيوبي. ولم يكن في هذا خرق فاضح لميثاق الامم المتحدة فحسب، بل كان كذلك مناقضاً لرغبات الشعب الاريتري في تقرير المصير[٧].

وجاء في مقدمة القرار ما يلي:

«مع الأخذ في الاعتبار: (آ) لرغبات وخير سكان اريتريا، بما في ذلك آراء مختلف الفئات العرقية والدينية والسياسية في محافظات الاقليم، وقدرة الشعب على الحكم الذاتي، (ب) ومصالح السلام والأمن في شرق افريقيا، (ج) وحقوق ومطالب اثيوبيا



القائمة على حجج جغرافية تاريخية او عرقية او اقتصادية، وبما في ذلك بشكل خاص حاجة اثيوبيا المشروعة الى الحصول على ممر ملائم الى البحر. . . مع اعلان الرغبة في ان يضمن هذا الاتحاد [لاريتريا مع اثيوبيا] لسكان اريتريا **أكمل احترام ومحافظة على مؤسساتهم وتقاليدهم واديانهم ولغاتهم**، وكذلك اوسع اجراءات ممكنة للحكم الذاتي» (التشديد مضاف).

والتناقضات الواردة في هذه الرطانة القانونية واضحة. اذ كيف يمكن لـ «مصالح السلام» ان تؤمن بالرغم من إنكار شرط اساسي لذلك وهو ممارسة حق تقرير المصير الذي اخذته الامم المتحدة لنفسها؟ وكيف يمكن لمنبر عالمي يأخذ في اعتباره «رغبات وخير سكان اريتريا» ان يتوصل الى قرار ينكر هذه الرغبات بالذات؟ وهل كان من الضروري اختراع (او تجيير الاختراع الاثيوبي) لـ «مسببات التاريخية» من اجل تقديم المصالح الاقتصادية لاثيوبيا؟ وهل كانت حاجة اثيوبيا «المشروعة» الى ممر ملائم الى البحر كافية بحد ذاتها لأن تؤدي الى انكار حق تقرير المصير للشعب الاريتري. خاصة وان اثيوبيا ليست الدولة الوحيدة في العالم التي تحتاج الى ممر الى البحر؟

ان الاسباب الحقيقية تكمن، بالطبع، في امور اخرى. وقد اعلن **جون فوستر دالس** الذي كان آنذاك وزيراً للخارجية الاميركية هذه الاسباب الحقيقية بشكل فظٍ في خطاب القاه امام مجلس الامن التابع للاممِ المتحدة في عام ١٩٥٢، وقال فيه:

«من وجهة النظر العادلة لا بد ان تؤخذ آراء الشعب الاريتري في الاعتبار. ورغم ذلك، فان المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في حوض البحر الاحمر واعتبارات الامن وسلام العالم تفرض ربط هذا البلد بحليفتنا اثيوبيا»(٨).

ولأسلوب التعبير الوارد في تصريح دالس مغزاه. فكلمة «رغم ذلك»، في المكان الذي وردت فيه بعد الجملة التي تعترف بحقوق الشعب الاريتري، تكشف بما لا يدع مجالاً للشك ان الولايات المتحدة (وبالتالي الامم المتحدة) كانت تعرف ان رغبات الشعب الاريتري هي حتما الى جانب الاستقلال. وهكذا فقد وضعت رغبة الشعب الاريتري في موازاة المصالح الامبريالية للولايات المتحدة ومصالح حليفتها الجديدة (اثيوبيا).

وعندها، اعلن **اكليلو هابتي ولد**، وزير الخارجية الاثيوبي آنذاك، ان هيلاسيلاسي قد وضع اثيوبيا بشكل مكشوف في جانب القوى الغربية التي تقودها الولايات المتحدة مقابل «صفقة» اريتريا هذه(٩). وفي الواقع، فان اثيوبيا وفت



بالتزاماتها تجاه الولايات المتحدة بأكثر من طريقة. فقد ارسل هيلاسيلاسي كتيبة من حرسه الامبراطوري جيد التدريب للقتال الى جانب الولايات المتحدة في حرب كوريا، بينما وقعت الولايات المتحدة واثيوبيا معاهدة سرية للدفاع المشترك مدتها خمس وعشرون سنة «استأجرت» الولايات المتحدة بموجبها قاعدة **كاغنيو** على ان تقدم بالمقابل مساعدات عسكرية ومعونات اخرى لهيلاسيلاسي[10].

من الفيدرالية الى الضم: ١٩٥٢ - ١٩٦٢

لقد نص قرار الامم المتحدة على اقامة حكومة مستقلة ذاتياً تتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية فيما يتعلق بشؤونها الداخلية، بينما تبقى شؤون الدفاع والخارجية والنقد والمالية والتجارة الخارجية والمواصلات من اختصاص السلطة «الفيدرالية» (اقرأ: الاثيوبية). خلال الفترة الانتقالية الممتدة بين كانون الاول (ديسمبر) **١٩٥٠** وايلول (سبتمبر) **١٩٥٢**، كان على **آنزي ماتيينزو**، الدبلوماسي البوليفي الذي عين مفوضاً للامم المتحدة، ان يضع مسودة دستور يقدمها الى مجلس اريتري يدعى من قبل سلطات الادارة البريطانية. وامضى ماتيينزو اسابيع كثيرة وهو يفاوض الامبراطور واعضاء الحكومة حول مسودة الدستور. وكانت الصعوبة الرئيسية ناجمة من محاولة وضع دستور ديموقراطي - بورجوازي لأوتوقراطية شبه اقطاعية، وهي صعوبة حاول ماتيينزو حلها باللجوء ببساطة الى اضافة بعض البنود الديموقراطية الى دستور عام **١٩٣١**. ولكن هذا لم يكن سهلاً نظراً للدرجة الاعلى من التطور السياسي والديموقراطي التي كانت متوفرة في اريتريا، والتي كان يراد «تزويجها قسراً» بالاوتوقراطية الاقطاعية. وربما كان تلمس ماتيينزو لهذه المشكلة هو ما جعله يضيف الفقرة التالية الى تقريره النهائي استشهاداً برأي قانوني بحكم المستند:

> «ان هذا لا يستتبع انتهاء حق الامم المتحدة بالتعاطي مع هذه المسألة. **فقرار الامم المتحدة حول اريتريا يجب ان يبقى «وثيقة» دولية، واذا ما خرق هذا القرار فانه يمكن تكليف الجمعية العامة بوضع يدها على الموضوع**[11]» (التشديد مضاف).

وقد يمكن النظر الى الملاحظات الحذرة التي وضعها ماتيينزو بمثابة النبوءة، ولكنها كانت في الواقع نتيجة لاحساس واضح بطموحات الامبراطور الالحاقية، وللاستماع الى المطالب التي قدمها الاريتريون الذين كانوا هدفاً لحملات الافتراء واعمال الارهاب الاثيوبية.



وكان الامبراطور ممثلاً في اريتريا **بأندرغاتشيو ميساي** الذي كان يفترض به ان يكون دوره رمزياً بالدرجة الاولى، اذ كان عليه ان يصادق على القوانين وان يقرأ خطابات الامبراطور او رسائله، وكانت السلطة الفعلية الوحيدة التي يملك، تتلخص في حقه بأن يعيد الى المجلس الاريتري القانون الذي يراه متعارضاً مع التشريع الفيدرالي (الاثيوبي). ولكن اندرغاتشيو ارتأى ان يكون دوره اكبر من ذلك بكثير، وبمساعدة من الامبراطور، قرر ان ينسف المبادىء الديموقراطية للدستور الاريتري وان يضع الحكومة الارتيرية تحت سيطرته. واعلن هذه النية الامبراطورية صراحة في خطاب القاه امام المجلس الارتيري الارتيري يوم **٢٢** آذار (مارس) **١٩٥٥**، وقال فيه:

> «في كل ما يخص مكتب ممثل جلالته الامبراطورية، ليست هناك شؤون داخلية وشؤون خارجية، ولن يكون هنالك في المستقبل. إن شؤون اريتريا تخص اثيوبيا ككل وتخص الامبراطور».

وكانت الحكومة الاريترية آنذاك برئاسة تيدلا بايرو، وهو عضو في «الحزب الاتحادي» الموالي لاثيوبيا. ولكنه ما ان استلم رئاسة السلطة التنفيذية حتى دخل في خلاف دائم مع اندرغاتشيو عندما حاول مقاومة انتهاك هذا الاخير لسلطاته في المجالين السياسي والاقتصادي. وكانت المأساة المثيرة للسخرية هي ان يخضع رئيس سلطة تنفيذية منتخب ديموقراطياً لممثل اوتوقراطية اقطاعية، وقد حلت هذه المشكلة باستقالة تيدلا التي تبعتها استقالة رئيس المجلس[١٢]. في الوقت نفسه، كان المدعي العام الاريتري (من الجنسية البريطانية) منهمكاً في سلسلة من المعارك القانونية غير المجدية في المحاكم «الفيدرالية» في جهد موازٍ لوقف الانتهاكات.

واستبدل اندرغاتشيو تيدلا **بأصفها ولد ميكائيل**، وهو «اتحادي» يحظى بثقة اكبر وخادم مخلص للحكام الاستعماريين الايطاليين. وبدأ اصفها تفكيك ما تبقى من المؤسسات المستقلة في اريتريا بتعيينه «الاتحاديين» المخلصين له في المناصب الرئيسية لمختلف الادارات. وكان المجلس التشريعي تحت سيطرة اتحادي آخر هو رجل كنيسة ارثوذكسي يدعى **ديميتروس جبري مريم**. واستخدم هذان الاثنان قانون التوقيف الوقائي، بتوجيه من اندرغاتشيو وبمساعدة نشطة من قوات الشرطة، لارهاب الشعب ودفعه الى الخضوع. وكان يجري اعتقال المعترضين وارسالهم الى المنفى.



في الوقت نفسه دخل اندرغاتشيو كشريك مع عدد من رجال الاعمال الاجانب والمحليين، غالباً في مجالات صناعة الخدمات والنقل، وبالتالي فانه تزعم حركة صعود بورجوازية جديدة بدأت تلعب دوراً هاماً في ادارة اقتصاد اريتريا وشكلت هذه البورجوازية، الصغيرة حجماً والقوية في آن، نواة عدد كبير من المتعاونين الذين منحوا مناصب حكومية او هبات عقارية او مغريات اخرى. وكان هذا كله يجري بمباركة الامبراطور وتحت رعايته.

هذه النشاطات فرضت على الشعب الاريتري مصاعب اقتصادية واجتماعية جمة. وفي الوقت نفسه، اغلقت بعض الصناعات الرئيسية ابوابها وانتقلت الى اديس ابابا، وكان اصحاب هذه الصناعات الاجانب قد تلقوا تعليمات بالانتقال والا صودرت مصانعهم. وكان لهذا الاجراء هدفان: اولاً، اضعاف اريتريا اقتصادياً ثم اثبات (وبمفعول رجعي) ان اقتصادها غير قابل للحياة. وثانياً، ضرب القوة العاملة التي كانت قد نظمت نفسها واصبحت فاعلة على المستوى الوطني منذ الخمسينات. والواقع ان آلاف العمال هجروا مواقعهم بحثاً عن العمل في اماكن اخرى، ولكن هذا فشل في قصم العمود الفقري للعمال المنظمين.

وادت الانتهاكات المستمرة للحقوق الديموقراطية الى احتجاجات متفرقة. ومما ساعد في هذه العملية الداخلية محطات الاذاعة التي انشأها زعماء المعارضة في المنفى، وخاصة ولد ـ أب. ففي عام ١٩٥٦ بدأ ولد ـ اب بثاً يومياً من القاهرة استمر لبضعة اشهر يؤجج المشاعر الوطنية التي دفنت تحت رماد تهديدات الشرطة. وبدأت الاحتجاجات تأخذ شكلاً اكثر تنظيماً. وقاطع الطلبة الدراسة على فترات متوالية خلال عام ١٩٥٦، وعندما استبدلت اللغتان التيغرينية والعربية باللغة الامهرية لغة رسمية في عام ١٩٥٧ نزل الطلاب الى الشوارع. ولم ينتهك فرض الامهرية علناً احد بنود قرار الامم المتحدة[١٣] فحسب، ولكنه شكل كذلك عقبة مؤلمة امام الاولاد الأريتريين، وقد بدىء بتلمس هذه النتائج عندما فشل الكثيرون من الطلاب في دخول امتحانات المدارس الثانوية والجامعة وحرموا بذلك من مستويات التعليم العليا.

واستطاع هيلاسيلاسي وقف اذاعة ولد ـ أب من خلال صفقة عقدها مع جمال عبد الناصر لدعمه في تأميمه لقناة السويس عام ١٩٥٦، ولكن الرسالة كانت قد اعلنت



بصوت عال وواضح، وباللغة التي فهمها الجميع وتمكنوا من تذكرها(١٤).

في عام ١٩٥٨ دعت نقابات العمال، التي كانت قد حلت رسمياً ومنعت من النشاط، الى اضراب عام. وكان الاضراب والمظاهرات التي رافقته دليلاً واضحاً على تصميم الأريتريين على مقاومة عملية سحق حقوقهم الديموقراطية. وأمر اصفها رجال الشرطة باطلاق النار على المتظاهرين، فقتل وجرح ما يزيد عن خمسمائة شخص. وهذه الحادثة الوحشية اوجبت التغيير في صيغة النضال الاريتري والانتقال من الاحتجاج المفتوح الى العمليات السرية.

في هذه الأجواء ولدت «حركة التحرير الاريترية» بمبادرة من الطلاب والعمال والمفكرين، وتلقت روحيتها وتعليماتها في مراحلها المبكرة الاولى من رجال ملتزمين مثل ولد ـ اب. وكان للحركة مركزان رئيسيان، احدهما في الأراضي المرتفعة ويتمركز في اسمرة والمراكز المدينية الأخرى، والثاني في الأراضي المنخفضة وبين الأريتريين الذين يعيشون في منفاهم في السودان. وعرفت مجموعة الأراضي المرتفعة باسم «**مهبر شواط**» (لجنة السبعة) ومجموعة الأراضي المنخفضة باسم «**حركة التحرير الاريترية**» (ملفوظة باللغة العربية)، او باختصار «**الحركة**». وكانت المجموعتان على اتصال في ما بينهما (عبر الرياضة والنشاطات الاخرى كذلك) ولكن لم تكن بينهما علاقة تنظيمية. وكانت نشاطاتها الرئيسية تستهدف ايجاد مقاومة منظمة بين العمال والمثقفين والطلاب وصغار التجار الاريتريين، وذلك من خلال جمع الاموال والكتابة وطباعة المنشورات وتوزيعها. ولم تكن نشاطات الحركة قد تجاوزت توزيع المنشورات عندما اطبق عليها رجال الشرطة.

وكانت الحركة عاجزة عن القيام بأي نضال منظم ضد مملكة الرعب التابعة للدولة، وسرعان ما اجهز عليها في سلسلة من الهجمات المتلاحقة. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) لم تعد «حركة التحرير الاريترية» تشكل تنظيماً سرياً قادراً على الاستمرار رغم ان بعض خلاياها المعزولة بقيت ناشطة تطبع المنشورات وتوزعها. ومع ذلك، فقد تمكنت الحركة من نقل النضال الوطني خطوة الى الامام ومهدت السبيل امام الكفاح المسلح الطويل الامد والمستند الى قاعدة شعبية منظمة في الريف، وذلك باعطائها الشعب الاريتري الدليل على ان اية صيغة اخرى للمقاومة اكثر مسالمة كانت مستحيلة.



وفي يوم ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢، اعلن هيلاسيلاسي ضم اريتريا، بدعم صامت من الولايات المتحدة ودون سماع اية همسة حول الموضوع في الامم المتحدة. وكانت آلية الضم سهلة، فقد تم الضغط على المجلس الاريتري (وكان اكثر اعضائه آنئذ في قبضة اليد الاثيوبية بكل ما في الكلمة من معنى) لكي يوافق على خطاب للعرش يعلن ان الاتحاد الفيدرالي قد جرى حله. واحاطت وحدات من قوات الجيش والشرطة بمبنى المجلس، وكانت الاسلحة الرشاشة مصوبة الى الأعضاء لحظة «التصويت». ومن بقي من الاعضاء بعيداً عن قاعة المجلس او خرج احتجاجاً، اعتقل وضرب. اما تيدلا اوغبيت، الرئيس الاريتري للشرطة الذي كان له دور اساسي في حملة الارهاب، فقد كوفىء فيما بعد بساعة ذهبية ومسدس قدمهما له الامبراطور. (وكانت مكافأته التالية موته الذي ذكرت الصحافة انه جاء انتحاراً، ولكن الحقيقة انه وعى متأخراً الجريمة التي ارتكبها بحق شعبه، فراح يعبر عن ندمه ويشارك في خطط الثورة فاكتشف واعدم).

بعد ذلك تابع الامبراطور استبدال القوانين والمؤسسات الاريترية بتلك الاثيوبية، وهي عملية تجاوزت في حدودها التدخل الاستعماري الايطالي الذي ترك، على الاقل، القوانين المحلية والعادات على ما هي عليه. وجرى تدعيم جيش الاحتلال الاثيوبي بالمساعدات المقدمة من الولايات المتحدة واسرائيل، ثم جرى نشره في انحاء اريتريا.

جبهة التحرير الاريترية: ١٩٦١ - ١٩٦٩

يجب ان يكون قد اتضح حتى هنا ان القضية الاريترية هي **قضية استعمارية**، وليست موضوع انفصال. وبموجب القانون الدولي، فان الانتهاكات الاثيوبية المتكررة لقرار الامم المتحدة ـ ورفض الامم المتحدة الاهتمام بالاستماع الى الشكاوى الاريترية المتكررة ـ اعطت الشعب الاريتري حق استخدام اية وسيلة، وكل وسيلة في حوزته، لشن النضال ضد قوة الاحتلال.

وفي الوقت نفسه، فان النضال الاريتري هو نضال معادٍ للامبريالية، اذ ان تحالف هيلاسيلاسي مع الولايات المتحدة، واعتماده عليها عسكرياً واقتصادياً، ودعم الولايات المتحدة الصامت لطموحاته الاستعمارية، حوّل اثيوبيا الى مستعمرة من النوع الجديد، وبالتالي نقل القضية بمجموعها الى ميدان السياسة الدولية، ولهذا، فان الانتقال الى مرحلة الكفاح المسلح يجب ان يؤخذ على اعتبار انه كان المرحلة الاخيرة بعد استنفاد كافة وسائل



السعودية
البحر الاحمر
جزر فرزان
ارخبيل دخلة
السودان
كيرين
مصوع
اسمرة
نهر عطبرة
اليمن (الشمالي)
عدوة
اديغرات
اكسوم
اريتريا
جزر الحنش
التيغيري
باب المندب
غوندر
بحيرة تانا
والو
جيبوتي
جيبوتي

اريتريا والتيغيري

الاحتجاج السلمية، كما يجب ان ينظر الى المرحلة التالية من هذا الكفاح المسلح على ضوء هذه الحالة الأوسع نطاقا.

وكانت القوة الدافعة الاولى التي ادت الى انطلاق «جبهة التحرير الاريترية» قد جاءت من بعض الزعماء الاريتريين الاكبر سناً والمقيمين في منفاهم بالقاهرة، وخاصة من بينهم **ادريس محمد آدم**، الرئيس السابق للمجلس الاريتري، **وابراهيم سلطان علي**، الأمين العام لـ«حزب الرابطة الاسلامية». وقد اثبتت محاولات هذين الاثنين، ومحاولات آخرين مثل ولد ـ أب، تقديم الشكاوى الى الامم المتحدة انها كانت غير ذات جدوى. وكان الهدف الاول من انشاء «جبهة التحرير الاريترية» هو ايجاد تنظيم يمكن من خلاله الضغط على الامم المتحدة للحصول على دعمها. وكان لدى هؤلاء فهم ضعيف للطريقة التي تسيطر بها الولايات المتحدة على تلك المنظمة الدولية.

وعندما قام ادريس وابراهيم بزيارة السعودية عام ١٩٦٠ دعتهم الجالية الاريترية هناك الى تشكيل تنظيم والى البدء بالنضال المسلح. ووجه الاريتريون المنفيون في بقية البلدان العربية، وخاصة الجسم الطالبي الناشط في القاهرة، دعوات مماثلة، مستوحاة الى حد ما من حرب التحرير الجزائرية. وعندما عاد ادريس الى القاهرة اعلن قيام «جبهة التحرير الاريترية» ليواجه باعلان الشرعية المسبقة من قبل بعض الزعماء المنفيين لـ«حركة التحرير الاريترية». وفي هذه الاجواء الفئوية، قام **احمد ادريس عواط**، وهو اريتري كان ضابط صف في الجيش السوداني و«ثائراً» معارضاً للحكم البريطاني في اريتريا، باعلان انطلاقة الكفاح المسلح في الأراضي المنخفضة الغربية. وكان جيشه من الثوار يضم اريتريين آخرين كانوا ايضاً جنوداً او صف ضباط في الجيش السوداني. ووافقت مجموعة ادريس محمد آدم على قرار عواط وقررت ان تقوم بتزويده بما يلزم.

ومات عواط في منتصف عام ١٩٦٢ ولكن جيشه للتحرير استمر في النمو. وفي اواسط عام ١٩٦٤ عندما وصلت اول معونة خارجية من سوريا، وكانت مؤلفة من ٢٠ رشاش كلاشينكوف هجومي، كان تعداد هذا الجيش قد اصبح ٢٥٠ رجلاً[١٥]. وكانت اكثرية هؤلاء الرجال من ريف الأراضي المنخفضة الغربية في بركة، رغم ان طلاباً وعمالاً شباناً من المرتفعات ومن المراكز المدينية في السودان ومصر كانوا قد بدأوا ينضمون اليهم.

منذ البداية المبكرة، كانت مشكلة «جبهة التحرير الاريترية» هي غياب الخط السياسي الواضح والتنظيم المنضبط. وقد ظهرت خطورة هذا في الانشقاق الذي حصل فيما

بعد. وقد كتب آنئذ **عثمان صالح سبي**، وهو احد الاعضاء القياديين في تلك الفترة، يقول: «لقد ارتكبت قيادة الجبهة ـ وانا واحد منهم ـ خطأً فادحاً باعطائها الأولوية للبندقية بدلاً من التنظيم»(١٦).

وعقدت اجتماعات قليلة، وهذه الاجتماعات لم تشهد مشاركة من قبل الأفراد العاديين. ولم تكن الاجتماعات تعقد في ظل روح ديموقراطية، بل كانت القيادة تفرض آراءها بالطريقة الاقطاعية واتخذ ادريس محمد آدم لنفسه مظاهر الامراء، ومن حوله كانت هنالك شرذمة من المتحلقين غير الأكفاء الذين يظهرون بمظهر الحاشية. وكان هؤلاء جميعاً يقيمون في الخارج. وكثيراً ما جرت معاقبة الكفاءة والالتزام لصالح الاخلاص الشخصي والجهل. وتم تجاهل المطالبات بالتغيير التي قدمت بهدف التنفيذ الفاعل للنضال المسلح، وغالباً ما ادت هذه المطالبات الى سجن اصحابها او طردهم او القضاء عليهم نهائياً.

واثرت طبيعة التنظيم وغياب الوضوح السياسي على جيش الثوار في الميدان. وقد تفاقم غياب الوحدة الايديولوجية والبرنامج الواضح فيما بعد عندما عقد اجتماع في **كاسالا** عام **١٩٦٥** قسم فيه الميدان الى خمس مناطق عسكرية (مثل «الولايات» الجزائرية)، وذلك بموجب خطوط إثنية واقليمية ودينية، واصبح لكل منطقة قائد سرعان ما تحول الى «سيد عسكري» (بمعنى المطلق الصلاحية على جنوده) تصل سلطاته الى حدود تقرير الحياة والموت. ونشأت خلافات حادة بين الأقاليم قادت حتى الى امتناع قيادة الاقليم عن مساعدة اقليم آخر واقع تحت ضغط هجوم معادٍ. واستطاعت الحكومة الاثيوبية، التي كانت على علم تام بهذه الأوضاع، ان تنتصر عليهم عندما شنت هجومها العسكري عام **١٩٦٧**، الذي بدأ به الدمار الساحق وهجرة اللاجئين المدنيين الى السودان التي اصبحت عندئذٍ السمة الدائمة للنزاع المسلح في اريتريا.

وبازدياد عدد الشباب الواعين سياسياً الذين انضموا الى النضال (واكثرهم عمال مدينيون وطلاب ومعلمون) اصبحت قيادة «جبهة التحرير الاريترية» قمعية أكثر فأكثر، وازدادت المعارضة توحداً. وأخيراً، وفي ايلول (سبتمبر) **١٩٦٨**، توحد ثلاثة من قادة المناطق الخمس تحت شعار الديموقراطية والوحدة، ودعي الى عقد اجتماع في أدوبحا. وفي البداية حاولت قيادة «جبهة التحرير الاريترية»، التي كانت تسيطر على القيادتين الأخريين، ان تقاوم ضغط المقاتلين، ولكنها وافقت في النهاية على حضور الاجتماع. ودعا المجتمعون الى



تشكيل قيادة عامة مؤقتة تحل محل القيادة القديمة المقيمة في الخارج، والى توحيد القيادات الاقليمية. وحددت مدة القيادة المؤقتة هذه بسنة واحدة يعقد بمرورها مؤتمر للجبهة. وكذلك تم تشكيل لجنة تحضيرية ولجنة تحقيق للنظر في جرائم الماضي.

ولم تكن موافقة قيادة «جبهة التحرير الاريترية» ـ التي كانت ما زالت تسيطر على السلاح ولها اتباع كثيرون ـ الا بهدف كسب الوقت. وعملت هذه القيادة على اغتيال بعض زعماء المعارضة، وطردت آخرين، ورشت فريقاً ثالثاً بمنح «مكتبية» لالزامه الصمت. ولم يكن قادة الجبهة قد تعلموا شيئاً من اتجاه الجماهير الممثلة بالاتفاق الثلاثي الأطراف لاجتماع ادوبحا، دع جانباً الخضوع لرغبة هذه الجماهير. واصبحت ادوبحا رديفاً للتآمر والخيانة، وخابت كل آمال العمل داخل «جبهة التحرير الاريترية» من اجل نضال تحرير وطني ديموقراطي. وكانت المرحلة قد اصبحت جاهزة لبروز «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا».

الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا والحرب الأهلية: ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤

بعض اولئك الذين قاموا بالتحريض من اجل نضال مسلح موحد، ولعقد مؤتمر أدوبحا بقوا على قيد الحياة بعد الخيانة، وتجمعوا ثانية. وهربت احدى المجموعات الى منطقة جبلية ابعد من المناطق الواقعة تحت سيطر «جبهة التحرير الاريترية»، تدعى **هضاب آلا**، في جنوب الأراضي المرتفعة. وتعبيراً عن التأييد للنضال الكوبي فقد سميت الهضبة مجدداً سييرا مايسترا. وبقيت مجموعة أخرى من الناجين داخل مناطق «جبهة التحرير الاريترية» في الشمال الغربي، وضمت مجموعة ثالثة اولئك الذين هربوا الى السودان، وبعدها الى عدن، وفتحوا جبهة جديدة في اقليم عفار في جنوب شرق اريتريا. وبرزت «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» الى الوجود في نيسان (ابريل) ١٩٧٠ عندما انشقت المجموعتان الأولى والثالثة عن «جبهة التحرير الاريترية» ثم تعاونتا في الدفاع عن النفس ضد هجمات هذه الجبهة، واعلن قيام الجبهة رسمياً في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٣. وانضمت اليها المجموعة الباقية في حزيران (يونيو) ١٩٧٤.

مباشرة بعد الانشقاق الاولي، اصدرت «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» برنامجاً سياسياً مفصلاً بوضوح بعنوان «نضالنا وأهدافه» جرى توزيعه داخل اريتريا وخارجها. وكان الرد الفوري للقيادة العامة لـ «جبهة التحرير الاريترية»، التي شعرت بأن مصالحها



مهددة، هو ان شنت هجوماً عسكريا، وواجه هذا الهجوم معارضة لدى مقاتلي «جبهة التحرير الاريترية» في مختلف اجتماعات الميدان، وأجبرت القيادة العامة على التراجع. وعاد جناح للقيادة العامة مقيم في الخارج الى احياء فكرة عقد المؤتمر آملاً في الحصول على الشرعية وفي تبرير الهجوم. وشكلت لجنة تحضيرية بسرعة، واعيد احياء لجنة التحقيق كذلك ولكن لتحقق فقط في المساوىء الادارية والسياسية ولتوصي بالعلاج.

وعقد المؤتمر في السودان في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١، تحت رعاية القيادة العامة، التي اعيد تسميتها **المجلس الثوري** (وسنسميها في ما يلي، اختصاراً، «المجلس الثوري» ـ المعرب). بعد ثلاثة اشهر، اعلن «المجلس الثوري» الحرب على «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا»، مسلحاً بموافقة المؤتمر وبمساعدة مثقفين اريتريين جرى تجنيدهم مؤخراً. وبذلك اختار «المجلس الثوري» تناسي العدو الحقيقي والالتفات ضد منظمة وطنية اخرى. واصدر «المجلس الثوري» «برنامجاً سياسياً» لم يكن اكثر من ساتر دخاني آخر لنشاطاته العسكرية وقد ناقضت الاعمال ما ورد فيه من كلمات.

وبتقدم الحرب الأهلية، بدأت اعداد متزايدة من الواعين سياسياً داخل «جبهة التحرير الاريترية»، ومن بين السكان الاريتريين، تمارس ضغوطاً لوقفها. «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» تبنت من جهتها موقفاً دفاعياً ورفضت ان تهاجم، ولكنها اثبتت في الوقت نفسه كونها خصماً عسكرياً وسياسياً قادراً. وأخيراً، في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥، وبعد ما يقرب من ثلاث سنوات من التضحيات الكبيرة، وصلت الحرب الأهلية الى نهايتها.

ولم يرتح الديرغ للتقرير الذي تسلمه عن وقف اطلاق النار. وكما ذكرنا سابقاً، فان الهزيمة الساحقة التي تلقتها قوات هيلاسيلاسي على ايدي «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤ عجلت في الأزمة التي سمحت للديرغ بالوصول الى السلطة. وفي وقت لاحق، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤، بذل اول رئيس للديرغ جهوداً جدية للتوصل الى تسوية تفاوضية. وبعد موته، ركب الديرغ موجة الاعمال الوحشية في اريتريا مما ادى، مع وقف اطلاق النار، الى هجرة جماعية للشباب الاريتريين من اثيوبيا للالتحاق بكلتا جبهتي الثوار بأعداد شبه متساوية[١٧]. وذعر الديرغ. وفي ١ شباط (فبراير) ١٩٧٥ شن هجوماً حول اسمرة، انتهى بهزيمة مهينة في معارك قرب **آدي نيفاس** و **بيليزا** أظهرت خلالها «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» انضباطاً وقدرة اكبر على القتال، مما أكسبها دعماً كاملاً من قبل



الشعب الاريتري . وامتد النضال المسلح ، الذي كان محصوراً حتى هذه المرحلة في الأراضي المنخفضة والجبال الشمالية والجنوبية ، حتى ابواب اسمرة وانتشر في كافة أنحاء البلاد شاملاً كل السكان .

الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا ومسألة الجبهة المتحدة

كان برنامج «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» قد دعا الى ثورة وطنية ديموقراطية . وكانت الجبهة قومية في اعتقادها بأن التحرير الوطني يتطلب الوحدة الوطنية ، وهذه بدورها تستوجب تجاوز الانقسامات العرقية والدينية والاقليمية الضيقة وخلق الامة الاريترية التي تكون فيها كل الفئات الوطنية متساوية . وكانت الجبهة ثورية في كون اهدافها ذهبت الى ابعد من المرمى المحدود للاستقلال الوطني واتجهت الى الجمع بين الثورة الوطنية الديموقراطية واقامة مجتمع متحرر من الاستغلال . وكانت ديموقراطية في ان هدفها كان اقامة مجتمع ليست فيه امتيازات على اساس طبقي او اي اساس آخر، بل مشاركة كاملة للجميع على اساس المساواة .

ورغم ان هذه الأهداف شكلت قاعدة البرامج السياسية والاجتماعية لـ «الجبهة الشعبية لتحريراريتريا» منذ انشائها ، فانها منحت الموافقة المفتوحة عليها في اول مؤتمر للجبهة عقد في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ . وشكلت القرارات التي خرج بها المؤتمر خطوطاً موجهة للنضال الثوري المستمر . ودعت هذه القرارات الشعب الاريتري للاستعداد لنضال طويل وشاق ، والاستمرار في جهوده لتحقيق الوحدة المبدئية وتجاوز الصعوبات التي يسببها الاعداء الداخليون والخارجيون[١٨] . وكذلك فقد اكدت هذه القرارات الاستراتيجية العسكرية للجبهة القاضية بتحرير الأراضي خطوة خطوة ، ولتحقيق ذلك فقد تقرر «اعطاء الاولوية لبذل جهود اكبر لتنظيم وتسييس وتسليح الجماهير» بتوسيع وتدعيم المنظمات الجماهيرية للعمال والفلاحين والنساء والشباب والطلاب وتسليح الاعضاء الاكثر وعياً داخل التنظيمات الجماهيرية .

وعبر المؤتمر كذلك عن دعمه للنضالات الثورية والمعادية للامبريالية في الاقليم وانحاء العالم ، وشدد على اهمية اقامة علاقات وثيقة مع حركات التحرير الأخرى ، والتنظيمات الثورية ، والبلدان الاشتراكية . واعتبر المؤتمر ان الاعتماد على النفس امر اساسي دون التقليل من اهمية الدعم والتضامن الدوليين .



ومنذ وقف اطلاق النار طرحت مسألة توحيد الجبهتين. واتخذت «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» موقفاً يقول بوجوب قيام جبهة موحدة ذات خدمات وبرامج مشتركة وقيادة عليا مختلطة. وعند التوصل الى مستوى واحد من الوعي، وبالتالي من الوحدة الايديولوجية، تصبح هناك وحدة مبدئية ايضاً من الناحية الأخرى، تبنت «جبهة التحرير الاريترية» موقفاً مطالباً بالوحدة الفورية والكاملة على كافة المستويات.

هذان الموقفان المختلفان من الوحدة الوطنية جاءا نتيجة لخلافات اساسية حول طبيعة وهدف النضال المسلح. فقد كانت «جبهة التحرير الاريترية» ترى ان المهمة الاولى هي الوصول الى الانتصار عسكريا على جيش الاحتلال وان التغيير الثوري يأتي بعد الاستقلال. اما «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» فكانت ترى، من الناحية الأخرى، ان استراتيجية الاستقلال الوطني تقوم على اساس الحرب الشعبية طويلة الامد، مما يستوجب اجراء تحولات ثورية في المجتمع الاقطاعي - البورجوازي يمكن الوصول اليها من خلال الاعتماد على النفس، اما المساعدات الخارجية فثانوية، وقد تصبح معرقلة وتقود الى الاعتماد على القوى الخارجية. واتفاقاً مع خط الخلاف هذا، ركزت «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» اعتمادها الاول على الجماهير الاريترية، أما «جبهة التحرير الاريترية» فأعطت الأولوية للمساعدات الخارجية (من بلدان عربية معينة) مع الاعتماد على النفس في الدرجة الثانية. وبهذا، ورغم اللهجة المتحسنة لبرامجها، فشلت «جبهة التحرير الاريترية» في ترجمة هذه اللهجة عملياً. وكان الأمر معكوساً بالنسبة لـ «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» التي نمت حجماً في حين تقلصت «جبهة التحرير الاريترية».

ولم يكن على التنظيمين ان يتوصلا الى تفاهم فيما بينهما فحسب، فقد كان داخل كل منهما انقسامات عرقلت تطوير التحالف. فقد كان يرأس البعثة الخارجية لـ «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» في بيروت عثمان صالح سبي، الذي كان قبل ذلك من مؤيدي «جبهة التحرير الاريترية» ولكنه وافق على التحالف التكتيكي مع «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» يوم كانت هذه محاصرة من قبل «جبهة التحرير الاريترية». واحتاجت «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» الى اسلحة ومؤ ن اخرى كان سبي يستطيع تأمينها لها بحكم علاقاته التي بناها على مدى السنوات مع بعض الحكومات العربية، وكان سبي، من ناحيته، بحاجة الى نضال مسلح شرعي ليبرر طلباته المستمرة للدعم المادي.

ورغم هذا التوافق الظاهري في الأهداف، كان مفهوم سبي للثورة الأريترية بعيداً

جداً عن مفهوم «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا». فهو لم يكن يتضمن ثورة وطنية ديموقراطية اساساً لأن سبي كان يرى في نفسه القائد الشرعي الوحيد للنضال ويسعى الى فرض اهداف النضال وتوجهاته، وهو ما كانت الجبهة ترفضه بالطبع. ولم تكن مهارات سبي الدبلوماسية وبعض الصفات القيادية الأخرى فيه، وكذلك خدماته المبكرة للنضال الاريتري، مجالاً للشك، ولكن الصراع كان قد تجاوزه، كما تحقق هو بنفسه من ذلك عندما زار الميدان في نيسان (ابريل) ١٩٧٥. وعند هذه النقطة قرر سبي السعي الى «الوحدة» مع «جبهة التحرير الاريترية». فقد اكتشف سبي ان خط «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» كان مختلفاً عن خطه، ولذلك اعتبر ان الاندماج الفوري مع «جبهة التحرير الاريترية» الاكثر محافظة سيكون في صالحه. وهكذا، ودون علم قيادة الميدان لـ «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا»، قابل سبي **عبد الله ادريس**، رئيس المكتب العسكري لـ «الجبهة «جبهة التحرير الاريترية - المجلس الثوري»، في بغداد في تموز (يوليو) برعاية الحكومة العراقية. واتبع هذا اللقاء فوراً بلقاء آخر تم في بيروت، بين مجموع البعثة الخارجية لـ «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» برئاسة سبي واعضاء من اللجنة المركزية لـ «المجلس الثوري» بحضور عبد الله. وفي هذا اللقاء تقرر عقد اجتماع رسمي لقيادتي «جبهة التحرير الاريترية» و«الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» في الخرطوم في شهر ايلول (سبتمبر).

وفي لقاء الخرطوم لم يكن هناك سوى سبي وبقية اعضاء البعثة الخارجية الذين كان يسيطر عليهم، في مواجهة لجنة قيادية موسعة تمثل «جبهة التحرير الاريتيرية - المجلس الثوري». وعندما رفضت «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» في وقت لاحق دعوة المشاركين في هذا اللقاء الى عقد مؤتمر توحيدي، وذلك في اجتماع عقدته الجبهة في سيميناوي بحري في اريتريا في خريف عام ١٩٧٥، ثار غضب سبي الذي بدأ يستخدم اتصالاته العربية لفرض نوع من «الحظر» للضغط على «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا»، وذلك بتجميد كل المساعدات التي كانت تصلها. ثم دعا الى اجتماع عقد في آذار (مارس) ١٩٧٦، وحضرته قيادة «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا»، وانتهى الاجتماع الى الطلاق النهائي بين الطرفين. واعلن سبي عندئذ تشكيل «جبهة ثالثة» هي «جبهة التحرير الاريترية - قوات التحرير الشعبية»، واخذ كل المساعدات التي كانت معطاة لـ «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» باسم الشعب الاريتري.

وبينما رفضت «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» كلياً جبهة سبي، فان «جبهة التحرير



الاريترية» انقسمت حولها. وأيدت «جبهة التحرير الاريترية ـ المجلس الثوري» برئاسة عبد الله ادريس الاعتراف اوحتى الاندماج بجبهة سبي على امل الاستفادة من امكانياته للوصول الى كميات كبيرة من المال والسلاح، وكذلك الاتصال بالقادة العرب النفطيين الأثرياء، وعندما تحقق سبي من رفض «الجبهة الشعبية لتحرير ريتريا» لمفهومه النخبوي للنضال الاريتري، لجأ الى التكتيكات الانقسامية، وراح يستثير العصبية الدينية. وربما كان هذا قد اجتذب بعض قادة «جبهة التحرير الاريترية»، ولكنه رفض في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا»، وكذلك في صفوف «جبهة التحرير الاريترية»، وبالتالي فان قسماً من قيادة «جبهة التحرير الاريترية» ومعظم الأعضاء رفضوا جبهة سبي الجديدة. هذه الخلافات دفعت «جبهة التحرير الاريترية» الى الازمة التي صاحبتها اتهامات وادانات متبادلة واعتقالات، وفرار جماعي من صفوف الجبهة، مما قلّص مجدداً جيش الثوار التابع لها. وهناك آراء تقول بان سبي شجع هذه الانقسامات الداخلية التي كان يأمل، على ما يبدو، ان تؤدي الى انهيار «جبهة التحرير الاريترية»، مما يمكنه بالتالي من التركيز على «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» التي توقع لها ان تضعف نتيجة لمقاتلتها وحيدة للجيش الاثيوبي، وعندئذ يمكن لجبهة سبي ان تبرز باعتبارها الممثل الوحيد للأراضي المنخفضة ذات الاغلبية السكانية الاسلامية، ويكون بامكانه ان يطالب بتقسيم لاريتريا في حال فشل الوصول الى حل يكون هو الشخصية المسيطرة فيه. ومن المثير للسخرية ان سبي كان يحاول ان يرث «جبهة التحرير الاريترية ـ المجلس الثوري» منذ ان سهلت له هذه دخول قواته الى اريتريا الغربية رغم اعتراضات كل من «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» والكثيرين من الاعضاء العاديين لـ«جبهة التحرير الاريترية». وحتى تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧، كان «المجلس الثوري» يطالب بادخال سبي في محادثات الوحدة لكي يكسب المجلس لنفسه حليفاً ضد «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا». وعندما اعترض الاعضاء العاديون على ذلك، غير «المجلس الثوري» موقفه وقرر اجراء محادثات الوحدة بدون مجموعة سبي. وعندها هجر «المجلس الثوري» بعض اعضاء جناحه الاكثر يمينية والتحقوا بمجموعة سبي.

يوم ٢٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧، عقد اجتماع بين «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» و«جبهة التحرير الاريترية» تم خلاله تحقيق تقدم واضح نحو الوحدة. وتمت الموافقة خلال الاجتماع على الاستقلال الكامل لاريتريا بصفته هدفاً مشتركاً، وعلى معارضة كل القوى التي تدخلت لانكار هذا الهدف، وعلى ضمان الحقوق الديموقراطية للجماهير



الاريترية، وعلى اقامة علاقات جيدة مع كافة القوى التقدمية في العالم. وفي اجتماع تالٍ عقد في نيسان (ابريل) ١٩٧٨، وافق المجتمعون على تنفيذ الاتفاق السابق بوضع برنامج لتنسيق الشؤون العسكرية والاقتصادية والخارجية والسياسية والدعاوية.

وقرر الديرغ مواجهة جهود الوحدة هذه قبل ان تصبح واقعاً قائماً، وهذه المرة بدعم سوفياتي. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨ شن هجوماً ادى الى استعادة المدن الواقعة تحت سيطرة «جبهة التحرير الاريترية» وبعض المدن الواقعة تحت سيطرة «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا»، ثم الى احتلال مدينة كيرين الاستراتيجية. وبهذا، ربما كانت جهود الوحدة قد جاءت متأخرة جداً وضئيلة جداً. ورغم ان الجبهتين اجتمعتا ثانية في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ ومابعد، واعادتا تأكيد اتفاق نيسان (ابريل)، فان احداً لا يمكنه ان يأمل في اكثر من ان يكون الدرس الموجع للسنوات السابقة لم يذهب هباء.

ولموضوع الوحدة اهمية خطيرة بالنسبة لكافة الاريتريين، لانه من المحتمل انه لو كانت القوات الاريترية موحدة لاستسلم الجيش الاثيوبي في عام ١٩٧٧ عندما كان وجوده محدوداً في العاصمة ومدينتين اخريين. ان بقاء منغيستو يعتمد على نجاحه في سحق «العصاة» في اريتريا، كما تعهد ان يفعل منذ بروزه زعيماً فعلياً للديرغ. ولم ينجح منغيستو حتى الان في المحافظة على نظامه الا بفضل مساعدة الروس والتفكك الاريتري.

الامتحان الأخطر للثورة

ان النضال المسلح في اريتريا هو الأطول في تاريخ افريقيا، واحد اطول النضالات في العالم. وقد كان نضالاً مريراً ومكلفاً كثير الالتواءات والمنعطفات، وأدى كذلك الى تغيير المجتمع الاريتري، وبقيادة «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا»، واوجد برامج اجتماعية واقتصادية وتنظيماً سياسياً مثيرة للاعجاب، مما اكسبه اخلاص ودعم الجماهير الفلاحية والمدينية، بما في ذلك الطلاب والمعلمون والمثقفون. وفي هذا النجاح ما يفسر الاستمرار الاستثنائي للنضال في وجه الهجوم العسكري الشامل للديرغ مدعوماً من السوفييت، والذي بدأ في مطلع تموز (يوليو) ١٩٧٨. ومن الضروري هنا ادراج الخسائر الضخمة، البشرية والمادية، التي الحقت بالديرغ منذ ذلك الحين، مما يكفي للقول بأن امة صغيرة، جيدة التنظيم وتحارب من أجل بقاء ثورتها، هزمت جيشاً معتدياً يفوقها كثيراً في العدد.

لقد وظف الديرغ ثلثي قواته المسلحة (النظامية والميليشيا) في اريتريا لسحق



الاريتريين في فترة شهرين او ثلاثة . وفشل الهجوم الاول، وتبعه هجوم ثان شن في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨، وشاركت في الهجوم قوات يزيد عددها عن ١٢٠ الف رجل، تتلقى النصائح وينظمها ضباط سوفييت برتب عالية، ويرافقها دعم لوجستي سوفييتي، واسلحة ثقيلة، وقوة جوية[١٩] . وعندما ووجهت «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» بهذه القوة قررت اتباع استراتيجية الانسحاب من قواعدها في الساحل، وكان هذا يعني هجر مواقع تم كسبها في عام ١٩٧٧ ومطلع عام ١٩٧٨، بما في ذلك مدينة كيرين ومدن وقرى استراتيجية اخرى، ووقف عملية التحول الاجتماعي[٢٠] واعطت هذه الاستراتيجية، على العموم، ثمارها. وتبعت ذلك ثلاث هجمات اخرى واسعة النطاق، كان آخرها في اقليم الساحل في تموز (يوليو) ١٩٧٩، وانتهى بهزيمة للديرغ. وتم وقف تقدم الجيش الاثيوبي، وتمكنت «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» من البدء بشن هجومها في مطلع كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٩، واجتياح القواعد الاثيوبية وطرد الجيش الاثيوبي من العديد من مواقعه الاستراتيجية[٢١] .

واذا كان هذا النجاح العسكري مثيراً للاعجاب فان ما لا يقل عنه اهمية درجة الاعتماد على النفس التي وجدت في جبال ووديان الساحل. وكان هذا ممكناً لأن «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» كان لديها جيش ثوار جيد التدريب والخبرة وبطولي الروح، وشبكة تزويد جيدة التنظيم، ولم يكن عليه ان يترك قواعده ويتجول بعيداً عن الميدان بحثاً عن الطعام كما كان يحصل في كثير من الاحيان لجيش «جبهة التحرير الاريترية». والأهم من ذلك هو ان البرنامج السياسي لـ «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» وترجمته باخلاص في الممارسة، مكّنا الجبهة من بناء تنظيم قوي ومن الاستمرار في توليد كوادر جديدة. وهذا بدوره جعل من الممكن تكثيف تعبئة وتسييس الفلاحين والعمال والآخرين من السكان العاملين. وقد شاركت النساء وشارك الشباب والمجموعات الأخرى في المدن والقرى في الانتخابات الشعبية مختارين ممثليهم في التنظيمات الجماهرية. وكذلك فقد تم تنظيم ميليشيا من الرجال والنساء، كما تم تنظيم المدارس وحملات محو الامية، والخدمات الطبية والاجتماعية الأخرى، وكل هذه التنظيمات وصلت الى القرى البعيدة، كما انشئت مخازن تعاونية لتأمين الحاجات الاساسية باسعار الاسواق المحلية بعد الغاء الضريبة الاستغلالية للوسطاء. وتؤمن التعاونيات اطعمة الجيش وكل الاحتياجات الأخرى، في حين تصلح الورشات السيارات والأسلحة واجهزة الراديو والساعات والمعدات الأخرى. وهناك ورشة نجارة

وصناعة نسيج متطورة . وتعلم المهارات المهنية للمقاتلين الأصغر سناً لتمهيد الطريق امامهم لكي يصبحوا قوة عمل صناعية . وبكلمات قليلة ، فان «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» ما زالت منذ ١٩٧٥ تدير وتبني دولة .

وقد آن الاوان للعالم التقدمي لكي يوجه اهتماماً جدياً الى استعراض التطور الجديد في هذا الصراع الذي بدأ الان عامه الثالث، وان يتصرف كما يجب تجاه هذه الحرب التحررية العادلة التي يخوضها شعب اريتريا من اجل تحقيق اهدافه الوطنية والديموقراطية .



الفصل الرابع

الأورومو والتيغري: تحرير وطني وأزمة امبراطورية

في فصل المدخل جرى ابراز المواضيع المتعلقة بالمسألة القومية في اطار الامبراطورية الاثيوبية، وكذلك القوى المختلفة المشتركة في الصراع. في ما يلي بحث للمسألة القومية ببعض التفصيل وبالاشارة الى نضالين للتحرير الوطني في القرن الافريقي، نضال شعبي الأورومو والتيغري. اما الصراع حول اوغادين فسيجري بحثه في الفصل المقبل. وفي كل هذه الحالات، كما في حالة اريتريا، هناك عدو مشترك، وهذا هو السبب، بين اسباب اخرى، في اهتمام الجميع بتصفية وتغيير الامبراطورية الاثيوبية. والموضوع المركزي للمفهوم ضمناً هو حق تقرير المصير، وهو ما حاولت الحكومة الاثيوبية ان تنكره عبر التلاعب بالمبدأ اللينيني. وعندما نظر ورثة الدولة الاثيوبية الاقطاعية ـ الامبراطورية ـ الى الشعوب المضطهدة من علياء سلطتهم المكتسبة حديثاً، انكروا على هذه الشعوب طموحاتها القومية معتبرين هذه الطموحات «لا وطنية» أو «لا اثيوبية» او «سلاحاً بيد الرجعية» او «امبريالية»، واكثروا من الاستشهاد بلينين لدعم حجتهم. ولذلك، تستحسن العودة هنا الى مراجعة لمناقشة لينين لهذه المسألة.

المبدأ اللينيني لتقرير المصير

في البدء، ما هي الأمة؟ التعريف القياسي يقول بأنها «مجتمع متطور تاريخياً ثابت لغةً وأرضاً وحياة اقتصادية وتركيباً نفسياً معبراً عنه بمشترك ثقافي»[1]، وهو تعريف يمكنه بسهولة



ان ينطبق على كل الامم داخل الدولة الاثيوبية . لقد آمن لينين بان «الامة المضطهدة» ـ اي تلك التي أُنكر عليها حق ممارسة اي من هذه العناصر ـ لها الحق في تقرير المصير، الى درجة **الانفصال ضمناً** .ولم يكن هذا يعني وجوب العمل للانفصال في أي وقت ولأصغر سبب ، اذ ان التوصل الى تقرير المصير كان مرتبطاً بهدف التوصل الى الاشتراكية :

«لا يقتصر هدف الاشتراكية على انهاء تقسيم الجنس البشري الى دول صغيرة وعزل الامم بأية صيغة ، ولا يقتصر هدفها على تقريب الامم بعضها الى البعض الآخر ، بل السعي الى دمجها (. .) . وبالطريقة نفسها ، وكما ان الجنس البشري لا يمكنه ان يصل الى الغاء الطبقات الا عبر فترة انتقالية من دكتاتورية الطبقة المضطهدة ، فانه لا يمكن للجنس البشري ان يصل الى الاندماج الحتمي للامم الا عبر فترة انتقالية من الانعتاق الكامل لكافة الامم المضطهَدة ، اي عبر حرية الانفصال»[٢] .

واولئك الذين يسعون ، باسم اللينينية ، الى انكار حق الامم في تقرير المصير انما يمارسون العنف على النظرية وعلى الامم نفسها :

«الاحزاب الاشتراكية التي لم تُظهر خلال كل نشاطاتها ، سواء الآن ، في ايام الثورة ، ام بعد انتصارها ، انها سوف تعتق الامم المستعبدة وتبني معها علاقات على اساس الاتحاد الحر ـ والاتحاد الحر تعبير زائف بدون حق الانفصال ـ هذه الاحزاب تكون خائنة للاشتراكية»[٣] .

وكذلك لا يجب للاشتراكية المنتصرة ان ترتاح حتى اقامة ديموقراطية كاملة ، و«بالتالي الا تدخل المساواة الكاملة بين الامم فحسب ، بل ان تحقق ايضاً حق الامم المضطهدة في تقرير المصير، اي حقها بالانفصال السياسي الحر»[٤] .
على العموم ان النظام العسكري الاثيوبي وحلفاءه الاجانب لا يتحدثون عن حاجات الشعوب المضطهدة الى تقرير المصير القومي ، بل عن الحاجة الى التضامن الطبقي «الجامع بين الامم» inter-nation (او ما فوق القومي Supra-nation) ، والى تضامن الطبقات العاملة في الامم المضطهَدة والمضطهدة. وقد كان للينين رد على هذا التكتيك ايضاً :

«يجب على بروليتاريا الامم المضطهدة الا تقصر مجهودها على الجملة المقولَبة العامة ضد الضم ولصالح المساواة بين الامم عموماً ، كالتي تعيد تكرارها اية بورجوازية مسالمة . لا يمكن للبروليتاريا ان تبقى صامتة حول مسألة **حدود** الدول القائمة على الاضطهاد القومي . . . على البروليتاريا ان تناضل ضد الابقاء القسري للامم المضطهَدة داخل حدود دولة معينة ، وهو ما يعني ان على هذه الامم ان تقاتل من اجل حق تقرير المصير. على البروليتاريا ان تطالب بحق



الانفصال السياسي للمستعمرات وللامم المضطهَدة من قبل «اممها» نفسها. **والا فان اممية البروليتاريا تكون لا شيئ سوى الكلمات الفارغة: ولن تكون الثقة ممكنة، ولا كذلك التضامن الطبقي بين عمال الامم المضطهَدة والمضطهدة**[٥]. (التشديد مضاف).

ان مجموعات التحرير الوطني، التي تعود مقاومتها الى تاريخ يسبق بعدة سنوات الثورة الاثيوبية، كانت تأمل من هذه الثورة ان تحقق لها طموحاتها. والكثيرون شدوا على ايدي الثوار الاثيوبيين بروح التضامن. وعندما خيبت الثورة املهم، صعدوا الى الهضاب وخططوا لحرب شعبية طويلة الامد تستند الى المناطق الريفية. وقد تبنت كل من «جبهة تحرير الأورومو» و«الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» مبادىء الماركسية ـ اللينينية، ولكن مراميهما النهائية كانت مختلفة بعض الشيء. فـ«الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» شددت على الحاجة الى قيام ثورة اجتماعية في اثيوبيا، ولكنها احتفظت بحق الانفصال اذا احتاج الامر. ولم يكن هدفها النهائي قاطعاً وذا اتجاه واحد كما كان بالنسبة لـ«جبهة تحرير الأورومو»، التي استهدفت اقامة جمهورية شعبية في اوروميا، وبالرغم من ان الاورومو قد يرغبون بالمشاركة في ثورة ديموقراطية اثيوبية فانهم يعلنون انفسهم انفصاليين في الوقت الراهن. اما «**جبهة تحرير الصومال الغربي**» (اوغادين)، التي سيجري بحثها بشكل اوسع في الفصل المقبل، فتختلف بعض الشيء من حيث كونها مقسومة الى جناحين، واقوى هذين الجناحين لا يتبنى الماركسية ـ اللينينية بشكل مكشوف، وهو لا يريد الانفصال فقط بل الوحدة مع الصومال ايضاً. ولكن وبعض الأراضي التي تطالب بها هذه الجبهة تطالب بها ايضاً «جبهة تحرير الاورومو» مما يجعلهما في نزاع مباشر فيما بينهما. ولذلك، وبالرغم من ان نضال «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» والنضال الاريتري في الشمال يقوّي احدهما الآخر، فان الخلاف بين «جبهة تحرير الاورومو» و«جبهة تحرير الصومال الغربي» في الجنوب اضعف قدرتهما على محاربة العدو المشترك.

ويتميز الصراع الاريتري عن كل هؤلاء بكونه مسألة استعمارية وليست قومية، كما يجري تعريفه من قبل الانظمة القانونية الدولية السائدة. وهذا ما يجعل اريتريا فريدة في الاقليم، ولكن هذا لا يقلل، ولا يجب ان يقلل، من قيمة حق تقرير المصير للأورومو والتيغريين وصوماليي الأوغادين. وميثاق الامم المتحدة وقراراتها التالية (مثل القرار رقم ٢٦٢٥ ـ ٢٤) تعطي الامم والشعوب هذا الحق في تقرير المصير.



الأورومو

تاريخ الاورومو وحلولهم في الأراضي التي هي اليوم الأجزاء الجنوبية والغربية والشرقية من اثيوبيا كان موضع نقاش طويل. والتقاليد الشفهية للأورومو تعود بأصولهم في الأرض الى منطقة تدعى «هوراوالآبو» في الجزء الجنوبي من اثيوبيا اليوم، بين بحيرة رودولف وبحيرة آبايا. ورغم ان العديد من الروايات التاريخية تعامل شعب الاورومو كشعب غريب عن الاقليم، فان الدراسات الاخيرة التي اجراها الانتروبولوجيون (علماء تاريخ الشعوب وجغرافيتها وتقاليدها)، والتاريخيون، واللغويون اعطت دلائل تؤكد ما هو متناقل شفهياً[٦]. واكثر من ذلك، فان الوثائق المبكرة حول الموضوع، والتي كتبها الراهب الأبيسيني آبا بحري العام ١٩٥٣ تقول بأن شعب الأورومو «عبر نهر بلاده المسماة غالانا الى حدود بالي في ايام آتسي واناغ ساغاد (١٥٠٨ ـ ١٥٤٠)»[٧]، وتقع غالانا في هورا والآبو.

ويقسم الأورومو بشكل عام الى خمس مجموعات رئيسية تدعى احياناً قبائل، ولكنها في الواقع تجمعات لأشخاص يعتقدون بتحدرهم من سلف مشترك ويتكلمون لغة مفهومة في ما بينهم ويتقاسمون ثقافة مشتركة. والتجمعات الخمسة هي: ميتشا، وتوليما، وبورانا، وبارتومّا، ووالّو، وهي ترتبط تاريخياً عبر خمسة آباء كانوا اوائل قادة الحرب واستقروا في اقاليم مختلفة حيث بقوا حتى اليوم. والأورومو موجودون بشكل رئيسي في المحافظات الجنوبية والشرقية والغربية والوسطى من الامبراطورية الاثيوبية، وقليلهم موجود في الشمال (في والّوا وفي رايا آزابو في جنوب محافظات التيغري).

ويقدر عدد سكان الأورومو بما يتراوح بين الرقم التحفظي البالغ ١٥ مليون نسمة (اي اكثر من ٥٠٪ من مجموع سكان الامبراطورية) و١٨ مليون نسمة[٨]. وحتى باستخدام الرقم الاكثر تحفظاً، فان الأورومو ـ الذين يأتون بعد الفولاني والهوسا ـ يعتبرون من اكبر التجمعات في ما تحت الصحراء الافريقية والتي تتكلم لغة مفهومة في ما بينها. ويعمل الأورومو في الرعي وفي الزراعة المختلطة بتربية المواشي في مناطق جغرافية واسعة التنوّع، وتتراوح بين الصحاري المنبسطة في شوا وهارارغي الشرقيتين، والأراضي الزراعية الخصبة في الأقاليم الجنوبية والغربية.

وقد اقام شعب الأورومو علاقة جانبية مع المملكة الابيسينية خلال حكم الاسرة الغوندارينية في مطلع القرن الثامن عشر، ولكن العلاقة الأوثق ـ والتي استكملت بالاحتلال

ـ لم تتحقق حتى بدأ مينيليك توسعه جنوباً في نهاية القرن التاسع عشر. وقد كان للحركة الوطنية الاورومية، التي ظهرت الى الوجود في المراكز المدينية في اواسط الستينات، جذورها في المقاومة التي برزت في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. وقد سعت سياسة مينيليك في الفتح و«المصالحة» الى التحالف مع بعض قادة الاورومو الذين تلقوا مغريات مادية ومنحوا مناصب في البيروقراطية الاقطاعية، وتخلى هؤلاء بدورهم عن لغتهم وثقافتهم امام اللغة والثقافة الامهريتين، وشاركوا في محاولات جعل بقية السكان يفعلون الشيء نفسه. وارتفع الكثير من المتعاونين الى اعلى مراكز الارستقراطية الاقطاعية. وكان الاشهر بين هؤلاء هو **الرّاس غوبينا** الذي تمثل حالته قضية الصدام بين ثقافتين والمغريات التي تقدمها الامة الغازية عبر المناصب الحكومية. فقد كان غوبينا من كبار مسؤولي الاورومو، وكان منتخباً لمدة ثماني سنوات بموجب نظام «**غادا**». ولأنه كان يعرف انه لن يعاد انتخابه فقد قدم خدماته «كخبير» لمينيليك، وقد كوفىء على خدماته هذه بمنحه حقوقاً واسعة «**للغلت**»، رغم ان نظام «الغلت» كان غريباً عن ثقافة الاورومو. وكأكثر الاورومو الذين تحولوا فيما بعد، تحوّل غوبينا ايضاً عن معتقداته التقليدية الى الديانة المسيحية الارثوذكسية الاثيوبية. وكان لما يؤدي اليه هذا التحول من رفع المستوى الاجتماعي للشخص فعله في جعل السرعة في التحول الى الدين المسيحي مرغوبة، كما انه ادى الى تشجيع التعصب المبالغ فيه. والسبب هو انه كان يسمح للمتحول بالجلوس قرب الملك او ممثله في المأدبة، وحضور مثل هذه المأدبة (المسماة «جيبر») كان اكثر البراهين دراماتيكية على ارتفاع المستوى الاجتماعي.

نسفت مثل هذه العمليات المغرية تماسك الأورومو وأثّرت في ثقافتهم بطرق متعددة. فالذين دخلوا الدين المسيحي اصبحت لهم كنائس شيدت في مواقع الآثار الدينية القديمة او في اماكن العبادة، وهي الطريقة التي اتبعت لنسف أسس ثقافة الاورومو، والتي ساعدها المبشرون الاوروبيون. وعلى سبيل المثال، فان احد هؤلاء، وهو الماني يدعى **لودفيغ كرابف**، شعر انه «سيكون بامكان الأورومو، اذا قبلوا المسيح فقط، ان يقودوا [اقرأ: سيطروا على]، عسكرياً واقتصاديا وروحياً وثقافياً، جيرانهم الأقل ثراء والأقل عدداً»[٩]. في الوقت نفسه، منع بشكل منظم استخدام لغة الاورومو. وكذلك فقد منع حتى الوعظ في الكنيسة بلغة الاورومو. وقد كتب ب.ت.و. باكستر في عام ١٩٦٧ يقول:

> «وجدت نفسي في كنيسة تبشيرية (في آروسي) كان واعظها وكل اتباعها من الاورومو، ومع ذلك فان كل الاحتفال والخدمات كانت تقدم باللغة الامهرية التي كان بعض



رعايا الكنيسة لا يفهمون شيئاً منها البتة ، ثم كانت (هذه الطقوس) تترجم الى لغة الاورومو. وكان لهذه المسرحية ان تمثَّل خشية ان يكون بين الحاضرين يهوذا ما يعلم السلطة ، فيقوم ضابط المنطقة بتغريم الواعظ او سجنه»[١٠].

اضافة الى هذا، كان على اطفال المدارس من الاورومو ان يدرسوا في مدارسهم الابتدائية باللغة الامهرية ، مثل كل اطفال اثيوبيا ، وكان على كل طفل يسعى الى دراسة أعلى ان يقدم امتحاناً باللغة الامهرية ، رغم ان تعليم المراحل الاعلى كان بالانكليزية . ولم يكن تأثير هذا القانون ينحصر في استبعاد ملايين الأطفال الاورومو عن التعليم الاعلى فحسب ، بل انه وحّد لدى الاورومو الشعور بالحرمان الذي كانت اللغة في اساسه . اضافة الى ذلك ، راحت لغة الاورومو تتراجع بمرور الزمن ، في حين تطورت اللغة الامهرية تطوراً دراماتيكياً في الستينات والسبعينات في اثيوبيا ، وخاصة لجهة اثرائها بالتعابير السياسية . وكان من شأن منع استخدام لغة الأورومو ان انكرت على هذه اللغة (كما بالنسبة للغات الامم المضطَهَدَة الأخرى) فرصة المرور بتطور مماثل.

ولكن هذه السياسات غالباً ما استثارت ردود الفعل التي كانت تخشاها . وعلى سبيل المثال، خلال الاحتلال الايطالي، قبلت جماهير آروسي اورومو، من محافظة آروسي في الأراضي المرتفعة، الدين الاسلامي ، وكان دافعهم الاكبر الى ذلك التعبير عن شعور المعاداة للامهرية ورفض كل القيم المرتبطة بالفاتحين الامبراطوريين . وكان هذا بعض المرحلة الاولى من حركة مقاومة شعب الاورومو. هذه المرحلة تميزت بالتعبيرات العفوية لمقاومة الاضطهاد ومصادرة الاملاك التي تبعت كارثة غزو مينيليك ، وشملت سلسلة من حركات العصيان التي قام بها **الرايا والآزيبو** (عند الحدود الشمالية لشعب الاورومو) بين عامي **١٩٢٨** و**١٩٣٠** . هذه المرحلة الاولى انتهت بتثبيت وتدعيم الدولة الاثيوبية في ظل هيلاسيلاسي . وتاريخ هذه المرحلة ، الذي ما زال يروى حتى الان بأصوات هامسة سراً ، ما زال في بداية تجميع اجزائه معاً، وبالدرجة الأولى عبر ما هو متناقل شفهياً من تاريخ. ومعرفة المآثر البطولية لشعب الاورومو وزعمائه في هذه المرحلة سيكون مظهراً مهماً من مظاهر تحريره.

بدأت المرحلة الثانية من نضال التحرير الوطني للأورومو مع تنظيم حركة **ميتشا ـ توليما** في عام **١٩٦٥** . (كان ميتشا وتوليما من المؤسسين الرواد لأمة الأورومو) . وقد قامت بتنظيم هذه الحركة الجديدة البروز البورجوازية الصغيرة للأورومو، التي حاولت اشراك جماهير الاورومو في المدن والأرياف، وخاصة في آروسي . هذه الحركة كان يقودها **تاديسّي بيّرو**،



الذي كان جنرالاً في قوة الشرطة الاثيوبية ثم في الجيش الاقليمي (جيش الميليشيات) . وكان بيّرو من الاورومو الذين تم «امتصاصهم» ، ومن محافظة شوا الوسطى ، ومسيحياً ورعاً . وخلال محاولة انقلاب عام ١٩٦٠ كان بيرّو قائداً لكتيبة مغاوير الشرطة المعروفة بقوتها والموجودة في اديس ابابا ، وقد وقف خلال المحاولة الى جانب المخلصين للعرش ، وكوفىء على ذلك بتعيينه نائباً لرئيس الميليشيا الامبراطورية (المعروفة باسم الجيش الاقليمي). ونظراً لولائه السابق ، وبسبب اسمه الامهري ايضاً ، ظنه رئيس الوزراء أكليلو هابتي ولد امهرياً ، واخبره في السر ان نسبة الأورومو يجب ان تبقى محدودة في قبول وترفيع الجنود ، وصدمت هذه الحادثة تاديسّي في صلب ولائه الأعمى للامبراطور ، وسرعان ما بدا بعد ذلك يساعد في تنظيم حركة ميتشا ـ توليما ، مما اغاظ اكليلو وزعماء امهريين آخرين . ونسب الى تاديسّي والى مامو ميزيمير حادث تفجير قنبلة في احدى دور السينما في اديس ابابا عام ١٩٦٦ ، والثاني شاب اورومي من خرجي اكاديمية هرار العسكرية . وعندما تم اعتقال تاديسّي وعدد من الزعماء الآخرين ، ومنع الحركة ، في عام ١٩٦٧ ، لجأ اعضاؤ ها الى العمل السري . وبدأ الشباب والاكثر التزاماً من هؤ لاء الأعضاء عملية التنظيم بين الفلاحين وسكان المدن من الأورومو ، مستخدمين في ذلك البنية الاساسية التي انشأتها حركة ميتشا ـ توليما ، وواضعين الاسس العملية لـ «جبهة تحرير الاورومو» .

وقد رحب الاورومو ، ككل الاثيوبيين ، بثورة عام ١٩٧٤ وكانت لهم فيها توقعات كبيرة ، وخاصة عندما اعلن الديرغ برنامج اصلاح الاراضي الزراعية ، الذي وعد بأن يكون لصالح الشعوب المقهورة في جنوب اثيوبيا ، وكلها من الاورومو . ولكن ما ان تم اتخاذ هذه الاجراءات حتى تقدم الاورومو بمطالب اكبر في اطار تقرير المصير . تشمل قطاعات اخرى من حياتهم . وعلى سبيل المثال ، فان جمعيات المزارعين التي شكلت لتحل محل البنى الاقطاعية القديمة في المناطق الريفية ، فُهمت بشكل متباين لدى الديرغ ولدى الاورومو ، الذين ارادوا اختيار ممثليهم فيها بحرية . وبدأ الاورومو يقدمون مطالب سياسية ركزت بشكل خاص على الانكار التام لحقهم في استخدام لغتهم ، مذكرين بأن الاورومو يشكلون اكبر شعب مفرد داخل اثيوبيا . وهذه الحقيقة الديموغرافية وحدها زادت من حدّة الوعي الوطني للأورومو وشكلت وقود النشاط السياسي الجامع للأورومو ، والمنظم من قبل «جبهة تحرير الاورومو» .

وكان رد الديرغ على هذه المطالب مزيجاً من الغضب والارتباك والغدر . فبرنامج الديرغ ذو النقاط التسع ، الذي وعد بالاستقلال الذاتي لكل الأقاليم ، وعد ايضاً ببث برامج

مذاعة بلغة الاورومو. ويلاحظ باكستر الى اي مدى «يستاء الاوروميون المثقفون، وبمرارة، من حرمانهم من استخدام لغتهم الاصلية في اي شيء غير الأغراض المحلية وخاصة عندما تكون هذه هي اللغة الاولى لحوالي عشرة ملايين او ما يقارب ذلك من الناس»[١١]. وقد نظمت «جبهة تحرير الاورومو» حركات احتجاج وتقدمت بمطالب اخرى، بما في ذلك استخدام لغة الاورومو في اكثر من اذاعة، وان تصدر صحيفة يومية بهذه اللغة، وان تستخدم الاورومية في تعليم تلاميذ المدارس الابتدائية، وفي الوعظ، وفي الاعمال الحكومية الرسمية. وكان رد الديرغ سلبياً كما هو متوقع.

قيادة «جبهة تحرير الاورومو» وبرنامجها

لقد ضمت قيادة «جبهة تحرير الاورومو» بالدرجة الاولى الشباب والمتعلمين من ابناء البورجوازية الصغيرة المدينية وصغار التجار والبيروقراطيين والمزارعين المستأجرين. واغلب هؤلاء هم من محافظة والآغا، التي عرفت التعليم التبشيري الاوربي في وقت مبكر، والتي لم تنل من الافساد والمهانة ما نال الاورومو في المحافظات الأخرى على يد جيش مينيليك، لأن **كومسا**، احد زعمائها، قدّم لمينيليك ذهب والآغا مقابل حمايته. وبعد ذلك جعل مينيليك كومسا زعيماً لأغلب سكان والآغا بكل ما لذلك المنصب من حقوق وامتيازات.

وبذلك، كان الأورومو في محافظة والآغا قادرين على التطور في جو سلمي نسبياً، وهذا، بالاضافة الى التعليم التبشيري، جعل منهم القادة المثقفين لشعب الاورومو. وعندما اصبحوا موضع سخرية في قتالهم من اجل التمكن من اللغة الامهرية، ادركوا بوضوح القوة الجاذبة التي لمسألة اللغة. ورغم ان تقدماً ملحوظاً قد تم تحقيقه على طريق استعادة مركز لغة الاورومو، فان الامهرية ما زالت الوسيلة الرسمية للتعليم والاتصال، مما اعاق تقدم الاورومية. على العموم، هناك صحف اورومية قليلة، منها «**قانقي**» التي أطلقها طلاب الجامعة الاوروميون عام **١٩٧٤** وكانت تصدر بالانكليزية والامهرية، و«**ساغالي بوسونا**» وهي الصحيفة الرسمية للجناح العسكري لـ «جبهة تحرير الاورومو»، والعديد من الصحف في اثيوبيا والولايات المتحدة.

وكانت «جبهة تحرير الاورومو» قد اعلنت برنامجها في تشرين الاول (اكتوبر) **١٩٧٤** في «**فينفاين**» (اسم اديس ابابا باللغة الاورومية القديمة)، ثم عدلته في حزيران (يونيو) **١٩٧٦**[١٢]. وبعد استعراض تاريخ شعب الاومورو ـ احتلالهم من قبل جيش مينيليك،



واخضاعهم ومقاومتهم المبكرة ـ يحلل البرنامج النضال الحديث لشعب الاورومو. وقد طرح البرنامج مسألة تحديد الاصدقاء والاعداء في الصراع، واجاب عليه بكلمات لا لبس فيها، فالأعداء هم: النظام الاثيوبي الاستعماري، وطبقة الاورومو الاقطاعية، **والغوبينيون** الجدد (تعبير مأخوذ من اسم غوبينا ويصف خونة القضية الاورومية)، والامبريالية العالمية. اما الأصدقاء فهم الطبقة العاملة الاثيوبية «المستغلَّة بقسوة من قبل تحالف رأسمالية الدولة والامبريالية» بغض النظر عن مكان الأصول او العمل، والفلاحون الذين يشكلون «احدى النجوم القائدة لثورة شباط (١٩٧٤) الديموقراطية المغتصَبة» ويهاجم البرنامج بمرارة رفض النظام مطالبة الفلاحين بتسليح انفسهم.

وبين مؤيدي النضال كان هنالك البورجوازية الصغيرة والعناصر الوطنية والنخبة الفكرية الثورية وافراد القوات المسلحة والشعوب المضطهَدة الأخرى. أما البورجوازية الصغيرة فتضم صغار التجار والحرفيين والمعلمين والطلاب وصغار الموظفين الحكوميين، واما النخبة الفكرية فقد حددت بأنها «اولئك الذين غالباً ما يرغبون في التخلي عن حياتهم اليومية الرضية لصالح تحرير شعبهم»، في حين ان القوات المسلحة تتضمن اعداداً كبيرة من الأورومو الواعين لوضعهم بوصفهم مضطَهَدين، والذين سينضمون الى صفوف الثورة اذا ـ وجد التنظيم المكرس لتحرير مواطنيهم.

ويشير البرنامج الى ان الهدف العام للنضال هو «تحقيق تقرير المصير الوطني لشعب الاورومو وتحريره من الاضطهاد والاستغلال بكل اشكالها» وهذا لا يمكن الوصول اليه الا عبر «القيام بثورة ديموقراطية جديدة ناجحة من خلال شن نضال مضاد للاقطاعية، ومضاد للاستعمار، ومضاد للامبريالية، وباقامة جمهورية اوروميا الشعبية الديموقراطية». اما الأهداف المحددة فتشمل إناطة السلطة بمجلس شعبي، وتأمين حقوق حرة وديمقراطية لكافة الطبقات المعادية للاقطاعية والاستعمار والامبريالية، وتشكيل حكومة علمانية تحترم جوهر كافة الاديان والمعتقدات، ووضع نظام قانوني ديموقراطي لاطلاق وحماية وضمان الحقوق الانسانية الاساسية. والى هذا اضيفت لائحة بالأهداف الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية، بما في ذلك تنظيم جماهير الفلاحين بطريقة تدعم «المكتسب الثوري للشعب في ما يتعلق بالاصلاح الزراعي». ولتحقيق هذا الهدف يقترح البرنامج تقديم المساعدة للرعاة لتوطينهم وتعليمهم «لتحقيق كل امكاناتهم»، وتأميم كافة الأراضي غير المشغولة لاقامة مزارع دولة، وتأميم «كل الموارد الوطنية والمؤسسات المالية والنقل ووسائل الاعلام وكافة

الصناعات والمشاريع الحيوية للاقتصاد الوطني والدفاع» . ويشير البرنامج الى مستوطنة امهرة في شوا الوسطى ، معارضاً «برنامج التوطين الكثيف للآخرين في اورومياً بينها يختنق الشعب الاورومي بسبب قلة الأرض الكافية» .

وقد عولجت مسائل التعليم والصحة والانعاش الاجتماعي والعمل والنساء كلها تحت عناوين مختلفة ، وشملت الاقتراحات تأمين برامج مجانية للتعليم والصحة ، وضمان العمل للجميع ، وانشاء نظام للتأمينات الاجتماعية للعاطلين عن العمل والمعاقين ، وضمان المساواة التامة للنساء ومنحهن اجازة امومة مدفوعة ، وايجاد تنظيم نسائي لضمان حقوق المرأة. وفي الميدان الثقافي يقول البرنامج بضرورة الغاء «الثقافة الرجعية الاقطاعية والاستعمارية والامبريالية» ، واستبدالها «بثقافة جماهيرية وطنية علمية للديموقراطية الجديدة تعتمد على العناصر الشعبية لثقافة الاورومو» . ويجب كذلك العمل على تشجيع الفن والأدب والموسيقى ، وعلى تطوير الاورومو (باستخدام ابجدية لاتينية) «لانتشالها من الاهمال الذي فرضه الاستعمار عليها» .

ثم دعا البرنامج الى انشاء ميليشيا شعبية «تلتزم بالدفاع عن الامة» وجيشٍ ثوري يساهم في مشاريع التنمية .

واجتذب برنامج «جبهة تحرير الاورومو» عدداً ملحوظاً من النخبة الفكرية وبعض افراد البورجوازية الصغيرة الى صفوف التنظيم ، ولكن يبقى رؤية مدى النجاح الممكن تحقيقه مع الفلاحين ، وهو ما يعتمد بدوره على المدى الذي يمكن للجبهة ان تترجم فيه المبادىء المطروحة في برنامجها الى ممارسة يومية[١٣] .

نضال «جبهة تحرير الاورومو»

كسبت «جبهة تحرير الاورومو» بسرعة تأييداً واسعاً بين فئات الطلبة داخل اثيوبيا وفي اوروبا والولايات المتحدة ، وراحت كل من هذه الفئات تطبع جريدة لها . ولم تكن منظمات الطلاب تشكل نقاط الاتصال الرئيسية بين الجبهة والعالم الخارجي فحسب ، بل انها لعبت دوراً اساسياً كذلك في تحديد اهداف النضال ومشاكله ومنظوراته ، كما كانت مصدراً هاماً لجمع وتدريب كوادر «جبهة تحرير الاورومو» . وتلقى هذه المنظمات اهتماماً متزايداً لدى الاورومو داخل اثيوبيا نفسها ، وعلى سبيل المثال ، فان المؤتمر السنوي للأورومو في الولايات



المتحدة ، الذي عقد في شهر آب (اغسطس) **١٩٧٩** بحضور ممثل للجبهة قادم من الميدان ، كان حدثاً له تأثير ايجابي فعال على مستوى العضوية في التنظيم التي تضاعفت منذئذ . والسبب في كون هذه الروابط جاءت متأخرة بهذا الشكل يعود في بعضه الى المسافات والى بعض المشاكل اللوجيستية ، ولكن لا بد من النظر اليه ايضاً في ضوء شبكة الامن القمعية للنظام الاثيوبي ، مما كان يعني ضرورة اتباع سبيل الحذر الشديد في بناء قاعدة تنظيمية اولاً داخل اثيوبيا .

وبينما شنت «جبهة تحرير الاورومو» الكفاح المسلح وراحت تكسب قوة متزايدة في الريف ، فانها كثفت نضالها السياسي كذلك . وهي تصل الان الى اغلب مناطق الاورومو عبر صحفها الثلاث : «**بكّالشااورومو**» الناطقة بلسان الجبهة ككل ، و«**ورّاقة» الناطقة بلسان جناح الشباب فيها**، و«**ساغالي بوسونا**» التي تخدم الفرع الشرقي لجيش الجبهة . وتصارع الجبهة كذلك الديرغ مباشرة حول الشؤون الثقافية واللغوية ، وعندما طالبت الفئات المدينية ، مثلاً ، بأن تتمكن من استخدامها لغتها في التعليم ، على الاقل بين السنتين الاولى والسادسة من الدراسة ، ادى فرض الديرغ لهذا الطلب الى قيام مظاهرات احتجاج في **هرار وجيّما** في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ ، وقمعت المظاهرات بعنف بعد مقتل حوالي ٢٥٠ طالباً . وتمكنت الحكومة العسكرية من ان تفشل مؤقتاً محاولة «جبهة تحرير الاورومو» لانشاء ميليشيا شعبية وجيش تنمية شعبي عبر التهديد بغزو خارجي ، مقنعة الاورومو بان الانضمام للجيش الاثيوبي اكثر اهمية . ولكن النتيجة كانت توزيع الاسلحة على اعداد كبيرة من الفلاحين ، بمن فيهم الاورومو .

تناقضات النضال

لقد واجهت الاورومو عامة ، «وجبهة تحرير الاورومو» بشكل خاص ، نزاعاً مع الحركات الأخرى في الاقليم . اذ لم يكن موقف اليسار الاثيوبي حول مسألة القومية ملتبساً في احسن الاحوال فحسب ، فالأمر الاكثر جدية كان ان «جبهة تحرير الصومال الغربي» (والحكومة الصومالية) طالبت ببعض مناطق الاورومو معتبرة اياها اراضي صومالية «مفقودة» . «جبهة تحرير الاورومو» ، من ناحيتها وجهت عدداً من الاتهامات الى الحكومة الصومالية و«جبهة تحرير الصومال الغربي» ، منها سوء معاملة الاوروميين المنفيين في الصومال ، وان الحكومة الصومالية فشلت في تقديم الدعم لـ «جبهة تحرير الاورومو» ، وان

«جبهة تحرير الصومال الغربي» قامت حتى بعمليات تخريب في بعض مناطق الاورومو مثل **ديري داوا وجيجيغا وهاريمايا وجينير ونيجيلّي**، وان «جبهة تحرير الصومال الغربي» تبنت احياناً عمليات قامت بها «جبهة تحرير الاورومو»[١٤]. واكثر من ذلك ان السياسات الصومالية كانت تخلق انشقاقات بين الاورومو في خطوط دينية وقومية، في حين استخدمت الحكومة الاثيوبية فكرة الصومال الكبرى مبرراً لارتكاب اعمال وحشية ضد الاورومو والآديري والصوماليين في الجزء الشرقي من الامبراطورية[١٥].

هذا التناقض المحدد هو قيد الحل حالياً، كما سنوضح بتفصيل اكبر في الفصل المخصص لـ «جبهة تحرير الصومال الغربي». وعند هذه النقطة تكفي ملاحظة ان الحكومة الصومالية اعترفت بـ «جبهة تحرير الاورومو» باعتبارها جبهة تحرير وطني مشروعة، وسمحت في آخر عام ١٩٧٩ بفتح مكتب لها في مقديشو.

التيغري

تقع **التيغري** في الجزء الشمالي من اثيوبيا، وتحدها اريتريا من الشمال والشمال الشرقي، ومن الجنوب والجنوب الغربي تحدها المحافظتان الاثيوبيتان **والّو وبيجيمدير (غوندار)**، ومن الغرب يحدها السودان. مساحتها حوالي ١٠٢,٠٠٠ كيلومتر مربع، ويقدر عدد سكان التيغري بحوالي خمسة ملايين نسمة، بمن فيهم اولئك الذين يعيشون في المنطقة التي ضمت الى محافظة والّو بعد الحرب العالمية الثانية. وبالرغم من وجود **العفار والساهو** واقليات اخرى تعيش في بعض انحاء التيغري فان الأغلبية العظمى تنتمي الى تجمع قومي يتحدر من الأكسوميين ويتكلم التيغرينية (وهي ايضاً لغة الأراضي المرتفعة في اريتريا)[١٦]. والمسيحية والاسلام هما الدينان الرئيسيان، والمسيحية هي دين الاغلبية.

وتتألف التيغري من منطقة جبلية في الوسط والجنوب، وسهول قابلة للزراعة واراض منخفضة خصبة في الغرب، واقليم قاحل وشبه قاحل في الشرق. ويتراوح ارتفاع اراضيها بين ١٢٨ متراً تحت سطح البحر في منخفض عفار (**داناكيل**) و١٥٠٠ متر فوق سطح البحر في الأراضي المنخفضة، و٢٩٠٠ متر في الأراضي المرتفعة. وتشكل الزراعة الأساس المعيشي لحوالي ٩٠ بالمئة من السكان، والمحاصيل الرئيسية هي القمح والشعير والدّخْن والذرة والشوفان والسَّرغوم، وكذلك الفاصولياء والحبوب الزيتية والقطن. اما انتاج المزارع مثل البخور والصمغ العربي فيصدّر. ويجري استغلال ملح هاليت المجفف منذ قرون عديدة حيث



كان يستخدم عملة للمبادلة . وتُربى الابقار والأغنام والماعز في التيغري بأعداد كبيرة . وهناك اقلية من سكان المدن التيغريين تعمل في التجارة . ولكن ليس في المنطقة صناعة تذكر، وحتى الصناعات المنزلية القليلة جداً الموجودة لا تعمل بصورة مستمرة. ومع ذلك فان التيغري منطقة غنية بمناجم البوتاس (الذي كان يستخرج بشكل متقطع «شراكة» بين شركة اميركية والحكومة الاثيوبية) والمنغنيز والكبريت والنحاس والذهب والتوتياء والرصاص والحديد والميكة. وهناك امكانات لتوليد الطاقة مائياً او بواسطة الحرارة الجوفية في المستقبل. ويعود تاريخ مقاومة التيغريين للحكم الامهري الى القرن التاسع عشر. وبعد فترة الفوضى المعروفة بـ «عصر الامراء» في آخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وصل الثائر الغونداري **كاسّا** الى العرش الابيسيني وتوّج باسم **الامبراطور تيودورس**، فوحد عدداً من الاقطاعات، وحكم حتى اجبر على الانتحار بعد الحملة البريطانية في العالم ١٨٦٨ . وفي العام **١٨٧٢** وصل احد النبلاء التيغريين، واسمه **كاسا** أيضاً، الى العرش باسم **يوهانس الرابع**. في الوقت نفسه، كان **مينيليك**، وهو **شُواني**، يقوي مملكته ويوسعها ببطء باتجاه الغرب والجنوب. وما ان مات يوهانس في عام **١٨٨٩** حتى كان توسع مينيليك وبناؤه لامبراطوريته قد شمل الجنوب والغرب والجنوب الغربي والجنوب الشرقي، وكذلك الاقطاعات القديمة في **غوجّام وغوندار والتيغري**، تاركاً **اريتريا** للايطاليين.

بدأت مقاومة شعب التيغري للحكم الأجنبي في هذا الوقت، في حين يجب النظر الى الاحتلال الشُواني الى حد ما في ضوء الخوف من انبعاث الهيمنة التيغرية. ومنذ ذلك الحين كانت هنالك عدة ثورات، اشهرها حصلت عام **١٩٤٣**، وعرفت باسم انتفاضة **ووياني**، ودمرت الحامية الاثيوبية في التيغري، وهزمت وحدات القوات المسلحة لهيلاسيلاسي المدربة على ايدي البريطانيين، وحررت العاصمة **ماكالي** لفترة من الزمن. وصدت قوات الدعم الاثيوبية التي ارسلت الى المنطقة، حتى طلب هيلاسيلاسي معونة بريطانية اكبر وحصل عليها، وكانت تتضمن طائرات لقصف ماكالي، ووقف الاسياد الاقطاعيون التيغريون، بقيادة احد حلفاء يوهانس ويدعى **الراس سيوم**، الى جانب الحكومة الامبراطورية لانه كان للانتفاضة قاعدتها الشعبية وكانت تهدد مصالحهم.

وادى فشل انتفاضة ووياني الى نزع سلاح السكان التيغريين، واحتلال اراضيهم وفرض ضرائب عالية عليهم. وبهذا ذاق شعب التيغري مرّ الاضطهاد وتابع نقل ما عاناه الى الاجيال التالية. ومن ساهم في المقاومة كان مضطراً للاختفاء، ولكن افراداً من الطبقات



المثقفة والتجارية حاولوا تشكيل جمعيات مهنية وأخرى للانعاش الاجتماعي لتكون مراكز نضال المقاومة الوطنية. وفي وقت مبكر من السبعينات جرى توحيد كل هذه الجهود تحت راية «منظمة التيغري الوطنية» التي بدأت نشاطات سياسية سرية. وخلال الثورة الاثيوبية لعبت **«منظمة التيغري الوطنية»** دورا هاماً في طباعة وتوزيع المادة التحريضية وفي قيادة المظاهرات الشعبية. وكثّفت المنظمة خلايا تنظيمها السري في مواجهة اغتصاب العسكريين لثمار الثورة في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٤، وبعد ان اجرت تحليلاً في اثيوبيا والتيغري، بدأت الاستعداد للنضال المسلح في الريف[١٧].

وبهذا، بدأت المرحلة الاخيرة من مقاومة شعب التيغري في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٧٥ بانشاء «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري»، التي باشرت نضالها المسلح في الأراضي المنخفضة الغربية. وجاء دعم الجبهة من الفلاحين رغم كون كوادرها القيادية من العمال وصغار التجار والمعلمين والطلاب. وكانت اهدافها تقرير المصير الوطني والثورة الديموقراطية، واعلنت نفسها معادية للامبريالية والصهيونية والاقطاعية والاضطهاد القومي والفاشية. وفي شرح هدفها في تقرير المصير الوطني والثورة الديموقراطية قالت:

> «ان تقرير المصير لا يعني الانفصال، كما انه لا يعني الوحدة من اجل الوحدة. (آ) واذا كان هنالك جو سياسي ديموقراطي فهذا يعني الدمج الطوعي للقوميات والجنسيات التي تقوم علاقاتها على اساس المساواة والفائدة المتبادلة، (ب) واذا استمر الاضطهاد القومي الراهن او ازداد خطورة فهذا يعني ولادة تيغري مستقلة».

ويجب النظر الى هذا الاعلان في ضوء المحاولات المتكررة التي قامت بها الحكومة الاثيوبية لبث الانقسام بين التيغريين والاريتريين. ورغم الروابط التاريخية واللغوية والثقافية التي تعود الى ايام الامبراطورية الاكسومية، فان المحاولات التي جرت في وقت مبكر من الاربعينات لتوحيدهما تحت سيادة الراس سيوم اثارت مخاوف الاريتريين من اخضاعهم للامير الاقطاعي التيغريني، وهي مخاوف استغلها هيلاسيلاسي بمهارة. وفي كل حال، فان هذه المحاولات تجاهلت كلياً التاريخ الاريتري، وخاصة تاريخ اريتريا الاستعماري.

ورغم ذلك، فان «الاتحاد الديموقراطي الاثيوبي» الذي يقوده الراس **مينغويشا (ابن الراس سيوم)**، آخر حاكم عام في التيغري قبل ثورة ١٩٧٤، قام بمحاولة اخرى ـ باتجاه آخر ايضاً ـ ليلعب على هذه الانقسامات بالقول بأن التيغري كانت جزءاً من اثيوبيا، وان التيغريين اثيوبيون، عليهم ان يقاتلوا في صفوف «الاتحاد الديموقراطي الاثيوبي» (المؤلفة قيادته من



الاقطاعيين السابقين وكبار رجال الحكومة وزعماء الطبقة الاقطاعية ـ البورجوازية) لقلب نظام الديرغ ، بدلاً من شن حرب انفصالية.

وقبل ان تكثّف «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» نضالها المسلح، حاول «الاتحاد الديموقراطي الاثيوبي» ان يكسب دعم الفلاحين التيغريين، ولكن دعوته كانت شديدة التشويش، فباستخدامه للمشاعر الوطنية (التيغرية) وشكواه من السيطرة الامهرية لم يحظ بأكثر من دعم محدود بين الاسياد الاقطاعيين وكبار المزارعين، في حين ان دعوته الى «الوحدة الاثيوبية الكبرى» فشلت في التأثير على عامة التيغريين الذين كانوا يعانون منذ زمن، والذين كانت هذه الدعوة بالنسبة اليهم تعني الانضمام الى الجيش.

«الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» رفضت هذا العرض على الفلاحين، وبدلاً من ذلك، بدأت حملة لمحو الامية ولتزويدهم بالمواد الطبية والخدمات الصحية. وكانت احياناً توزع الأرض على الفلاحين الذين لا أرض لهم، وبهذا الشكل مدت جذورها النضالية الى ادنى شرائح الجماهير التيغرية، وفعلت هذه المآثر فعلها في فلاحي المناطق التي عملت فيها الجبهة. اما «الاتحاد الديموقراطي الاثيوبي» فقد شن من ناحيته حملة دعاوية لا هوادة فيها ضد «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري»، وجند في الميدان جيشاً كبيراً من الفارين ومن الموالين للراس مينغويشا والاقطاعيين الآخرين. وكان المسرح مهيأ لمواجهة كلاسيكية بين قوى التقدم وتلك التي تمثل الثروة والامتيازات.

وعندما بدأت «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» تكثف عملها في الريف حول **عدوة وماكالي**، كانت المسألة مسألة وقت فقط قبل ان تبدأ قوات «الاتحاد الديموقراطي الاثيوبي» بشن هجومها على قوات الجبهة. وفي البداية كانت هنالك محاولات لارهاب بعض الفلاحين الذين كانوا قد بدأوا يتمتعون بالثمار المبكرة لتوزيع الأراضي الذي بدأته «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري». ثم، في حزيران (يونيو) ١٩٧٦، وقع اول اشتباك بالسلاح، وتبعه اشتباك آخر في ايلول (سبتمبر). وانتهى الاشتباكان بانتصار «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري»، ولكن المعركة الثانية استمرت وقتاً اطول وكانت تكاليفها اكبر. وفي آذار (مارس) ١٩٧٧ عبر حوالي ١٠ آلاف جندي من قوات «الاتحاد الديموقراطي الاثيوبي» الى منطقة **شير ـ آديابو**، وهاجموا «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» التي اجبرت على الجلاء عن المنطقة. وكانت تلك احدى اخطر اللحظات التي مرت بها «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري»، اذ ان بعض اعضائها من البورجوازيين الصغار غادروها، وكان ذلك تراجعاً حللته الجبهة بكونه فشلاً



للانتهازيين في فهم العملية الديالكتيكية المتعلقة بحرب الشعب طويلة الامد وبكونه تطهيراً للجبهة. وفي النهاية، تمكنت «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» من دحر قوات «الاتحاد الديموقراطي الاثيوبي» واجتازت الامتحان باكتسابها للكثير من الخبرة العسكرية والسياسية. وبعد تضحيات كثيرة في المعارك التالية (في **آدي دايرو، وصغير، وآدي هاغيراي، ومايي خولي**)، وبعد عمل سياسي مكثف بين الفلاحين، اصبحت موازين القوى في صالح الجبهة، التي لاحقت في عام ١٩٧٨، اخيراً، قوات «الاتحاد الديموقراطي الاثيوبي» وطردتها من التيغري الى ما وراء وادي **تاكّازي** وحتى **ولكاييت**، وهي منطقة قفراء جنوب **شير**.

واثناء النضال الذي قادته «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» ضد «الاتحاد الديموقراطي الاثيوبي»، تابع الديرغ وصف الطرفين بكونهما من القوى «المعادية للوحدة» ومن «العناصر الرجعية» الى جانب «الانفصاليين الاريتريين» و«فوضويي حزب الشعب الثوري الاثيوبي». وعندما شنت «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» حرب الحياة او الموت ضد «الاتحاد الديموقراطي الاثيوبي» في خط طبقي واضح، فشل الديرغ في اتخاذ اي موقف لصالح الجبهة الديمقراطية الموحدة لـ«الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» ضد «الاتحاد الديموقراطي الاثيوبي» وهو القوة المضادة للديموقراطية والقوة الاقطاعية الجديدة.

ونتيجة لانتصاراتها، حصلت «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» على كميات كبيرة من الاسلحة والذخائر من «الاتحاد الديموقراطي الاثيوبي» ومن الديرغ، والاهم من ذلك انها كسبت تأييد الفلاحين التيغريين الذين تحرروا من اتاوات «الاتحاد الديموقراطي الاثيوبي» واصبحوا من اشد المتحمسين لـ«الجبهة الشعبية لتحرير التيغري». وكانت احدى النتائج السياسية للانتصار الصعب هو ان جماهير الشعب التيغريني تعرفت الى الطبيعة المتغيرة صعوداً ونزولاً لحرب الشعب طويلة الامد، وبالتالي استمرت في دعمها لـ«الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» ـ بتقديم المواد الحيوية والمعلومات الاخبارية ـ عندما وقفت الى جانب «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» في صيف عام ١٩٧٨ وحققت انتصاراً على جيش الديرغ. وعندما شن الديرغ هجومه المعاكس ضد اريتريا انطلاقاً من التيغري، آملاً بالقضاء على «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» في دربه، فشل في هدفه الأخير هذا بشكل مشين، في حين ان «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري»، التي بقيت بعيداً عن ان يقضى عليها، غنمت اسلحة وعتاداً عندما قامت بسلسلة من الهجمات على حاميات الديرغ في منطقة **تمبيان** داخل التيغري.



وكذلك كان لانتصار «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» نتائج ذات مغزى في الاجواء الدبلوماسية الخارجية . واعترفت بعض البلدان المجاورة بالخطأ الذي كانت قد ارتكبته في التقليل من اهمية «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» وفي تقديمها الدعم المطلق لـ «الاتحاد الديموقراطي الاثيوبي»، وعادت الآن فاعترفت بـ «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» باعتبارها الممثل الشرعي للشعب التيغريني . وبين الأمور الأخرى ، فان هذا جعل من الممكن بالنسبة للجبهة ان تنظم اللاجئين التيغريين علناً في منظمات الدعم الجماهيرية .

وواجهت «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» عقبة ثانية ، الى جانب تلك التي تمثلت بـ «الاتحاد الديموقراطي الاثيوبي» ، وهي «جيش الشعب الثوري الاثيوبي» ، أي جيش «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» المعسكر في التيغري ، والذي كان بعض ابرز قادته من التيغريين . وفي حين كان «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» و«الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» يتكلمان اللهجة نفسها في حديثهما عن تحرير الجماهير المضطهَدة ، وبالرغم من انه لم يكن من الممكن التمييز بين برنامجيهما للوهلة الاولى ، فانهما كانا يختلفان في ما بينهما حول ما اذا كان للأمم والقوميات حق النضال ضد الاضطهاد القومي بشكل منفصل عن ـ وإن بالتعاون مع ـ النضال الثوري متعدد القوميات الذي تشنه جماعات مثل «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» . وطرح هذا الخلاف المسألة الازلية لهدف النضال القومي من النوع الذي تقوم به «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» ، والتي لم تقد فحسب الى نقاشات مطولة بل انتهت ايضاً الى الاشتباكات المسلحة بين الجماعتين اللتين كان باستطاعتهما ان تكسبا اكثر بكثير لو تعاونتا . وكما يشير البرنامج سابق الذكر ، فان «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» لم تكن تدعو الى الاقامة الفورية لجمهورية شعبية مستقلة في التيغري ، ولم تكن تطرح نضالها باعتباره نضالاً مضاداً للاستعمار ، بل نضال للتحرر الوطني . وتعارض موقف «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» وموقف «جبهة تحرير الاورومو» حول هذه النقطة . وفي الواقع . هناك تيغريون يدعون الى اقامة جمهورية شعبية في التيغري بغض النظر عن طبيعة النظام في اديس ابابا . من ناحية اخرى ، يقول «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» انه لا بد للوعي الطبقي من تجاوز او امتصاص الوعي القومي ، ويقول بالتالي ان كل النضالات القومية يجب ان تخضع للنضال المتعدد القوميات الذي يشنه «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» . وكذلك كان حزب الشعب الثوري يقول بان التيغري هي جزء لا يتجزأ من اثيوبيا وان الحزب ، باعتباره منظمة لكل اثيوبيا ، هو الجسم الشرعي المؤهل لقيادة حملة التحرير في

التيغري. وكان اختيار الحزب للتيغري ناجماً عن قربها من اريتريا، مصدر الدعم والملجأ.

في ما يتعلق بالمسألة الاريترية، كانت «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» تقول بأنها نضال مضاد للاستعمار، في حين نظر اليها «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» على انها مسألة قومية في اطار «اثيوبيا الكبرى». وفي هذه النقطة ايضاً اختلف موقف «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» عن موقف «جبهة تحرير الاورومو» التي فشلت في الاعتراف بكون النضال الاريتري نضالاً ضد الاستعمار، آخذة في اعتبارها فقط «الطموحات العادلة والمشروعة للشعب الاريتري من اجل الاستقلال». (على العموم، ان «جبهة تحرير الاورومو» ترى نضالي الاورومو والتيغري باعتبارهما نتيجة للنضال الحتمي تاريخياً للقوميات المضطهَدة داخل الدولة ـ الامبراطورية الاثيوبية).

وتطرح احدى منشورات «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» وجهة نظر الجبهة من خلال المنظور التاريخي كما يلي:

> «عبر الخداع والتآمر والالحاق العلني للطبقة الاقطاعية، ولدت الدولة الاثيوبية الحالية متعددة القوميات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ومنذ ذلك الحين وطموحات الأمم والقوميات المضطهَدة تصطدم بحدة بحاجة الطبقة الامهرية الحاكمة الى اخضاع هذه الامم والقوميات، مما نجم عنه مواجهات سياسية ومسلحة عديدة. وقد ولّد هذا الإلحاق القومي تناقضاً قومياً عميق الجذور عبّر عن نفسه بالعداء والشك المتبادلين. وقاد هذا التناقض الى ظهور منظمات قومية مستقلة تمثل اممها وتشن نضالاً شرساً من اجل تقرير المصير. وباعتبار ان هذه هي الأوضاع، فان موقف «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» تجاه جبهات التحرير الوطني هذه برهن عن كونه تصفوياً في مضمونه»[18].

رغم هذا، فقد اعلنت «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» والمنظمات الداعمة لها ان «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» ساهم في تطوير الوعي السياسي، واعتبرته قوة ديموقراطية، واستناداً الى ذلك، كانت «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» منذ البداية مستعدة لتبني فكرة الجبهة الموحدة. أما «حزب الشعب الثوري الاثيوبي»، الذي كان قد جمع وحدات من جيشه في المنطقة الجبلية من التيغري المسماة **اسيمبا**، فلم تكن لديه مشاعر تكاتف مماثلة، على العموم، وشن حملات دعاوية مستمرة ضد «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» (واصفاً اياها بكونها «قومية ضيقة»، و«انفصالية»، و«بورجوازية صغيرة»، و«فاشية») بهدف عزلها

على المستويات الوطنية والدولية، ثم القضاء عليها في النهاية.

وأخيراً، تحول النزاع بين الطرفين الى حرب مكشوفة بالرغم من المحاولات التي بذلتها «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» للتوسط في ربيع عام ١٩٧٦. وفي عام ١٩٧٧ ادعت «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» ان «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» قد خان بعض كوادرها المدينية مما أدى بالديرغ الى اعتقالها، وان «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» كان يشن من قواعده في اسيمبا حملة لاضعاف «الجبهة الشعبية لتحرير التيغزي»[١٩] وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٧٧ علمت الجبهة ان الحزب كان يستعد لشن هجوم مسلح شامل عليها، فبذلت محاولات فائقة لفتح حوار بين التنظيمين. ولكن المحاولة لم تقابل بالمثل، وفي شهر شباط (فبراير) ١٩٧٨ شن «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» هجومه المسلح. وسرعان ما هزم جيشه وانسحب متراجعاً الى المناطق التي تسيطر عليها «جبهة التحرير الاريترية» في الجزء الجنوبي الغربي من اريتريا[٢٠].

وبرؤية هذه الامور من خلال اطار الاحداث التي وقعت في المنطقة في تلك الفترة، يمكن النظر الى هجمة «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» بعد اعداد سيء، كمحاولة «للوصول الى السلطة بسرعة لا في التيغري فحسب بل في اثيوبيا ايضاً. وكان للتوقيت معناه، اذ ان الديرغ كان قد بدأ يعاني في صيف ١٩٧٧ من سلسلة من الهزائم في ارتريا واوغادين حيث كسرت شوكة الجيش والميليشيات التابعة له. وفي وسط اثيوبيا، وخاصة في اديس ابابا كانت حملة الارهاب التي شنها قد ادت به الى قمة اللاشعبية. ومن الواضح ان «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» اعتبر ان هذه هي اللحظة المناسبة لشن هجومه. ولم تكن النتيجة كما كان يتمنى، فقد هزم الحزب عسكرياً وفي اعين مؤيديه الذين اكتشفوا انتهازيته. وباعتبار ان هذا جاء في اعقاب انتصار «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» على «الاتحاد الديموقراطي الاثيوبي»، فان الجبهة اصبحت قادرة منذ تلك اللحظة على تنظيم الشعب التيغريني من غير حاجة الى مواجهة التشويش السياسي والايديولوجي الذي يولّده الغرباء.

ويظهر ادراك «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» لهذا التفوق والشعور المتزايد بالمسؤولية في كتاباتها، وكذلك في هجماتها المكشوفة على وحدات الديرغ المسلحة، وفتحها جبهة ثانية (جنوبية) في عام ١٩٧٩. وتعلن الجبهة في كتاباتها بشكل صريح لا لبس فيه ان جهودها لحل الخلاف بين التنظيمين، والطبيعة الدفاعية لنضالها العسكري ضد «حزب

الشعب الثوري الاثيوبي»، يثبتان كونها قوة ثورية اصيلة . وهي تعتقد كذلك انها بكشفها لادعاءات «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» الزائفة ولخططه المضادة للثورة انما لعبت دوراً هاماً في تقدم الثورة في اثيوبيا، في حين ان زوال «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» قد طهّر الثورة الاثيوبية من تنظيم خطر اساء قيادة الألوف من الشباب الاثيوبيين، وخاصة في الخارج .

هذه الادعاءات يدعمها التحليل الذي اجري في ندوة دراسية نظمت بتشجيع من واحد واربعين عضواً من اعضاء «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» استسلموا لـ «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» في شهر شباط (فبراير) ١٩٧٨ . وخرجت الندوة بتحليل ثاقب ورزين للاخطاء الاستراتيجية التي ارتكبها «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» جرى تلخيصه في مجلة «وييين» الشهرية الناطقة باسم الجبهة باللغة الامهرية . وجرى تحليل موقف «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» من «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» وجبهات التحرر الوطني الاخرى كما يلي :

> «(آ) لقد عانى «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» من شوفينية تنظيمية ، (ب) واعطى الاولوية للنضال المديني مبالغاً في تقدير قوته في تقديم نفسه على انه القادر على استلام السلطة وحيداً ، (ج) وكان له خط غير صحيح في ما يتعلق بالمسألة القومية نتيجة لعدم رغبته في اعتبار المنظمات القومية قوى ثورية . ونتيجة لذلك فانه لم يكن على استعداد لاتخاذ خطوات جدية باتجاه تشكيل جبهة موحدة . .
>
> «ولانه لم يكن جاهزاً لدعوة المنظمات التي تؤمن بالكفاح المسلح ولعقد اتفاقية مبدئية معها ، فقد اعتمد ، وبتعصب ، الطريق الاقصر لاستلام السلطة عبر الانقلاب . وبينما كان يتحدث لفظياً عن الجبهة الموحدة ، كان متورطاً ، في واقعه العملي ، في صراع مسلح ضد القوى الثورية»[٢١] .

وانتصار «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» على «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» مكّنها من توجيه اهتمامها الى عدوها الرئيسي الذي هو الديرغ . وفي صيف عام ١٩٧٨ شنت الجبهة سلسلة من الهجمات الصاعقة على مواقع الديرغ الامامية ، فدمرت وحدات عديدة وصادرت كميات كبيرة من الاسلحة والذخيرة والمواد الأخرى[٢٢]. وفي عام ١٩٧٩ سيطرت الجبهة على بعض المدن الهامة ، بما فيها مايتشيو ، واقامت قاعدة لها في اقليم آمباآلاغي الجبلي الهام ، مما سمح لها بالسيطرة على الطريق المتجه من اديس ابابا شمالاً الى التيغري واريتريا[٢٣] .



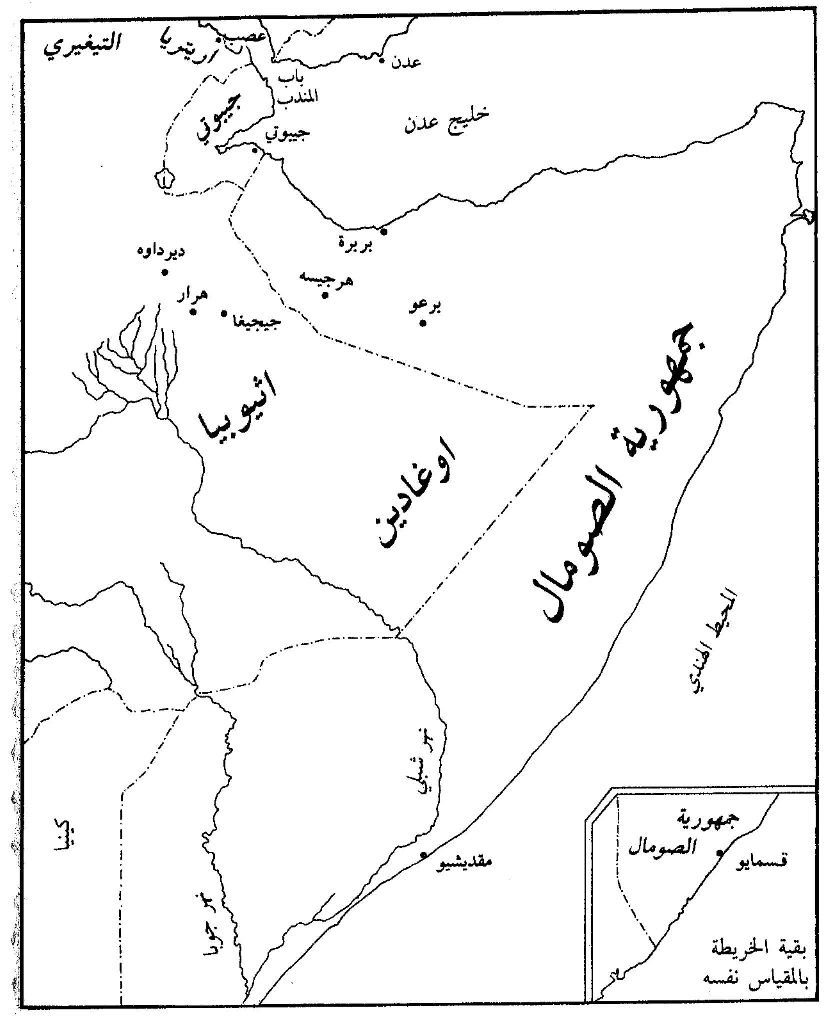
على العموم، لا يمكن لنضال «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» ضد الديرغ ان يكون مقتصراً على النشاطات العسكرية فحسب، اذ ان سيطرة الديرغ على وسائل الاعلام، وعلى الاذاعة خاصة، يمكنه من بث ما يسيء لسمعة «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» وجبهات التحرير الاخرى، تماماً كما فعل «حزب الشعب الثوري الاثيوبي». وردت «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» على التحدي بسلسلة من الكراسات والمنشورات التي توضح الافلاس السياسي للديرغ[٢٤]. وفي الوقت نفسه، بدأت الجبهة تدرب كوادر من الفلاحين ومن الخلايا المدينية. وجرى تطبيق نظام لتوزيع الأراضي في المناطق التي تسيطر عليها «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» مما دعم قاعدتها بين الفلاحين، كما تم ادخال البرامج الطبية والتعليمية للمرة الاولى الى هذه المناطق. وحتى خلال آخر هجوم معاكس شنه الديرغ، كانت «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» قادرة على الاعتماد على الفلاحين للحصول على الدعم المادي وعلى المعلومات. وقد رافق اصلاح الأراضي تغييرات ادارية دعمته واقامت جمعيات عمومية شعبية محلية يدير الفلاحون شؤونهم من خلالها.

وعقدت «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» مؤتمرها الاول في الميدان في ربيع العام ١٩٧٩. وسيعقد مؤتمر مماثل كل ثلاث سنوات لانتخاب لجنة مركزية هي الهيئة الاعلى للجبهة بين كل مؤتمرين، بينما تنتخب اللجنة المركزية مكتباً سياسياً يدير النشاطات اليومية للجبهة.

لقد كانت انجازات «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» خلال السنوات الخمس الماضية مثيرة للاعجاب، فقد نظمت وسيّست جماهير الفلاحين في معظم التيغري وشكلت تنظيماً للخلايا السرية في المدن يمكنها الوصول من خلاله الى مؤيديها في المدن، ووفرت خدمات تعليمية وصحية ذات مغزى للسكان، وان كانت محدودة، ووزعت الأراضي، ونظمت التعاونيات الانتاجية في المناطق الريفية، وعبأت وسلحت ميليشيا صغيرة لعبت دوراً هاماً جداً في الدفاع عن المناطق المحررة، وقامت بدور المساندة لجيش «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري». وشاركت «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا»، بين امور اخرى، في الايمان بالاعتماد على النفس كهدف اساسي وموجه للعمل. وقد وفّر الاريتريون لـ«الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» الالهام والتشجيع والدعم المادي، بينما دعم التيغريون بدورهم النضال الاريتري. وقد استبدل الاسفين الذي كان بينهما بتقييم اكثر واقعية لاعتماد الشعبين



احدهما على الآخر ، وللحاجة الى الدعم المتبادل لمواجهة مضطهدهما المسلح الاقوى . ومع ذلك ، فان احتياجات نضال التحرير التيغريني مازالت كبيرة ، وليست هنالك اية اوهام حول الآلام والتضحيات التي لا بد من تقديمها قبل الوصول الى النصر النهائي .



الصومال «والاراضي المفقودة»

الفصل الخامس

الصومال و«الأراضي المفقودة»

تاريخ «الاراضي المفقودة»

قامت جمهورية الصومال مما كان بلاد الصومال الايطالية المشرفة على المحيط الهندي وبلاد الصومال البريطانية سابقاً والتي يحدها خليج عدن وجيبوتي. وتم توحيد الجزئين عام ١٩٦٠ نتيجة للاصرار الشعبي على الوحدة التي حاول بعض اعضاء الحكومة المنتخبة حديثاً ان يعرقلوها. ووضعت الجمهورية الجديدة نصب عينيها مهمة استعادة «الأراضي المفقودة»، اي: **اوغادين** (المعروفة ايضاً بالصومال الغربي)، **وجيبوتي**، و«**منطقة الحدود الشمالية**». وكانت جيبوتي آنئذ هي المستعمرة الفرنسية في اراضي عبر البحار المسماة **عفار وعيسى**، وكانت الأوغادين (وما زالت جزءاً من اثيوبيا، وكانت «منطقة الحدود الشمالية» (وما زالت هي ايضاً جزءاً من كينيا. وللرمز الى هذه المهمة التاريخية فقد جعل للعلم الصومالي خمسة نجوم، كل منها تمثل واحداً من اجزاء الامة الصومالية الكبرى.

ومما ابرز المطالبة بهذه الأراضي، وهي مطالبة قائمة على استمرار تاريخي وعرقي ولغوي وثقافي، الظاهرة غير العادية لحدة المشاعر الوطنية الصومالية التي كانت تشمل كل الصوماليين، سواء في الصومال نفسها ام في «الأراضي المفقودة». والتحدي الصومالي للنظام الافريقي لمرحلة ما بعد الاستعمار، وهو النظام الذي قبلته بقية افريقيا باعتباره النتيجة التي لا مفر منها للماضي الاستعماري، اصبح جريئاً وبطولياً. وهو ما يجعل من الأهمية بمكان فهم جذوره وكيف امكنه الاستمرار على مدى الحكم الاستعماري الاوروبي والتجربة الامبراطورية الاثيوبية.



الأمر الاول، وذو الأهمية الخاصة، هو ان الصومال هي الدولة الافريقية الوحيدة التي يشترك كل مواطنيها في تاريخ واحد ولغة واحدة وثقافة واحدة. والشعب المعروف باسم الشعب الصومالي يظهر في روايات عن الاقليم تعود بتاريخها الى بضعة قرون الى الوراء، بما في ذلك الشعوب ذات الصلة به، وضمنها عفار والأورومو. اما اصول هذه الشعوب المحددة فموضع خلاف على العموم. وقد يكون الاسم تركيباً من كلمتي «صو» (أي: اذهب) و«مال» (اي: الحليب)، فيشير عندئذ الى اقتصاد الرعي، او قد يكون الاسم اسماً لرئيس او اب قديم[1]، مما يتلاءم مع ما يدعيه الصوماليون من تحدر من سلف واحد. ولكن مرجعاً وثيقاً آخر يقول، على العموم:

«احد الاحتمالات هو ان يكونوا من ابناء الشعب الحامي الذين وصلوا الى المنطقة بعد الاورومِيين. وهنالك نظرية اخرى تقول بأن الصوماليين هم اورومِيون تحولوا الى السامية، وانهم من ابناء القبائل الاورومية التي عاشت في المناطق المعروفة اليوم بالاقليم الشمالي من الجمهورية الصومالية وخضعوا لتأثيرات قادمة من الجزيرة العربية، سواء نتيجة لنسبة مرتفعة من الزواج المتبادل ام عبر اعتناق الاسلام»[2].

والرأي الاكثر شيوعاً، والذي تدعمه اللغة ودلائل اخرى، يميل الى القول بالأصل الحامي.

وينقسم الصوماليون في ما بينهم الى جماعات (تدعى احياناً قبائل)، ولكل جماعة (او قبيلة) اسم ورمز يسميان «صوماد». وتعتبر كل جماعة هي الوحدة المالكة للأراضي في اقليم معين، وعلى الرغم من ان لها رئيساً، الا ان سلطات هذا الرئيس تقتصر على المسائل التي تخص الجماعة كلها[3]. وبهذا فان الاوغادين سميت كذلك باسم جماعة اوغادين من الشعب الصومالي الذي اقام في هذه المنطقة. ويعتقد الصوماليون بأنهم يتحدرون من سلف مشترك هو اصل تماسكهم الوطني، واينما عاش الصوماليون حملوا معهم تقاليدهم الشفهية من الاساطير والأغاني التي تحيي مآثر الابطال الشعبيين وتسجل تاريخ الشعب. وكل من استعمر الصومال كان عليه ان يدخل في صراع مع المشاعر الوطنية التي ولدتها هذه العملية.

الامر الثاني هو ان الاسلام لعب دوراً هاماً في تدعيم التماسك الوطني الصومالي. وعلى سبيل المثال، فان المقاومة الصومالية ضد الغزو الاستعماري انما تشكلت واستمدت وحيها من المآثر البطولية لمحمد عبد الله حسن، الذي لقبه البريطانيون



بسخرية «الملا المجنون»، والذي حافظ على تأجج لهيب المشاعر الوطنية طوال الفترة الاستعمارية بعد ان اقتسم البريطانيون والفرنسيون والايطاليون والاثيوبيون في ما بينهم الاقليم الصومالي، وذلك بأن قاتلهم جميعاً منذ مطلع هذا القرن وحتى موته في سنة ١٩٢٠، دون ان يهزم مرة واحدة، رغم انه كثيراً ما قاتلهم مجتمعين. وكان باستطاعة اتباعه ان يتحركوا في كل المنطقة عابرين بسرعة الحدود التي رسمتها القوى الاستعمارية. وكان يحتفل بمآثره، وكان هو نفسه شاعراً لصوره الشعرية تأثير رهيب. وفي احد اشعاره ربط بين القوى الاستعمارية «والنسور التي تحلق فوق رأسي متلهفة لأن تغرس مناقيرها القذرة في جسدي».

وعندما بدأ مينيليك تحركه لفتح الاقليم الجنوبي في التسعينات من القرن الماضي، حارب اولاً جيوش الامراء المسلمين في هرار بقيادة الامير عبد الله، وكان دحره لعبد الله في معركة **تشيلينكو** قد رسم نهاية اربعمائة سنة من الحكم الاسلامي دون انقطاع. وكانت امارة هرار، في الشمال الغربي من اوغادين، دولة صغيرة ولكنها منفصلة، استخدمت موقعها الاستراتيجي عند تقاطع طرق التجارة المتجهة من الداخل الى خليج عدن لبناء اقتصاد مزدهر. وكانت تتألف من فئة اقلية حاكمة تعرف باسم **آديري** أو **(هراري)** بَنَت شبكة من التحالفات مع فئات اخرى، بمن فيها الصومالية والاورومية، التي كانت كلها تدفع الضرائب للأمارة. ووحّد الاسلام هذه المجموعات ولعب دوراً هاماً في تدعيم المقاومة ضد مينيليك. وكانت مدينة هرار المحاطة بالأسوار تعتبر مدينة مقدسة لدى المسلمين، ولذلك فقد اضاف استيلاء المسيحيين عليها المشاعر الدينية الى المشاعر المعادية للاثيوبيين. وقد روى الرحالة والكاتب الفرنسي هنري دو منفريه، الذي عمل مع مينيليك، قصة توضح هذه النقطة فقال انه عندما استقبل مينيليك رسولاً من عبد الله عشية معركة تشيلينكو كان الرسول يحمل عمامة ورسالة تقول بأنه اذا اعتمر مينيليك العمامة فان قوات الامير لن تلحق به اذى، والا فان الامير ـ بمشيئة الله ـ سيقيده ورجاله بالحبال ويتخلص منهم بالطريقة التي يراها ملائمة. ورد مينيليك بالقول بأنه سيعتمبر العمامة حتى يضمن له «الرب مخلص العالم» النصر، ثم يعتلي قمة مئذنة المسجد المركزي ويبول عليها ويهدم الجامع، ويبني مكانه كنيسة «مخلص العالم»(٤). وكان مينيليك عند وعده، والكنيسة ما زالت قائمة هناك حتى اليوم.

ورغم ان هذه الفعلة كانت مخططة بوضوح لوضع اللمسات النهائية لهزيمة



الأديري ، فان هؤلاء نجحوا ـ مع ذلك ـ في المحافظة على لغتهم وثقافتهم بعزل انفسهم داخل المدينة المحاطة بالأسوار، وهو حل لاءم الاعتبارات الامنية للغزاة ايضاً. وبقي هذا الشعب الصغير، الذي يعد اليوم حوالي ثلاثين الفا، على قيد الحياة.

بعد النصر، عيّن مينيليك ابن عمه **الراس ميكونين** (والد هيلاسيلاسي) مسؤولا عن هرار وتدعيم المواقع فيها والتوسع انطلاقاً منها. وقام ميكونين بمهمته الامبراطورية خير قيام بنشر الحاميات العسكرية عبر اوغادين موسعاً بذلك الامبراطورية الاثيوبية حتى حدودها الحالية مع الصومال. وكانت المهمة قد قطعت شوطاً كبيراً من مراحل تنفيذها في سنة ١٨٩٦ عندما هزمت قوات مينيليك الايطاليين في معركة **عَدْوة**.

واستمرت القوى الاستعمارية الثلاث في التسابق على اراضي القرن الافريقي. والايطاليون، الذين كانوا يرغبون في توسيع مستعمرتهم الصومالية على المحيط الهندي باتجاه الداخل ومستعمرتهم الاريترية باتجاه الجنوب، اضطروا الى الاكتفاء بما لديهم، على الاقل حتى المغامرة قصيرة الامد التي قام بها موسوليني في منتصف الثلاثينات. ولكن المسار الدقيق للحدود بقي، على العموم، موضع تساؤل، لأنه بالرغم من رسمها المفترض على خريطة **فون هابينشت** العام ١٨٩١، ورغم احتفاظ كلا الطرفين بنسخ من هذه الخريطة، فان احداً لا يبدو على معرفة بمكان وجودها. وقد تم توقيع اتفاقية بين ايطاليا واثيوبيا العام ١٩٠٨ رسمت خط الحدود بين الصومال الايطالي واوغادين مغطية المنطقة الشمالية، ولكن الاتفاقية تركت الجزء الاكبر من الحدود غير واضح.

وطالب البريطانيون في البداية بمساحة صغيرة نسبياً من الأراضي الصومالية استخدموها كمحطة تزويد للحامية البريطانية في ميناء عدن، وبحقوق رعي في المنطقة الخصبة عبر حدود اوغادين والمعروفة باسم **الحوض**[٥]. ثم حاول البريطانيون تحويل الحوض الى محمية، ولكن مينيليك منعهم من ذلك، وكان قادراً، بقوة الحامية التي له في اوغادين والنصر الذي احرزه في عدوة، على التفاوض وابرام معاهدة مع البريطانيين حصرت وجودهم في الصومال البريطاني. وهكذا فقد تم تكريس الحدود رسمياً في المعاهدة البريطانية ـ الاثيوبية الموقعة في سنة ١٨٩٧، واكتفى البريطانيون بالسعي الى الحصول على ضمان اثيوبي بأن «يعامل الصوماليون الذين اصبحوا، بموجب ترتيبات الحدود، رعايا اثيوبيين، معاملة جيدة وان تكون لهم حكومة نظامية»[٦].

وطالب الفرنسيون بجيبوتي باعتبارها جزءاً من الحلم الفرنسي لربط الأراضي الفرنسية في شرق افريقيا بالأراضي الفرنسية على شواطىء المحيط الاطلسي، ولكن الفرنسيين عجزوا، نتيجة لارباكات التحركات البريطانية المضادة، عن مد سيطرتهم الى الأراضي الداخلية، ووافقوا اخيراً على التراجع بحدودهم الى مسافة تبعد حوالي ١٠٠ كيلومتر عن شاطىء المحيط، حاصرين بذلك تواجدهم ضمن الحدود الحالية لدولة جيبوتي، رغم انهم وقعوا العام ١٨٨٥ معاهدة مع [قبائل] عيسى الصومالية، التي كانت تقطن مناطق ابعد الى الداخل، وافق الفرنسيون فيها على نشر حمايتهم على هذه القبائل. ثم تابع الفرنسيون تطوير ميناء جيبوتي ووقعوا معاهدة مع مينيليك لتحويل وادارة خط السكة الحديدية الممتد من جيبوتي الى اديس ابابا. وبذلك بدأ عصر الاقتحام الامبراطوري الغربي لاثيوبيا.

الأوضاع الاقليمية بعد الحرب

تشكل قصة احتلال وتحرير الأراضي الصومالية بعد العام ١٩٤١ الخلفية المباشرة للنزعة القومية الصومالية المعاصرة. فعندما هزمت ايطاليا في العام ١٩٤١، وعاد هيلاسيلاسي الى العرش، كان البريطانيون منقسمين حول الاتجاه الذي يجب السير فيه. وفي تصريح ادلى به **انتوني إيدن**، وزير الخارجية آنذاك، امام مجلس العموم البريطاني في ٤ شباط (فبراير) ١٩٤١، ظهر انه يؤيد السيطرة الاثيوبية على كافة الأراضي التي كان يطالب بها مينيليك، بما في ذلك اوغادين. فقد اعلن ايدن ان:

> «ان حكومة جلالة الملك ترحب بظهور دولة اثيوبية مستقلة، وتعترف بمطالبة الامبراطور هيلاسيلاسي بالعرش. وقد اسر الامبراطور الى حكومة صاحب الجلالة بانه سيحتاج الى ارشاد خارجي. ووافقت حكومة صاحب الجلالة على وجهة نظره واعتبرت ان اية معونة واي ارشاد في المسائل الاقتصادية والسياسية لا بد ان يكون موضع اتفاق دولي عند ابرام السلام. ويعيد الطرفان التأكيد ان ليس لهما انفسهما اية مطامع في اراضي الحبشة. وفي الوقت نفسه، فان سير العمليات العسكرية للقوات الامبراطورية في بعض مناطق الحبشة سوف يحتاج الى اجراءات مؤقتة للقيادة العسكرية والمراقبة. وسيتم تنفيذ ذلك بالتشاور مع الامبراطور، وينتهي بمجرد سماح الأوضاع بذلك»[٧].

وتجب قراءة هذا التصريح في ضوء اسف بريطانيا لعجزها عن وقف الغزو الايطالي لاثيوبيا، وهو الفشل الذي ادى الى قيام تظاهرات حاشدة في بريطانيا بعد ان



استنجد هيلاسيلاسي بعصبة الامم في جنيف.

وكان تصريح ايدن مقدمة لاتفاقية بريطانية ـ اثيوبية جرى توقيعها في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٢ اعترفت بسيادة اثيوبيا على اوغادين، ولكنها منحت بريطانيا السلطة الادارية على مدينة جيجيغا الاستراتيجية والمناطق الزراعية المحيطة بها (مناطق الاحتياط)، والحوض، وخط السكة الحديد الممتد من ديري داوا وحتى حدود الصومال الفرنسي. ويعتقد ان احتفاظ بريطانيا بسيطرتها على جيجيغا والمناطق المحيطة بها، وكذلك على السكة الحديد، كان ناجماً عن الحاجة الى متابعة الحرب التي كانت ما زالت مستعرة في افريقيا الشمالية وأوروبا، وربما ايضاً عن المنطق الاستعماري، رغم توكيد ايدن العكس. ومن غير المثير للدهشة ان هيلاسيلاسي لم يكن سعيداً بالوجود البريطاني في المنطقة واستمر في المناورة لتأمين الجلاء البريطاني التام. وعند هذه النقطة كان قد بدأ يزداد تطلعاً الى الولايات المتحدة باعتبارها الحارس الجديد لمصالحه. ورد البريطانيون بخفض تدريجي لوجودهم الاداري في «مناطق الاحتياط» وبالسماح للعلم الاثيوبي بأن يرفرف الى جانب العلم البريطاني على المباني الحكومية. وفي العام ١٩٤٨ انسحب البريطانيون كلياً تقريباً مخلفين وراءهم كل اوغادين باستثناء الحوض في أيدي الاثيوبيين. ثم تم الجلاء عن الحوض في العام ١٩٥٤.

أما التخلي عن بقية الأراضي الصومالية فقد تقرر في اوقات مختلفة وبوسائل مختلفة. فمع هزيمة ايطاليا اصبح مصير الصومال الايطالي سابقاً واريتريا وليبيا موضع نقاش دولي. ولم يتفق الحلفاء بالضرورة حول هذا المصير فقد اقترح الفرنسيون، مثلاً، ان يبقى الصومال الايطالي تحت الحكم الايطالي، بينما اقترحت الولايات المتحدة ادارة دولية مباشرة (مما كان يعني سيطرة اميركية غير مباشرة)، واقترح البريطانيون تقرير المصير للصومال في المستقبل، وهو ابتعاد واضح عن سياسات ايدن وينسب الى نفوذ إرنست بيفن الذي كان يومها وزير خارجية لحكومة حزب العمال. واوضح بيفن الموقف البريطاني اثناء نقاش جرى في مجلس العموم يوم ٤ حزيران (يونيو) ١٩٤٦، اذ قال:

«في القسم الاخير من القرن الماضي تم اقتسام القرن الافريقي بين بريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا. وفي الوقت نفسه تقريباً قمنا باحتلال الجزء الذي يخصنا، واحتل الاثيوبيون منطقة داخلية هي عبارة عن اراض للرعي لمدة ستة اشهر في السنة. وكذلك، فان رُحَّل الصومال الايطالي عليهم ان يعبروا الحدود القائمة للبحث عن العشب.

ولذلك، وبكل براءة، اقترحنا تجميع الصومال البريطاني والصومال الايطالي والجزء المجاور من اثيوبيا، اذا وافقت هذه الأخيرة، كاقليم وصاية (Trust Territory) بحيث يستطيع الرحل ان يعيشوا حياتهم الزهيدة بأقل معوقات ممكنة، وبحيث تتوفر هنالك فرصة للحياة الاقتصادية الكريمة، كما هي مفهومة في ذاك الاقليم»(٨).

وفشلت خطة بيفن لاعادة توحيد الأراضي الصومالية في العثور على من يؤيدها، خاصة وان نفوذ بريطانيا في المنطقة وفي السياسات الدولية كان قد انخفض، وان الولايات المتحدة كانت تزيد من دعمها لاثيوبيا (وهنا يجب التذكير بأن الولايات المتحدة دعمت في العام ١٩٥٢ تحقيق الوحدة الفدرالية بين اريتريا واثيوبيا). وتبع الانسحاب البريطاني من الأوغادين تقوية الحاميات البريطانية واستيلاء الاثيوبيين على مكاتب الادارة فيها. اما النزعة القومية الصومالية، التي شجعتها خطة بيفن، واعطتها «رابطة الشباب الصوماليين» شكلها التنظيمي بافتتاح فروع لها في كل انحاء الأراضي المستعمرة سابقاً، فقد شهدت جموداً مؤقتاً عندما مُنع هذا التنظيم من ممارسة نشاطاته.

في العام ١٩٥٠ قررت الامم المتحدة وضع الصومال الايطالي تحت وصاية الامم المتحدة لمدة عشر سنوات على ان تكون ايطاليا هي سلطة الادارة، ثم يصبح بعد ذلك مستقلاً. ولم يكن خلاف الحدود، على العموم، قد حل بعد. وفي ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٨ وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على قرار يحث الحكومة الايطالية (باعتبارها السلطة الادارية) والحكومة الاثيوبية على ايجاد حل لهذه المشكلة. وجرت محاولة وساطة قادها **تريغفي لي**، الامين العام السابق للامم المتحدة، ولكنها فشلت في اعطاء اية نتائج ايجابية، ولم تقتنع الأطراف المتنازعة بنقاش الامم المتحدة المكثف الذي جري في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩. وطرح اول رئيس وزراء صومالي، وهو **عبد الله عيسى محمد**، هذا الموضوع امام الجمعية التشريعية الصومالية في ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٥٩ قائلاً:

«حول المسألة الملتهبة المتعلقة بالحدود بين الصومال واثيوبيا، تابعنا مؤخراً بنشاط الاجراءات المتعلقة بحل هذه المشكلة. ولا بد لنا من الاعتراف انه بالرغم من رغبتنا البالغة الجدية فانه لم يجر اتخاذ الخطوات الصحيحة التي تقود الى حل هذه المشكلة، ولم يكن ذلك بسبب غياب الارادة الحسنة من ناحيتنا او من ناحية الحكومة الايطالية. والحكومة الصومالية سوف تعمل كل ما في وسعها لحل هذه المشكلة التي كثر النقاش



حولها وطال امده في اقرب وقت ممكن، طبعاً قبل نهاية مدة الوصاية، **وهي تأمل في ان يؤخذ حتماً في اعتبار اي حل محتمل ان يقوم على اساس طموحات وحق تقرير المصير للشعوب المعنية**[٩]

يعكس التصريح كلاً من الغموض الصومالي حول مدى المطالبة بالأراضي التابعة للصومال، والوضوح حول مسألة تقرير المصير. فالتصريح لا يرسم الحدود التي تقف عندها المطالبة الصومالية، ولكنه لا يقبل التأويل حول الطريقة التي يجب ان تعبر بها الشعوب الصومالية في هذه المنطقة عن طموحاتها. وقد فشل المجتمع الدولي، الواقع تحت سيطرة الولايات المتحدة، في معالجة موضوع تقرير المصير بالنسبة لصوماليي هذه المنطقة، الذين لم يفسح امامهم المجال لأي بديل غير القتال.

وسرعان ما تورط الصومال واثيوبيا في نزاعات الحدود. ووقع بين الطرفين اشتباك مسلح كبير في مطلع العام ١٩٦١، عقب الانقلاب الفاشل ضد هيلاسيلاسي، وتبعه اشتباك آخر في ربيع عام ١٩٦٤. وفي كلتا الحالتين هزم الجيش الصومالي سيىء التجهيز وسيىء الاستعداد امام القوة الاثيوبية الاكبر عدداً، والأفضل تسليحاً، والأكثر خبرة، والمتمتعة كذلك بالدعم الجوي. اما دبلوماسياً، فقد وضع القرار الصادر في القاهرة العام ١٩٦٤ عن منظمة الوحدة الافريقية، نهاية للآمال الصومالية بالتوصل الى تسوية قائمة على اساس اجراء استفتاء تحت اشراف الامم المتحدة (او منظمة الوحدة الافريقية).

نضال المقاومة في اوغادين

المرحلة المبكرة من نضال مقاومة اوغادين الصومالية، والتي سيطر عليها محمد عبد الله حسن، جرى وصفها في ما سبق. وبموته العام ١٩٢٠، استمرت الحركة، ولكن بشكل اخف نسبياً، وذلك حتى مغادرة القوى الاستعمارية الاوروبية. وبدأت المرحلة الثانية مع توقيع المعاهدة البريطانية ـ الاثيوبية سنة ١٩٤٨ وانتهت بظهور جمهورية الصومال المستقلة في العام ١٩٦٠. وبذلك فان جذور النضال في اوغادين تضرب اعمق، وتعود الى وقت ابكر، من اي نضال تحرير وطني في القرن الافريقي باستثناء ذاك الأريتري. ان بيئة الاقليم، الذي يتألف في غالبيته من هضبة قاحلة او شبه قاحلة على ارتفاع الفي متر عن سطح البحر، تلائم نشاطات الرعي، واغلب سكان الاقليم البالغ

عددهم مليون نسمة هم من الرعاة الرحل. والقليل الموجود من الزراعة المتوطنة يتألف اساساً من الزراعة في السهول الخصبة في وادي نهر شبيلّي وعند اطراف الأراضي المرتفعة في هارارغي. وقد ولّدت طريقة الحياة هذه روحية استقلال صلبة عند الصوماليين جعلت منهم مرشحين غير محتملين لمحاولات هيلاسيلاسي دمجهم. وهو ما تعرقل اكثر نتيجة لغياب النظرية المستقبلية او التخطيط عند الامبراطور في تنفيذه لمشاريعه الكبرى. وعندما جرت محاولات توطين الصوماليين الرعاة في غودي في وادي نهر شيبيلّي، التي بدىء بها في منتصف الستينات، تم بناء كنيسة ضخمة، وجامع مماثل، ومدرسة ابتدائية، ومجمع اداري كبير الكلفة مع فيلات سكنية رائعة وتشكيلة من المباني الأخرى، وكلها بنيت بنفقات عامة كبيرة جداً، ولكن دونما توجيه كبير اهتمام للمنشآت الاساسية التي كانت ضرورية لهذه المباني ليصبح استخدامها ممكناً. وكان وزير الاشغال العامة قد كلف بهذه المهمة، وتحت الاشراف الشخصي للامبراطور، ولكن دون اية استشارة وأي تنسيق مع وزراء التعليم او الصحة او المواصلات. وعندما انتهى من انشاء المباني لم تكن هنالك طرق تربط في ما بينها، ولا خطوط هاتفية، ولا مياه، ولم يكن هناك موظفون كفاية لمرافق التعليم والصحة، واكثر من ذلك كله، لم تكن هنالك خطة او برنامج يستهدف وضع هذه المرافق الجديدة في خدمة السكان المحليين. وقد تم نسيان السكان الصوماليين، الذين كان المشروع يستهدف دمجهم، عندما بدأت العملية البيروقراطية تحركها للتنفيذ. وكان هنالك كلام عن مدارس وعيادات، وكلام عن اداريين صوماليين للمناطق، ولكن المجموعة العسكرية ـ البيروقراطية حصلت على حصة الاسد من الميزانية، بينما ترك الخبراء الزراعيون ذوو النيّات الحسنة يفعلون ما يستطيعون، وهو ما لم يكن كافياً ابداً[١٠].

وكان بعض برنامج هيلاسيلاسي «للدمج» يهدف الى الدمج الاجتماعي عبر الزواج المتبادل. وكثيراً ما عنف هيلاسيلاسي حكامه وجنرالاته وصب جام غضبه عليهم لانهم لم يأخذوا زمام المبادرة في هذا الامر، رافضاً الاعتراف بالثغرات الاجتماعية والثقافية التي تفصل بين الصوماليين والامهريين، وليس الاقل شأناً بين هذه الثغرات مسألة الاختلاف في الدين. وكان المثل الذي يردده هيلاسيلاسي باستمرار هو القائل بأن افضل طريق للوصول الى قلب الرجل هو ذاك الذي يمر بمعدته، وكان يقول: «قولوا لزوجاتكم الكسولات ان يعلّمن الفتيات الصوماليات طهو الطعام الاثيوبي وصنع «التيلاّ» (البيرة)، وعندئذ لن يعود الدين عقبة». وكانت الشوفينية المتضمنة في اوامره

الامبراطورية ذات حد مزدوج، اذ لم تكن هذه الاوامر تفترض سلفاً ان النساء الصوماليات لا يعرفن الطهو فحسب، بل كانت تفترض ان على الرجال الامهريين (واغلبهم جنود) الزواج من النساء الصوماليات وليس العكس. ولم تفعل هذه الشوفينية سوى صب الزيت على نار المقاومة.

بدأت المرحلة الحالية من النضال مع تأسيس الجمهورية الصومالية، ثم انشاء «جبهة تحرير الصومال الغربي» بعد ذلك مباشرة. وفي البداية، اتخذت الجبهة لها مقراً رئيسياً في مقديشو وركزت كل جهودها على تجميع الشباب الصوماليين الذين يعيشون في اوغادين وامكنة اخرى لتدريبهم عسكرياً[١١]. وسرعان ما بدأت الجبهة عملياتها بمناوشات مع الجيش الاثيوبي مسجلة انتصارات في منطقة **بالي** التي يسكنها الصوماليون والاورومو، والذين يتكلم الكثيرون منهم اللغة الصومالية. وكان الاسلام رابطاً قوياً آخر عمل على دعم وتقوية الكراهية المشتركة لقوات الاحتلال. ثم، في العام **١٩٦٣**، انتفض الصوماليون في الزاوية الجنوبية الغربية من بالي، وتبعهم الاورومو في مناطق بالي الأخرى، وتبع الجميع في مرحلة لاحقة، في نيسان (ابريل) **١٩٦٤**، الأورومو الموجودون في منطقة **وابي**. وامتدت الهجمات الناجحة، ضد حاميات الجيش الاثيوبي ومخافر الشرطة الامامية، الى منطقة **ديلو**. وفي نهاية العام **١٩٦٥** كانت كل المنطقة الوسطى من محافظة بالي، باستثناء مدينتي **جينير** و**غاروي**، تحت سيطرة القوات «الثائرة»[١٢].

وكان اغلب قادة انتفاضة بالي من صغار الضباط او «**البلابات**» المحليين، مثل الرجل ذي النفوذ **حاجي اسحق** من **رايتو**، بلابات وابي الذي قضى بعض الوقت في الصومال. وكان القادة في ديلو وغانالي هم **واكو غوتو** و**واكو لوغو** و**آحيجي تشيفي**، وكلهم رجال من ذوي النفوذ في مناطقهم وحافظوا على علاقات حميمة ببعضهم البعض. وبرز واكو غوتو باعتباره القائد العام المسؤول عن كثير من تخطيط وتنفيذ الهجمات الفدائية، وعن تنسيق امتداد الانتفاضة عبر بالي والى اقليم **بورانا** في جنوب اثيوبيا، وعن الجمع بين الصوماليين والأورومو معاً، ولكن القادة الآخرين حافظوا لانفسهم على قدر من الاستقلالية. ورغم هذه البدايات الواعدة، ورغم الانتصارات البراقة التي تحققت على الجيش الامبراطوري الاكبر والأفضل تسليحاً، فقد انهارت انتفاضة بالي في النهاية، واستسلم واكو غوتو الى الحكومة الامبراطورية في العام **١٩٧٠**



في اطار شروط عفو فاوض بشأنها الجنرال **جاغاما كيلّو** ، وهو اورومي متنصّر من محافظة شوا كان قد عين حاكماً عسكرياً لبالي قبيل نهاية الانتفاضة . وكان واكو لوغو قد استسلم قبل ذلك بشهر واحد، وبتراجع القيادة تفرق عدد كبير من الثوار وعادوا الى قراهم .

وقد طرحت تجربة النشاطات المبكرة لـ «جبهة تحرير الصومال الغربي» بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٩ ، ثم استسلام واكو لوغو وواكو غوتو مسألتين بقيتا ذات مغزى . الأولى تخص العلاقة بين «جبهة تحرير الصومال الغربي» والحكومة الصومالية ، والثانية تخص العلاقة بين حركة تحرير الأورومو من جهة وكل من «جبهة تحرير الصومال الغربي» والحكومة الصومالية من جهة أخرى . اذ ليس من الواضح ، مثلاً ، لماذا استسلم واكوا غوتو بالذات . قد يكون لاحد الاسباب علاقة بمشاكل التزويد! ولكن المحتمل ان يعود السبب الأهم الى غياب الوضوح الاستراتيجي ، سواء القومي او الثوري ، وما نجم عن ذلك من تردد ازاء مدى التوافق بين الأهداف الاورمية والصومالية .

وفي غياب الدليل المباشر والواضح ، من الممكن ان تكون الحكومة الصومالية آنذاك قد طلبت ان تلتزم الانتفاضة بالأهداف الصومالية ، وهو ما لم يكن واكو غوتو راغباً في قبوله او قادراً على قبوله . ولكنه تلمس ، على العموم ، الحاجة العملية لكسب المساعدة الصومالية ، فكان خاتمه يحمل عبارة «جنرال الصومال الغربي» ، مما يعطي قوة لهذه الفرضية ، في حين ان الحركة كانت تدعى «جبهة تحرير الصومال الغربي» . اضافة الى ذلك ، شارك فدائيو «جبهة تحرير الصومال الغربي» في شباط (فبراير) ١٩٦٧ في معارك في **دولو** الى جانب قوات الاورومو . وكان النظام والانضباط اللذان طَبَعا الى انسحاب قوات الجبهة دليلاً على ان هذه القوات جزء من جيش جيد التدريب قادر على اعادة التجمع بسرعة ثم استخدام تكتيك غارات الازعاج الصاعقة انطلاقاً من قاعدته في جبال **ديلو** الكثيفة الغابات . وكان لـ «جبهة تحرير الصومال الغربي» قاعدة هناك ، في **غانالي** ، وفي مناطق من مرتفعات **تشرتشر** في هارارغي وآروسي ، وقد قامت بنشاطات حرب عصابات متفرقة حتى عام ١٩٧٢ . وبالتالي ، وحتى ذلك التاريخ على الاقل ، كانت الجبهة تضم في صفوفها رجالاً من الاورومو ومن الصوماليين ، الذين وحد بينهم الاضطهاد المشترك ولم ينقسموا بحدة على الصعيد القومي .

ومع ذلك ، فانه لم ينظر الى انتفاضة بالي على اساس انها جزء من نضال التحرر



الوطني الصومالي في اوغادين، بل كجزء من نضال الاورومو. والمشكلة نشأت عن حقيقة ان الوثائق المبكرة لـ «جبهة تحرير الصومال الغربي» اشارت الى ان الصومال الغربي يضم ايضاً محافظات بالي وسيدامو وآروسي وهارارغي، ولا يقطن كل هذه المحافظات الصوماليون فحسب. وقد تحاشت الوثائق طرح هذه المشكلة بالاشارة الى ان «اكثرية السكان ينتمون الى قوميات تكاد تكون شبيهة (بقوميات) الأراضي الصومالية وتجمعها روابط دينية».

بعد الانقلاب العسكري الذي حدث في الصومال في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٩، كانت الحكومة الجديدة التي يرأسها سياد بري تبدو، في البداية، غير قادرة او غير راغبة في دعم «جبهة تحرير الصومال الغربي». وبدأ مستوى التزويد بالأسلحة والذخيرة ينخفض، والقي القبض على العديد من زعماء الجبهة. ثم ظهرت جبهة جديدة سمت نفسها «**جبهة التحرير الوطني الاثيوبي**»، وكل اعضائها موحدون في معارضتهم المطالبة الصومالية بالأراضي المذكورة اعلاه. ولم تنجح هذه المجموعة في ايجاد قاعدة صلبة لها، بل ظهرت لفترة قصيرة في مرتفعات تشرتشر قبل ان تعود فتختفي. وحافظ من تبقى من قيادة المجموعة على مكتب لهم في عدن حتى عام ١٩٧٦، وذلك قبل ظهور التحالف بين عدن وأديس ابابا. اما من بقي في تشرتشر فقد انضم الى «جبهة تحرير الاورومو» بعد ان افتتحت هذه الاخيرة قاعدتها للنضال المسلح في المنطقة.

«جبهة تحرير الصومال الغربي» الجديدة والأهداف الصومالية

لم تجر أية محاولات لحل التناقضات الاورومية ـ الصومالية داخل «جبهة تحرير الصومال الغربي» حتى عقدت الجبهة مؤتمرها في فيق، خارج هرار، في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦. واستناداً الى مصادر الجبهة، فانها انقسمت على نفسها الى جناحين: جناح «واريبا» الذي يمثل الصوماليين سكان اوغادين، وجناح «آبّو» الذي يمثل اولئك القاطنين في بالي وآروسي وسيدامو. وكان هذا الترتيب يقوم ضمناً على القول بأن اكثرية سكان هذه المحافظات الاخيرة هم من الصوماليين، وان غالبية الباقين الذين صُنفوا اورومو. هم في الواقع من اعضاء فئة اللغة الصومالية التي تستخدم كلمة «آبّو» بدلاً من «واريبا» بمعنى **أنت**[١٣]. وزاد هذا التأكيد كثيراً من مطالب «جبهة تحرير الصومال الغربي» بالأراضي، وادخل بعداً جديداً الى الصراع في القرن الأفريقي. وكان له كذلك



نتيجة مثيرة للسخرية، وهي انه وحّد الاثيوبيين خلف الديرغ المحاصَر.

كان زعيم جناح «وارييا»، **عبد الله حسن محمد**، قد ولد في جيجيغا، بينما ولد نائبه **شريف حسن محمد** في داغابور قرب جيجيغا. وكان كلاهما في ريعان الشباب عندما بدأت «رابطة الشباب الصوماليين» تنظم نفسها بنشاط في منطقة جيجيغا، وبذلك فانهما يمثلان جيلاً جديداً في قيادة صوماليي اوغادين، جيل اولئك الذين ولدوا في اوغادين ولكنهم تلقوا علومهم او تدريبهم العسكري في الصومال وامكنة اخرى. فعبد الله، مثلاً، درس في جامعة القاهرة، في حين كان شريف مدرساً في داغابور حتى اصبح قائداً للثوار العام **١٩٦٣**.

أما زعيم جناح «آبّو»، فهو الزعيم الاورومي السابق واكو غوتو، الذي غير اسمه الى **ابراهيم واغو غوتو اوزو**، وأصبح في الظاهر مؤيداً لتحرير «الصومال الغربي». وليس من الواضح ما اذا كان واكو قد تخلى عن اصله الاورومي ام انه اتبع، مرة اخرى، خطأً تكتيكياً املته الضرورات العسكرية والسياسية. ولكن الواضح، على العموم، انه لا يؤيد اتحاداً غير مشروط لـ «الصومال الغربي» مع جمهورية الصومال، اذا ما حصل الأول على استقلاله. وحول ما اذا كان جناح «آبّو» سيؤيد توحيداً محتملاً لمحافظات بالي وسيدامو وآروسي مع الصومال ام استقلالاً منفصلاً اعلن واكو ان القرار سيتم اتخاذه من قبل السكان انفسهم بعد التحرير، في حين اكد زعماء جناح «وارييا» ان كل الاقليم الواقع شرق نهر **عواش** سينضم الى الصومال. وتستر وجهات النظر المختلفة هذه وراءها خلافات اخرى نابعة من التناقض الصومالي ـ الأورومي. وجواب واكو غوتو الديموقراطي (القائل بترك القرار للشعب بعد التحرير) لا يبدو اكثر جاذبية من الناحية النظرية فحسب، بل يبدو ايضاً محملاً بشعور عملي اعمق. فهو لا يستبعد التعاون مع نظام سياد بري او الحصول على مساعدة منه، وهو يتماشى كذلك مع المطالبة الاساسية للحكومة الصومالية بحق تقرير المصير لشعب الاوغادين. ومن ناحية اخرى، وبغض النظر عن الاسم الذي يطلقه واكوا غوتو الان على سكان الاقليم، فان مسألة التضامن مع الأورومو لم تواجه بعد بشكل مفتوح ومفصل.

وكان جفاف **١٩٧٣ ـ ١٩٧٤** قد خفض كثيراً من نشاطات الثوار في اوغادين، مما جعل الفرص متاحة امام كل من الحكومة الصومالية و«جبهة تحرير الصومال الغربي».



وبدأت الجبهة تطالب بمعونات مكثفة لتجدد هجمات العصابات، ولكن نظام سياد بري كان منقسماً على نفسه حول موضوع التدخل. وكان احد الجناحين يؤيد تقديم مساعدة فورية ومكثفة، بينما كان الجناح الآخر بقيادة سياد بري نفسه ينصح بالحذر وبالصبر قائلاً بأن الامبراطورية اصبحت متداعية وانها ستسقط تحت ثقلها. ومع ذلك، فقد تم تصعيد نشاطات الثوار نتيجة لشعور متزايد بانه يجب مهاجمة النظام الامبراطوري قبل ان يستعيد سلطانه. ثم سقط هيلاسيلاسي وظهر الديرغ. ووعد الديرغ بمنح الاستقلال الذاتي لكل «القوميات» المختلفة، وهو وعد لم ينفذ، كما رأينا. وهزم جيش الديرغ في اريتريا، كما كانت الصراعات داخل اثيوبيا تحد من فعاليته.

عند هذا الحد بدىء بسماع الأغاني الصومالية التي اصبحت شهيرة الان، والتي تسخر من نظام سياد بري وتنال من هيبته وبدأ الجيش الصومالي، الذي يضم في صفوفه عدداً كبيراً من صوماليي الاوغادين، يمارس ضغطاً اضافياً على الحكومة. وكان على سياد بري ان يختار بين تأييد التدخل العسكري العلني الى جانب «جبهة تحرير الصومال الغربي» وبين تقديم مساعدة عسكرية سرية فقط. وفي آذار (مارس) ١٩٧٧، عندما بدأت «جبهة تحرير الصومال الغربي»، التي اعيد تنظيمها ودعمها، بتحقيق النجاحات في مبادراتها الجديدة، نظّم فيدل كاسترو لقاء جمع بين سياد بري ومنغيستو في عدن. واستناداً الى ما اعلنه سياد بري، فان منغيستو رفض بحث المواضيع المطروحة مكرراً الاعلان ان ليست هنالك مشكلة اقليمية وبالتالي لا شيء للمناقشة[١٤]. ثم تمت مناقشة اقتراح سوفييتي لاقامة اتحاد فيدرالي بين اثيوبيا والصومال وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، ولكن سياد بري اجاب بان بحث هذا الاقتراح يجب ان يكون مسبوقاً باجراء استفتاء في كل من اريتريا واوغادين، فاذا ما اختار هذان الاقليمان الاستقلال فانهما يستطيعان عندئذ الانضمام الى الاتحاد طرفين مساويين للاطراف الاخرى. واستناداً الى المصادر الصومالية فقد رفض منغيستو هذا الاقتراح. ومع ذلك، فقد نسب الى سياد بري تعهده بألا تقدم حكومته على اي عمل عسكري لحل النزاع في اوغادين[١٥].

جيبوتي

في حزيران (يونيو) ١٩٧٧، حصلت جيبوتي على استقلالها بعد ١١٥ سنة من الحكم الفرنسي. وكان الصوماليون ينظرون الى الوجود الفرنسي في المنطقة، كأي وجو



استعماري آخر، باعتباره عقبة في وجه قضيتهم، ولذلك فقد كان رحيل الفرنسيين لحظة عظيمة بالنسبة لهم. وقد علق جيمس ماكمانوس على ذلك قبل وقوع الحدث بقوله:

> «من الاحاديث التي تجري مع عدد من كبار المسؤولين الصوماليين في مقديشو يتكون عند المرء انطباع قوي بأن هذه الامة الصغيرة ذات الاربعة ملايين نسمة تقريباً قد شعرت بأن الفرصة سنحت لقلب مجرى التاريخ واستعادة اثنتين من «اراضيها المفقودة» التي هي في اعين الصوماليين جزء لا يتجزأ من بلادهم. ورغم انه ما من مسؤول يقول ذلك علناً، فان هناك اعتقاداً راسخاً في مقديشو بأن الانسحاب الفرنسي من القرن الافريقي في السنة المقبلة سيعيد جيبوتي الى الجانب الصومالي بعملية سياسية لا عسكرية خلال سنوات قليلة من الاستقلال الذي سيتحقق في حزيران (يونيو) المقبل. وبالاهتمام نفسه، تراقب الحكومة الصومالية ما تعتقده تحللاً وتفككاً في النظام الاثيوبي، وذلك بثقة مطلقة من انه اذا ما تفككت اثيوبيا اجزاء فان منطقة اوغادين المطالب بها ستسقط بهدوء في احضان الصومال»[١٦].

على العموم، فان الحكومة الصومالية صرحت علناً انها سوف تعترف بجيبوتي كدولة ذات سيادة، وان المطالبة التاريخية بجيبوتي باعتبارها «ارضاً مفقودة» لن تمنع ذلك. والمنطق الذي كان يمكن خلق هذا التأكيد الصومالي هو انه عندما يشكل صوماليو العيسى اكثرية السكان (ويزعم الصوماليون انهم يشكلون ٨٠ بالمئة من السكان في العاصمة واكثرية ضئيلة خارجها) فانه لن تكون هنالك حاجة الى المواجهة العسكرية فالسلاح الديموغرافي يبقى كافياً.

رفضت الحكومة الاثيوبية هذه الارقام، ولكنها عارضت كذلك بشدة مطالبات جيبوتي بالاستقلال[١٧]، كما فعل الفرنسيون. وفي العام ١٩٧٦ كان الفرنسيون قد توصلوا الى تفاهم صامت مع الصوماليين الذين وافقوا على الاستقلال الذاتي السياسي مع استمرار الوجود العسكري الفرنسي.

وعند استقلال جيبوتي تعهدت كافة الانظمة على اختلافها، بما في ذلك النظامان السعودي والمصري، بضمان حياد جيبوتي وقابليتها للحياة، بمساعدة من قبل الوجود العسكري الفرنسي. وكان الحياد بالنسبة للعربية السعودية وحلفائها الغربيين يعني تجنب الفلك السوفييتي. ولكن، للمحافظة على هذا الحياد كان من الضروري ضمان التزام قيادة الدولة حديثة الاستقلال.

وفي استفتاء اجري يوم ٨ ايار (مايو) ١٩٧٧، واشرف عليه مراقبون من منظمة الوحدة



الافريقية والجامعة العربية، صوت ٧٩ بالمئة (٨١,٧٧٩) ممن يحق لهم التصويت، ووافق ٩٢ بالمئة من هؤلاء على الاستقلال. وفي الانتخابات التي جرت في الوقت نفسه لاختيار مجلس للنواب تم انتخاب ٣٣ من العيسى و٣٠ من العفار و٢ من العرب، واصبح **حسين غوليد ابتيدون**، وهو من العيسى، رئيساً للدولة الجديدة. وكان ماكمانوس قد كتب قبل تسعة اشهر من الانتخابات معلقاً على طبيعة القيادة الجديدة يقوللِ:

> «يبدو من المحتمل ان حسين غوليد، وهو وطني بارز في هذا الاقليم الفرنسي يوحي ماضيه بتعلقه بالسلطة اكثر من المبادىء، سيقود حكومة وطنية صومالية الاتجاه في جيبوتي بعد الاستقلال[١٨].

وكان من الصعب على مثل هذا الرجل ان يكون زعيماً «محايداً». وبدت الحسابات الصومالية من اجل حل سياسي للأهداف القومية الصومالية صحيحة. وكانت المسألة تدور حول ماهية القرارات التي ستتخذها الحكومة حول الانضمام الى الصومال. ولكن حسين غوليد لم يكن يستطيع اتخاذ القرار وحيداً، والمحافظة على نفسه في السلطة التي كان عليه وعلى اتباعه ابقاؤ ها محايدة. وكانت هنالك اربعة عناصر كان على غوليد ان يتعامل معها: الأول جغرافي وبيئي، اذ ان جيبوتي تتألف من ٢٣٠٠٠ كيلومتر مربع قاحلة، ولا يزيد عدد سكانها عن ٢٢٠ الف نسمة. ومع خلوها من الموارد الزراعية والمعدنية تجد نفسها محصورة بين اثيوبيا والصومال على ساحل خليج عدن. ولمينائها، الذي هو مركز حياتها الاقتصادية،قدرة استيعاب تصل الى الفي باخرة في السنة، اكثرها تورد البضائع التي تنقل الى اثيوبيا.

العنصر الثاني مرتبط منطقياً بالأول، وهو ان اثيوبيا تقف بالضرورة الى جانب وجود جيبوتي، في الوقت الذي تشكل فيه جيبوتي منفذاً لأكثر من ٦٠ بالمئة من تجارة الاستيراد والتصدير. وبكلمات اخرى فان كلا الطرفين يعتمد على الآخر حيوياً.

العنصر الثالث ديموغرافي وسياسي وقد جرت الاشارة اليه في ما سبق. ورغم ان العيسى يشكلون الاكثرية بوضوح، فقد كان العفار يحصلون على امتيازات من الفرنسيين الذين دعموا **علي عارف برهان**، وهو عفاري، رئيساً للاقلية لمدة ١٥ سنة مقابل دعمه المكشوف لاستمرار الوجود الفرنسي. والاثيوبيون دعموا العفار كذلك. ويقدر تعداد شعب العفار بحوالي ٦٥٠ الف نسمة، اكثر من ٥٠٠ الف منهم يعيشون

في محافظات والّو والتغيري وهارارغي، وفي اريتريا، وكان يطلق على هذه المناطق، الى جانب جيبوتي، اسم مثلث عفار، وقد ايدت اثيوبيا توحيدها كرد على القومية الصومالية. وقد قوّى ارتباط العفار باثيوبيا واقع كون علي عارف صهراً **للسلطان علي ميره**، حاكم عفار في اثيوبيا، في حين ان حاكم العيسى في اثيوبيا كان **عوغاز حسن هيرسي**، الذي كان يتقاضى الراتب والحماية من الحكومة الامبراطورية.

اما العنصر الرابع في المعادلة الجيبوتية فهو المصالح الاجنبية، بما فيها مصالح الفرنسيين. وجيبوتي مهمة استراتيجياً نظراً لقربها من باب المندب، المدخل الرئيسي للبحر الاحمر. وهي النقطة الوحيدة التي فيها تواجد عسكري غربي بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي.

في عام **١٩٧٥**، انتهى التحالف بين اثيوبيا (التي اصبحت تحت حكم الديرغ) والعفار، عندما ادار العفار وجههم عن اثيوبيا احتجاجاً على سيطرتها على اراضيهم واستمرار الوجود الفرنسي في المنطقة. وبدأت فرنسا واثيوبيا والصومال عملية اعادة تقييم لسياساتها، وشعرت كل هذه الاطراف الثلاثة ان مصالحها القصيرة المدى ستحفظ بشكل افضل اذا سمح لجيبوتي بالحصول على الاستقلال بدلاً من امتصاصها من قبل اثيوبيا او الصومال.

واصرت الحكومة الفرنسية على ان تقوم قواتها بمساعدة جيبوتي اذا وقع عليها اعتداء من قبل جيش اجنبي، على ان لا يكون لهذه القوات اي دور في المحافظة على النظام او استعادته. وتعهدت فرنسا كذلك بالاستمرار في تقديم المساعدة الاقتصادية التي كانت تقدمها قبل الاستقلال (حوالي **١٤٢** مليون دولار في السنة) وكذلك المساعدة التقنية. وما زال التقنيون الفرنسيون يديرون كافة الخدمات الفنية في جيبوتي[١٩].

بعد ذلك، انهمكت حكومة حسين غوليد الجديدة في حماية موردها الاقتصادي الوحيد عدا الميناء، اي خط السكة الحديد الذي يصل طوله الى ٧٧٠ كيلومترا والمتجه الى اديس ابابا. وفاوضت هذه الحكومة للحصول على الحصة الفرنسية في الخط ولالغاء الاتفاق الذي يضمن لاثيوبيا السيادة على ذلك الجزء من الميناء المحيط بنهاية الخط الحديدي. وكان باستطاعة الحكومة الجديدة اتخاذ مثل هذه المبادرة نظراً للمساعدات البديلة التي عرضتها الحكومات العربية.



من هذا يتضح ان قادة الدولة الجيبوتية الجديدة وجدوا انفسهم محاصرين بين شباك التنافس الدولي من جهة، وبأن المحافظة على السلطة، من جهة اخرى، تستدعي الحفاظ على حياد جيبوتي. وقد وجد كل من العفار والعيسى نفسيهما منقسمين. فأولئك الذين لهم مصالح في جيبوتي (من كلا الشعبين) يشعرون بالولاء للدولة الجديدة، والآخرون يشعرون بولاء اكبر لمواطنيهم عبر الحدود. ولا يحتمل ان يتم اي اتحاد سواء مع الصومال ام مع اثيوبيا بمبادرة من اعضاء الحكومة الجديدة او مؤيديهم في المجلس النيابي. واذا ما تمت مثل هذه الوحدة فستتم بلا شك من خارج الحكومة، مما يخرب التوازن الدقيق للمصالح ويحول جيبوتي الى منطقة ساخنة للمواجهة. وفي هذه الحالة لن تقتصر الادوار الرئيسية على اثيوبيا والصومال. ومن ناحية اخرى، فان النجاحات العسكرية الصومالية، وخاصة في الاوغادين، ستكون لها بلا شك انعكاساتها على جيبوتي. وكما اشرنا مسبقاً، فان مناقشة حرب اوغادين، التي ستتم في الفصل المقبل، ستكون لذلك ذات اهمية بالنسبة لمسألة مستقبل جيبوتي.

ـ منطقة الحدود الشمالية

لقد تم رسم الحدود الفاصلة بين كينيا والصومال في العام ١٩٢٥ بعد تخلي البريطانيين عن الجزء الشرقي من المنطقة التي يسكنها اساساً صوماليون، وتسليمها للصومال الايطالي. وبذلك فان «منطقة الحدود الشمالية» هي جزء من اراضي كينيا المستقلة الموروثة عن الاراضي التي كانت تحت السيطرة الاستعمارية. ومطالبة الصومال بهذا الاقليم تقوم على الاسس نفسها التي تقوم عليها مطالبته بالأوغادين، وان لم تكن الحماسة نفسها ربما. والحكومة الكينية ترفض المطالبة الصومالية على اساس النظام القانوني الافريقي لمرحلة ما بعد الاستعمار، وتقول ان الصوماليين هم آخر من وصل الى هذه المنطقة. ثم توسع الحكومة الكينية مقولتها هذه لتطالب باستعادة ذلك الجزء من «اراضي جوبا»» (جوبا لاند) ـ وهي محافظة انشأها البريطانيون سنة ١٩١٣ لتجمع كل الصوماليين في كينيا ـ والتي ليست جزءاً من «منطقة الحدود الشمالية»[٢٠].

وتبلغ مساحة «منطقة الحدود الشمالية» حوالي ٢٦ الف كيلومتر مربع، وهي تتألف من هضبة منخفضة تنحدر تدريجياً من ارتفاع ٧٠٠ متر الى الشرق من بحيرة رودولف باتجاه المحيط الهندي. واغلب هذه الأراضي شبه قاحل، وهي مغطاة



بالشجيرات الشائكة التي لا تصلح الا لرعي الجمال والأبقار والماعز والاغنام. والمناخ في المنطقة حار، ومعدل هطول الامطار فيها يقل عن ٥ سنتيمترات سنوياً، والمنطقة عرضة للفياضانات خلال فصلي الامطار وبعدهما[٢١]. وباختصار، وكما قال احد الكتاب، فان «منطقة الحدود الشمالية هي احدى اصعب مناطق افريقيا للعيش فيها، والانسان والحيوان كلاهما يجدان نفسيهما تحت اقصى الضغوط»[٢٢].

وبالرغم من هذا، فقد كان التنافس حاداً على «منطقة الحدود الشمالية» مما ولد نزاعات على الصعد القومية وعلى صعد التجمعات القبلية. وقد طالبت الاكثرية الصومالية باستمرار بحق تقرير المصير، وهو ما انكرته عليها الحكومة الكينية، كما كانت قد انكرته الادارة الاستعمارية البريطانية في السابق. وبعد قليل من قيام الصومال المستقل في العام ١٩٦٠، اشترك «حزب شعب المحافظة الشمالية التقدمي» و«حزب المحافظة الشمالية الديموقراطي» في المطالبة بالوحدة مع الصومال، انعكاساً لآراء السكان الصوماليين[٢٣]. وهذه الآراءاكدتها لجنة شكلتها «منطقة الحدود الشمالية» في العام ١٩٦٢ للتحقق من اتجاهات الرأي العام في المنطقة، وجاء في تقديرات اللجنة ان ٨٠ بالمئة على الأقل من السكان كانوا من المؤيدين للصومال، وليس هناك اي سبب لاعتبار ان هذه المشاعر قد تغيرت، والعكس قد يكون صحيحاً، فبينما استفاد الصوماليون داخل الصومال من برنامج اجتماعي واقتصادي تقدمي نسبياً، فان اوضاع مواطنيهم في «منطقة الحدود الشمالية» لم تتحسن كثيراً عما كانت عليه في ظل الحكم البريطاني، وهي الاوضاع التي كانت تتميز بالاهمال والعنف وبالتالي بغياب المعيشة المضمونة.

الصومال: سياسة انعزال وثورة

رغم ان الثورة الصومالية مدينة بأفكارها، وبشكل متماثل، للاحداث الاجتماعية والسياسية الداخلية من جهة، ولتأثير الاتصال الطويل المدى بالعالم الاشتراكي من جهة اخرى، فان تقدم الثورة تأثر بعاملين متعلق احدهما بالآخر: الاول هو المشاعر القومية الصومالية الشمولية والمطالبة بـ «الاراضي المفقودة»، والثاني هو الانعزال الصومالي في ما يخص مسألة هذه المطالب. والدبلوماسية الصومالية تعكس هذا الوضع، حيث قادها البحث عن اصدقاء وحلفاء اولاً الى الغرب الذي رفضها، ثم الى



الشرق حيث وجدت دعماً تلقائياً من الاتحاد السوفييتي.

وقد كانت اصول نظام سياد بري عسكرية، مثل اصول نظام منغيستو. ولكن بينما ركب العسكريون الاثيوبيون قمة الموجة الثورية التي كانت قيد التحضير لعشرات السنوات، جاء الانقلاب الصومالي على الطريقة الناصرية الكلاسيكية. وكانت الديموقراطية ذات الطابع الغربي قد فشلت، وافسدت لتلائم مصالح الاشخاص والفئات والطبقات. وكان الصالح العام يعاني من ذلك، اما العدالة الاجتماعية فقد تم تناسيها تماماً. واصبحت الحكومات سوقاً هائلة الحجم يدور فيها الممثلون المنتخبون حول مصالحهم الخاصة.

واستولى سياد بري، رئيس اركان القوات المسلحة صغيرة الحجم، على السلطة بعد اغتيال الرئيس **شارماركه** في تشرين الاول (اكتوبر) **١٩٦٩**. وسرعان ما سرت تكهنات عن مشاركة روسية[٢٤] في العملية، وعن ان النظام السابق لم يكن يبحث عن دعم من الغرب فحسب، بل كان مستعداً كذلك للتضحية بالطموحات الصومالية بالتوحد مع اوغادين وجيبوتي و«منطقة الحدود الشمالية».

وتوقع «مراقبو الانقلابات» من انقلاب سياد بري اتباع نموذج الانقلابات العسكرية الافريقية الاخرى، اي ان يزيد الرواتب ويمنح ترفيعات جماعية لضباط القوات المسلحة[٢٥]. ولكن سياد بري، على العكس من ذلك، بدأ حملة للتغيير الاجتماعي مبنية على اساس التراث الديموقراطي للبلاد ومطعمة، في الوقت نفسه، بأفكار ثورية. وكان سياد بري راغباً في ضم الشباب الصوماليين الى الحكم، واكثر هؤلاء تلقى تعليمه في الاتحاد السوفييتي. وقد قدم هؤلاء الصوماليون الطاقة والأفكار، بينما قدم سياد بري والعسكريون مظلة الامن[٢٦].

وتم استبدال الديموقراطية البرلمانية ذات الطابع الغربي بديموقراطية تهدف الى التمثيل والحكم الذاتي معاً. وتم تشكيل سلسلة من اللجان على مستوى الاقاليم والمناطق والقرى. فكان هنالك على مستوى القرية، مثلاً، اربع لجان، ثلاث منها تمثل عناصر من التنظيمات الجماهيرية (الشباب، والعمال، وصغار التجار والحرفيين، والنساء) والرابعة تتعامل مع الشؤون السياسية. وجرى تشجيع كل مستوى على خلق «مركز توجيه» لاستخدامه في النشاطات الثقافية والتثقيف السياسي. وبتقدم اللجان في



ادارة الشؤون المحلية كان دور المراكز الثقافية يتزايد.

وبهذا فان الثورة الصومالية جذبت اليها، ايجابياً، القيمين على الممارسات الديموقراطية القديمة وصهرتهم في المؤسسات الديموقراطية الجديدة، مع كون «الاشتراكية العلمية» هي الخط الملهم. ومن الصعب تجنب المقارنة بين الثورتين الاثيوبية والصومالية في هذا المجال. ففي كلتا الحالتين لعب العسكريون دوراً تقريرياً في تغيير النظام، وفي الحالتين استمرت قيم المجتمع القديم في التأثير على اعمال القيادة. على العموم، فان السلوك غير الديموقراطي لنظام منغيستو، في الحالة الاثيوبية، هو نتيجة للقيم الاقطاعية التي تشربها هو ومجموعته في ظل النظام السابق. اما في الصومال، فان «ديموقراطية الرعاة» اغنت الثورة. والصدام بين النظامين في أوغادين هو نتيجة لعدم التوافق بين هاتين المجموعتين من القيم بقدر ما هو نتيجة لنزاع المطالبات بالأراضي.

الدبلوماسية والحرب

حرب اوغادين، تلك الحرب القصيرة الامد والباهظة التكاليف بين اثيوبيا والصومال، والتي انتهت بهزيمة الصومال وانسحابها في العام ١٩٧٩، كان ينظر اليها بمنظار مختلف من قبل الاطراف المختلفة، فالحكومة الاثيوبية اعتبرتها حرباً عدوانية كان الجيش الاثيوبي يحارب فيها لحماية وحدة اراضي بلاده. واليسار الاثيوبي، من جهة اخرى، اعتبر تلك الحرب «حرباً رجعية» حولت الانتباه عن القضايا الوطنية والسياسية والاقتصادية الهامة والاساسية، وكان هنالك شعور بأن الحكومة الصومالية كانت مسؤولة عن مساعدة منغيستو على البقاء[٢٧]. اما الحكومات الافريقية فقد ادانت الصومال بالاجماع باعتبارها الطرف المعتدي مستشهدة بحرمة الحدود التي ثبتها الاستعمار والتي قبلتها منظمة الوحدة الافريقية في القاهرة عام ١٩٦٤. وعندما اتهمت الحكومة الاثيوبية الصومال، في مطلع ١٩٧٧، بالتدخل المسلح، واستعانت بالامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، كانت تقارير الاذاعة ووسائل الاعلام الصومالية الاخرى تشير ببساطة الى انتصارات «جبهة تحرير الصومال الغربي». وفي مطلع ايلول (سبتمبر)، أدعى عبد الله حسن محمد، الامين العام والقائد العسكري لـ «جبهة تحرير الصومال الغربي» ان قواته ضربت حصاراً حول هرار وديري داوا، وانها حررت ٨٠ بالمئة من الأراضي المحيطة بها، وانكر اي تدخل من قبل نظاميين من الجيش الصومالي.



ويمكن تفسير انكاره هذا بطريقتين. فصحيح تماماً ان جيش ثواره حرر القسم الاكبر من الاوغادين وطرد القوات الاثيوبية خارجها، كما ذكر اعلاه، وقد استمر قادة «جبهة تحرير الصومال الغربي» في الادعاء انهم فعلوا ذلك بأنفسهم معتمدين فقط على معونة السلاح التي قدمها الصومال دون اي تورط للجيش النظامي الصومالي. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، كان الجيش الصومالي قد دخل في عمق اوغادين وجنوب سيدامو وبالي. ويبدو ان خلافاً كان قائماً بين «جبهة تحرير الصومال الغربي» والجيش الصومالي حول طبيعة وتوقيت واهداف التدخل الصومالي، وحول من يجب ان يحرر اية مناطق (وكانت الجبهة تفضل تحرير الأراضي كلها بلا مساعدة). وليس من الواضح عند هذه النقطة كيف حلت هذه التناقضات، ولكن ما لا يمكن انكاره هو ان المراحل التالية شهدت تدخل اعداد كبيرة من الجيش الصومالي النظامي. على اي حال، فانه يبدو ان الجيش الصومالي الذي خرج من الحرب بنتيجة سلبية اعترف بعدها بأن حرب العصابات هي الطريقة الوحيدة للمتابعة، وان هذه الحرب تحتاج الى ان تدعم من حيث المبدأ وبالسلاح، بينما تراجعت المطالبة بالأراضي الى الموقع الخلفي في الوقت الراهن. والمؤسف هو ان الامر احتاج الى تلك الحرب المكلفة للتوصل الى هذا الاعتراف.

ولم تستطع منظمة الوحدة الافريقية ولا الامم المتحدة التوسط بين اثيوبيا والصومال. وفتح الفراغ المعنوي والسياسي الذي خلفه مثل هذا الفشل المجال امام التدخل الاجنبي، من قبل كوبا في البداية ثم من قبل الاتحاد السوفياتي[٢٨]. او هو بالأحرى شجع عليه. إن مشروعية اي من التدخلين لم تكن بديهية بشكل من الاشكال، ولا يمكن فهمها الا من خلال الاطار العام لتوازن القوى في القرن الافريقي.

كانت حرب الاوغادين قد بدأت بشكلها «القانوني» (أي حالة الحرب القائمة رسمياً بين اثيوبيا والصومال) بعد اسبوعين من اتخاذ الحكومتين قرارهما بقطع العلاقات الدبلوماسية عندما شن الصومال هجوماً شاملاً في جنوب اوغادين وبالي يوم ١٣ تموز (يوليو) ١٩٧٧. ولكن الصومال ادعى ان الطائرات الاثيوبية كانت قد عبرت الحدود وهاجمت مدينة هيرغيسا قبل ذلك التاريخ. وكان الاثيوبيون، من ناحيتهم، قد قدموا في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦ مذكرة بعنوان «سُحب الحرب في القرن الافريقي»، ارسلت الى عدد من الزعماء الافارقة، واتهمت المذكرة الصوماليين بأن لديهم «خططا حربية» لضم اوغادين وجيبوتي، وان العصاة الصوماليين كانوا قد بدأوا يتسللون الى محافظات



هارارغي وبالي وسيدامو الاثيوبية منذ تشرين الثاني (نوفمبر)١٩٧٥. وذكرت الوثيقة ان هدف الصوماليين هو تشتيت القوات الاثيوبية لفتح الطريق امام هجوم صاعق يقوم به الجيش الصومالي النظامي.

بعد توزيع هذه الوثيقة مباشرة تقريباً عبرت وحدات ثوار صوماليين عديدة الحدود الى اوغادين وبالي، وقدرت بعض التقارير ان الامر كان يتعلق بعدة آلاف من الثوار جيدي التسليح والتدريب[٢٩]. وخلال الاشهر القليلة التالية كانت هنالك تقارير عن هجمات نهارية على قوافل الجيش ومخافر الشرطة وقواعد الجيش. وفي اواخر شهر ايار (مايو) توقع عبد الله، زعيم «جبهة تحرير الصومال الغربي»، ان يتم «التحرير الشامل» في نهاية السنة وتحدث عن انتصارات عديدة كبرى على الجيش الاثيوبي النظامي[٣٠]، وفي ٢ حزيران (يونيو) قطعت الجبهة خط السكة الحديدية الذي يربط جيبوتي بأديس ابابا. وفي بالي وسيدامو كان جناح «آبّو» يدفع بالقوات الاثيوبية الى الاحتماء بمقرات حامياتها.

وانتهت الجهود السوفييتية للتوسط بين النظامين بالفشل، وكان السوفييت على العموم اكثر ميلاً الى النظام الاثيوبي الذي بدا لهم فجأة الاكثر جاذبية بين الاثنين. ووجد نظام سياد بري نفسه بذلك امام معادلة غير قابلة للحل: فالقطيعة مع موسكو كانت تعني ـ بين اشياء أخرى ـ مصاعب عسكرية لا يمكن السماح بها، في حين ان التخلي عن حرب اوغادين كان يعني قيام ضجة شعبية تقود حتماً الى انقلاب آخر. اضافة الى هذا، ؛ كان عدم فعل اي شيء يعني اضاعة فرصة ذهبية. وبذلك، بدا ان هنالك طريقاً واحداً يمكن سلوكه: القيام بعمل عسكري سريع وحاسم، ووضع العالم امام امر واقع في اوغادين المستعادة. ورغم ان «جبهة تحرير الصومال الغربي» تدعي الان ان التدخل جاء متأخراً كثيراً عن تحريرها للجزء الاكبر من اوغادين، وانه انما تم بالتحديد لان الجبهة انتصرت واراد الجيش الصومالي قطف ثمار الانتصار، فانه يبدو ان هذه الاهتمامات الاخرى كان لها الدور المقرر.

وبذلك، فان الوحدات النظامية الصومالية شنت في تموز (يوليو) هجمات كبرى في اوغادين بينما كانت «جبهة تحرير الصومال الغربي» تهاجم في الوقت نفسه المدن الرئيسية. وقد هزم الجيش الاثيوبي بسهولة رغم تفوقه الجوي، وسقطت مدينة جيجيغا في اوائل شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٧٧.



وكان الصوماليون يراقبون تعاظم التورط السوفييتي في اثيوبيا بقلق متزايد، كما اقلقهم في شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧ تقرير يقول بان قائد المستشارين السوفييت في الصومال، المقدر عددهم بأربعة آلاف مستشار، الذي استدعي الى موسكو، قد عين فوراً في السفارة السوفييتية في اديس ابابا. وعندئذ علم الصوماليون ان معلومات عسكرية غاية في الاهمية حول امكاناتهم وحول انتشار قواتهم قد نقلت الى الطرف الآخر.

على العموم، لم تكن الحكومة جاهزة تماماً لتغيير طبيعة علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي وبالرغم من ان المعارضة الصومالية للسلوك السوفييتي اتضحت من خلال نقل الجنرال سمنتر الموالي للسوفييت من منصبه الهام كرئيس لأركان القوات المسلحة «وترفيعه» الى وزير للدفاع، فان سياد بري كرر الاعلان، في الوقت نفسه، انه لن يكون هنالك اي تغيير في العلاقات السوفييتية ـ الصومالية، وكما لو انه اراد التشديد على ذلك، فأبقى السفير الاميركي ينتظر ثلاثة اسابيع قبل الاستجابة الى طلبه مقابلة الرئيس[٣١].

وربما كان الهدف الصومالي من وراء ذلك هو الامل بتوقف الانحياز السوفييتي الى جانب اثيوبيا، او كسب الوقت بشكل مدروس قبل مغامرة لا بد منها في اوغادين، وقد يكون علينا ان ننتظر بعض الوقت قبل ان نتمكن من معرفة الجواب. ولكن الواضح هو ان كون القوات المسلحة الصومالية كانت قد دربت وجهزت ـ واستمرت تدرب وتجهز ـ من قبل الاتحاد السوفييتي، كان العائق الرئيسي في سبيل اي تصرف. فالمستشارون العسكريون السوفييت كانوا يسيطرون على القوات المسلحة على كل المستويات، وكلما ازداد الجيش تطوراً وتأليلاً ازداد اعتماده على السوفييت.

اما تفسير المرامي السوفييتية فهو أقل سهولة، فربما كان السوفييت في ضغطهم من اجل وقف لاطلاق النار في اوغادين وحث الطرفين على التفاوض مخلصين في اهتمامهم بالتوصل الى تسوية ما. ومن ناحية اخرى، فان معرفتهم بأن مسألة اوغادين غير قابلة للتفاوض عند منغيستو ربما جعلتهم مهتمين بكسب الوقت لصالحه، وبالتالي لانقاذه؛ وهو ما فعلوه عملياً.

ثم ان الاتحاد السوفييتي، بالرغم من الزيارة التي قام بها له سياد بري، اوقف كل امداد كان يقدمه للصومال، بينما اعلنت الولايات المتحدة، وفرنسا كذلك، انهما لن



ترسلا اسلحة جديدة الى الصومال حتى تنتهي حرب اوغادين . وفي الوقت نفسه كانت هنالك تقارير عن تدفق سريع للاسلحة السوفييتية (قدرت قيمتها فيما بعد بمليار دولار) وللضباط الكوبيين والسوفييت والقوات كذلك الى اثيوبيا، وكانت الساعة الحاسمة تقترب بسرعة. واصبح الجيش الصومالي امام احتمال مواجهة جيش اثيوبي حديث التجهيز ومتفوق عددياً، منظم ويقوده ضباط كوبيون وسوفييت ومدعوم بما يتراوح بين ١٥ و١٨ الف جندي كوبي، اما الجيش الصومالي فكان مزوداً من مصر وايران بعتاد سوفييتي قديم، وحوالي ستين دبابة منحه اياها الالمان الغربيون، وحوالي ٤٣ طائرة هليكوبتر من ايطاليا اشتراها مع بعض الأسلحة الخفيفة والذخيرة بأموال سعودية . ولم تكن امام هذا الجيش وسيلة يواجه بها الترسانة السوفييتية الامداد التي تملكها القوات المسلحة الاثيوبية.

في هذه الاوضاع، حاولت القوات الصومالية احتلال مدينتي هرار وديري داوا الهامتين بعد ان كانت قد حاصرتهما منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧. ثم شن الاثيوبيون هجومهم المعاكس في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ . وقصف الطيران الاثيوبي المزوّدبطائرات «ميغ». وطائرات «ف ـ ٥» المواقع التي في يد الصوماليين وبدأت الأوضاع الصومالية تبدو يائسة. واستعادت القوات الاثيوبية والكوبية مدينة جيجيغا في ٥ آذار (مارس) في انتصار كبير خطط له الجنرال السوفييتي بيتروف واعتمد فيه على عنصر المفاجأة. فقد كان الصوماليون يتوقعون ان تهاجم القوات السوفييتية ـ الكوبية منطقة جبال كارا ماردا الاستراتيجية، ولكن بيتروف نظم عملية نقل جوي كثيف للقوات ولوحدة مدرعات الى بقعة تقع خلف مواقع القوات الصومالية. ولعب الكوبيون دوراً رئيسياً بالتفافهم حول الجبال والهجوم من الشمال والشمال الشرقي . وفي الوقت نفسه، قصفت المدفعية الثقيلة السوفييتية المواقع الصومالية في كارا ماردا، وارسل الآلاف من رجال الميليشيا الاثيوبيين في موجات متتابعة ليصبحوا وقوداً لنيران المدفعية الصومالية لاستنزاف ذخيرتها.

وعندما هاجمت الوحدة المدرعة المنقولة جواً مؤخرة القوات الصومالية، وجدت هذه القوات نفسها في المصيدة، واعربت الحكومة الصومالية عن نيتها الانسحاب . وتم هذا في ١٠ آذار (مارس) تاركاً «جبهة تحرير الصومال الغربي» تتحمل وحدها العبء مرة اخرى، وربما متمنية لو لم يحدث هذا «الهجوم الصومالي» ابداً.



واثبتت معركة جيجيغا ان حرب الشعب الطويلة الامد لا يمكنها ابداً الاعتماد على هجوم محضّر له بسرعة ويهدف الى ضربة قاضية سريعة، بل يجب ان تنمو على مراحل، وانه على المدى القصير يمكن للتكنولوجيا العسكرية ان تكون حاسمة في كسب المعارك. ومع ذلك، فان كسب المعارك ليس مثل كسب الحرب. وحرب ثوار الاوغادين ما زالت مستمرة.

ذيول الحرب

بدت هزيمة الجيش الصومالي في اوغادين وكأنها تحمل في طياتها احتمالات جديدة للأطراف المختلفة. وخاف الكثيرون من ان يؤكد الجيش الاثيوبي تفوقه عبر الحدود كي يهز نظام سياد بري ثم يطيح به، وبدت الاذاعات السوفييتية وكأنها تشير الى توقع استيلاء على السلطة موالٍ للسوفييت. وركزت الولايات المتحدة جهودها، من الجانب الآخر ما من اجل تفادي مثل هذا الاحتمال.

وفي الواقع، جرت يوم ٩ نيسان (ابريل) ١٩٧٨ محاولة انقلاب قامت بها جماعة ذات ميول عربية محافظة (من المحتمل انها كانت مدعومة من السعودية). ولكنها فشلت ايضاً. وبالرغم من هزيمة اوغادين الكارثية رفض نظام سياد بري التخلي عن الاشتراكية العلمية، واستخفت كافة الاطراف بشعبية هذا النظام. وكما لو كان سياد بري يهدف الى تأكيد هذه الشعبية، فانه قام بعد خمسة ايام من فشل الانقلاب بزيارة الصين سعياً وراء الدعم الدبلوماسي والاقتصادي والعسكري.

بالنسبة للاثيوبيين، لم تكن ثمار النصر حلوة كما بدت في الايام التي تلت معركة جيجيغا. فقد تابعت «جبهة تحرير الصومال الغربي» حربها التحريرية، دون ان تثبط همتها هزيمة الجيش الصومالي، والحقت خسائر جدية ببعض الاهداف المختارة مما احبط معنويات الجيش الاثيوبي. وبقيت معظم القوات الكوبية مثبتة في الاوغادين، وقد يتساءل المرء الى متى ستبقى للقيام بدور الدرك الاقليمي.

هناك تساؤلات تتعلق بقضايا ما زالت غير محلولة مثل سياسة الحكومة الصومالية تجاه اراضي الاوغادين، وموقفها من «جبهة تحرير الصومال الغربي» ومن «جبهة تحرير الاورومو». وهذا يتعلق بالوجود الكوبي لان منغيستو، كما ذكرنا سابقاً، استنجد بالكوبيين والسوفييت عندما ووجه بالتدخل الصومالي المسلح لتحقيق المطالبة



بالأراضي. فاذا ما تخلت الصومال الآن عن هذه المطالب، ولكن دون التخلي عن حقها في مساندة «جبهة تحرير الصومال الغربي» في حربها من اجل تقرير المصير، فلن يكون هنالك اي اساس معقول لاستمرار الوجود الكوبي.

وتبدو الحكومة الصومالية، بفهمها المتأخر للتاريخ الحديث، وبتلمسها ان مطالبتها بالأراضي خلقت لها اعداء اكثر من الأصدقاء، وكأنها بصدد رسم استراتيجية اكثر مهارة فالمطالبة العلنية بالأراضي اختفت من التصريحات الرسمية (ما عاد المرء يسمع شعارات مثل «فرفر الى عواش») وتبدو الحكومة وكأنها تحد من نشاطها في مساعدة «جبهة تحرير الصومال الغربي» في حربها. ويبدو ان هزيمة الاوغادين اقنعت سياد بري بان لا بديل عن حرب الثوار طويلة الامد في الاوغادين، وبأن «جبهة تحرير الصومال الغربي» يجب ان تترك لشأنها تشن هذه الحرب لحسابها على ان تقدم لها الحكومة الصومالية مساعدة معقولة، وتبدو «جبهة تحرير الصومال الغربي» وكأنها حلت، من جهتها، التناقض المتعلق بتقسيم قواتها الى جناحين، والجناح الذي كان يصر على دمج سياسة الجبهة بسياسة الحكومة الصومالية فقد مواقعه لصالح السياسة المستقلة للجبهة. ولا يعني هذا ان الجبهة يمكنها ان تقطع مع الصومال، فهذا ما لا يبدو مرغوباً فيه وليس عملياً، بل يعني ان تكون للجبهة حرية اكبر في اتباع خط سياسي مستقل قائم على اساس الحرب الشعبية طويلة الامد.

قادت هذه التطورات ايضاً، مضافاً اليها نمو «جبهة تحرير الاورومو»، الصوماليين الى اعادة تقييم نضال الاورومو في المناطق المجاورة لأوغادين. وكشفت المقابلات الصحفية عن استعداد اكبر من جانب الحكومة الصومالية و«جبهة تحرير الصومال الغربي» للاعتراف بواقع وجود «جبهة تحرير الاورومو» ولاعادة النظر بالماضي الكلامي حول المسألة الاورومية وتصحيحه. ويحتل اهمية خاصة التخلي عن استخدام تعبير «صوماليي - آبّو» للدلالة على سكان المناطق المجاورة لأوغادين والذين هم في غالبيتهم من الأورومو، اذ اصبح يشار اليهم اليوم ببساطة بتعبير «شعب الآبّو». وتعتبر هذه خطوة كبيرة لأنها تشير ضمناً الى اعادة النظر في كون الآبّو (اي الاورومو) يشكلون جزءاً من الشعب الصومالي.

وقد تبع هذا كله فتح مكتب لـ «جبهة تحرير الاورومو» في مقديشو، بمثابة خطوة تذهب بعيداً باتجاه حل التناقض الصومالي - الاورومي. وفي مقابلات صحفية، اوضح



زعماء «جبهة تحرير الصومال الغربي» ان تنظيمهم مستعد للتعاون مع نضال الاورومو. وعندما جرى الاصرار على توضيح مسألة المطالبة بالأراضي ومسألة حدود الاوغادين، قال احد قادة الجبهة: «يمكنني ان أؤكد لك، وبكل جدية، اننا لن نطالب ببوصة واحدة من الأراضي التي ليست لنا. فنحن لسنا توسعيين. ومن ناحية اخرى، فاني لا اظن ان اخواننا الاورومو سيطالبون بأرض ليست لهم، او ينكروا على الصوماليين ارضاً هي ملك للصومال». واكثر من هذا، قال انه من غير الواقعي ان نرسم على الخريطة مطالب متعارضة، لان الاهم بالنسبة للصوماليين والاورومو هو ان يقنعوا بعضهم بعضاً بالتضامن المتبادل، وعندئذ ستختفي مسألة الأراضي بوصفها مشكلة. واضاف انه اذا ما ساعدت الحكومة الصومالية «جبهة تحرير الصومال الغربي» في غير حق تقرير المصير فان ذلك قد يفسر على انه مخطط توسعي. ومن ناحية اخرى، اذا كان دعم الصومال لـ «جبهة تحرير الصومال الغربي» يقوم على اساس الاعتراف بحقهم في تقرير المصير ـ وليس فقط على اساس النزاع الحدودي ـ فان هذا سينعكس على تصرفاته في علاقته مع الجبهة. ولم يزد على ذلك اكثر من تكرار ان المستقبل وحده سيظهر ما يحدث[٣٢].

وفي هذه الاثناء، دخلت الثورة الصومالية مرحلة جديدة بانتخاب برلمان وطني في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠، هو الأول منذ انقلاب عام ١٩٦٩. وما زال هنالك في البلاد حزب واحد هو «الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي». الذي يقوده سياد بري، والذي ينتقي المرشحين. وقد حل الحزب محل «المجلس الثوري الاعلى»، الذي كان بكامله من العسكريين، في تموز (يوليو) ١٩٧٦، كجزء من العملية المستمرة لنزع الصيغة العسكرية عن الحكومة. وتم في المؤتمر الاول للحزب تشكيل لجنة مركزية ولجنة مراقبة حزبية، واعلن برنامج الحزب (الميثاق الثالث لعام ١٩٧٦ المذكور سابقاً).

إن انجازات الحزب والحكومة من الامور التي تستحق التسجيل. واحد هذه الانجازات كان كتابة اللغة الصومالية مما سمح بزيادة نسبة متعلمي القراءة والكتابة (اكثر من ٤٧ بالمئة حسب بعض الرسميين). وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥، وضع قانون جديد للاسرة منح المرأة حقوقاً مساوية للرجل. وحوكم بعض الزعماء المسلمين التقليديين الذين عرقلوا القانون واعدموا، مما اسعد نساء الصومال وافزع بعض الحكومات العربية الرجعية.



ويفخر «الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي» حالياً بكون ٦٢ بالمئة من اعضائه من النساء اللواتي تشكل منظماتهن المنفصلة، الى جانب اتحادات النقابات العمالية والشباب، العمود الفقري للنظام. وهذه التنظيمات الجماهيرية ممثلة في اللجنة المركزية، وفي اللجان الاقتصادية والاجتماعية، وفي اللجان القائمة على كافة المستويات التي تتأثر بها مصالح هذه الجماهير.

ورغم انجازات النظام هذه، ما زالت هنالك مشكلة ازالة الصبغة العسكرية عنه تدريجياً، وما زال على النظام ان يتعامل مع الاتهامات الموجهة إليه بالفئوية والمحسوبية. ويبدو النظام واعياً لذلك، ولاحتمال تغير مشاعر الكوادر اذا لم تحل هذه القضايا. ولكن قدرة النظام على الاستمرار في الوجود بعد هزيمة اوغادين وامتصاصه لاكثر من مليون لاجىء هربوا الى الصومال في اعقاب الحرب، انما يدل على شعبيته. والشعب الصومالي ما زال متحداً، ويقف صفاً واحداً وراء حق اوغادين الصومالية في تقرير المصير، ويبدو بالوضوح نفسه انه لن يجري السماح بالعودة عن الثورة الاجتماعية على مدى السنوات العشر الماضية.



القسم الثاني

سياسات التدخل



الفصل السادس

القوى العظمى ووسطاؤها

لعبة القوى

لقد تدخل النزاع في القرن الافريقي في سلسلة من التحالفات المتشابكة سريعة التبدل التي جعلت النتائج غير مؤكدة. وعلى سبيل المثال، فقد وجد الاتحاد السوفييتي واسرائيل كلاهما، في آن واحد، في الجانب الاثيوبي، مقدمين له معونة عسكرية ملموسة، في حين كان الاتحاد السوفييتي يحافظ على وجود عسكري له في الصومال خلال المرحلة المبكرة من حرب اوغادين، بينما وعد السعوديون الحكومة الصومالية بمساعدة غير محدودة من الدولارات النفطية اذا تخلت هذه عن سياساتها الاشتراكية لصالح سياسات اسلامية. وفي اريتريا، كانت القوات الاثيوبية تحارب تحت مظلة من طائرات «ف ـ ٥» و«ميغ ٢١» و«ميغ ٢٣» التي تسقط قنابل عنقودية زودتها بها اسرائيل. والكوبيون، من ناحية اخرى الذين كانوا قبل ذلك قد دعموا القضية الاريترية، رفضوا الانخراط في معارك الخط الاول، ولكنهم وفروا التدريب والدعم اللوجستي للقوات الاثيوبية في المراحل الأبكر من الهجوم المعاكس في اريتريا العام ١٩٧٨، ويبدون كأنهم يفضلون ان يُحل الصراع الاريتري عبر المفاوضات السلمية.

وعندما تدخل الاتحاد السوفييتي والكوبيون بشكل حاسم الى جانب اثيوبيا ضد الصومال في اوغادين، ترددت الولايات المتحدة في مساعدة الصومال، ولا بد من فهم هذا التردد من خلال المصالح المتقاطعة، إذ يجب النظر الى غياب الرد الاميركي في ضوء الاوضاع في الشرق الاوسط وفي افريقيا التي تقع جنوب الصحراء، وحقيقة ان الولايات المتحدة ما زالت تنظر الى اثيوبيا باعتبارها جائزة الصراع



ولقد تراوحت ردود الفعل الغربية على احداث القرن الافريقي بين مطالبة الغرب بوجوب «الوقوف في وجه» الروس، والتعليقات حول «خرافة»القوى العظمى[١]. وادى التدخل العسكري الروسي والكوبي بعد عام ١٩٧٧ الى ردود فعل اكثر تطرفاً نظراً للتهديد الذي كان يوجهه هذا التدخل الى المصالح العسكرية والاقتصادية الغربية في الاقليم، خلال هذا كله، لم يوجه سوى اهتمام ضئيل جداً لصالح الافارقة المتورطين في الصراع، او الى اسباب النزاع ونتائجه المأساوية، او الى تقرير ما يمكن عمله للتخفيف من الآلام وتأمين اطار عمل للحل العادل.

ومن الأمثلة النموذجية على ممارسة لعبة القوى هذه افتتاحية صدرت في صحيفة «التايمز» اللندنية عندما كانت حرب اوغادين في قمتها، وجاء فيها:

«ان الحرب بين اثيوبيا والصومال تواجه الحكومات الغربية بصعوبة كبرى(. . .) من الواضح ان المصالح الغربية وتلك الافريقية تتطلب الا تصبح اثيوبيا تابعة للسوفييت. وما زال بعيداً عن التأكيد ان تكون هذه هي نتيجة الصراع الراهن المتزايد دموية. وعلى العموم، فان الظروف وفرت للسوفييت فرصة ملائمة استثنائية لتكرار اللعبة الانغولية. واطلقت الدعوات المعتادة للتوسط والاتفاقات السلمية، وقد يتم اللجوء الى مجلس الامن وكذلك الى منظمة الوحدة الافريقية. ولكن، الى جانب تكديس السلاح فان المصالح الحيوية لكلا الطرفين اصبحت متورطة الى درجة كبيرة لا تفسح مجالاً للامل بوقف سريع لاطلاق النار او بحل سياسي»[٢].

ومع ذلك، فان «الدعوات للتوسط» لم تأت بالالحاح او بدرجة الاهتمام التي تفرضها ضخامة حجم النزاع المسلح. وافتتاحية «التايمز» تعكس روحية ذاك الوقت: استسلام ساخر بمرارة لقواعد لعبة القوى. وكان الوجه الآخر لهذه العملة يتمثل في فشل المبادىء الاخلاقية والقانونية الدولية في التوسط بين الأطراف او الامم المتنازعة.

إن قرار الاتحاد السوفييتي بقلب موقفه، والوقوف الى جانب اثيوبيا ضد الصومال فاجأ منافسيه. كما ان درجة التصميم والسرعة والاتساع التي تم فيها التدخل جعل ما كان يمكن اعتباره مغامرة كبرى يتحول الى حدث له ابعاد تاريخية[]. واولئك الذين لم يروا الانقلاب الروسي بمنظار السخرية المريرة كليا، رأوا ـ كما ذكرت صحيفة «التايمز» اللندنية ـ ان «الفوضى السياسية في اثيوبيا قد تكون لها اصالة ثورية يوحي بها التاريخ الروسي المشابه»[٤]. وقد وضع كاسترو ثقته في مثل هذه الاقاويل واحتضن منغيستو



باعتباره ثورياً حقيقياً[٥]، ملمحاً الى ان الثورة الاثيوبية كانت اكثر «اصالة» من تلك الصومالية، وان اوراق اعتماد منغيستو افضل من اوراق اعتماد سياد بري، وهو وصف لا معنى له في حال تحليل كلتا الثورتين في ضوء الظروف المحلية التي ولدتهما.

ومهما كانت الاسباب، فقد اصبح من الواضح الآن ان نتيجة الصراع في القرن الافريقي سوف تتحدد، في المستقبل القريب على الاقل، على اساس هذا التدخل الاجنبي. وغيّر تدويل الصراع مسار تطور الصراعات الداخلية بأن قوّى من قبضة الديرغ الذي ما كان ليستطيع الصمود في وجه هجوم «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» لولا مساعدة الولايات المتحدة واسرائيل (حتى سحبت بالعام ١٩٧٦)، ولا كان يستطيع البقاء في مكانه بعد الانقضاض الصومالي في العام ١٩٧٧ لولا المساعدة السوفييتية والكوبية.

ويبدو الآن ان اثيوبيا ـ الغنيمة الكبرى في القرن الافريقي ـ قد ثُبّتت وان الامبراطورية قد حفظت، ولكن يبدو كذلك ان الديرغ قد زاد من اعتماده على الدعم الاجنبي وانه، بذلك، جعل مستقبل اثيوبيا رهينة، وفي الوقت نفسه، فان اثيوبيا لن تكون، على العموم، غنيمة ذات قيمة بدون الاقليم الساحلي، وهذا ما يفسر تغيير السوفييت لموقفهم الداعم سابقاً للقضية الاريترية[٦]. ولهذا، وعندما كان الاستراتيجيون السوفييت يحضرون للهجوم المعاكس متعدد المراحل في اريتريا في مطلع عام ١٩٧٨، اعلنت صحيفة «برافدا» ان الصراع الاريتري كان اداة بيد الامبريالية الغربية التي تهدف الى اضعاف اثيوبيا وحرمانها من المنافذ الى البحر الاحمر. وقالت «برافدا» انه «في هذه الظروف تورط الانفصاليون الاريتريون في لعبة يلعبها الاخرون وانهم يساهمون موضوعياً في تنفيذ المخططات الامبريالية»[٧].

وواضح هنا ان النضال الاريتري، الذي قررت موسكو فجأة انه موالٍ للامبريالية، كان يقف في وجه مصالح «استراتيجية» متعددة. ونظراً لانه ما كان يمكن التخلص منه او التعامل معه بما يلائم علاقات القوة المتغيرة، كان لا بد من وصمه بأنه «موضوعياً» يساهم في تنفيذ المخططات الامبريالية. وسعت «برافدا» كذلك الى الاستنجاد بموضوع الصراع الطبقي اذ قالت:

«ان المصالح الحقيقية لسكان المحافظة (اريتريا) تتطابق مع مصالح مجموع الشعب



الاثيوبي الذي يحاول بناء حياته على مبادىء جديدة(. . .) ولقد دعمت القوى الثورية الوحدة الوطنية ونظرت الى مجموع المسألة القومية في اطار الصراع الطبقي داخل البلاد وفي النطاق العالمي»[٨].

ويمكن العثور على توضيح اعمق للاسباب السوفييتية في ملاحظات غير رسمية وردت على لسان الدبلوماسيين السوفييت في لقاءات خاصة او في الحفلات. واحد هؤلاء الدبلوماسيين شبّه التورط الدولي في القرن الافريقي بسباق شخصيات قصة «**اليس في بلاد العجائب**»، حيث لا قواعد واضحة وحيث يمكن لكل واحد ان يختار المشاركة في اللعبة او عدم المشاركة فيها[٩]. ولكن، وعلى عكس ذلك السباق الذي يخرج الكل فيه فائزين، ليس هنالك ما يضمن لأي كان ان يخرج فائزاً في القرن الافريقي. وقال دبلوماسي سوفييتي آخر كان يتحدث في احدى العواصم العربية انه «يجب صفع الاريتريين المغرورين ذات اليمين وذات اليسار» قبل ان يخضعوا[١٠].

التدخل السوفييتي

لا بد لنا من ان نبدأ باشارة سريعة الى التدخل السوفييتي في انغولا عام ١٩٧٥، والذي كان مختلفاً من الناحيتين الكمية والنوعية عن تورطه في القرن الافريقي. ففي انغولا، كانت «الحركة الشعبية لتحرير انغولا»، المتحالفة لزمن طويل مع الاتحاد السوفييتي والمستفيدة من المعونة السوفييتية في نضالها ضد الحكم الاستعماري البرتغالي، قد واجهت الابادة على يد القوات المسلحة لجنوب افريقيا التي دخلت عميقاً داخل الأراضي الانغولية متحالفة مع منظمة «اونيتا» و«الجبهة الوطنية لتحرير انغولا» المدعومتين من الولايات المتحدة. وكانت هذه النشاطات السرية لوكالة الاستخبارات المركزية الاميركية، «سي. آي. إي»، التي اصبحت اليوم مثبتة بوثائق كثيرة[١١]، الى جانب تصميم قوات جنوب افريقيا على سحق «الحركة الشعبية لتحريرانغولا»، هي التي ادت الى تدخل القوات الكوبية المدعومة بالسلاح السوفييتي.

لقد غيّر التقييم السوفييتي الدقيق لمسرح السياسة الداخلية الاميركية وغياب القوة الاميركية المضادة من طبيعة التدخل الخارجي في افريقيا واضافا بعداً جديداً الى السياسات الافريقية، وقد تأثرت كذلك لعبة «الفهم المتبادل» بين القوى العظمى (اي تخمين ردود فعل الطرف الآخر في كل حالة)، وبدأت مرحلة جديدة قال فيها احد



المراقبين المستائين انه «نتيجة لغياب الاجماع على السياسة الاميركية فقد اتيحت فرص هامة للسوفييت، وهي فرص ربما لم يكن السوفييت انفسهم يتوقعونها بمثل هذه السرعة»[١٢].

وهذا ما جعل التدخل السوفييتي في القرن الافريقي اسهل بكثير. ومنذ ذلك الحين ظهرت مدرستان في التفكير بكيفية الرد على «التحدي السوفييتي»، احداهما يمكن وصفها بالمدرسة «الافريقية»، والثانية بالمدرسة «الكونية». والمدرستان مرتبطتان بالنظريتين القائمتين حول الاستراتيجية السوفييتية في افريقيا، وهي نظرية «المخطط الكبير» ونظرية «الانتهازية»[١٣].

وتقول نظرية «المخطط الكبير» بأن الاحداث الاخيرة في القرن الافريقي هي تعبير عن التنفيذ المتصلب لاستراتيجية سوفييتية بعيدة المدى ذات اربعة اهداف رئيسية هي: ١) نشر النفوذ السياسي والاقتصادي للاتحاد السوفييتي بطريقة تنسجم مع دوره بوصفه قوة عالمية، ٢) وبالتالي، تخفيف او الغاء النفوذ والسيطرة الغربيين، ٣) ترويج السياسة والمصالح الاستراتيجية السوفييتية، وخاصة من خلال تطوير شبكة عالمية من المرافق البحرية والجوية للتفوق على انظمة الاطلاق النووية الغربية (وخاصة الغواصات النووية حاملة الصواريخ) ولحماية القوة السياسية السوفييتية، ٤) مواجهة التحدي الايديولوجي والسياسي لجمهورية الصين الشعبية[١٤].

ويعتقد ان الاتحاد السوفييتي يسعى الى تحقيق هذه الاهداف الاستراتيجية في افريقيا عبر سلسلة من التحركات التكتيكية التي، وان كانت تبدو غير منسجمة بل ومتناقضة، تمثل الردود البرغماتية على التطورات الجارية في القارة الافريقية. ولذلك، فان كيفية رؤية القادة الافارقة والحكومات الافريقية للسياسات السوفييتية وردودهم عليها تمثل مقرراً هاماً، وقد يكون مصيرياً، بالنسبة لمسيرة موسكو في القارة[١٥].

وبالنسبة للقرن الافريقي، يعتقد اصحاب نظرية «المخطط الكبير» ان التدخل السوفييتي غيّر «ميزان القوى» بشكل اساسي لصالح السوفييت في منطقة هي بمثابة الشريان للمصالح الاقتصادية الغربية، اي منطقة الخليج الفارسي*، وشبه الجزيرة العربية بثروتها النفطية، والبحر الاحمر بممراته البحرية الهامة جداً. واذا ما وفت المغامرة ثمنها وتم ضمان الصومال ثانية، تكون الاهداف الاستراتيجية البحرية السوفييتية قد

---

* تعبير المؤلف نفسه (المعرب).

تحققت.

اما النظرية الثانية، اي نظرية «الانتهازية» فتؤكد ببساطة ان سجل النشاطات السوفييتية في افريقيا وخاصة في القرن الافريقي، لا يشير الى وجود مخطط كبير، بل الى ان هذه النشاطات «انعكاسية وانتهازية»[١٦]. وكما يقول احد المراقبين عن كثب: «ان التشويش واللاثبات اللذين رافقا محاولات القيادة السوفييتية لتجنب الانشقاق مع مقديشو يعكسان غياب التخطيط والتصور»[١٧].

ويتحدث بعض انصار نظرية «الانتهازية» عن استراتيجية سوفييتية لـ«امبريالية مضادة»، مما يقرب هذه النظرية من نظرية المخطط الكبير[١٨]. على الصعيد السياسي، فان هذا يستتبع التركيز على دول ومجموعات سياسية ذات اهمية جيوسياسية موروثة بدلاً من التركيز على تلك التقدمية اصلاً، ويستتبع التركيز على تلك البلدان التي تقع في القوس الواسع الى جنوب الحدود السوفييتية، والممتد من شمال افريقيا مروراً بالبحر الابيض المتوسط والمحيط بجنوب آسيا. ويقول مبدأ «الامبريالية المضادة» اكثر من ذلك بانه بدلاً من استخدام المعونة الاقتصادية لكسب النفوذ السياسي فان موسكو تزيد من استخدام قوتها الاقتصادية (بالاضافة الى ضرباتها السياسية) لكسب مواقع اقتصادية متميزة لنفسها. وهنا ايضاً نجد ارضية للتلاقي بين النظريتين. وهذا ما يجعل المراقب الذي اشرنا اليه سابقاً يلاحظ انه بالرغم من ان الاتحاد السوفييتي كان يتصرف بحكم رد الفعل على تطورات القرن الافريقي اكثر من اتباعه لمخطط مرسوم بعناية، فان ضخامة حجم التورط قاد الى بروز نموذج جديد من «السلوك الامبراطوري» السوفييتي، بما فيه استخدام القوة الحاسمة والقاسية، وتوفر القدرة والرغبة في استخدامها الى ما يذهب ابعد كثيراً من نطاق النفوذ التقليدي. اكثر من ذلك، واستناداً الى هذا التحليل، فان امتداد التدخل العسكري السوفييتي يمثل انقطاعاً عن الاستخدام المحافظ والتقليدي للقوة العسكرية في ظروف ليست فيها المصالح الحيوية ولا الهيبة السوفييتية موضع خطر[١٩].

تدخل الولايات المتحدة

ماذا كانت سياسة الولايات المتحدة تجاه النزاع في القرن الافريقي؟ ان ادارة كارتر تزعم انها تجنبت التورط المباشر. واذا كان الامر كذلك، فهل هي سياسة جديدة لفك



الاشتباك في منطقة كانت تقليدياً،نطاقاً لنفوذ الولايات المتحده وحلفائها؟ واذا لم يكن الامر كذلك، فهل هناك برنامج يختفي وراء تجنب التورط المباشر هذا ام اتفاق سوفييتي - اميركي سري؟ او ان سياسة الولايات المتحدة في القرن الافريقي، كما يقول احد المراقبين، هي سياسة «آبوليا، او التدخل بالوكالة؟»[٢٠].

وتعود الاشارة الى كلمة آبوليا (اي غياب العزيمة) الى تهمة كان قد وجهها السيناتور هنري جاكسون الى كارتر بأنه كان يفتقد العزيمة اللازمة للعب دور اكثر فاعلية في افريقيا، ولكن، وبشكل اكثر دقة، فان المسألة تتعلق بحاجة الولايات المتحدة لأن تبقى الخيارات امامها مفتوحة تحت ضغط الاولويات المتناقصة في عصر ما بعد الفييتنام. وفي هذه الحالة، هناك مدرستان لتفسير دور الولايات المتحدة. الاولى تركز على «عدم امكانية ترويض» افريقيا - فالقومية الافريقية تحدد السلوك الافريقي - وتقول بأن هذا هو السبب في ان الاتحاد السوفييتي سيفشل في اقامة منطقة نفوذ دائم له. وفي الوقت نفسه، فان التدخل السوفييتي - الكوبي الى الجانب الاثيوبي للمحافظة على حدود استعمارية كرستها منظمة الوحدة الافريقية لن يخدم في الواقع غير تدعيم النظام القانوني الاستعماري الجديد، ويمكن رؤية الدعم السوفييتي - الكوبي لاثيوبيا «كمشبت» نفوذ في المنطقة. والنتيجة المنطقية لهذا كله هي انه نظراً لكون الولايات المتحدة لا تملك بديلاً للنظام السياسي الافريقي، فانها لا بد ان ترحب بالدور الذي تلعبه موسكو وهافانا[٢١].

والمدرسة «الافريقانية» Africanist التي يفترض ان تضم بين مؤيديها سايروس فانس واندرو يونغ تقف في مواجهة المدرسة الكونية التي يقودها زبيغنيو بريجنسكي. وهذه المدرسة تحلل الصراع في القرن الافريقي من وجهة نظر العلاقات التنافسية الشاملة القائمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وهو ما يدعو الى رؤية التورط السوفييتي نتيجة «لسياسة مرسومة بهدف نسف النفوذ الغربي (والصيني)، في حين ان افريقيا، والقرن فيها، عبارة عن الرقعة التي تجري عليها اللعبة لانها تقدم اكثر الفرص نضوجاً، وكذلك بسبب الاهمية المتزايدة لافريقيا ذاتها. ويجب النظر الى بحث موسكو عن نفوذ لها في افريقيا في ضوء مصالح مثل وصولها الى القواعد وقربها من خطوط النقل البحري الغربية والرغبة في استثمار النزاع العنصري في جنوب افريقيا على حساب الغرب، ومنع الموارد المعدنية عن الغرب بتشجيعها للانظمة الماركسية والراديكالية،

وبناء سمعة لها باعتبارها بطل القضايا الافريقية المصداق والذي يمكن الاعتماد عليه [٢٢].

وواضح هنا ان الاختلاف لا يدور حول مسائل استراتيجية اساسية، بل حول الردود التكتيكية على بروز الدور السوفييتي في افريقيا عموماً وفي القرن الافريقي بشكل اخص. وليس هناك صدام مكشوف بين وجهتي النظر، ولا النزاع حُل ببروز خط سياسي مسيطر. «فكالسفن المهجرة ليلاً، لم تكن مجموعتا الافتراضات والاهتمامات مضطرة لمواجهة احداها الاخرى مباشرة الا فيما ندر»[٢٣] وقد عكست وجهتا النظر هذه ازمة القيادة في ادارة كارتر، كما عكستا ازمة الامبريالية الاميركية في مواجهة المتحدي الجديد والقوي لسيطرتها.

ولا بد من النظر الى المضمون الاستراتيجي لسياسة الولايات المتحدة في القرن الافريقي من خلال الشرق الاوسط وافريقيا ما تحت الصحراء، وخاصة جنوب افريقيا، وذلك لسببين، اولهما على علاقة بالموقف الذي تتخذه الدول العربية المسيطرة، وخاصة السعودية ومصر، تجاه الصراع في القرن الافريقي وثانيهما على علاقة بالموقف الذي تعبر عنه حكومات افريقيا السوداء داخل منظمة الوحدة الافريقية. والذي يحدد التعاون العربي ـ الاميركي في القرن الافريقي هو المصالح المتبادلة في مسألة النزاع العربي ـ الاسرائيلي وفي السياسة العربية النفطية بعيدة المدى. اما في ما يخص الاعتبار الافريقي فان مصلحة الحكومات الافريقية في المحافظة على اوضاع ما بعد الاستعمار تضع هذه الحكومات الى جانب اثيوبيا في النزاع حول اوغادين، حيث تبدو الصومال بمظهر المعتدي الميال الى ان يقلب الاوضاع رأساً على عقب. وعلى هذا الاساس، فان انتقال السوفييت الى الجانب الاثيوبي حول مسألة اوغادين سلب الولايات المتحدة الضجيج السياسي التكتيكي، وقد يكون هو احد الاسباب التي جعلت الولايات المتحدة تتهرب من وعودها المزعومة بدعم سياد بري. وقد كان الاتحاد السوفييتي، في النهاية، ينفذ سياسة «استقرار» ما بعد الاستعمار التي دعمتها الولايات المتحدة وأيدتها. اضافة الى ذلك، فان دعم الاتحاد السوفييتي لقوى التحرر في جنوب افريقيا اضفى على تدخله في القرن الافريقي جواً من الشرعية اضاف اليه الكثير دعم السوفييت للقضية الفلسطينية.

وقد لعب اندرو يونغ في الولايات المتحدة دوراً رئيسياً في البحث عن رد ملائم على



التحدي السوفييتي. فقد رفض يونغ دعوة بريجنسيك الى موقف اميركي اكثر عدوانية ومغامرة، متبنياً (بدعم من فانس) الموقف القائل بأن الوجود السوفييتي مؤقت، وانه ـ من بعض النواحي ـ مفيد نظراً لأن الاتحاد السوفييتي كان يدفع ثمناً غالياً في مساعدته بالمحافظة على «الاستقرار» في اثيوبيا في حين انه يتلقى ـ في الوقت نفسه ـ اللوم على جهوده في هذا الميدان. وعلى المدى الطويل سيجد الاتحاد السوفييتي نفسه غارقاً في المستنقع الاثيوبي وساقطاً في شرك المشاكل القومية الافريقية المعقدة والتي لا يفهمها، وسوف يطرد من هناك كما طرد من مصر والسودان والصومال. ويضيف آخرون في وزارة الخارجية الاميركية بأمل واضح ان اثيوبيا ستصبح فيتنام الروسية. وبذلك، فان توجه بريجنسكي القتالي، القائل بضرورة ايجاد «علاقة رابطة» بين السياسية السوفييتية في افريقيا واتفاقية «سالت ٢»، مثلاً، خسر امام توجه اصحاب النظرية «الأفريقانية».

اللعبة المتشابكة للمصالح

بعد ربع قرن من السيطرة الاميركية بدت روابط اثيوبيا الاستعمارية الجديدة وقد راحت تتحلل، وأُطلقت قوى الثورة في عام ١٩٧٤. ولكن الروابط لم تقطع كلياً، واستمرت اثيوبيا في تلقي الاسلحة من الولايات المتحدة من اجل «احتياجاتها الدفاعية» حتى شباط (فبراير) ١٩٧٧. واكثر من ذلك، فقد بقيت العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة واوروبا، والتي يجب فهمها في اطار المصالح الاستراتيجية التي جرى بحثها اعلاه. وعلى سبيل المثال، اذا قطعت الولايات المتحدة المعونة عن اثيوبيا، فان اريتريا قد تصبح مستقلة وتسير في ركب الدول العربية، مما يشكل خطراً على اسرائيل، وخاصة بالنسبة لناقلات النفط والسفن الأخرى التي تمر بباب المندب. وعندما كان الصومال مدعوماً من الاتحاد السوفييتي، كان تسليح اثيوبيا ومساعدتها اقتصادياً يشكل تحركاً مضاداً منطقياً وضمانة لمصداقية الولايات المتحدة في العالم كله، وفي افريقيا خاصة. اما بعد تحول الاتحاد السوفييتي عن موقفه ووقوفه الى جانب اثيوبيا، وبعد طرد الديرغ لوحدات المستشارين العسكرين الأميركيين في عام ١٩٧٧، فقد ووجهت الولايات المتحدة بأزمة. وعند هذه النقطة بدا ان اتجاه يونغ ـ فانس (اي: حافظوا على الهدوء وادعموا اثيوبيا، والزمن وافريقيا كفيلان بالسوفييت) هو الرابح، وبقي الصومال وحيداً.



وكما يبدو في الجدول، استمرت الولايات المتحدة في تقديم مساعدتها العسكرية للديرغ حتى العام ١٩٧٧. وخلال العام المالي ١٩٧٤ لوحده تلقى الديرغ ما قيمته ١١ مليون دولار من المعونات العسكرية (نصف حجم هذا النوع من المعونة المقدم الى كل افريقيا) و١١ مليون دولار أخرى من القروض للمشتريات العسكرية[٢٤].

المساعدة العسكرية الاميركية لاثيوبيا

السنة	هبات بألوف الدولارات الاميركية	مبيعات بألوف الدولارات الاميركية	موظفون يجري تدريبهم في الولايات المتحدة
١٩٧٠	١٠٤٩٤	٦	-
١٩٧١	١١٧٦٣	-	١٤٠
١٩٧٢	١٠٦٤٥	١٠	١٥٩
١٩٧٣	٩٤٣٩	-	١٥٦
١٩٧٤	١١٧١٩	٧٤٤٠	١٤٧
١٩٧٥	١٢٩٩٩	٢٢١٢٧	١٣٠
١٩٧٦	٧٢٧٧	١٣٥٣٣٩	١٩٢

المصدر:

«United States Arms Policies in the Persian Gulf and Red Sea Area,» cited in Fred Halliday, «U.S. Policy in the Horn of Africa: *Aboulia* or Proxy Intervention? Review Of African Political Economy, no. 10 (September — December 1978), p. 16.

أما الرقمان المماثلان للعام ١٩٧٥ فكانا ١١,٥ مليون و٢٥ مليون دولار على التوالي، وفي عام ١٩٧٦ قدمت مساعدة اكبر لشراء ثماني طائرات مقاتلة قاذفة «ف ـ ٥ آ». وفي نهاية صيف ١٩٧٦ رخصت الولايات المتحدة ببيع ما قيمته ٦ ملايين دولار من المعدات العسكرية خلال عام ١٩٧٧ . واستمر كذلك التدريب، وجرى خلال العام الدراسي ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ تدريب ١٩٠ اثيوبياً في الولايات المتحدة. وتوجه الديرغ كذلك الى مصادر اخرى للحصول على المعدات العسكرية، بما فيها ايران للحصول على قاذفات «ف ـ ٥ آ»، واسرائيل للحصول على القنابل العنقودية واسلحة اخرى، وتجار الاسلحة الاوروبيين من اجل الحصول على المعدات الاخرى.



ويكشف الجدول المرفق حقيقتين اساسيتين: الاولى هي ان الولايات المتحدة تحولت عن الهبات الى المبيعات، والثانية هي ان علاقة الولايات المتحدة مع الديرغ ازدادت في الوقت نفسه الذي كان الديرغ يقيم فيه ساتراً دخانياً من الشعارات المعادية للامبريالية (اذ بلغ مجموع المساعدات والمبيعات خلال عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ حوالي ثلاثة اضعاف المجموع المماثل خلال خمس سنوات تتراوح بين ١٩٧٠ و١٩٧٤).

وبوصول دفق الاسلحة السوفييتية الكثيف الى اثيوبيا في مطلع عام ١٩٧٧ تحولت المعونة الاميركية - من خلال «وكالة التنمية الدولية» AID والبنك الدولي - الى الميدان الاقتصادي. وكان هذا الدعم المقدم الى الديرغ، الذي مكّنه من البقاء ومن الاستمرار في حروبه في اريتريا واوغادين، استمراراً لمفهوم كيسنجر حول الدعم المحسوب من اجل احباط المكاسب السوفييتية. وعلى سبيل المثال، فان وليم شوفيل، مساعد وزير الخارجية للشؤون الافريقية، كان قد قال في شهادة ادلى بها امام لجنة مجلس الشيوخ الفرعية للشؤون الافريقية في آب (اغسطس) ١٩٧٦:

> «نعتقد اننا سنواجه انتقاداً كبيراً يوجهه الينا اصدقاؤنا في افريقيا وفي مناطق اخرى لو اوقفنا الدعم عن الحكومة الاثيوبية في مثل هذه الوقت العصيب، كما ان مثل هذا التصرف سوف ينسب الى النفور من الاشتراكية الاثيوبية».

واضاف شوفيل ان سياسات الديرغ لم تقد الى معارضة منظمة وكاملة للولايات المتحدة. وعندما سئل ان كان هو شخصياً يصف الديرغ بأنه معاد لاميركا، اجاب:

> «لا يا سيدي، لن افعل. من المؤكد ان هنالك في الصحافة هجوماً على الولايات المتحدة، ولكن الحكومة، على العموم، وبالرغم من محاولتها اقامة نوع من النظام اليساري او الاشتراكي في اثيوبيا، ومهما كانت مشوشة وغير منظمة، فانها ليست ضد الولايات المتحدة بشكل منظم او غريزي (. . .). ولكني لست اجد الحكومة، رغم مواقفها غير الثابتة احياناً، معادية للولايات المتحدة في الاساس»[٢٥].

وكان هنالك بعض المخالفة لهذا الرأي طبعاً، ولكن فريد هاليداي يشير الى مصدر هذا التناقض الظاهري بالقول:

> «كانت العناصر اليمينية داخل الولايات المتحدة هي التي شجعت الاستمرار في تقديم الدعم للديرغ، وذلك للاسباب الاستراتيجية المضادة للسوفييت والمذكورة اعلاه، في حين اتجه الليبراليون الى معارضة تقديم المعونة للديرغ، سواء على اساس ان التهديد



السوفييتي امر مبالغ فيه او عدم امكانية مواجهته بهذه الطريقة، ام على اساس ان الديرغ، بسحقه للاريتريين واعدام معارضيه بالجملة، لا يستحق الدعم من وجهة نظر حقوق الانسان.»[٢٦]

ويستشهد هاليداي بطوم فيرر كمثال للانتقادات الليبرالية. فقد عارض فيرر طروحات وزارة الخارجية الاميركية على اساس ان: ١) لا اريتريا ولا باب المندب لهما اهمية استراتيجية خاصة سواء بالنسبة للولايات المتحدة ام بالنسبة لاسرائيل، ٢) الفكرة القائلة بان تحول الولايات المتحدة في موقفها سيؤدي الى انفصالات في افريقيا لا تقف على قدمين، ٣) الميثاق السياسي للديرغ كان غريباً عن الولايات المتحدة، وليس من المشروع دعم الديرغ فقط لان الاتحاد السوفييتي كان يدعم الصومال.

وفي مطلع العام ١٩٧٧ اعلنت ادارة كارتر انها ستقطع المعونات العسكرية (وليس المبيعات) المقدمة الى اثيوبيا على اساس مبادىء حقوق الانسان. وهذا ما وفّر مبرراً للجناح المؤيد لموسكو داخل الديرغ، ولحلفائه، للدعوة الى القطيعة مع الولايات المتحدة. وتبنت الولايات المتحدة بحذر سياسة ترقب (انتظر لترى)، تقوم على المحافظة على العلاقات مع الديرغ وعدم قطع المعونة الاقتصادية، بل تخفيض مستواها. ولم تكن هذه السياسة مقتصرة على الفرع التنفيذي من الحكومة. فقد قام عضوان في الكونغرس، هما دون بنكر وبول تسونغاس (وهو احد متطوعي «فرق السلام» سابقاً في اثيوبيا وعضو في مجلس الشيوخ حالياً) بزيارة اثيوبيا في بعثة حسن نية، وقابلا منغيستو في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧. واعلنت الولايات المتحدة في اواخر شباط (فبراير) ١٩٧٨، انها تقوم بتزويد اثيوبيا ببعض سيارات الجيب وقطع الغيار كجزء من صفقة مبيعات عسكرية قيمتها ٤٠ مليون دولار عقدت في ايار (مايو) ١٩٧٧. وتابعت الولايات المتحدة، على العموم، ادانة الدور السوفييتي والكوبي في القرن الافريقي.

وفي الوقت نفسه، دق كارتر جرس الانذار «الكوني». في ما بدا انه لقاء مع خط بريجنسكي العدواني في منتصف الطريق. ففي بيان حول السياسة الخارجية صدر في ١١ حزيران (يونيو) ١٩٧٧ قال كارتر: «اني ميال (. . .) الى ان اتحدى بقوة، وبطريقة سلمية، الاتحاد السوفييتي وآخرين من اجل النفوذ في مناطق العالم التي نشعر انها اساسية بالنسبة لنا الآن او انها قد تصبح كذلك خلال خمس عشرة سنة او عشرين سنة من الآن». ومثل هذه البلدان تشمل فييتنام والعراق والصومال والجزائر والصين وكوبا.



ومع ازدياد تحول اثيوبيا الى مظلة للنفوذ السوفييتي، اصدر كارتر تعليماته الى نائبه مونديل لكي يطلب من فانس وبريجنسكي التحرك للحصول على صداقة الصومال، وتقرر في تموز (يوليو) ١٩٧٧ تسليح الصومال. واستناداً الى آرنو دي بورشغريف فان «الصوماليين يدعون انهم بدأوا هجومهم الشامل على اقليم اوغادين في تموز (يوليو) الماضي [١٩٧٧] استناداً الى توقع لمعونة السلاح الاميركي، ولانهم استلموا رسالة اميركية سرية [من «اعلى مستوى»] فسروها بأنها ايعاز بالهجوم لاحتلال المنطقة»(٢٧). وانكرت الولايات المتحدة رسمياً ان هذه كانت نيتها، وهو ما يكشف - اذا كان قول بورشغريف صحيحاً - التناقض العميق بين اتجاهين متنافسين.

وتابع الصوماليون المسلحون بأسلحة سوفييتية زحفهم عبر اوغادين ليجدوا انفسهم فجأة بدون دعم اميركي. وعندما هزم الجيش الاثيوبي المدعوم بالسوفييت والكوبيين الجيش الصومالي، لاحظ الدبلوماسيون الاميركيون، نفاقاً، ان «العدوان» الصومالي يجعل المعونة الاميركية مستحيلة(٢٨).

وأحد اسباب سحب عرض الاسلحة هذا هو ما سببه من غضب في كينيا التي خافت من المخططات الصومالية ازاء «منطقة الحدود الشمالية» اذا ما كسبت الصومال حرب اوغادين. ولم يكن باستطاعة حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا التضحية بمصالح كينيا، التي هي نموذج للتنمية الاستعمارية الجديدة، وجاء الرد الغربي على احتجاجات كينيا الى جانبها دون اية مواربة.

كوبا: القوة الوسيطة

ليست القوى العظمى هي الدول الوحيدة المهتمة بالصراع في القرن الافريقي. فالقوى المحلية والاقليمية متورطة فيه ايضاً، بما في ذلك السودان الموجود الى الشمال والشمال الغربي مباشرة، ومصر وليبيا واسرائيل الأبعد الى الشمال، والعربية السعودية وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية عبر البحر الاحمر وخليج عدن، وكينيا في الجنوب. وقد أدى النزاع العربي - الاسرائيلي الى التورط المباشر ايضاً لسوريا والعراق في قضايا القرن الافريقي، بينما اصبحت كوبا متورطة من خلال محاولتها التأثير على نتائج الصراعات المحلية.



وتنبع مصالح معظم الدول المجاورة من تقويمها لانحياز القوى المتورطة في الصراع، والمضاعفات بعيدة المدى للنتائج، وخاصة في ما يتعلق بالمصالح الوطنية لهذه الدول. كما انها يمكن ان تعكس نظرة القوى العظمى التي تلتزم كل من هذه الدول بسياساتها. على العموم، لا يمكن تفسير التدخل الكوبي بالقول بالحاجة الى حماية المصالح القومية الكوبية، لأن مثل هذه المصالح ليست مهددة مباشرة. وليس هنالك اي عامل تاريخي او جغرافي يربط كوبا بالصراع في القرن الافريقي سوى دعمها السابق للنضال الاريتري من خلال التدريب والتسهيلات الاخرى. ولهذا فقد استعملنا تعبير «الوسيط» لتمييز التوسط الكوبي، والوساطة هنا تعني نوعاً من التورط العسكري الذي يتدخل فيه الوسيط مباشرة، ومهما كانت دوافعه، للتأثير على سير الاحداث او رسمها.

لماذا تدخل الكوبيون في القرن الافريقي، ولحساب من او لأي هدف؟ تختلف الآراء حول ذلك بين اليمينيين المتطرفين الذين يسمون السوفييت والكوبيين مرتزقة، واليساريين المنقسمين في تقولهم الموضوع. وقد تتضح نظرة الكوبيين انفسهم الى دورهم هذا من خلال التصريحات التي ادلى بها قادتهم، بمن فيهم فيدل كاسترو[٢٩]. ويبدو من هذه التصريحات ان الكوبيين يرون انفسهم قوة اممية ثورية، تتقدم وتساعد او تحمي الحركات الثورية. وكان اوضح الامثلة تدخلهم في انغولا عام ١٩٧٥ لصد وهزيمة مؤامرة امبريالية الهدف منها تدمير «الحركة الشعبية لتحرير انغولا». ولم يتردد اليسار في اطراء ذلك الدور. ولكن الامر في القرن الافريقي ليس واضحاً كما هو في انغولا، كما انه لا يمكن اجراء تقسيم واضح للقوى المتورطة في الصراع بين معسكرين احدهما موالٍ للامبريالية والآخر معاد لها. والموضوع الرئيسي هو النظرة الكوبية الى النظام الاثيوبي، وفهم الكوبيين للقوى داخل وخارج اثيوبيا من حيث كونها تساعد النظام ام تؤذيه.

لقد كان التورط الكوبي في القرن الافريقي قبل عام ١٩٧٤ يتركز على الصومال، حيث قامت مجموعة كوبية كبيرة بتدريب القوات المسلحة الصومالية وتقديم المشورة اليها حول استعمال وصيانة الاسلحة السوفييتية. أما التدخل الكوبي في اثيوبيا، وعلى نطاق واسع، فقد تبع خطوات التحول السوفييتي بعد عام ١٩٧٧، رغم ان مجموعات صغيرة من الكوبيين كانت موجودة في اثيوبيا منذ ثورة عام ١٩٧٤.

لقد اختار الكوبيون دعم اثيوبيا وجعلوا اختيارهم هذا حاسماً، وخصوصاً خلال



حرب الاوغادين عندما شارك ما يتراوح بين ١٥ و١٨ الف كوبي في القتال، حيث امنوا الدعم اللوجستي وقادوا المدفعية والصواريخ وساقوا الدبابات وحاملات الجنود المدرعة، وعملوا طيارين للطائرات الروسية من طراز «ميغ ٢١» و«ميغ ٢٣». ويقول الكوبيون ان الثورة الاثيوبية كانت اكثر «اصالة» من الثورة الصومالية، وان الغزو الصومالي لأوغادين كان يشكل تهديداً للثورة الاثيوبية. والدعم الكوبي في اريتريا يقتصر على بعض الدعم اللوجستي ووجود رمزي في العاصمة اسمرة للمساعدة في الحفاظ على «القانون والنظام». ولم ترد مؤخراً اية تقارير عن تورط القوات الكوبية في خط القتال الأول رغم ان هنالك ظنوناً بأن الطيارين الكوبيين يقودون طائرات الميغ.

الرأي الاكثر حماسة، وغير المنتقد، للثورة الاثيوبية يصور عن الكاتب الكوبي راوول فالديز فيفو، الذي يكرر تحليلاً قال به منغيستو وكان قد عبر عنه كاسترو مسبقاً. ففي كتاب له عن اثيوبيا يتساءل فيفو كيف يمكن لثورة ان تنتصر دون حزب او دون حركة ثورية منظمة، ولكنه يتحاشى الاجابة عن هذا التساؤل الخطير بأن يقول ببساطة: «ان جواب هذه الأسئلة يقدم في الواقع درساً كبيراً في الديالكتيك». ويضيف انه «بعيداً عن الطبيعة العفوية للجماهير (. . .) فان الأكثر اثارة للدهشة في الثورة الاثيوبية كان ان قيادتها استلمتها القوات المسلحة. ولمثل هذه المفاجأة منطق مستتر وهو انه كان لا بد ان تكون [القيادة] بيد الجيش او لا احد. وإلا، فان اثيوبيا كانت ستصبح مجتمعاً دون اي نظام اجتماعي على الاطلاق»[٣٠]. وفي الوقت نفسه، يلاقي الكوبيون صعوبة في التمييز بين الصراع في اريتريا وذاك في الأوغادين واجزاء اخرى من اثيوبيا. وكارلوس رافائيل رودريغز، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي ونائب رئيس مجلس الدولة ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية، انكر باصرار اي تورط كوبي في اية محاولة للقضاء على النضال الاريتري، بينما يؤكد كوبيون آخرون مقاومة محاولات عديدة لتوريطهم مباشرة في القتال في اريتريا[٣١]. وقد كانت زيارة منغيستو لهافانا في نيسان (ابريل) ١٩٧٨ تستهدف في الدرجة الاولى اقناع الكوبيين بتغيير رأيهم ومساعدة اثيوبيا ضد الاريتريين كما فعلوا ضد الصوماليين في اوغادين. بل ان منغيستو حاول تجاوز رؤوس القيادة الكوبية والتوجه مباشرة الى الشعب في اجتماع جماهيري. ولكن الكوبيين اصروا، على العموم، ان المسألة الاريترية هي مسألة داخلية يجب ان تحلها الاطراف المعنية سلمياً في ما بينها، وميزوها بهذه الطريقة عن اوغادين

حيث استجابوا للمناشدة السريعة لدولة ذات سيادة في طلب صد «غزو اجنبي». عند هذه النقطة تصبح النظرة الكوبية الى الثورة الاثيوبية وقيادتها ا هامة جداً في تحديد مدى التدخل الكوبي الى جانب هذه الثورة. ولأن الكوبيين كانوا متورطين في الصومال قبل حرب الاوغادين، اذ كانوا منذ بداية السبعينات يقومون بتقديم المشورة وبتدريب الجيش الصومالي، فقد تابعوا ذلك حتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، عندما قطع سياد بري علاقاته مع هافانا.

هل هذه «الاممية» هي السبب الحقيقي، او الوحيد، في الموقف الكوبي؟ اليست هنالك، ربما، مظاهر اخرى للمصالح القومية متداخلة في الأمر؟ هل هناك مثلاً، «مشروع مشترك» سوفييتي - كوبي يقوم فيه الكوبيون بتنفيذ الأهداف الجيوسياسية السوفييتية دفعة على الحساب المدينة به كوبا للدعم العسكري والاقتصادي الذي تلقته على مدى السنوات العشرين الماضية؟ ان القسم الاكبر من اصحاب الاطلاع الحسن على تفاصيل التدخل الكوبي في انغولا يرى ان الكوبيين تصرفوا بصفتهم عملاء احرار وبمبادرة منهم. وقد تمت مشاورات بينهم وبين الروس طبعاً[٣٢]، وربما تكون هذه المشاورات قد تعمقت خلال المراحل الاخيرة متحولة الى استراتيجية اكثر تناغماً للدفاع عن دولة انغولا، رغم انه لا يبدو، حتى في هذه المراحل، وجود اتفاق كامل حول كافة المواضيع. ولكن هذا التورط المشترك في انغولا اوجد بلا شك حليفين يشتركان في نظرتهما الى «المشاكل» الافريقية وفي تعاملهما معها. وهكذا، عندما قرر احدهما التدخل في الجانب الاثيوبي وافق الآخر، ربما من اجل البقاء في الخط نفسه.

وهكذا سارت القضايا. وقد تم تأكيد ذلك خلال محاولة كاسترو التوسط بين اثيوبيا والصومال بعقد اجتماع يضم منغيستو وسياد بري في عدن في آذار (مارس) ١٩٧٦، حيث اقترح قيام اتحاد فيدرالي يضم اثيوبيا والصومال وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية. ولكن هذه المحاولة لايجاد جبهة مناهضة للامبريالية في الاقليم كانت تفتقر الى الاسس الملائمة على العموم. واشترط سياد بري شرطين: الاول هو السماح للاريتريين بالانضمام الى الاتحاد شريكاً كاملاً مساوياً للشركاء الآخرين، والثاني هو اعطاء سكان اوغادين حق تقرير المصير مع خيار الانضمام الى الاتحاد. ورفض منغيستو الشرطين. وكان فشل الاجتماع في اخذ شرطي سياد بري بعين الاعتبار، او فشل الوسطاء في العثور على حلول بديلة، ثم انحيازهم التالي الى اثيوبيا مع



القاء اللوم على الصومال في فشل الاتحاد الفيدرالي المقترح، يدل بشكل اكيد على الاستعداد المسبق للوقوف الى جانب اثيوبيا.

ويرى بعض المراقبين كذلك ان الشخصية لعبت دوراً ليس قليل الأهمية في اللحظة الحاسمة، فمعالجة سياد بري البراغماتية والأكثر احتراساً ربما تكون قد احبطت الحماسة الثورية عند الزعيم الكوبي، في حين ان توق منغيستو للحصول على الاعتراف (بثوريته) والذي قاده الى الذهاب الى اي مدى كان ليعجب الآخرين، ربما البس حماسته لبوساً ثورياً. وربما كان تفسير جزئي لاطراء كاسترو لمنغيستو الذي كثيراً ما يجري الاستشهاد به في قوله عنه انه «ثوري اصيل». ومنذ تلك اللحظة اعيدت كتابة تاريخ حياة منغيستو السياسية جزئياً، فيما راح فيفو يرسم صورة يبدو فيها وكأنه مخطط الثورة الاثيوبية وربانها. وبقلم فيفو، تتحول اقامة منغيستو في الولايات المتحدة لمدة ستة اشهر لحضور دورة في القانون الاداري الى نقطة انعطاف رئيسية وتجربة غيرت مجرى حياته: «من خلال تجربته في الولايات المتحدة بدأت تتكون لدى منغيستو نظرة واضحة الى العالم الراهن الذي تزداد فيه الثورات والانتفاضات والنزاعات بشكل لا يمكن السيطرة عليه»[٣٣].

اما بالنسبة للمصلحة القومية الكوبية في الاقليم، وفي اثيوبيا خصوصاً، فان الحقائق لا تدعم خط هذا المنطق. ان الهدف الاقتصادي بعيد المدى لكوبا هو تطوير مجتمع متكامل لشعوب اميركا اللاتينية. وقد حدد كاستر ذلك بوضوح منذ ١٩٧٣ اذ قال: «نحن اميركيون لاتينيون (. . .). وفي المستقبل علينا تحقيق التكامل بيننا وبين اميركا اللاتينية»[٣٤]. وتقوم هذه السياسة على ما يسميه جيمس بيتراس بالتحول عن «السياسات الثورية ذات القطبين» الى «استراتيجية الكتلة الاقليمية لعزل الولايات المتحدة»[٣٥]. وكذلك فان اعتماد كوبا سواء على الاتحاد السوفييتي ام على الحلفاء الاقتصاديين الأوروبيين الشرقيين (في الكوميكون) لا يبدو غير قابل للتغير الى الدرجة التي تجعل الكوبيين ينقادون انقياداً اعمى لأوامر موسكو. وتظهر دراسة العلاقات التجارية السوفييتية ـ الكوبية ان الحصة السوفييتية من الصادرات والواردات الكوبية قد هبطت بشكل ملحوظ في عام ١٩٧٤، وان التجارة الكوبية مع البلدان خارج الكتلة السوفييتية قد توسعت بأكثر مما فعلت مع بلدان الكتلة السوفييتية بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٤. في هذه السنوات ازداد مجموع التجارة الكوبية مع العالم بنسبة تقارب ٨٩ بالمئة



(من ١,٢٣٧٤ مليونا الى ١,٤٤٤٣ مليون بيزوس). في حين كانت نسبة الازدياد هذه في تجارة كوبا مع بلدان الكوميكون تقارب ٦٩ بالمئة (من ١,١٣٧٣ مليوناً الى ٢٣٢٥,٩ مليون بيزوس)[٣٦].

لقد كانت اريتريا امتحاناً قاسياً للادعاء الكوبي بلعب الدور الأممي الثوري، ولكن هذا الدور ظلله ادعاءان متناقضان. فمن ناحية، كانت هناك تقارير عن تورط كوبي محدود بتدريب العسكريين الاثيوبيين وتأمين الدعم اللوجيستي خلال الهجوم المعاكس في صيف عام ١٩٧٨، والذي انتهى باستعادة الجيش الاثيوبي للعديد من المدن. ومن ناحية ثانية، يبدو ان هنالك خلافات سوفييتية ـ كوبية حول اريتريا ظهرت من خلال عدم تدخل الكوبيين في الهجوم المعاكس الذي شن في تشرين الاول ـ تشرين الثاني (اكتوبر ـ نوفمبر) ١٩٧٨ وتوِّج باستعادة مدينة كيرين التي كانت تحت سيطرة «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا»، وهو الهجوم الذي قام باعداده وتنسيقه حوالي الفين من كبار ومتوسطي الرتب من الضباط والجنود السوفييت[٣٧]. واذا كان صحيحاً ان كوبا اتخذت قراراً بعدم التدخل في اريتريا فان هذا القرار يشكل بداية مرحلة جديدة في الصراع هناك، لأنه يستدعي اعتماداً اثيوبيا اكبر على السوفييت في تنسيق حرب طويلة الامد، وقد يعني هذا فييتناماً سوفييتية حقيقية.

وماذا عن دور اليمن الجنوبي؟ هل يحل اليمنيون الجنوبيون محل الكوبيين؟ لقد افيد عن تدخل جنود اليمن الجنوبي الى الجانب الاثيوبي في حرب اوغادين، وكذلك في المعارك حول مصوع في اواخر عام ١٩٧٧، ولكنهم سحبوا منذئذ وتعهد اليمن الجنوبي على ما يبدو بعدم الوقوف ضد الاريتريين الذين كانوا قد ساندوهم منذ اواخر الستينات. ولكل من «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» و«جبهة التحرير الاريترية» مكتب في عدن، وقد بقيت هذه المكاتب قائمة حتى في الفترة التي افيد فيها عن اشتراك قوات اليمن الجنوبي في المعارك حول مصوّع.

العربية السعودية: قوة وكيلة

ان للعربية السعودية، التي هي محوردولاب السياسة الاميركية في الاقليم، اهتماماً كبيراًبالصراع في القرن الافريقي. ويرى السعوديون الوجود السوفييتي بمنظار المعاداة للشّيوعية كما فعلت الولايات المتحدة خلال ادارة نيكسون وكما استمرت تفعل الى حد ما



حتى اليوم. والتفكير الاميركي بتأثر بلا شك بالنظرة السعودية الى «الخطر الشيوعي»، والعكس بالعكس. وكما يقول هاليداي: «ان الولايات المتحدة والدول العربية بحاجة كل منهما الى الآخر، إنْ في مواجهة اسرائيل دبلوماسياً ام في الادارة الطويلة الامد لمداخيل النفط التي تكسبها هذه الدول»[٣٨].

بعد موت الملك فيصل عام ١٩٧٥، تحركت الفئة السعودية الحاكمة بثبات باتجاه لعب دور اكثر فاعلية في الاقليم، وذلك باستخدام سلاح النفط والقوة المالية الناجمة عن مداخليه. وادى «تدوير الدولارات النفطية» اي ببساطة اكبر: تصدير السيولة الى العالم الثالث عبر الشركات الاميركية متعددة الجنسيات، الى زيادة قوة الروابط السعودية مع الولايات المتحدة، وقوة الطبقة السعودية الحاكمة. وتتلاءم السياسة الخارجية السعودية تماماً مع سياسة الولايات المتحدة في دعم حكومات افريقيا والشرق الاوسط التي تشارك الولايات المتحدة والسعودية هدفهما في الحد من النفوذ السوفييتي والشيوعي. فمثلاً، عندما رفض الكونغرس الاميركي تخصيص مبلغ ١٥٠ مليون دولار لمساعدة زائير التي يحكمها موبوتو في مواجهة انغولا عام ١٩٧٦، تقدم السعوديون ومنحوا موبوتو هذا المبلغ. وفي ربيع عام ١٩٧٧، طارت القوات المغربية الممولة سعودياً الى زائير لتساهم في القضاء على انتفاضة مقاطعة شابا الهادفة الى الاطاحة بموبوتو. وفي مصر، تمكن السادات من تجاوز الازمة التي نجمت عن سياساته المشوشة المضادة للثورة بفضل الدعم السعودي المالي لنظامه[٣٩].

ويصل الدور السعودي قمة هجوميته في جهوده لكبح النفوذ السوفييتي في القرن الافريقي والاقليم المحيط به. وقد اخذ السعوديون المبادرة سواء في وضع الخطة ام في جمع المال لدفع الصومال الى فصم تحالفه العسكري مع الاتحاد السوفييتي، وهو ما لقي الاعجاب الكبير في الولايات المتحدة اذ تلاءم مع رغبتها في تجنب التورط المباشر. وقد عرض السعوديون على الصومال مبلغ ٣٠٠ مليون دولار شرط ان يقوم الصومال بطرد الروس ويعود الى الحظيرة الاسلامية. وكذلك كان السعوديون ينظرون الى الانظمة العربية «الراديكالية» في العراق وسورية واليمن الجنوبي باعتبار هذه الانظمة وكيلة للسوفييت، وتآمرت السعودية مرات كثيرة للاطاحة بهذه الانظمة.

ان اختلاف وجهات النظر حول اسرائيل، وخاصة بعد اجتماعات كامب ديفيد،



اوقعت الولايات المتحدة في مشكلة مربكة اذ وجدت نفسها موزعة بين العربية السعودية التي هي مصدرها الرئيسي للطاقة من جهة، والتزامها تجاه اسرائيل من جهة اخرى.

وبالرغم من الشكوك السعودية المتعلقة بطريقة معالجة الولايات المتحدة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي في اجتماعات كامب ديفيد، وبالرغم من التصريحات العلنية التي اطلقها اعضاء الفئات السعودية الحاكمة بخصوص الوجود الاميركي في الاقليم، فان العلاقات الاميركية ـ السعودية ترتبط برابط حياتي، حيث تقوم السعودية بدور وكيلة الولايات المتحدة في الاقليم وتؤمن كذلك تدفق النفط الى الغرب مقابل الدعم العسكري وفي ميادين اخرى. والحكام السعوديون مقتنعون تماماً بان منظور الاطاحة راديكالياً بحكومتهم وفقدان السيطرة على خطوط نقل النفط الى اسواق الولايات المتحدة هما امران غير مقبولين لدى واشنطن. وكما قال احد مسؤولي الخارجية الاميركية: «انهم (السعوديون) يعتقدون بان السياسة الاميركية تجاه العربية السعودية محددة بما يمكن ان تكون عليه السياسة الاميركية تجاه العائلة. وهو اقوى التزام يمكنهم ان يسعوا اليه»[٤٠].

وليس النفط هو العامل الوحيد في هذا التحالف، فان هناك ما يقدر بحوالي ٤٠ مليار دولار من عائدات النفط موجودة في مصارف الولايات المتحدة وحدها، و٢٠ ملياراً اخرى في توظيفات مختلفة. وقد اشترت العربية السعودية سندات خزينة اميركية في العام ١٩٧٧ اكثر مما فعلت المانيا الغربية، وهي العميلة التقليدية الاكبر لهذه السندات الاميركية. ويقدر ان حجم الممتلكات (الاسهم والسندات) العربية السعودية الخارجية سيصل الى ١٠٠ مليار دولار في العام ١٩٨٠. ويدرك السعوديون تماماً القوة الضمنية لهذه الحقيقة، ويعبرون عن ذلك بطرق مثيرة للاهتمام. وهو ما جعل وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، يسمي هذه القوة «سلاح المال» الذي يمكن استخدامه لممارسة النفوذ في اي اتجاه كان، بما في ذلك نسف اقتصاد البلدان الرأسمالية[٤١]. ومن الواضح ان صانعي السياسة الاميركية يفترضون ان هذا لن يحدث لان مثل هذه الخطوة ستخرب الاقتصاد السعودي الذي هو قيد النمو ولأنها ستكون بالتالي ضد مصالح الحكومة السعودية نفسها.

على العموم، لقد خلق سقوط شاه ايران بعض الاضطراب في العلاقات الاميركية ـ السعودية. وفي تصريح ادلى به سعود الفيصل بدا وكأن هنالك اشارة الى مراجعة سياسية في اعقاب سقوط الشاه وعدم تمكن الولايات المتحدة من الوقوف في وجه



الموجة الثورية. ففي مقابلة نشرتها مجلة «الحوادث» البيروتية في ٣ آذار (مارس) ١٩٧٩ نسب الى سعود الفيصل قوله انه يعترف بان للاتحاد السوفييتي «دوراً هاماً في السياسات العالمية» وانه لا يشارك الولايات المتحدة خوفها من توسع النفوذ السوفييتي باعتباره قوة منسببة لعدم الاستقرار في الاقليم. واضاف قائلاً ان «ما يهدد الاقليم واستقراره هو الخطر الصهيوني». وكان هذا، بالطبع، قبل الغزو السوفييتي لأفغانستان.

وقد تعكس هذه النظرة الاستياء من المفاوضات الاميركية مع اسرائيل اكثر مما تعكس انفتاحاً على الاتحاد السوفييتي. وقد تكون كذلك خطوة تكتيكية،الهدف منها ابعاد احتمال الانقضاض الراديكالي على النظام. وهذا يفترض بالتالي وجود قلق سعودي من عدم قدرة الولايات المتحدة على مواجهة الاتحاد السوفييتي او حلفائه في المنطقة في حال حدوث انتفاضة ثورية تتمثل بالحالة الايرانية التي زادت من حدة شعور الحكام السعوديين بعدم الاطمئنان. ويدعم تصريح وزير الخارجية السعودي في الواقع التحليل التالي: «اننا نرغب في التشديد على ان غياب العلاقات الدبلوماسية [مع الاتحاد السوفييتي] لا يعني اننا لا نعترف بالاتحاد السوفييتي. على العكس من ذلك، فقد عبرنا مراراً عن امتناننا للسياسة الايجابية التي تبناها الاتحاد السوفييتي تجاه القضايا العربية».

ومن الجدير بالملاحظة، على العموم، ان سعود الفيصل اتبع باستمرار خطاً اكثر استقلالية عن سياسة الولايات المتحدة من الامير فهد. ولهذا يبدو ان هنالك انشقاقاً، بين جناحي المجموعة السعودية الحاكمة، يمثل فيه سعود الفيصل مجموعة اقلية «يسارية» (او بتحديد ادق: اقلية محايدة) اثرت فيها الاحداث الاخيرة. وتؤكد هذا ملاحظات سعود الفيصل اثناء زيارة وزير الدفاع الاميركي هارولد براون للمنطقة، والتي جاء فيها:

> «لقد شعر الاميركيون ان الاتحاد السوفييتي يحاول الاستفادة من تغير الظروف في المنطقة، وهم يعتقدون ان السوفييت يحاولون تأجيج النزاعات وتشجيع العنف، ويرون هذا الامر خطراً لانه يتجه الى الاخلال بالتوازن الدولي. ولقد اوضحنا (لبراون) ان ليست لنا اية علاقة بالاستراتيجيات الدولية(. . .) وان ما يهدد المنطقة واستقرارها في الواقع هو الخطر الصهيوني والطريقة الوحيدة لاعادة الهدوء والاستقرار في المنطقة هي انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، واعادة القدس، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره»[٤٢].



وقد حاولت الولايات المتحدة طمأنة السعوديين. ورفضت الحكومة السعودية عرض براون وضع قوات عسكرية اميركية في العربية السعودية، وما زالت الولايات المتحدة تواقة الى اثبات الاهمية التي تعلقها على «استقرار» الخليج، وهي تدرس زيادة القوى البحرية الموجودة في المحيط الهندي، بما في ذلك ارسال سفن انزال برمائية، وقيام الطائرات الحربية بزيارات مؤقتة الى المنطقة، ووضع ترتيبات للتخطيط العسكري المشترك مع القوات المسلحة المحلية(٤٣).

وهكذا، فان الاحداث الاخيرة في المنطقة ادت على ما يبدو الى ازمة ثقة، وكذلك الى ثغرة في الاتصالات بين الحليفين الاستراتيجيين. واذا كانت الولايات المتحدة قد تعلمت اي درس من هذه الاحداث الاخيرة، فهو انها في تعاملها مع السعوديين لا يمكنها ان تبالغ في لعب دور الوصاية وان تقدم لهم باستمرار «امراً واقعاً» تم تنفيذه، وخاصة في المواضيع الحساسة مثل الموضوع الاسرائيلي.

وأكثر من ذلك، فان الوضع الذي خلقته المصالحة العراقية ـ السورية كان له تأثيره ايضاً على الشعور السعودي بالمبادرة والاستقلال. ويعتقد المسؤولون الاميركيون ان القرار السعودي بالسير في ركاب الاكثرية العربية في ادانة اتفاقات كامب ديفيد كان شذوذاً مؤقتاً حاد بالسعوديين عن هذا الموقف، ولكن السعوديين وقفوا موقف منتقد للسادات، مع ذلك، لأنهم غير راغبين بالقطيعة مع الدول العربية الأخرى حول مسألة السلام مع اسرائيل الا اذا كان هنالك حل عادل للقضية الفلسطينية. وما يريده السعوديون هو مظلة امن اميركية دون ان تجري مماثلتهم تماماً بالولايات المتحدة. وقد يؤدي هذا الموقف الى زيادة في الروابط مع اوروبا الغربية، وكذلك الى اعادة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي. وبهذه الحالة فان دور الوكيلة الهجومي الذي لعبته السعودية في القرن الافريقي قد يتغير الى دور «دبلوماسية دفتر الشيكات» الاقل ظهوراً والقائم على السخاء المالي.



الفصل السابع

الجيران والمتطفلون

المصالح العربية في الاقليم

هناك اربعة هموم تحدد سياسات الحكومات العربية في المنطقة. الأول هو الخوف من الحركات الثورية والنفوذ السوفييتي على مثل هذه الحركات. وقد كان هذا مصدر قلق مسيطر على مصر والسودان، وكذلك على العربية السعودية. وقد أدى هذا الخوف الى محاولات لاحتواء انتفاضة الثورة الاثيوبية، ولكبح التجربة الثورية الصومالية، وللسيطرة على النضال الاريتري وسحق امكاناته الثورية في المنطقة، ومحاصرة الحكومة الثورية في اليمن الجنوبي. ولا بد من فهم موقف البلدان المختلفة احدها من الآخر ومن احداث القرن الافريقي (وتغييرها الدراماتيكي للمواقف وخاصة بالنسبة لاريتريا) في ضوء نظرة كل نظام الى الخطر الذي يهدد بقاءه اكثر من فهمه في ضوء المصلحة «القومية»، ولا صحة لأية شعارات معاكسة.

ثانياً، الهم الثاني هو الاهتمام بالسودان، باعتباره نقطة تلاقي المصالح الافريقية والعربية، لأن التأثير الأكبر والمباشر لاحداث القرن الافريقي على العالم العربي انما يكون عبر السودان. والسودان هو اكبر البلدان الافريقية، اذ تبلغ مساحته ٢,٥ مليون كيلومتر مربع وعدد سكانه لا يزيد عن ١٥ مليون نسمة. اما مصر التي يبلغ عدد سكانها ٤٠ مليون نسمة فان ٩٧ بالمئة من اراضيها صحراوية، وهي بحاجة الى الوصول الى الأراضي السودانية لتشغيل فلاحيها وللحصول على المنتجات الغذائية السودانية لجماهير مدنها، كما انها تريد بلداً صديقاً في موقع السيطرة على منابع نهر النيل.

والتحدي الذي تواجهه اية علاقة، وكل علاقة، بين الطرفين يقوم على تجاوز مصر للشك التاريخي في انها تسعى الى الهيمنة وليس الى المشاركة. وقد ظهر بين الطرفين نموذج للتعاون القوي، تم تدعيمه بحلف دفاعي وبجلسة برلمانية مشتركة عقدت في القاهرة العام ١٩٧٧، ويشدد هذا التعاون على التنسيق بين البرامج الوطنية للتعليم والصحة والعمل وتأمينات الضمان الاجتماعي.

ويقابل اهتمام مصر التاريخي بالسودان اهتمام العربية السعودية به، سواء بوصفها وكيلة للولايات المتحدة ام قوة عربية اقليمية. وهذا المظهر الأخير يتضح من الخطة السعودية التي كثر الاستشهاد بها لتحويل السودان الى «سلة خبز عربية»[1]. وقد تم تأسيس صندوق عربي للتنمية الاقتصادية مركزه الرئيسي في الخرطوم بأموال سعودية وكويتية، كما وضعت خطط لاستثمار مبلغ ٢,٢ مليار دولار في السودان خلال السنوات العشر المقبلة[2]. ومن المتوقع ان يقدم السودان للعالم العربي في عام ١٩٨٥ حوالي ٤٠ بالمئة من احتياجاته الغذائية. ولكن العوائق الثقافية والبنيوية وعوائق البنية التحتية كبيرة جداً بالنسبة لتحقيق مثل هذا الحلم، على الاقل في عام ١٩٨٥.

والهم الثالث الذي يحدد السياسة العربية في القرن الافريقي يتعلق بنوايا الدولة الاسرائيلية في المنطقة. ولو قُدِّر للعرب لأنكروا على اسرائيل اي نفوذ في منطقة البحر الاحمر، ولكنهم اجبروا، عبر الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة وايران، على السماح لاسرائيل باستيراد النفط من ايران عبر البحر الاحمر. وبعد حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ نجحت الدول العربية في عزل اسرائيل دبلوماسياً واقتصادياً، وقُطعت كل علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع افريقيا. وكذلك فان الروابط القائمة بين اسرائيل وجنوب افريقيا، واحتلال اسرائيل للأراضي العربية في عام ١٩٦٧، غيرت من طبيعة العلاقات الافريقية مع اسرائيل. وحتى الحكومة الاثيوبية، التي كانت لها اوثق الروابط مع اسرائيل، اضطرت الى الموافقة على القرار الذي اتخذته منظمة الوحدة الافريقية العام ١٩٧٣ بادانة اسرائيل وقطع العلاقات الدبلوماسية معها. رغم ذلك، فقد بقيت العلاقات الاثيوبية ـ الاسرائيلية السرية قائمة بعد القرار، وبقيت على حالها حتى اليوم باعتراف موشي دايان علناً.

وكان العامل الاسرائيلي في البداية عامل توحيد للسياسات العربية، جامعاً بين



انظمة ذات ايديولوجيات شديدة التباين. ولكن منذ زيارة السادات للقدس واتفاقات كامب ديفيد انقسم العالم العربي، وكانت مصر، مدعومة بشكل خجول من السودان، تستعد للتفاوض على تسوية مع اسرائيل في ظل شروط غير مقبولة لأكثرية باقي العالم العربي. وكما ذكرنا في الفصل السابق، فان ممانعة العربية السعودية في السير الى جانب السادات كانت نتيجة التخوف من الوصول الى عدم استقرار يثيره لها جاراها الراديكاليان المتصالحان، العراق وسورية، اكثر مما كانت نتيجة إصرارها على استعادة القدس وعلى حق الفلسطينيين في تقرير المصير. ومع ذلك، فقد اكد السعوديون باستمرار انه لن يكون هناك سلام في الشرق الاوسط الا اذا سحبت اسرائيل قواتها من الأراضي المحتلة وسمحت للفلسطينيين بتقرير مستقبلهم.

اما الهم الرابع فهو القومية العربية. وهو كثيراً ما يأخذ شكل الادعاء بان الصوماليين والاريتريين هم عرب، وان ثورتهم هي امتداد «للثورة العربية». ويلاحظ فريد هوليداي، الذي يعتبر ان العربي هو كل من كانت العربية لغته الام بالولادة، ان السعوديين يشددون على الطابع «المسلم» لهذه «القوى»، مشيراً الى شعب اريتريا والصومال، بينما تصفهم الصحافة في الغالب بكونهم عرباً.

«وعلى سبيل المثال، فان السعوديين ساعدوا العناصر المسلمة ضد العناصر المسيحية داخل الحركة الاريترية. وانفتاحاتهم على الصومال كانت تصاغ بعبارات اسلامية بقدر ما تصاغ بعبارات عربية. اما العراقيون، من جهتهم، فيقدمون شعب المنطقة باعتباره يشكل جزءاً من النضال التحرري القومي العربي، وتعتبر بغداد دعمها الذي تقدمه جزءاً من الدور الذي اعلنه العراق لنفسه في الوحدة العربية ومعاداة الامبريالية»[٣].

ويلاحظ هاليداي ان الدول العربية استخدمت القضية الاريترية، كما استخدمت القضية الفلسطينية، لدعم موقعها الدبلوماسي ولكسب الشعبية في الداخل. ويضيف ان هذه الدول قدمت المال والسلاح لتدير الخلافات داخل الحركة الاريترية، كما فعلت مع الفلسطينيين.

«لقد شعر السعوديون بخطر التوجه الاشتراكي لدى «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» وما من شك ان اريتريا مستقلة واشتراكية لن تجد الترحيب لدى الدول العربية المحافظة. ولذلك، في حين ان هنالك اهتماماً عربياً باريتريا، فانه اقل جوهرية واقل ثباتاً وديمومة مما تريدنا الدول العربية وتريدنا الحكومة الاثيوبية ان نعتقد»[٤].



ان حقيقة كون الحكومات العربية استخدمت النضال الاريتري لكسب شعبية لها في الداخل يدعو الى الاعتقاد بادراك هذه الحكومات لدعم الشعوب العربية للنضال الاريتري. ولا يصدق هذا في مكان كما في السودان، حيث كان دعم اوسع جماهير الشعب السوداني عاملاً ثابتاً في وجه تذبذب السياسة الرسمية. وفي موقع متقدم من هذا الفصل سوف ابحث القوة السياسية الاكثر تنظيماً والممثلة للجماهير في السياسة السودانية - اي الحزب الشيوعي السوداني - وموقفها من الصراع في القرن الافريقي. وبالنظر لدور هذا الحزب في السياسة والتقدم الاجتماعي في السودان، وللسمعة التي بناها نتيجة لذلك، فانه يشكل المجموعة السياسية غير الرسمية الاكثر اهمية في السياسات السودانية. وبالتالي فان المواقف التي اتخذها من مواضيع مثل النزاع في القرن الافريقي لها ثقل كبير بين القطاعات ذات النفوذ في المجتمع السوداني. ولهذا السبب فاني سأبحث مطولاً موقف هذا الحزب، ولكن قبل ذلك على العموم لا بد من قول المزيد حول دور مصر والسودان في الاقليم.

مصر والسودان

سئل احد المفكرين الاثيوبيين ذات مرة عن اهم صادرات اثيوبيا، فأجاب: «الماء.. الماء والتربة الخصبة التي ترافقه». ووادي النيل هو الرابط الجغرافي بين مصر واثيوبيا» وقد سعى حكام مصر منذ القدم الى السيطرة على منابع النهر. وبالمقابل، فان قدامى الحكام الأكسوميين وسعوا امبراطوريتهم حتى النوبة في السودان الأعلى، وهناك على الأقل ملك حبشي واحد فكر في تحويل مجرى النهر انتقاماً من مصر على معاملتها المسيحيين الأقباط[٥].

وأطلق فتح قناة السويس طموحاً مصرياً آخر في الأراضي، ألا وهو الرغبة في السيطرة على باب المندب عند مدخل البحر الاحمر. وفشلت مصر في تحقيق هذا الطموح الذي لم تعد اليه الا مع صعود جمال عبد الناصر. وقد حاول عبد الناصر، على العموم، ان يكسب المشروعية لهدفه هذا بجعله جزءاً من ايديولوجية الوحدة الاسلامية والوحدة العربية الاشتراكية، مضافة اليهما الوحدة الافريقية.

وقد سيطرت اشتراكية ناصر الوحدوية العربية، التي مركزها مصر، خلال السنوات العشر الأخيرة من حكمه. اما مظهر الوحدة الاسلامية فلم يمارس بأي نشاط



نظراً لأنه كان يتعارض مع بعض المظاهر العلمانية للاشتراكية (ومعاملة ناصر القاسية للأخوان المسلمين هي احد مظاهر هذا التناقض)، ولكنه خدم هدفاً مفيداً في توجهه الى اسلام العالم والمنطقة. في القرن الافريقي، كانت قوة هذا التوجه واضحة في ايار (مايو) ١٩٦٣، عندما جاء عبد الناصر الى اديس ابابا لحضور المؤتمر الاول لمنظمة الوحدة الافريقية، فقد انتقل مئات الألوف من الاثيوبيين المسلمين الى المطار للترحيب به (اكثرهم سيراً على الأقدام) مما فاجأ كلياً السلطات الاثيوبية التي لم تكن لديها سوى وسائل قليلة جداً للتعرف الى مشاعر الشعب. وما زالت صيحة «ناصر. . ناصر. .» الراعدة تطن في آذان العديد من رجال الشرطة والجيش الاثيوبيين حتى اليوم. ولم تخف معاني الرسالة لا على الحكومة الاثيوبية ولا على المراقبين المطلعين.

كيف اثّر هذا على موقع عبد الناصر الافريقي؟ في ذلك الوقت، كانت مغامراته الوحدوية العربية تواجه العقبات، فقد كان هنالك اولاً فشل تجربة الجمهورية العربية المتحدة، حيث كانت المشاعر المحلية ما زالت اقوى من ان تزيلها الوحدة العربية الاشتراكية. وانتهت تلك الوحدة عند انسحاب سورية منها. ثم جاء التدخل في اليمن الشمالي الذي وظف فيه عبد الناصر ما يزيد عن ٢٥ الف رجل من القوات المصرية في صراع مكلف وبلا نتائج كانت له انعكاساته الجدية على السياسات الداخلية في مصر.

ويكشف تكيف عبد الناصر مع الروحية الناشئة للوحدة الافريقية، ومساهمته في تأسيس منظمة الوحدة الافريقية، عن الطبيعة المعقدة للسياسات المصرية. فالمصريون في نظر عبد الناصر هم عرب ومسلمون وافارقة، ووحدهم يعرفون بأي تراتب (تنطبق عليهم هذه الصفات). وهذه المجموعة من تشابك الولاءات تميز المصريين عن الآخرين، ولكنها قد تولد انشقاقاً في الولاءات تجعلهم موضعاً للشك.

واحدى النتائج الغريبة، وربما غير المقصودة، لتأسيس منظمة الوحدة الافريقية هو انها فرضت قيوداً اضافية شكلية على طموح عبد الناصر لأن يصبح قوة اقليمية في المنطقة، وخاصة في القرن الافريقي، وهذا ما خفف الضغط على الانظمة الرجعية في الاقليم، بما فيها نظام هيلاسيلاسي. ثم ظهر ان تأسيس المنظمة جاء انتصاراً دبلوماسياً باهراً للامبراطور، وبطريق الصدفة المحضة في ما يخص الحكومة الاثيوبية*. واكثر من

* جعلت اديس ابابا المقر الدائم للمكاتب الرئيسية لمنظمة الوحدة الافريقية (المعرب).



ذلك، فقد استطاع الامبراطور ومن خلفه استخدام منظمة الوحدة الافريقية منبراً لممارسة الضغط ضد أي بلد افريقي او حركة ذات نيات ثورية.

في المؤتمر الثاني لمنظمة الوحدة الافريقية الذي عقد العام ١٩٦٤ في القاهرة برئاسة عبد الناصر مُهرت الحدود الافريقية التي رسمها الاستعمار بخاتم الشرعية. وهذا ايضاً اثر بدوره في مقدرة عبد الناصر على دعم قضايا التحرير في القرن الافريقي، ثم تولت الحرب العربية ـ الاسرائيلية عام ١٩٦٧ الاهتمام بالباقي، رغم ان الواقع يدل على ان الدعم المصري للقضية الاريترية كان قد توقف قبل عام ١٩٦٧ بوقت طويل.

اثناء ذلك، كانت صيغة الانقلاب العسكري السريع وغير الدموي كوسيلة للتغيير السياسي ـ وهو ما نستطيع ان نسميه بالنموذج الناصري ـ قد بدىء بتقليدها في انحاء افريقيا، وخاصة في القرن الافريقي. وشكلت هذه الانقلابات كابوساً بالنسبة للحكومات المدنية وفرصة للضباط العسكريين الطموحين. وجرت اول محاولة انقلاب في اثيوبيا في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ وقادها منغيستو نيواي، رئيس حرس هيلاسيلاسي الشخصي. ولكن المحاولة فشلت لأنه لم يخطط لها بعناية من ناحية، ولأن لا شعبية الامبراطور كانت مقتصرة، من ناحية اخرى، على عدد محدود من انتلجنسيا المدن. بعد ذلك جاء انقلاب النميري في السودان في أيار (مايو) ١٩٦٩، وتبعه انقلاب سياد بري في الصومال في تشرين الاول (اكتوبر)، وكلاهما كان ناجحاً وعلى الطريقة الناصرية[٦]. ولكن بينما توجه سياد بري بثبات يساراً، متبنياً في النهاية الاشتراكية العلمية ومحاولاً ممارستها، اتبع النميري الخط الناصري التقليدي كما سنرى.

بدأت سياسة السادات بخصوص التدخل المصري في القرن الافريقي تتغير في اعقاب حرب ١٩٧٣ العربية ـ الاسرائيلية عندما دفعته سياسة كيسنجر لفك الارتباط تدريجياً بين القوات المصرية والاسرائيلية في سيناء، الى التحرك باتجاه التقارب مع اسرائيل، وهو التقارب الذي توّج باتفاقيات كامب ديفيد. وكانت النتيجة المتوقعة ـ والتي كان لكيسنجر بها رغبة شديدة ـ هي ابطال معاهدة الصداقة السوفييتية ـ المصرية في العام ١٩٧٦. ومنذ ذلك الحين كثّف الاتحاد السوفييتي وجوده في الصومال.

والتقارير التي وردت عن هذا الوجود السوفييتي اقلقت السودانيين والمصريين، كما اقلقت السعوديين. وعندما فشل الصوماليون في اقناع السوفييت بدعمهم في



اوغادين، امتد التقاء المصالح ، الذي شجعه السعوديون بوعود مالية دون حدود، الى العاصمة الصومالية التي كانت في حالة الحرب. ولكن، عندما حانت ساعة الحقيقة، ظهر ان المال الموعود لم يكن كافياً، كما لم يرافقه وصول اية قوات، لا مصرية ولا غيرها.

وقد ابرقت مصر والسودان، اللتان يجمعهما الشعور بعدم الاطمئنان، معاهدة دفاع مشترك. ولم يترك السادات مجالاً للشك في عدائه للاتحاد السوفييتي عندما اعلن في ٢٥ ايار (مايو) ١٩٧٧ :

«ان دولاً معينة ترغب في محاولة اقامة قواعد عسكرية في بعض دولنا مستغلة الخلافات التي ورثناها عن الانظمة السابقة، ومن خلال اغرائنا بالأسلحة بحجة مواجهة اطماع الدول المجاورة. ان هذا سيزج بنا في صراع القوى العظمى ويهددنا، ويهدد امننا وسلامتنا، ويهدد كذلك حريتنا واستقلالنا. (. . .) ان مصر ترغب في لفت انتباه كافة الشعوب والدول الافريقية الى هذه المؤامرة التي تستهدف اعادتها الى دوائر نفوذ القوى العظمى بما يخدم مصالحها الاقتصادية ولاعتبارات سياسية وعسكرية تخص هذه القوى العظمى». [٧]

أما النميري فقد طرح الامر بصراحة اكبر في قوله:

«اود ان الفت انتباه البلدان الافريقية التي لها علاقات مع هؤلاء المستعمرين الاشتراكيين الجدد الذين دخلوا افريقيا وهم يلوحون براية دعم البلدان النامية وحركات التحرير: خذوا حذركم من الوقوع في شباكهم. اني انصحكم باخلاص، ونصيحتي نابعة من تجربتنا»[٨].

جعل انتقال السوفييت من الصومال الى اثيوبيا النميري يشعر باقتراب الخطر منه. وكانت العلاقات بين اثيوبيا والسودان تتأزم على فترات متوالية منذ حصول السودان على استقلاله من الحكم البريطاني العام ١٩٥٦، وكانت هنالك في الماضي نزاعات مسلحة بينها حرب رئيسية جرت في القرن التاسع عشر. وتمتد جذور النزاع الى انتفاضة جنوب السودان ضد الحكومة المركزية في الخرطوم، والى النضال التحرري الاريتري. وتتهم اثيوبيا السودان بمساعدته الاريتريين، ويرد السودانيون على هذه الاتهامات بالادعاء بأن الاثيوبيين كانوا يساعدون انتفاضة الآنيانيا، وهي منظمة تضم اكثرية من الشعب النيلي تلقى اكثر زعمائها علومهم في المدارس المسيحية التبشيرية. وقد شعر رجال الآنيانيا ان سياسة التعريب والأسلَمة تفرض عليهم فرضاً من قبل وسط



وشمال السودان اللذين يتكلمان بغالبيتهما اللغة العربية ويسيطران على الحكومة. وربما اتخذت المطالبة بتقرير المصير منظوراً سياسياً اوسع يتجاوز العوامل الدينية والعرقية، مما اكسبها مساعدة مسيحيي اوروبا والولايات المتحدة والحكومة الاثيوبية. وانتهت الانتفاضة عام ١٩٧١ عندما توسط هيلاسيلاسي للتوصل الى اتفاق سلام يضمن استقلالاً ذاتياً داخلياً محدوداً لسودانيي الجنوب.

ومنذ تلك اللحظة، شجع هيلاسيلاسي النميري مرات عديدة للضغط على الاريتريين للتوصل الى اتفاق مماثل، ولم تعلن اية حكومة سودانية تأييدها رسمياً للنضال الاريتري. وعندما كان الصادق المهدي رئيساً للوزراء تشددت حكومته مع الأريتريين واغلقت في وجههم المعابر والتسهيلات الاخرى. وخفف النميري بعض الشيء من هذه المضايقات، ولكنه رسمياً نفى كونه فعل ذلك. والموضوع الوحيد الذي اثاره النميري علناً وباستمرار هو مسألة اللاجئين الاريتريين الذين يعيشون في السودان منذ العام ١٩٦٧، ويقدر عدد هؤلاء بحوالي ٣٠٠ الف لاجىء يعيش اغلبهم في مخيمات للاجئين او حولها في مناطق الحدود.

بتزايد النفوذ السوفييتي في اثيوبيا، اتجهت سياسة النميري اكثر فأكثر باتجاه الدفاع علناً عن حق الاريتريين في تقرير مصيرهم. وفي الوقت نفسه، فان النميري كان يشعر بالقلق ويحاول تجنب اية غزوات اثيوبية مدعومة من السوفييت داخل اراضيه قد تؤدي الى الاطاحة بنظامه، وهو ما جعله يبدي توقاً اكبر للمصالحة مع منغيستو. وقد تبنى الاجتماع الذي عقدته منظمة الوحدة الافريقية في الخرطوم، في تموز (يوليو) ١٩٧٨، تقريراً وضعته لجنة شكلت للوساطة بين البلدين. واستمراراً للمساعي فقد دعا رئيس سيراليون، سياكا ستيفنس، الى اجتماع مصالحة في العاصمة فريتاون في شهر شباط (فبراير) ١٩٧٩، ووضع النميري القضية الاريترية على رأس جدول الاعمال. وعندها اعلن منغيستو ان ليست هناك قضية اريترية، مما وضع حداً لجهود المصالحة. على العموم، بدا مؤخراً ان منغيستو اصبح اقل غروراً واكثر ميلاً للمصالحة، فأرسل وفداً لحضور المؤتمر الثالث للاتحاد الاشتراكي السوداني الذي عقد في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠، وحمل الوفد معه رسالة خاصة وهدية من الصناعات اليدوية الاثيوبية للنميري. ويكشف هذا التغيير عن قلق منغيستو بشأن اريتريا، وربما لعب دوراً في هذا التغير أحداث افغانستان التي دلت على ما يحصل عندما تصبح القيادة السوفييتية غير معجبة



بزعيم وطني ما، وبعد فضل الهجوم العسكري الاثيوبي على اريتريا تقوم دلائل الآن تشير الى ان منغيستو اصبح اقل تصلباً، حتى وإن لكسب الوقت. وقد تم تبادل الرسائل ذهاباً واياباً بين منغيستو والنميري، وكانت هنالك انفتاحات باتجاه علاقات ثنائية افضل بين الجانبين.

لماذا يشعر النميري بأنه مهدد اكثر من منغيستو؟ هناك حادثتان اساسيتان في حياة النميري السياسية تفسران سلوكه السياسي، بما في ذلك شعوره الدائم بعدم الاطمئنان. الحادثة الاولى هي محاولة الانقلاب التي جرت العام ١٩٧١ والتي اتهم عدد من قادة الحزب الشيوعي السوداني بالمشاركة فيها، واعدموا فيما بعد، وبينهم الزعيم الشيوعي البارز عبد الخالق محجوب، وهي حادثة هزت المواطنين السودانيين، وهددت العلاقات الحسنة بين السودان والاتحاد السوفييتي. ولكن النميري نجح في تهدئة الامور. وكان اليسار السوداني، بما فيه اعضاء الحزب الشيوعي الممنوع حالياً، أكثر تباطؤاً في الصفح عن النميري سواء بسبب الاعدامات ام بسبب المنع الذي فرضه على حزبهم، واستاء هؤلاء من الخيانة الظاهرة للاتحاد السوفييتي، اذ كانوا يتوقعون منه ادانة شديدة لنظام النميري، وحتى قطع العلاقات الدبلوماسية معه. على العكس من ذلك، شعر بعض اليساريين ان الاتحاد السوفييتي عقد صفقة مع النميري املتها اعتبارات استراتيجية. وكان اليسار عموماً، والحزب الشيوعي السوداني خصوصاً، هو الذي خرج من الحادثة مصاباً.

الحادثة الثانية التي تفسر سلوك النميري السياسي هي تلك المتعلقة بالحركة اليمينية السودانية المتحلّقة حول الصادق المهدي، زعيم حزب الامة، الذي كان رئيساً سابقاً للوزراء والحفيد الاكبر للمهدي الاول، وحول الشريف الهندي، زعيم الحزب الاتحادي. وكان هذان الرجلان يعيشان في المنفى منذ استيلاء النميري على السلطة، وكان الصادق المهدي شخصية رئيسية في قيادة المعارضة لنظام النميري. وقد اتهم المهدي والهندي بالتخطيط لمحاولة انقلاب في تموز (يوليو) ١٩٧٦ وحوكما غيابياً. وشملت التهمة مساعدة قدمتها ليبيا لتدريب الثوار (السودانيين) في اثيوبيا، وقد فشل الانقلاب في حينه لأن طائرة النميري التي كانت هدفاً لهجوم بمدافع الهاون من قبل وحدات جيش المتمردين وصلت قبل موعدها بساعة، مما افشل المحاولة. واعتقل بضع مئات من اشلاشخاص الذين حوكموا بسرعة واعدموا، وسجن عدد اكبر، وثارت



المشاعر السودانية ثانية نظراً لكبر عدد الذين جرى اعدامهم. واحس النميري بذلك، فاستغل بمهارة المشاعر المعادية لما هو اجنبي ولما هو رجعي. وحملت المظاهرات التي نظمها الاتحاد الاشتراكي السوداني في كافة المدن الرئيسية شعارات تعكس هذا التكتيك. وكانت احدى اللافتات، مثلاً، تقول: «لن تعودي يا رجعية».

وكانت نتيجة محاولة الانقلاب ازدياد العلاقات وثوقاً بين مصر والسودان، وازديادها سوءاً بينهما وبين ليبيا. وكان التأثير الجانبي هو تغير الموقف الليبي من النضال الاريتري، اذ تحول من التبني الفعال والمساعدات الكبيرة لهذا النضال الى قبول فاتر به ثم الى قطع المساعدات عنه كلياً.

وبينما امتنع الليبيون عن ادانة النضال الاريتري فان دعمهم المالي لنظام منغيستو اساء بصورة غير مباشرة الى القضية التي تبنوها بكل قلوبهم عدة سنوات. والملاحظة المفضلة لدى المسؤولين الاثيوبيين الذين يتجولون في البلدان العربية هي ان هنالك مسلمين في اثيوبيا اكثر مما هناك في اريتريا. وكان لهذه الملاحظة تأثيرها على القذافي في اواخر عام ١٩٧٤ عند التقائه اول وفد ارسله الديرغ اليه[٩].

عجّلت محاولة الانقلاب بدعم من ليبيا في تموز (يوليو) ١٩٧٦ ابرام معاهدة الدفاع المشترك المصرية ـ السودانية والتي كانت موجهة ضد الميل الليبي الى التدخل بقدر ما كانت موجهة ضد احتمال استيلاء «شيوعي» على السلطة في السودان. وقد نما الخوف من ليبيا مع التدفق الكثيف للأسلحة السوفييتية اليها منذ العام ١٩٧٥، ومع تحدي القذافي العلني للسادات، الذي قاد ايضاً الى نزاع مسلح قصير المدى بين البلدين في تموز (يوليو) ١٩٧٧. أما الخوف الثاني فقد نما بسبب احداث اثيوبيا التي توجت بحرب الأوغادين.

كانت النتيجة الأهم لحرب اوغادين بالنسبة للسودان هي تسليم كميات كبيرة من السلاح السوفييتي الى اثيوبيا وتدعيم نظام منغيستو. وكانت سياسة النميري بشأن اريتريا تقوم على اساس الوساطة الخجولة الهادفة الى حل النزاع بطريقة مماثلة لما حصل في جنوب السودان. ولكن النميري اعلن في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ تأييده للنضال الاريتري. وجاء هذا الاعلان بعد ان اتخذت الدول العربية موقفاً اكثر تصلباً من اي وقت مضى في دعم القضية الاريترية، وفي وقت كانت فيه جبهات التحرير الاريترية تكسب المعارك واحدة بعد الأخرى.



وتحول موقف النميري ثانية الى المصالحة بعد انتخابه رئيساً لمنظمة الوحدة الافريقية في تموز (يوليو) ١٩٧٨ . وازدادت مخاوف منغيستو الى اكثر مما كانت عليه في اي وقت مضى منذ ان خطط السوفييت للهجوم المعاكس في اريتريا. ومن ناحية اخرى، فان الدعم السوداني للقضية الاريترية، حتى بين اعضاء حكومة النميري، اعمق جذوراً من ان يقبل بأية «صفقة» يمكنها ان تؤثر سلباً على النضال الاريتري.

دور الحزب الشيوعي السوداني

كان الحزب الشيوعي السوداني، حتى سحقه، اقدم الأحزاب الشيوعية الافريقية والشرق اوسطية واكثرها تنظيماً. ويشكل ظهوره بداية مرحلة اساسية في تاريخ المنطقة، وكان تطوره دليلاً على نوعية قيادته وبرنامجه. وقد افسد الامر عليه باختيار النميري لضباط الجيش التقدميين وضمهم اليه وفشل انقلاب الحزب.

وقد جاء اهتمام الحزب الشيوعي السوداني بالضباط العسكريين وبالامكانات الثورية للجيش على العموم بعد انقلاب مصر في العام ١٩٥٢ . وقد لخص عبد الخالق محجوب نظرة الحزب الى هذه المسألة بقوله:

«هناك علاقة ضرورية وحميمة بين الجيش والقضية المركزية لكل ثورة، التي هي بالتحديد، سلطة الدولة. وبعد تنظيم الانتفاضة العفوية للجماهير تحت قيادة الحزب الثوري، تنتظر الثورة عندما لا يعود الجيش قادراً على قمع الحركة الثورية او غير راغب في الدفاع عن النظام القديم اثر انضمام اقسام فاعلة فيه الى جانب الثورة. وهذا ما يجعل من الملحّ ان نحدد موقفنا من القوات المسلحة في بلادنا.

«ان نقطة انطلاقنا هي طبيعة ومهمات الثورة الوطنية الديموقراطية والقوى الاجتماعية المشاركة فيها. ومن خلال هذا الطرح الطبقي العلمي فاننا نعطي اهمية مطلقة في عملنا لبناء التحالف الدائم بين الطبقة العاملة والفلاحين باعتباره العمود الفقري لتحالف كل القوى الوطنية الديموقراطية. وبتوجهنا الى هذه القوى داخل الجيش، وخاصة بين الجنود الذين يأتي اكثرهم من المناطق الريفية، فاننا ندعوها للانضمام الى هذا التحالف.

«ان المسألة الاساسية في تكتيكاتنا هي تنظيم الطبقات والشرائح الوطنية الديموقراطية لبناء تحالفها تحت قيادة الطبقة العاملة ولرفع نشاطها الى اعلى المستويات، اي الى مستوى الثورة. وبالتالي فاننا نرفض النظرة الخاطئة التي تضع العمل بين العناصر الديموقراطية في الجيش في المرتبة الاولى لنشاط حزبنا على اساس ان هؤلاء بتمكنهم من الوصول الى



السلاح يكونون اكثر قدرة على حسم مسألة السلطة بسرعة وبصورة حاسمة. ان هذه الآراء في الجوهر هي آراء انقلابية، وهي تقود الحزب الى التخلي عن عمله بين الجماهير وتحوله الى زمرة تآمرية تسعى الى التغيير من خلال الانقلاب»[١٠].

انه لمن الصعب التصديق بأن الرجل الذي كتب مثل هذه الفقرات، رجلاً يمثل بعد نظر محجوب ومعرفته، يمكنه ان يتورط بشكل فاعل في محاولة انقلاب العام ١٩٧١. ورفاق محجوب الباقون على قيد الحياة لا يصدقون طبعاً انه فعل. ومنذ ذلك الحين اصبح عبد الخالق محجوب شهيداً، وصارت اقواله موضع الاستشهاد الى جانب اقوال ماركس ولينين. وقد اختتمت اللجنة المركزية للحزب ملاحظاتها بالتأكيد على ان «التكتيك الانقلابي، وان كان ممهوراً بموافقة القوى الوطنية الديموقراطية، انما يمثل مصالح البورجوازية الوطنية والبورجوازية الصغيرة. اما بالنسبة للحزب الشيوعي فلا بديل عن العمل الجماهيري».

وفي الاشارة الى احداث اثيوبيا منذ ربيع عام ١٩٧٤، حاولت اللجنة المركزية تمييز انقلابي البرتغال واثيوبيا عن الانقلابات «التقليدية». ففي الانقلابات التقليدية يحتكر الضباط صناعة القرار، اما انقلابا البرتغال واثيوبيا «فقد تميزا باتساع القاعدة التي شاركت في العمل التحضيري (. . .) وبغلبة الجنود وضباط الصف الذين شاركوا في التخطيط والتنفيذ». ورغم ان هذا في الحالة الاثيوبية كان صحيحاً في المراحل الاولى فقط، فان النقطة الرئيسية التي يجب التشديد عليها هي التشابه بين الثورتين البرتغالية والاثيوبية لأن الحروب الاستعمارية لعبت في كلتا الحالتين دوراً رئيسياً في اسقاط النظام القديم. وللاستشهادبقولساموراميشيل فانه في حالتي البرتغال واثيوبيا اطاحت القوات المسلحة بنظامين اوتوقراطيين وغير شعبيين، ولم يكن باستطاعة هذه القوات ان تكون ثورية واستعمارية في آن معاً. ولكن التشابه بين الحالتين ينتهي عند هذا الحد. فبينما اصغى البرتغاليون ثم عجلوا في انهاء الحكم الاستعماري البرتغالي رفض الديرغ الاستجابة بالطريقة نفسها. وتختتم اللجنة المركزية بالقول: «ان السير الى الامام في العملية الثورية في اثيوبيا يقضي بعدم بقاء الانقلاب انقلاباً، اي يقضي بأن يصبح حركة ثورية عميقة. والشرط الرئيسي والأول لمثل هذا التطور هو اقامة الديموقراطية». وللأسف، فان الثورة الاثيوبية سارت في الاتجاه المعاكس بكل ما فيه من نتائج مأسوية.

وفي معرض اهتمامه بانقاذ الثورة الاثيوبية من فساد الرجعية وسيطرة الامبريالية



الفصل الثامن

تلخيص وختام

يشمل النزاع في القرن الافريقي خمسة عناصر يتعلق احدها بالآخر، وهي : ١) واقع الامبراطورية الاثيوبية والمسألة الامبراطورية التي تطرح، ٢) المسألة القومية وهي الطرح المضاد للمسألة الامبراطورية، ٣) حرب التحرير الاريترية والمسألة الاستعمارية التي تثير. ٤) النزاع الاثيوبي ـ الصومالي الناجم عن قضية اوغادين (الصومال الغربي)، ٥) تدخل القوى الأجنبية بما فيه التدخل العسكرية.

المسألة الامبراطورية والمسألة القومية

ان المصدر الرئيسي للنزاع في القرن الافريقي هو الدولة الاثيوبية التي استمر طابعها الامبراطوري حتى بعد الاطاحة بنظام هيلاسيلاسي شبه الاقطاعي العام ١٩٧٤ . واستمرار المسألة الامبراطورية كان لا بد له ان يستثير المسألة القومية نظراً لارتباط المسألتين ديالكتيكياً. وكانت امبراطورية هيلاسيلاسي الاقطاعية قد بنيت عبر فتوحات واخضاع قوميات عديدة لحكم القومية الامهرية. وهذا جر معه القمع واستغلال الموارد البشرية والمادية بفرض نظام اقطاع الأراضي على الشعوب التي تم غزوها. وهكذا تداخلت الاقطاعية مع الفتوحات الامبراطورية لتنتج الدولة ـ الامبراطورية الاثيوبية. ولهذا، كان من المتوقع ان تكون الاطاحة بالامبراطور والالغاء التالي لنظام اقطاع الأراضي مترافقة بتحول يطرأ على الدولة الامبراطورية ويأتي معه بقواعد جديدة للوفاق والمساواة بين القوميات المختلفة التي تضمها الامبراطورية. ومع ذلك، وخلافاً للتوقعات وللمطالبات المتوالية، لم يظهر الحكام الجدد اي التزام مبدئي



ولتطوير مفهومي الاممية والاستقلالية بحيث يكمل احدهما الآخر بدل ان يناقضه. وتبدو اللجنة المركزية، على العموم، تواقة لأن ترى ان الخلافات مع الحزب السوفييتي لا تضعف التعاون والتضامن بينهما، وتقول: «اننا نلتزم بشدة بهذا الموقف رغم الاختبارات القاسية التي مر بها».

لقد سارت الاحداث في القرن الافريقي بأسرع من الموقف الايديولوجي الذي اتخذته قيادة الحزب الشيوعي السوداني. وهناك ارتباط تاريخي بين الحزب الشيوعي السوداني والحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي تميز غالباً بالتقدير العالي المتبادل وبمشاعر المودة والتفاهم. ولكن خلافات برزت بين الطرفين حول نقطتين على الاقل. النقطة الاولى والاهم، والأكثر علاقة بموضوع هذا البحث، تتعلق بالتورط العسكري للاتحاد السوفييتي الى جانب الديرغ وضد النضال الاريتري. فالحزب الشيوعي السوداني يدعم، من ناحيته، حق الشعب الاريتري في تقرير مصيره وبالتالي فانه يدين ضمناً التحول الذي شهدته السياسة السوفييتية حول هذا الموضوع. اما نقطة الخلاف الثانية فتتعلق بنموذج الاتحاد السوفييتي للتطور «غير الرأسمالي»، المرفوض من قبل الحزب الشيوعي السوداني لصالح برنامج وطني ديموقراطي، وهو ما يجعل الحزب الشيوعي السوداني اقرب الى موقف «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا». ولا بد من التقاط مضامين هذه الخلافات اذا اريد فهم احداث المستقبل.



كمستعمرة ايطالية في الوقت نفسه الذي كان فيه مينيليك يتوسع عبر الفتوحات لتشكيل اثيوبيا الامبراطورية ـ الدولة. وكان يمكن لاثيوبيا المعاد بناؤ نا. على اساس جديد من الاجماع ان تسهل حل مشكلة الحرب الاريترية، كما كان يأمل بعض الاريتريين ـ ومنهم مؤلف هذا الكتاب، انطلاقاً من تفاؤ لهم بالمسار الديمقراطي للثورة الاثيوبية. وفي هذه الحالة ايضاً كذّبت الأحداث الآمال. وعندما قتل امان عندوم بسبب اصراره على تسوية تفاوضية للحرب الاريترية، اصر جناح منغيستو على الحل العسكري. وكانت النتيجة تصعيداً للحرب، وهذا التصعيد اكد بدوره لمقاتلي الحرية الاريتريين ضرورة النضال المسلح، وادى الى تحقيق قفزات في توسيع نفوذهم.

في الوقت نفسه، اصبح النضال التحرري الوطني الاريتري قوة ثورية عملت على اعادة البناء الراديكالي الاجتماعي. ولم تواجه «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» التحدي الرهيب لجيش اثيوبي اكبر بكثير فحسب، بل انها بلورت ونظمت وسيّست وسلّحت الشعب الاريتري. وكان رد الديرغ على الهزيمة العسكرية مزيداً من التورط العسكري، مما دفعه الى زيادة ديونه واعتماده على الاتحاد السوفييتي. وعندما اصبح الديرغ مدعوماً كلياً بالسلاح السوفييتي وبمشورة الضباط السوفييت على المستويين الاستراتيجي والتكتيكي (القتالي) شن ما اعلن كونه الهجمة النهائية الساحقة في ربيع العام ١٩٧٨. وبعد الانتصارات الأولية بدأ جيش الغزو البالغ عدده ١٢٠ الف رجل يعاني ثانية من الهزيمة على ايدي جيش ثوار «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» الذي اتبع ذلك بشن هجومه المعاكس الذي بدأ في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٩. وكان لذلك تأثيراته الجدية داخل جيش الديرغ، بما في ذلك سلسلة من الاعدامات الجماعية للضباط والجنود الذين انتقدوا الحملة. وهو ما اكد مرة اخرى ان التفوق بالعدد والسلاح ليس كافياً لالحاق الهزيمة بحرب شعبية تشن في سبيل قضية عادلة يحتضنها شعب منظم ومسيّس.

ومع ذلك، فان الديرغ يرفض التخلي عن الحل العسكري، والمعاناة تستمر. وقد اصبح الاقتصاد الاثيوبي رهينة للحرب، وانحرفت مسيرة الثورة التي كانت ذات يوم شعبية، اما الاريتريون فقد اعدوا انفسهم، من ناحيتهم، لنضال طويل الأمد واثقين من حتمية انتصارهم.



بأي من هذه القواعد الجديدة للوفاق والمساواة، وبالتأكيد لم يظهروا اي التزام بمبدأ تقرير المصير، رغم الكلام البلاغي المعاكس. وفي الواقع، لم يكد النظام العسكري يثبت نفسه في السلطة حتى بدأ يرسل قواته في حملات لقمع الحركات القومية، وخاصة بين الأورومو وفي التيغري. وقد دفعت التوقعات الفاشلة، والمطالب التي لم تلب، واعمال القمع، اعداداً لا متناهية من كوادر الاورومو والتيغريين الى الانضمام الى جبهات التحرير الخاصة بكل منهم، غالباً بعد تردد واحياناً بعد فترة من دعم الديرغ.

والمسألة الديموقراطية هي حليفة المسألة القومية وترتبط بها، لأن ازمة الامبراطورية تنعكس على الطريقة التي تتم بها معالجة الديموقراطية وادارتها. ان الانتفاضة الثورية التي عمت اثيوبيا في ربيع العام ١٩٧٤ كانت ذات مظاهر شعبية بادية وان لم تكن تملك قيادة منظمة. وحالة التخلخل التي شهدتها القوى الديموقراطية والتقدمية في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ كانت دليلاً على الافتقار الى الوحدة وداعية للعسكريين الى لعب دور السيطرة الذي لعبته فئة ضد الأخرى ونجحت في فرض دكتاتورية عسكرية معتمدة فقط على الزخرف الخارجي للتقدم. وقبل ان تصل حروب اقتتال الاخوة بين «حزب الشعب الثوري الاثيوبي» و«الميسون» الى نهايتها كان هناك اقتراح ببدء حوار ديموقراطي بين كافة القوى التقدمية لتشكيل جبهة موحدة ضد العدو المشترك المتمثل ببقايا الاقطاعية والرأسمالية البيروقراطية والامبريالية وكافة قوى الرجعية. وقد اقتنع جناح داخل الديرغ بضرورة اجراء مثل هذا الحوار وصحته. ومع ذلك فقد رُفضت الفكرة وتمت تصفية اصحابها مع من تبقى من «حزب الشعب الثوري الأثيوبي» و«الميسون». وانعكس كل هذا داخل الديرغ بهيمنة فريق عسكري اوتوقراطي لا ديموقراطي يخشى الديموقراطية والقوى القومية معاً. واحد الآراء التي يطرحها هذا الكتاب يقول بأن مؤسسة عسكرية كانت خادمة مخلصة لدولة امبراطورية ـ اقطاعية، واعضاؤ ها مشبعون بالقيم الاقطاعية، لم يكن يتوقع منها ان تلغي هذا الميراث بسهولة. ومن هنا مصدر الخوف والشك بكافة القوى الديموقراطية، ومن هنا ايضاً فشل الثورة.

حرب التحرير الاريترية

وكما ان تحول الامبراطورية كان يمكن ان يؤدي الى حل المسألة القومية، فانه كان يمكن ان يؤدي الى حل للمسألة الاستعمارية في اريتريا. لقد تشكلت اريتريا الحديثة



دعا الحزب الشيوعي السوداني كافة القوى التقدمية في المنطقة الى اتخاذ خطوات لتقوية وتطوير «اوسع اشكال النضالات السياسية الجماهيرية لشعوب منطقتنا لدحر الهجمة الاميركية ومحور الرياض ـ القاهرة والدفاع عن المواقع الثورية وعن منظمات شعوبنا». وكذلك فقد دعا الحزب اثيوبيا والصومال واريتريا للسعي الى حل ديموقراطي لمشاكلها.

ان السعي الى تحقيق هذه الأهداف يقوم على اساس مبادىء معينة، بما فيها الحاجة الى ثورة ديموقراطية في اثيوبيا والاعتراف بحق الاريتريين والشعوب الاخرى في الامبراطورية السابقة بتقرير مصيرهم.

وفي امكنة اخرى من الوثيقة هناك نداءات للتوجه باتجاه العملية الديموقراطية باعتبارها حلاً للمشاكل السياسية في السودان نفسه. وترى الوثيقة في تحليلها ان جهود المصالحة بين النميري وزعيمي حزب الامة والحزب الاتحادي هي من نتاج التآمر الاستعماري الجديد الذي يستهدف تدعيم وتوسيع موقعه في السودان وفي المنطقة.

وللأسف، فان احداث العام ١٩٧٨ لم تستجب لنداءات الحزب الشيوعي السوداني من اجل حل ديموقراطي سواء للنزاع الاثيوبي ـ الصومالي ام للنضال الاريتري. والخلافات بين الحزب الشيوعي السوداني والحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، اللذين كانت علاقاتهما في السابق حميمة جداً، تدور حول عدم الاتفاق على دور الثوريين الديمقراطيين، وذلك لان نموذج «التطور اللارأسمالي» الذي يطرحه الاتحاد السوفييتي يتحاشى الثورة الوطنية الديموقراطية. وتبدو الوثيقة وكأنها تتعامل مع محاولة الاتحاد السوفييتي فرض حل عسكري (وبالتالي غير ديموقراطي) في اريتريا، وذلك في اشارتها الى الماركسية ـ اللينينية باعتبارها النظرية والتراث المشتركين بين كافة الاحزاب الشيوعية والعمالية، ثم تقول: «وكلهم يرتبطون بواجب تطويرها والدفاع عنها في الوقت نفسه ضد الخطر من اية جهة اتاها. ومن هنا تبرز الحاجة الى الفصل بين حق كل حزب باتباع تكتيكاته الخاصة وحق اي حزب آخر في الاستنتاج بأن هذه التكتيكات تمثل ابتعاداً ما عن الماركسية ـ اللينينية».

وتضيف الفقرة قائلة ان التجربة تدل على وجود قاعدة مادية لظهور الاتجاهات الانتهازية التي تعبر حدود اوطانها الام. وفي مثل هذه الحالات يصبح النضال ضد هذه الاتجاهات واجباً اممياً. وهنالك حاجة واضحة الى صيغة للتبادل الاخوي لوجهات النظر



النزاع الاثيوبي ـ الصومالي واوغادين

(الصومال الغربي)

يعكس النزاع بين اثيوبيا والصومال حول قضية اوغادين احد مظاهر فشل النظام القانوني لافريقيا ما بعد الاستعمار. وكان الصومال، العضو في منظمة الوحدة الافريقية، قد طالب منذ ولادته دولة مستقلة العام ١٩٦٠ بالأوغادين التي يسميها الصومال الغربي، على اساس الوحدة التاريخية والنضال المتواصل لشعب المنطقة ضد المحتلين الغرباء بمن فيهم الاثيوبيون والبريطانيون والايطاليون. وكان هذا يعني انهاء الاستعمار في اوغادين مع بقية الأراضي المستعمرة. ولم توافق منظمة الوحدة الافريقية على مطالب الصومال بهذا الخصوص في مؤتمرها التأسيسي الذي عقد في اديس ابابا في ايار (مايو) ١٩٦٣، ولا في اجتماعها الثاني الذي عقد في القاهرة في تموز (يوليو) ١٩٦٤. وقد قيل في هذا الشأن ان احد الاسباب الرئيسية كان الطريقة التي استطاع بها هيلاسيلاسي ان يستخدم صورة «صندوق باندورا»* لتجنب اي نقاش تالٍ حول الحدود الاستعمارية.

ومع ذلك، فقد فشل هذا الحل في التعامل مع قضية تقرير المصير لشعب محاصر داخل حدود موروثة عن الاستعمار، شعب استطاع مع ذلك ان يسمع صوته من خلال شنه النضال المسلح. ومع فشل الطرق الدبلوماسية اصبحت الصومال اكثر نشاطاً وفاعلية في معونتها لشعب الاوغادين وبدأت تدخلاً عسكرياً فاعلاً في العام ١٩٧٧ عندما قرر الاتحاد السوفييتي الوقوف الى جانب الديرغ. وبحرب اوغادين القصيرة المدى خلال العامين ١٩٧٧ و١٩٧٨ جرى تدويل النزاع.

التورط الاجنبي

ادى انقلاب التحالفات الذي جعل القوة العسكرية السوفييتية تنقذ الديرغ في العام ١٩٧٧ الى تغيير مجرى الاحداث في القرن الافريقي ودفعها في اتجاهات غير متوقعة مما احبط حلولها المبكرة. ولكن التورط الاجنبي لم يبدأ في العام ١٩٧٧، فمنذ

* تعبير اسطوري يشير الى صيغة من صيغ التهديد والتخويف (المعرب).



الخمسينات كانت الولايات المتحدة قد ابرمت معاهدة دفاع مشترك مع هيلاسيلاسي حلت بموجبها محل القوى الاستعمارية الاوروبية في الاقليم. وأدى هذا التحالف بالطبع الى دعم الدولة ـ الامبراطورية الاثيوبية واطماع هيلاسيلاسي الامبراطورية في اريتريا. وكان الاتحاد السوفييتي من ناحيته يدعم علناً مطالبة الشعب الاريتري بالاستقلال، ويشجع بصورة مباشرة او غير مباشرة الحركات القومية داخل الدولة ـ الامبراطورية.

كان انقلاب الموقف السوفييتي من دعم القضية الاريترية الى دعم الديرغ بعد التدخل السوفييتي في الأوغادين يتضمن ايضاً القبول بالدولة ـ الامبراطورية وانكار مبدأ تقرير المصير. وبهذا وضع الاتحاد السوفييتي مصلحته القومية فوق المبادىء وفوق التضامن مع قضية عادلة، وقام بتصدير الاسلحة لتحقيق الغلبة لمصالحه. الا إن ترجمة التورط العسكري السوفييتي في اثيوبيا الى وجود سياسي واجتماعي ـ اقتصادي دائم سوف تعتمد على حصيلة جوانب عديدة للنزاع في المنطقة، بما في ذلك ما هو داخل اثيوبيا نفسها. والاختلاف بين الوجود السوفييتي والوجود الغربي هو انه بينما يعتمد الاول بكثافة على السلاح باعتباره رأس الاسفين فان الثاني (وخاصة الولايات المتحدة) يعتمد على المصالح الاقتصادية المتجذرة تاريخياً وعلى السوق الرأسمالي العالمي التي كان اقتصاد الاقليم جزءاً لا يتجزأ منها.

ويعرف الديرغ هذا ويحاول ان يستفيد على افضل وجه من العاملين، اي الاسلحة السوفييتية والأموال الغربية، بما فيها المساعدات الاقتصادية من الولايات المتحدة والسوق الاوروبية المشتركة. ومع ذلك، فان فشل الحملة العسكرية في اريتريا واستمرار حرب العصابات في الاوغادين سيدفعان الاتحاد السوفييتي بشكل مؤكد الى البدء بالتساؤل حول فعالية تقديم السلاح كأداةٍ للسياسة الاستراتيجية القومية. ومن ناحية اخرى، وباعتبار ان انتصار الديرغ يعني التقليل من الحاجة الى الاعتماد على الوجود العسكري السوفييتي، فان فشل الحملة واستمرار حرب العصابات يجب الا يثير الكثير من اسف الاستراتيجيين السوفييت في الظروف الراهنة. ومن المحتمل ان تؤدي احداث افغانستان والطبيعة المجهولة للمسألة القومية في القرن الافريقي الى تعليم السوفييت درساً بينما يجلس الغرب هادئاً وينفق موارد اقل نسبياً ليحصد محاصيل الفشل السوفييتي. ان منظور مثل هذا الاحتمال يجب ان يكون سبباً كافياً لاعادة تقييم السياسة

السوفييتية على ان يكون احد عناصر التقييم الجديد هو الفهم الأفضل للمسألة القومية في اثيوبيا والعودة الى دعم القضية الاريترية.

على المدى القصير اذن، يبدو القرن الافريقي مؤهلاً فقط لمزيد من النزاعات. وسيستمر تدفق الاسلحة اليه ومبادلتها بالنفوذ. اما منظمة الوحدة الافريقية، التي تعارض من ناحية المبدأ السيطرة الخارجية على مصير أي جزء من افريقيا، فهي اضعف واكثر انقساماً من ان تستطيع وضع حد لمثل هذا التدخل.

ومع ذلك، فلا بد للامبراطورية الاثيوبية في النهاية من ان تشهد تحولاً. والسبب الاكثر احتمالاً لهذا التحول سيكون انتصار مقاتلي الحرية الاريتريين لأن الفشل النهائي للحملة العسكرية الاثيوبية سيعني ان يواجه الديرغ النهاية نفسها التي واجهها هيلاسيلاسي. ان حروب التحرير في التغري والاوغادين وبين الاورومو ستساهم ايضاً في سقوط الامبراطورية. واذا حدث هذا كله، وعندما يحدث، ستكون هنالك قواعد جديدة لاعادة بناء اثيوبيا. وذلك كله، الى جانب اريتريا مستقلة وصومال صديق، يمكنه ان يحول ازمة الامبراطورية الى انتصار لشعوب القرن الافريقي. وعندئذ يمكن لهذه الشعوب، اذا كان هذا هو اختيارها، ان تتوحد لبناء اقليم على اسس شعبية تقدمية معادية للامبريالية. وسيكون هذا بالفعل امراً موحياً لبقية انحاء القارة.



ملاحق

الملحق رقم ١

خطاب المندوب السوفييتي في الأمم المتحدة ـ ١٩٥٠

ان وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية يود ان يشرح تصويته حول مختلف مشاريع القرارات. لقد قدمت ثلاثة مشاريع قرارات الى الجمعية العامة حول قضية اريتريا: مشروع قرار قدمه الاتحاد السوفييتي (آ/ ١٥٧٠) ينص على ان تمنح اريتريا استقلالها فوراً، ومشروع قرار قدمته بولندة (آ/ ١٥٦٤ والاضافة ١) ينص على ان تمنح اريتريا استقلالها بعد ثلاث سنوات، ومشروع قرار قدمته اللجنة السياسية المشكّلة لهذا الغرض وينص على ان تتوحد اريتريا فيدرالياً مع اثيوبيا.

لقد أيد الاتحاد السوفييتي بثبات اقتراح منح اريتريا الاستقلال واستمر يفعل الشيء نفسه في الدورة الحالية. واننا نبني حجتنا على اساس ان لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير وفي الاستقلال الوطني.

ان نضال التحرر الوطني للشعوب المستعمرة والمستغَلة من اجل استقلالها وحريتها ازداد قوة بنتيجة الحرب العالمية الثانية. وقد بدأ النظام الاستعماري يجتاز ازمة حادة. وبناء عليه، فان على الامم المتحدة في بحثها مصير اريتريا ـ احدى المستعمرات الايطالية السابقة ـ ان تتخذ قراراً يرضي توق الشعب الاريتري الى الاستقلال والتحرر من الاضطهاد القومي. وليس بوسع الجمعية العامة ان تسمح بصفقة تتم بين القوى الاستعمارية على حساب سكان اريتريا.

في هذه الظروف، يكون الحل الوحيد لمشكلة مستقبل اريتريا هو منحها الاستقلال. ولا بد هنا من ملاحظة ان استمرار الادارة البريطانية لأية مدة سيكون قاتلاً بالنسبة الى تطور اريتريا الطبيعي.

لقد تدهورت الأوضاع في اريتريا بشكل ملحوظ خلال فترة الادارة البريطانية. وهناك وقائع ذات مغزى تشهد بذلك وردت في تقرير لجنة الامم المتحدة المختصة باريتريا وذلك في المذكرة التي قدمها وفدا غواتيمالا والباكستان. وتلك المذكرة تخرج من دراسة وتحليل الوقائع المذكورة بالاستنتاج التالي: «خلال العقد الأخير لم يتم فعل شيء من اجل تحسين الوضع الاقتصادي للاقليم، بينما تم فعل الكثير في الاتجاه المعاكس»، وهذا ما يعني زيادة الحالة سوءاً.



ان من الواجب عدم ترك اريتريا لأية فترة كانت تحت ادارة المملكة المتحدة التي تنفذ سياسة مرسومة بوضوح لزيادة الوضع سوءاً في اريتريا. واي تدهور اضافي في وضع اريتريا يمكن تجنبه بمنحها الاستقلال الفوري، الذي يطالب به قسم كبير من سكان اريتريا. وتقول المذكرة التي اشرت اليها سابقاً: «ان الاكثرية العظمى في الأراضي المنخفضة الشرقية والغربية، ومجموعات مختلفة الأهمية في الهضبة تؤيد الاستقلال الفوري».

ان الحجج المستخدمة ضد اقتراح منح الاستقلال الفوري لاريتريا هي تلك المقدمة عادة للدفاع عن النظام الاستعماري. اذ يُزعم، مثلاً، ان اريتريا بلد متخلف وانه لن يستطيع تأمين نموه الاقتصادي المستقل، وكما قال ممثل المملكة المتحدة في اجتماعات اللجنة السياسية المشكلة لهذا الغرض، فان منح الاستقلال لاريتريا سيقود الى فوضى سياسية. وبذلك، فاننا نرى ان الحجج نفسها التي تقدم للدفاع عن النظام الاستعماري تستخدم هنا.

وليست لي معرفة بأية حالة تاريخية حصل فيها بلد مستعمر على استقلاله دون ان يواجه بحجة انه غير جاهز للاستقلال.

ليس باستطاعة الجمعية العامة ان تعلق اية اهمية على حجج من هذا النوع. على العكس من ذلك، ان عليها ان ترفضها الى الأبد، وان تقرر منح اريتريا الاستقلال الفوري. واكثر من ذلك، يجب على قوات الاحتلال البريطاني ان تنسحب خلال ثلاثة اشهر بدءاً من اليوم الذي تتخذ فيه الجمعية العامة قرارها بمنح اريتريا الاستقلال. ان استمرار بقاء قوات الاحتلال البريطانية في اريتريا ليس مبرراً ابداً، وهو لا يتفق سواء مع المصالح القومية لاريتريا نفسها ام مع المبادىء الاساسية للامم المتحدة واهدافها.

يتضح مما تقدم ان الاتحاد السوفييتي يرفض اقتراح الاتحاد الفيدرالي بين اريتريا وبين دولة اخرى، لان مثل هذا الاتحاد الفيدرالي يتجاهل حق الشعب الاريتري في تقرير المصير من خلال منع الاريتريين من ممارسة هذا الحق. ان وفد الاتحاد السوفييتي يبني موقفه هذا على اساس ان مثل هذا القرار إنما يُفرض على الشعب الاريتري دون موافقته، وهو ـ بالتالي ـ يشكل خرقاً للمبدأ الاساسي لحق تقرير الشعب لمصيره.

لقد اشار عدد من المتكلمين هنا الى الاتحاد الفيدرالي باعتباره حل تسوية. ان وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية يرى انه لو كانت الفيدرالية حل تسوية حقاً، فانها تمثل التسوية بين القوى الاستعمارية، وهي مفروضة فرضاً على الشعب الاريتري، وعلى اثيوبيا ايضاً في الواقع، وستكون غير مرضية حتى لاثيوبيا.

في الواقع، ان هذا الحل ليس هو نوع التسوية الذي يجب ان تقترحه الجمعية العامة، ففي الدرجة الاولى، كيف يمكن لامرىء ان يتحدث عن تسوية اذا كان قد تم تبنيها بدون



مساهمة الشعوب ذات العلاقة، اي بدون مساهمة اريتريا؟ ومن ناحية اخرى، فانه قد تم تبنيها على الرغم من رغبات الشعب الاريتري، وضد مصالحه، وخرقاً لحقه الاساسي الاكثر حيوية، الا وهو حقه في تقرير المصير.

لقد أُخبرنا بأن جزءاً من سكان اريتريا يرغب بالاتحاد الفيدرالي. وحتى لو كان الامر كذلك، فان المسألة يجب ان يقررها الشعب الاريتري بنفسه، وليس اية منظمة دولية. وفي كل حال، فان المسألة لا يمكن ان تسوى بالاتفاق بين القوى الاستعمارية. والواقع ان الحل الفيدرالي انما قدمته القوى الاستعمارية تحت اشراف الولايات المتحدة.

ولقد طرحت الولايات المتحدة فكرة الفيدرالية خلال الدورة الماضية للجمعية العامة، وهذا ما يثبت، بحد ذاته، ان المشكلة لا تسوّى الآن حسب مصالح الشعب الاريتري. وقد اصبحت الولايات المتحدة هي القوة المسيطرة في افريقيا وهي التي تحدد السياسة الاستعمارية لمختلف الدول في تلك القارة.

وهذا ما قالته احدى الصحف الاميركية حول المصالح الاستعمارية للولايات المتحدة في افريقيا. فقد قالت صحيفة «صنداي كومباس» الصادرة بتاريخ ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠: «رغم ان الولايات المتحدة لا تملك اية مستعمرات في افريقيا، فانها اليوم القوة المسيطرة فيها. وهي لا تستخدم قوتها لترويج دعم معاداة الاستعمار في افريقيا بل لتقوي وتوسع النموذج الاستعماري القديم. والتغيرات التي اجرتها هي من نوع التغيرات التي تحول الارباح والمكاسب من لندن وباريس الى نيويورك».

وهكذا اصبحت الولايات المتحدة هي القوة المسيطرة التي تدير اخضاع واستغلال الشعوب الافريقية، واقتراح الفيدرالية الذي قدمه وفد الولايات المتحدة يعكس مصالح القوى الاستعمارية التي تتزعمها الولايات المتحدة.

ولذلك، فان وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية لا يمكنه ان يؤيد اقتراح الاتحاد الفيدرالي الذي هو محصلة الصراع بين القوى الاستعمارية من اجل اقتسام جديد للمستعمرات الايطالية السابقة.

ان وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية يتوجه بندائه الى كافة الوفود الاخرى لكي تصوت الى جانب الاستقلال الاريتري الذي هو الحل العادل لهذه المشكلة، وان اريتريا المستقلة سيكون لها الحق في ان تقرر كافة المسائل المرتبطة بعلاقاتها مع الدول المجاورة.

في ضوء كل هذه الاعتبارات، يتابع وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية حثه على اتخاذ قرار يمنح اريتريا الاستقلال الفوري ويسحب قوات الاحتلال البريطاني من اريتريا خلال ثلاثة اشهر ويمنح اثيوبيا ممراً الى البحر عبر ميناء عصب.



هذه هي المبادىء التي سوف يسترشد بها وفد الاتحاد السوفييتي في تصويته على مسودات القرارات الثلاث المقدمة الينا حول قضية مستقبل اريتريا.

الملحق رقم٢

بيان حول تأسيس الديرغ

رغم ان شعب اثيوبيا قد تطلع، وبنية حسنة، الى التاج باعتباره رمز وحدته، فان هيلاسيلاسي الاول، الذي حكم البلاد لمدة تزيد عن خمسين سنة منذ استلامه للسلطة ولياً للعهد، اساء استخدام سلطة وجلال وشرف المنصب من اجل مكاسبه الشخصية ومصالحه ومصالح عائلته واتباعه. ونتيجة لذلك، فقد قاد البلاد الى حالتها المعقدة الراهنة. وفضلاً عن ذلك، فانه بتقدمه في العمر، اذ اصبح في الثانية والثمانين، ما عاد يستطيع تحمل المسؤوليات الكبرى التي يفرضها عليه منصبه.

ان النظام البرلماني الحالي ليس نظاماً ديموقراطياً. واعضاء البرلمان لم يكونوا حتى الان يقومون على خدمة الامة بل على خدمة الطبقة الارستقراطية الحاكمة وانفسهم. لذلك، فقد احجم إعضاء البرلمان عن ممارسة التشريع في الامور الوطنية الاساسية مثل اصلاح الأراضي، بينما كانوا يسنون القوانين لتسيير مصالحهم ومصالح طبقتهم بما يزيد من بؤس الشعب. ان وجود هذا البرلمان معاد لفلسفة واهداف «اثيوبيا تيكديم».

وكذلك، فقد تم وضع دستور العام ١٩٥٥ المعدل بحيث يمنح الامبراطور سلطة مطلقة بينما يؤمن واجهة ديموقراطية يظهر بها امام الرأي العام العالمي. ولم يُفهم الدستور على انه لحماية حقوق الشعب. وفي الواقع، فقد الغى الدستور الحقوق الطبيعية للانسان حين نص على ان تلك الحقوق منحها الامبراطور للشعب. واستناداً الى ذلك، فان دستور العام ١٩٥٥ يتعارض تماماً مع الحركة الشعبية الراهنة للاصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

لقد اساء نظام الحكم الاقطاعي ادارة شؤون البلاد وقادها الى المستنقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي هي فيه اليوم. ولذلك، فقد صدر البيان التالي لتأسيس جهاز ادارة مؤقت لفترة انتقالية من اجل تقدم البلاد وسلامة الشعب:

١ ـ يسمى هذا البيان «بيان الحكومة العسكرية المؤقتة لاثيوبيا» رقم ١/١٩٦٧.

٢ ـ لقد تم خلع هيلاسيلاسي الاول عن العرش اعتباراً من تاريخ اليوم، ٢ مسكيريم ١٩٦٧ (١٢ ايلول ـ سبتمبر ١٩٧٤).



٣ ـ آ) ان ولي العهد، صاحب السمو ميريد ازماتش اصفا ووسن **سيصبح ملك اثيوبيا**.
ب) تقام حفلة التتويج بمجرد عودة ولي العهد الى البلاد.
ج) سيكون الملك رأس الدولة دون سلطة في ادارة البلاد والشؤون السياسية.

٤ ـ حتى ينتخب الشعب ممثليه الأصليين في انتخابات ديموقراطية حقاً، يغلق البرلمان (مجلس الشيوخ والنواب) فوراً.

٥ ـ آ) يوقف العمل بدستور عام ١٩٥٥ المعدل.
ب) مسودة الدستور الجديد، التي طلبت «لجنة القوات المسلحة» ان تنشر بالسرعة المطلقة، ستوضع قيد العمل بها بعد ادخال التحسينات الضرورية لتضم الشروط التي تعكس الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لاثيوبيا الجديدة وتضمن الحقوق المدنية للشعب.

٦ ـ لقد استلمت «لجنة القوات المسلحة» كل سلطات الحكومة حتى تشكيل مجلس شعب قانوني يصادق على الدستور الجديد وتشكل بموجبه الحكومة.

٧ ـ تتابع كل المحاكم القضائية في انحاء البلاد عملها بصورة طبيعية.

٨ ـ بموجب هذا تمنع، ولمدة صلاحية هذا البيان، معارضة اهداف فلسفة «اثيوبيا تيكديم»، كما يمنع اعلان اي اضراب، او عقد اجتماعات او تنظيم مظاهرات غير مصرح بها، او القيام بأي عمل من شأنه الاساءة الى السلامة العامة او الامن.

٩ ـ تنشأ محكمة عسكرية خاصة لمحاكمة اولئك الذي يخالفون الأوامر المعلنة في الرقم ٨ من هذا البيان، ولمحاكمة المسؤولين الحكوميين السابقين والحاليين الذين قد يتهمون بالفساد وسوء استخدام السلطة. والاحكام الصادرة عن المحكمة العسكرية الخاصة غير قابلة للاستئناف.

١٠ ـ كل القوانين الحالية التي لا تخالف احكام هذا البيان واحكام الاوامر التي ستصدر في المستقبل تبقى سارية المفعول.

١١ ـ يصبح هذا البيان نافذاً ابتداء من يوم ٢ مسكيريم ١٩٦٧ (١٢ ايلول ـ سبتمبر ١٩٧٤).

لجنة القوات المسلحة

أديس ابابا/ ١٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٤ **والشرطة والجيش الاقليمي**



الملحق رقم ٣

البرنامج الوطني الديموقراطي للجبهة الشعبية لتحرير اريتريا

١ ـ اقامة دولة شعبية ديموقراطية

آ ـ الغاء اجهزة الادارة الاستعمارية الاثيوبية وكافة القوانين اللاوطنية واللاديموقراطية، وكذلك إبطال مفعول كافة المعاهدات العسكرية والاقتصادية والسياسية المتعلقة باريتريا والموقعة بين الاستعمار الاثيوبي والحكومات الأخرى.

ب ـ ضمان مصالح جماهير العمال والفلاحين والقوى الديموقراطية الأخرى.

ج ـ اقامة مجلس شعب مؤلف من ممثلين للشعب منتخبين ديموقراطياً وبحرية من بين القوى الوطنية المضادة للاقطاع والامبريالية. ويضع مجلس الشعب الدستور، ويسن القوانين، وينتخب ادارة الشعب، ويصادق على الخطط الاقتصادية الوطنية وعلى المعاهدات الجديدة.

د ـ حماية الحقوق الديموقراطية للشعب: حرية الكلام والصحافة والتجمع والعبادة، وتطوير منظمات للعمال والفلاحين والنساء والطلاب والشباب معادية للاقطاع والامبريالية.

هـ ـ تأمين المساواة امام القانون لكافة المواطنين الاريتريين بلا تمييز يقوم على اساس القومية او القبيلة او الاقليم او الجنس او المستوى الثقافي او المهنة او المنصب او درجة الثراء او العقيدة.. الخ.

و ـ انزال عقوبات شديدة بالاريتريين العملاء للاستعمار الاثيوبي والذين ارتكبوا جرائم ضد الامة والشعب.

٢ ـ بناء اقتصاد وطني مستقل ومعتمد على النفس ومخطط

آ ـ الزراعة

١ ـ مصادرة كافة الأراضي التي هي بين النظام الاثيوبي العدواني، وبيد الامبرياليين والصهاينة والاريتريين العملاء ووضع هذه الاراضي في خدمة الجماهير الاريترية.



٢ ـ جعل المزارع الكبيرة المؤممة والمزارع المكثفة التي تتطلب وسائل تقنية حديثة مزارع للدولة واستخدام انتاجها لفائدة الجماهير.

٣ ـ الغاء علاقات الأرض الاقطاعية وتوزيع الأرض بالعدل. العمل على ادخال نظام المزارع التعاونية بايجاد شروط التعاون والمساعدة المتبادلة لتطوير نظام حديث ومتقدم في الزراعة وتربية المواشي قادر على زيادة الدخل ورفع حصة الفلاحين.

٤ ـ حث الفلاحين على استخدام وسائل الزراعة الحديثة وتعريفهم بطرق الزراعة المتقدمة، وتزويدهم بالمستشارين والخبراء والخدمات البيطرية والأسمدة والآبار والسدود والنقل والتمويل.. الخ، لتمكينهم من تخفيف مشاكلهم وتحسين معيشتهم وشروط عملهم.

٥ ـ تزويد الرحّل بالخدمات البيطرية وبخبراء تربية المواشي والمستشارين الزراعيين والمساعدة المالية لتمكينهم من اتباع حياة مستقرة وتبني وسائل حديثة في الزراعة وتربية المواشي، ومن رفع مستوى معيشتهم.

٦ ـ تأمين تسويات سلمية وحبيّة للخلافات على الأراضي ولعدم المساواة بين الأفراد والقرى، وذلك بطريق توجد التناسق بين مصلحة الطرف المظلوم ومصلحة الاقتصاد الوطني.

٧ ـ تحسين شروط المعيشة في المدن والأرياف وردم الهوة القائمة بينهما.

٨ ـ جعل المراعي والغابات ملكية للدولة والمحافظة على الحياة الطبيعية وعلى الاحراش، ومحاربة تآكل التربة.

٩ ـ المحافظة على توازن صحيح بين الزراعة والصناعة في اطار الاقتصاد المخطط.

١٠ ـ تشجيع قيام جمعيات تنظم وتسيس وتسلح الفلاحين بنظرة ثورية واضحة بحيث يمكنهم المساهمة بشكل كلي في النضال ضد الامبريالية والاقطاع، وحماية مكتسبات الثورة، وتحرير انفسهم من الاضطهاد والاستغلال الاقتصادي، وادارة شؤونهم بأنفسهم.

ب ـ الصناعة

١ ـ تأميم كافة الصناعات التي هي في ايدي الامبرياليين والصهاينة والاثيوبيين الاستعماريين وعملائهم من الاريتريين وكذلك الغرباء المقيمين والمعارضين للاستقلال الاريتري.

٢ ـ تأميم الصناعات الكبرى والموانىء والمناجم والنقل العام والمواصلات ومنشآت الطاقة الكهربائية والموارد الاقتصادية الاساسية الأخرى.

٣ ـ استغلال الموارد البحرية وتوسيع انتاج الملح والفلزات المعدنية الأخرى وتطوير صناعة الاسماك والتنقيب عن النفط والمعادن الأخرى.



٤ ـ السماح للمواطنين الذين لم يعارضوا استقلال اريتريا بالمساهمة في البناء الوطني وذلك بأن يمتلكوا معامل وورشات صغيرة تتفق والتنمية الوطنية ونظام الادارة.

٥ ـ العمل على تنمية صناعة ثقيلة لترويج الصناعة الخفيفة والزراعة المتقدمة ومحاربة التبعية الصناعية.

ج ـ التمويل

١ ـ تأميم كافة شركات التأمين والمصارف لمركزة العمليات المصرفية وضبط النشاطات الاقتصادية وتسريع التنمية الاقتصادية.

٢ ـ اقامة مصرف مركزي وطني تملكه الدولة واصدار عملة وطنية مستقلة.

٣ ـ منع الربا بكافة اشكاله وتوسيع الاقراض بأدنى فائدة لمنع مزاوليه من استغلال الجماهير.

٤ ـ تخطيط وتنفيذ سياسة تسعير ملائمة لتأمين السوق الداخلية للمنتجات الوطنية الزراعية والصناعية والحرفية.

٥ ـ وضع وتنفيذ سياسة ضريبية عادلة ومعقولة لادارة البلاد والدفاع عنها وللقيام بالوظائف الانتاجية والاجتماعية.

د ـ التجارة

١ ـ بناء طرق النقل والمواصلات البرية والجوية والبحرية لتطوير التجارة الوطنية.

٢ ـ القيام بكل عمليات الاستيراد والتصدير.

٣ ـ تأميم شركات التجارة الكبرى وتنظيم عمل الشركات الأصغر

٤ ـ منع تصدير السلع الاساسية والحد من استيراد البضائع الفخمة.

٥ ـ تنظيم المبادلات وتسعير مختلف المنتجات المحلية.

٦ ـ المنع المطلق لتجارة التهريب.

٧ ـ اقامة علاقات تجارية مع كافة البلدان التي تحترم سيادة اريتريا بغض النظر عن انظمتها السياسية.

هـ ـ الأراضي والاسكان في المدن

١ ـ جعل الاراضي المدينية من املاك الدولة.

٢ ـ تأميم كل الفائض من المساكن المدينية لالغاء الاستغلال عبر التأجير ولتحسين معيشة الجماهير.



٣ ـ تحديد ايجارات معقولة تأخذ في اعتبارها مستوى المعيشة بهدف تحسين شروط المعيشة للجماهير.

٤ ـ تعويض المواطنين عن الاملاك المؤممة حسب اجراءات تقوم على اساس الدخل الشخصي واوضاع الاقتصاد الوطني.

٥ ـ بناء مساكن حديثة ملائمة لتخفيف نقص المساكن عن الجماهير.

٣ ـ تطوير الثقافة والتعليم والتكنولوجيا والصحة العامة

آ ـ الثقافة

١ ـ محو الثقافة المنحطة والعادات الاجتماعية المشينة التي نشرها الاستعمار الاثيوبي والامبريالية العالمية والصهيونية لاخضاع واستغلال الشعب الاريتري وتدمير هويته.

٢ ـ ضمان ان تعمل المناهج التربوية الجديدة على بذر واحترام وتنمية تاريخ اريتريا وشعبها، والنضال ضد الاستعمار والاضطهاد ومن اجل الاستقلال الوطني، والتجارب والتضحيات والبطولة، وكذلك الفولكلور الوطني وتقاليد وثقافة الشعب الاريتري.

٣ ـ ازالة المظاهر السيئة لثقافة وتقاليد المجتمع الاريتري وتنمية المضمون الجيد والتقدمي.

٤ ـ التأكيد على ان يقوم الشعب الاريتري بتمجيد وتخليد ذكرى الشهداء ابطال النضال من اجل الاستقلال الذين قدمو حياتهم لانقاذ الشعب والبلاد مسترشدين بالمبادىء الثورية.

ب ـ التعليم والتكنولوجيا

١ ـ محاربة الامية لتحرير الشعب الاريتري من الظلام والجهل.

٢ ـ تأمين التعليم الاجباري العام حتى مستوى المدرسة المتوسطة.

٣ ـ تأسيس معاهد للتعليم العالي في مختلف ميادين العلوم والفنون والتكنولوجيا والزراعة.. الخ.

٤ ـ تقديم المنح للطلاب لمتابعة دراساتهم في مختلف حقول المعرفة.

٥ ـ تأسيس المدارس في مختلف اقاليم اريتريا حسب الحاجة.

٦ ـ فصل التعليم عن الدين.

٧ ـ جعل الدولة تدير كافة المدارس وتؤمن التعليم المجاني على كافة المستويات.

٨ ـ تأمين التكامل بين التعليم والانتاج ووضعها في خدمة الجماهير.



٩ ـ تمكين المواطنين، وخاصة منهم الطلاب والشباب، من تدريب وتطوير انفسهم في العلوم والآداب والحرف اليدوية والتكنولوجيا من خلال اطر منظماتهم.

١٠ ـ تأمين شروط عمل ملائمة للخبراء والعمال المهرة لتمكينهم من استخدام مهاراتهم ومعرفتهم في خدمة الجماهير.

١١ ـ الدخول في مبادلات تعليمية وثقافية وتكنولوجية على اساس المنفعة المتبادلة والمساواة.

ج ـ الصحة العامة

١ ـ تقديم الخدمات الطبية مجاناً للشعب.

٢ ـ اجتثاث الأمراض المعدية وتحسين مستوى الصحة العامة ببناء المستشفيات والمراكز الصحية الضرورية في كافة انحاء اريتريا.

٣ ـ تطوير الطب التقليدي بطريقة علمية.

٤ ـ انشاء مرافق رياضية وجعلها ذات شعبية بين الجماهير.

٤ ـ ضمان الحقوق الاجتماعية

آ ـ حق العمل

١ ـ تسييس وتنظيم العمال الذين اعيقت مساهمتهم في النضال من قبل الخط والقيادة الرجعيين، وتمكينهم من لعب دور طليعي في الثورة بشكل افضل واكثر تنظيماً.

٢ ـ الغاء نظام قوانين العمل ونقابات العمال الزائفة التي اقامها الاستعمار الاثيوبي واسياده الامبرياليون لاضطهاد العمال الاريتريين.

٣ ـ فرض نظام يوم العمل المؤلف من ثماني ساعات وحماية حق العمال في الاستراحة لمدة يوم في الاسبوع وخمسة وعشرين يوماً في السنة.

٤ ـ اصدار نظام عمالي خاص يحمي حقوق العمال بالشكل الملائم ويمكنهم من تشكيل النقابات.

٥ ـ ضمان اسكان مريح وشروط معيشة محترمة للعمال.

٦ ـ وضع برنامج للتأمينات الاجتماعية يُعنى بالعمال ويساعد من لا يتمكن منهم من العمل بسبب المرض او العجز او التقدم في السن.

٧ ـ منع التسريح التعسفي وحسم الراتب غير المبرر.

٨ ـ حماية حق العمال بالمشاركة في ادارة الشركات والصناعات.



٩ ـ النضال للقضاء على البطالة وحماية حق كل مواطن بالعمل.

ب ـ حقوق المرأة

١ ـ انشاء جمعية يمكن للمرأة من خلالها ان تساهم في النضال ضد العدوان الاستعماري ومن اجل التغيير الاجتماعي.

٢ ـ وضع الخطوط العريضة لبرنامج واسع لتحرير المرأة من العزل المنزلي وتطوير المساهمة النسائية في الانتاج الاجتماعي ورفع مستويات المرأة السياسية والثقافية والتقنية.

٣ ـ ضمان الحقوق الكاملة لمساواة المرأة بالرجل في البياسة والاقتصاد والحياة الاجتماعية وكذلك حق الأجر المماثل للعمل المماثل.

٤ ـ اصدار قوانين تقدمية للزواج والعائلة.

٥ ـ حماية حق النساء العاملات باجازة امومة مدفوعة لمدة شهرين.

٦ ـ حماية حق الامهات والأطفال في توفير خدمات الولادة والحضانة والروضة.

٧ ـ مكافحة البغاء والقضاء عليه.

٨ ـ احترام حق المرأة في عدم ممارسة الاعمال الضارة بصحتها.

٩ ـ وضع برامج لزيادة عدد النساء في القيادة وفي الخدمة العامة ورفع مستواهن نوعياً.

ج ـ عائلات الشهداء، والمقاتلون المعاقون، والآخرون الذين يحتاجون الى المساعدة الاجتماعية

١ ـ تأمين العناية والمساعدة اللازمتين لكل المقاتلين والمواطنين الآخرين الذين اصبحوا عاجزين في السجون او في القتال المسلح خلال النضال ضد الاستعمار الاثيوبي ومن اجل الانقاذ الوطني.

٢ ـ تأمين المساعدات والنجدات لضحايا العدوان الاستعماري الاثيوبي من الاطفال والشيوخ والعجّز، وكذلك للذين اصيبوا نتيجة للكوارث الطبيعية.

٣ ـ تقديم المساعدة والعناية الضروريتين لعائلات الشهداء.

٥ ـ ضمان المساواة وتعزيز وحدة القوميات

آ ـ الغاء النظام والقوانين التي وضعتها الامبريالية والاستعمار الاثيوبي وعملاؤهما لشق صف الشعب الاثيوبي واضطهاده واستغلاله.

ب ـ تصحيح كافة الاخطاء التي ارتكبها الانتهازيون خلال مسيرة النضال.



ج ـ محاربة الشوفينية القومية، وكذلك التعصب القومي الضيق.

د ـ تغذية وتقوية مشاعر الوحدة والأخوة بين القوميات الاريترية.

هـ ـ ضمان حقوق ومسؤوليات متساوية لكافة القوميات في قيادتها نحو التقدم والانقاذ الوطني.

و ـ تدريب كوادر من القوميات في الحقول المختلفة لضمان التقدم المشترك.

ز ـ ضمان حق كافة القوميات في المحافظة على لغاتها المحكية او المكتوبة وتطويرها.

ح ـ ضمان حق كافة القوميات في المحافظة على ثقافاتها وتقاليدها التقدمية وتطويرها.

ط ـ المواجهة بقوة لأولئك الذين، من خلال سعيهم لتحقيق مصالحهم، يشكلون زمراً قائمة على اساس القومية او القبيلة او الاقليم.. الخ، ويعرقلون وحدة الثورة والشعب.

٦ ـ بناء جيش شعبي قوي

آ ـ تحرير الأرض والشعب خطوة بعد خطوة من خلال استراتيجية الحرب الشعبية. وبناء قوة برية وجوية وبحرية قوية قادرة على الدفاع عن حدود البلاد ومياهها الاقليمية واجوائها ووحدة اراضيها، وكذلك عن استقلالها التام وتقدمها وكرامة شعبها، لتحقيق الازدهار والوصول الى ارقى المراتب الاقتصادية. ويجب ان يكون الجيش الشعبي: واعياً سياسياً، مشرباً بالعلاقات الرفاقية، مُفَولذاً بالانضباط الثوري. وموطد العزيمة، مفعماً بروح تضحية النفس، مشاركاً في الانتاج.. ومزوداً بالتكتيكات والأسلحة والمهارات الحديثة.

وباعتباره المدافع عن مصالح العمال والفلاحين، فانه يخدم مجموع شعب اريتريا بغض النظر عن الدين او القومية او الجنس. وقاعدة هذا الجيش هي القوة الثورية التي تحارب الآن في سبيل الاستقلال الوطني والتحرير.

ب ـ انشاء ميليشيا شعبية لحماية مكتسبات الثورة ودعم الجيش الشعبي في تحرير المناطق شبه المحررة.

ج ـ انشاء اكاديمية عسكرية تقدمية ومتقدمة.

٧ ـ احترام حرية الدين والمعتقد

آ ـ ضمان حرية كل مواطن في دينه ومعتقده.

ب ـ الفصل الكلي للدين عن الدولة والسياسة.

ج ـ فصل الدين عن التعليم وعدم السماح بأي تعليم اجباري.

د ـ المواجهة بشدة لكل عقيدة جديدة مضادة للثورة تختلقها الامبريالية، مثل شهود يهوه، والحصاديون، والبهائيون . . الخ.

هـ ـ احلال العقوبة القانونية بأولئك الذين يحاولون بذر الخلاف في الصفوف النضالية او عرقلة تقدم الشعب الاريتري على اساس الدين، سواء خلال النضال المسلح او في اريتريا شعبية ديموقراطية.

٨ ـ ضمان المعاملة الانسانية لأسرى الحرب وتشجيع فرار الجنود الاريتريين الذين يخدمون العدو

آ ـ مواجهة جهود الاستعمار الاثيوبي لتجنيد جنود سذّج للخدمة كأدوات للعدوان ولاضطهاد وذبح الشعب الاريتري.

ب ـ تشجيع الجنود الاريتريين ورجال الشرطة السرية الذين غرر بهم في خدمة الجيش الاستعماري الاثيوبي على العودة الى القضية العادلة والانضمام الى شعبهم في النضال ضد العدوان الاثيوبي والترحيب بهم في صفوفه بكامل الحقوق والمساواة.

ج ـ ضمان المعاملة والعناية الانسانية لأسرى الحرب الاثيوبيين.

د ـ احلال عقوبات مشددة بالذين يستسلمون بعد مقاومة عنيفة والمجرمين واتباع الاستعمار الاثيوبي وعملائه المتوحشين.

٩ ـ حماية حقوق الاريتيريين المقمين في الخارج

آ ـ النضال لتنظيم الأريتريين المقمين في الخارج ضمن المنظمات الجماهيرية المشكلة فعلاً بحيث يمكنهم ان يساهموا في النضال الوطني المعادي للاستعمار.

ب ـ العمل على تأمين حقوق اللاجئين الاريتريين الموجودين في البلدان المجاورة، والحصول على مساعدة المنظمات الدولية لهم، والعمل على تحسين شروط حياتهم.

ج ـ الترحيب بالمواطنين الذين يريدون العودة الى بلدهم والمساهمة في النضالات والتقدمات اليومية لشعبهم.

د ـ تشجيع العودة وايجاد الوسائل اللازمة لتأهيل الاريتريين الذين اجبروا على الهرب من بلدهم وارضهم نتيجة العدوان الاثيم واضطهاد الاستعمار الاثيوبي.

١٠ ـ احترام حقوق الاجانب المقيمين في اريتريا

آ ـ منح كافة حقوق الاقامة والعمل للغرباء الذين دعموا، علناً ام سراً، نضال الشعب



الاريتري ضد اضطهاد الاستعمار الاثيوبي ومن اجل الانقاذ الوطني والراغبين بالعيش بانسجام مع النظام القانوني الذي ستتم اقامته.

ب ـ احلال عقاب لا رحمة فيه بالغرباء الذين تجسسوا على الشعب الاريتري او اصبحوا عقبة في سبيله، بوصفهم عملاء او اتباع الاستعمار الاثيوبي. والامبريالية والصهيونية.

١١ ـ اتباع سياسة خارجية قائمة على السلام وعدم الانحياز

آ ـ الترحيب بالمساعدة الآتية من اي بلد او اية منظمة تعترف بالنضال العادل لشعب اريتريا وتدعمه دون تدخل في شؤون اريتريا الداخلية.

ب ـ اقامة علاقات دبلوماسية مع كافة البلدان بغض النظر عن انظمتها السياسية والاقتصادية على اساس المبادىء الخمسة التالية: احترام كل طرف لاستقلال الطرف الآخر ووحدة ارضه وسيادته الوطنية، عدم الاعتداء المتبادل، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، المساواة والمنافع المتبادلة، التعايش السلمي.

ج ـ اقامة علاقات صداقة جيدة مع كافة البلدان المجاورة.

د ـ توسيع الروابط الثقافية والاقتصادية والتكنولوجية مع كافة بلدان العالم بما ينسجم مع السيادة والاستقلال الوطنيين وعلى اساس المساواة. وعدم الانحياز الى اية كتلة عسكرية عالمية او السماح باقامة اية قواعد عسكرية اجنبية على التراب الاريتري.

هـ ـ دعم كافة الحركات الحقة والثورية، باعتبار ان نضالنا جزء لا يتجزأ من الحركة الثورية العالمية بشكل عام، ودعم نضال شعوب افريقيا وآسيا واميركا اللاتينية ضد الاستعمار والامبريالية والصهيونية والتمييز العنصري بشكل خاص.

والنصر للجماهير!



الملحق رقم ٤

قرار المحكمة الدائمة للشعوب*

بين ٢٤ و٢٦ ايار ١٩٨٠ عقدت «المحكمة الدائمة للشعوب» ومقرها ميلانو ـ ايطاليا ـ «جلسة اريتريا»، وقد عالجت محكمة الشعوب القضية الاريترية من منظور القانون الدولي بالاستناد الى مقررات الامم المتحدة، حول منح الاستقلال للاقطار والشعوب المستعمرة، وحول القضية الاريترية بالذات، وفي ضوء الاعلان العالمي لحقوق الانسان، واصدرت قرارها باعتبار الاريتريين شعباً كامل الهوية، وليس مجرد «اقلية قومية» ضمن الدولة الاثيوبية.

وقد تألفت المحكمة من تسعة اعضاء، طبقاً للمادة ٩ من نظامها الاساسي، وهم:

فرانسوا ريجو رئيساً، رث فيرست نائباً للرئيس، ارماندوا اريبي نائباً للرئيس، عمار بنتومي انطونيو كاسيز اندريه جاردينا فرنسوا هوتار لويس جوانيه ادموند جوف، اعضاء.

واعتبر الحكم وثيقة، وجاء في حيثياته ما يلي:

بناء على ميثاق الامم المتحدة

وبناء على قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٣٩٠ (٥) الخاص بارتيريا وبناء على قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة (القرار رقم ١٥١٤ (١٥) الخاص بمنح الاستقلال للاقطار والشعوب المستعمرة والقرار رقم ٢٥٢٥ (٢٥) المتعلق بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول.

واستناداً على : الاعلان العالمي لحقوق الشعوب المعلن في ٤ يوليه (تموز) ١٩٧٦.

واستناداً على: النظام الاساسي للمحكمة الدائمة للشعوب.

واستناداً على: الوثائق المكتوبة التي جمعتها السكرتارية (الامانة) المتابعة لنضال الشعب الاريتري من اجل حق تقرير المصير ـ ورجوعاً الى الحجج التي طرحتها الحكومة الاثيوبية وعلى الخصوص وثيقة بعنوان (النضال الطبقي ومشكلة اريتريا) الصادرة عن مركز استعلامات الثورة الاثيوبية ـ اديس ابابا ـ اثيوبيا ١٩٧٩.

وبعد الاستماع الى التقارير المقدمة من:

عمار بنتومي السكرتير الدولي للرابطة الدولية للقانونيين الديمقراطيين ووزير العدل السابق بالجزائر ـ وعضو المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب

---

* كما نشر في صحيفة «السفير» البيروتية.



اندريه جاردينا استاذ القانون الدولي بجامعة نابولي.

دافيد بول استاذ بجامعة مانشستر

ريتشارد ليونارد فيلسوف وباحث بالمعهد العالي للفلسفة بجامعة لوفان

جويدو بمبي صحفي بجريدة اليونيتا

فرانسوا هوتار استاذ علم الاجتماع بجامعة لوفان

الان فنيت استاذ مساعد بجامعة اميان.

جاك لينوبل استاذ مساعد بجامعة لوفان

بيركيت هابتي سيلاسي استاذ بجامعة هيوارد (واشنطن).

حلمي شعراوي السكرتير العام المساعد للجمعية الافريقية (القاهرة)

بولوفوا استاذ القانون الدولي بجامعة ساساري

لويجي كوندو رلي استاذ القانون الدولي بجامعة فلورنس

جو فرهفن استاذ القانون الدولي بجامعة لوفان

ـ وكذلك الاستماع الى شهادة كل من:

ماري ديمي، ارما تاديا، لويزا مورجاتيني، جيان بيترو تستا، لويجي برو سبيري، كريستينا بيورك، ايوجنيا باسي، اوليفيه لوبرن.

وحيث ان المحكمة قد تلقت طلباً بابداء الرأي الاستشاري ـ مقدما من جبهة التحرير الاريترية والجبهة الشعبية لتحرير اريتريا في ما يختص بـ

١) تكييف المسألة الاريترية، باعتبارها مسألة استعمارية لم يبت فيها على اساس حق الشعب الاريتري في تقرير المصير.

٢) الخرق الاثيوبي لحق تقرير المصير المشار اليه وعدم شرعية تدخل القوى المتحالفة مع اثيوبيا في حربها التي تشنها ضد الشعب الاريتري.

وحيث ان الطلب المشار اليه اعلاه قد اعلن عن قبوله بواسطة المحكمة المشكلة في جلستها الاستثنائية التي عقدت في مدينة بولونيا في ٢٤ يونيه (حزيران) ٧٩ طبقا للمواد ٤, ١٢ من النظام الاساسي للمحكمة.

وحيث ان ذلك القرار قد بلغ الى الحكومة الاثيوبية في الاول من يوليه (تموز) ٧٩ ودعيت للاشتراك في المرافعة طبقاً للمادة ١٥ من النظام الاساسي للمحكمة ـ وبما ان المحكمة قد بذلت مساعيها الحميدة لدى كل الاطراف من اجل حضور جلسة المحاكمة.



وحيث ان الدعوى لحضور الجلسة قد جددت بخطاب وجه الى سعادة سفير اثيوبيا في روما في ٢٤ مارس (آذار) ١٩٨٠.

وحيث ان المحكمة لم تتلقى رداً على تلك الدعوات.

وبناء على المهمة التي كلفت بها المحكمة ـ فقد دعت الرئاسة الى عقد الجلسة الحالية وتشكلت المحكمة من تسعة اعضاء.

وعليه قررت المحكمة ما يلي:

اولاً: في ما يتعلق بماهيّة الشعب:

١) لا يشكل الشعب الاريتري اقلية قومية داخل دولة، وله صفة الشعب بالمعنى المتعارف عليه طبقا لقانون الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الشعوب.

٢) وبقدر ما هو شعب، فان له حق العيش بسلام على ارضه التي تحدّدت تماماً خلال العهد الاستعماري حتى عام ١٩٥٠، ولا بد من احترام هويته الوطنية والثقافية.

٣) هوية الشعب الاريتري ـ برزت بصورة خاصة نتيجة مقاومته للاستعمار الايطالي، وقد اعترف بتلك الهوية القرار رقم ٣٩٠ (٥) للجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة.

٤) تأكدت وحدة الشعب الاريتري اليوم من خلال نضاله المسلح الذي يخوضه منذ سبتمبر (ايلول) ١٩٦١، حيث تمكن من تحرير مناطق كثيرة من البلاد ـ تدار حالياً بواسطة جبهات التحرير الوطنية، وحيث اقيمت مؤسسات اقتصادية واجتماعية جديدة.

ثانياً ـ فيما يتعلق بحق تقرير المصير:

٥) للشعب الاريتري الحق في تقرير المصير وهو حق لا يتقادم ولا ينازع فيه.

٦) ان العلاقات التاريخية والقديمة بين اريتريا واثيوبيا والتي تدعيها الحكومة الاثيوبية ليست دقيقة بما فيه الكفاية، ولا تشكل عائقاً امام الاعتراف بهذا الحق وممارسته.

٧) يمارس حق تقرير المصير مع احترام وحدة اراضي اريتريا طبقاً للمواد ٢ , ٣ من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية. وبمعنى آخر عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار طبقاً للمبادىء التي وضعتها منظمة الوحدة الافريقية في ٢١ يوليه (تموز) ١٩٦٤.

٨) الاعتراف بحق الشعب الاريتري في الوجود وحقه في تقرير المصير، يكشف ويعني ان النظام الاتحادي (الفيدرالي) الذي تم بين اريتريا واثيوبيا عام ١٩٥٠ طبقاً لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٣٩٠ (٥) ـ قد غلب المصالح الاستراتيجية والجيوبوليتيكية لقوى كبرى معينة.

٩) لم تحترم الحكومة الاثيوبية منذ البداية احكام ذلك القرار، خاصة عندما منعت استعمال اللغات الوطنية وحرمت الاريتريين من حقوقهم المدنية والسياسية. وبلغ خرق القرار اقصى مداه عندما الغت الحكومة الاثيوبية النظام الفيدرالي من جانب واحد. وهكذا اخضع الشعب الاريتري لسيطرة اجنبية بالمعنى المتعارف عليه في نظام الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الشعوب.

١٠) لا تعتبر المسألة الاريترية حالة او حركة انفصالية، وللشعب ان يمارس حق تقرير المصير وصولا الى الاستقلال ـ وتتجسد ارادة الشعب الاريتري بالنسبة لهذه النقطة في النضال المسلح الذي تشنه جبهات التحرير منذ ما يقرب من ٢٠ عاماً.

ثالثاً: فيما يتعلق بواجبات المجتمع الدولي:

١١) تدخل المسألة الاريترية في نطاق اختصاص الامم المتحدة ـ وذلك من اجل صيانة السلام والامن الدولي ـ ومن ناحية اخرى التزاماً منها بضمان احترام حق الشعوب في ادارة شؤونها بنفسها.

١٢) على منظمة الوحدة الافريقية القيام بواجبها دون تحفظ بالنسبة لقضايا التحرر الكامل للاقاليم الافريقية التي لم تحصل بعد على استقلالها طبقاً لمقدمة ميثاق اديس ابابا ـ وحق كل الشعوب الذي لا ينازع في تقرير المصير.

١٣) يعتبر النضال الاريتري نزاعاً مسلحاً تنطبق عليه المبادىء العامة لانظمة الحرب تماماً، والمنصوص عليها في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الاضافي الاول لعام ١٩٧٧.

١٤) استنادا على المادة الاولى فقرة ٢ من ميثاق الامم المتحدة، والقرار رقم ٢٦٢٥ (١٥) والقرار رقم ٣٣١٤ (٢٩) للجمعية العامة. وكذلك المادة ٣٠ من الاعلان العالمي لحقوق الشعوب ـ يجب على كل الدول الاعتراف بحق الشعب الاريتري في تقرير المصير، ويجب على الدول والمنظمات الدولية ما يلي:

- الامتناع عن التعاون العسكري او غيره تجاه قمع حركة التحرير الوطني.
- تأييد حق تقرير المصير، وذلك بتقديم الدعم السياسي والمادي.



تسلسل الأحداث البارزة

١٨٨٤ / ١٨٨٥	مؤتمر برلين يخرج بتقسيم افريقيا الى مناطق نفوذ اوروبية.
١٨٨٤ / ١٨٩٧	مملكة شوان التي يحكمها الامبراطور مينيليك تتوسع الى عشرة اضعافها لتصبح الامبراطورية الاثيوبية.
١٨٨٩	ايطاليا تعلن اريتريا مستعمرة لها. واثيوبيا تعترف بهذا الواقع بتوقيعها معاهدة اوتشالي.
١٨٩٦	قوات مينيليك، التي تزودت بالرجال والعتاد من فتوحاتها الجنوبية، تهزم الجيش الايطالي في عدوة.
١٨٩٧	محمد عبد الحسن يبدأ المقاومة المسلحة بين الصوماليين، وهي المقاومة التي استمرت حتى موته عام ١٩٢٠.
١٩١٦	الامبراطور هيلاسيلاسي (الذي كان يومها الراس تافاري ميكونين) يقود انقلاباً ناجحاً ضد ليج ياسو الذي اختاره مينيليك لخلافته.
١٩٣٠	تتويج الراس تافاري ميكونين امبراطوراً لاثيوبيا باسم هيلاسيلاسي.
١٩٣١	هيلاسيلاسي يصدر دستوراً مكتوباً.
١٩٣٦	جيش موسوليني الاستعماري الايطالي يجتاح اثيوبيا دافعاً هيلاسيلاسي الى الهرب الى المنفى.
١٩٤١	الجيش الايطالي يُهزم من قبل قوات تقودها بريطانيا في الصومال واثيوبيا واريتريا.
١٩٤٣	تأسيس «عصبة الشباب الصوماليين» في مقديشو مجددة بذلك الحركة القومية الصومالية الموحدة.
١٩٥٠	الجمعية العامة للأمم المتحدة تتخذ قراراً حول مستقبل المستعمرات الايطالية السابقة ينص على ان تصبح ليبيا مستقلة عام ١٩٥٣، وان تدار الصومال تحت وصاية الامم المتحدة وبادارة ايطالية لمدة عشر سنوات تصبح بعدها مستقلة، وان يتم توحيد اريتريا «فيدراليا» مع اثيوبيا.



١٩٥٢	بدء تنفيذ الوحدة «الفيدرالية» بين اثيوبيا واريتريا.
١٩٥٣	ليبيا تصبح مستقلة. تم توقيع معاهدة اميركية ـ اثيوبية مدتها ٢٥ سنة حصلت الولايات المتحدة بموجبها على قاعدة في اسمرة وتسهيلات اخرى.
١٩٥٥	صدور دستور معدل في اثيوبيا.
١٩٥٦	السودان يصبح مستقلاً. اذاعة القاهرة تبث باللغتين التيغرينية والعربية وتسمع في اريتريا.
١٩٥٧	الغاء اللغتين التيغرينية والعربية كلغتين رسميتين للحكومة الاريترية، خرقاً لقرار الامم المتحدة. بدء المقاطعات والمظاهرات الطلابية
١٩٥٨	اتحادات العمال في اريتريا تعلن اضراباً عاماً. الشرطة تطلق النار على المتظاهرين فتقتل وتجرح بضعة مئات.
١٩٥٩	ظهور «حركة التحرير الاريترية» الى الوجود.
١٩٦٠	الصومال يصبح مستقلاً.
١٩٦١	تأسيس «جبهة التحرير الاريترية».
١٩٦٢	هيلاسيلاسي يلغي الاتحاد «الفيدرالي» بين اثيوبيا واريتريا من جانب واحد.
١٩٦٣	تأسيس «منظمة الوحدة الافريقية» في اجتماع عقد في اديس ابابا.
١٩٦٤	اتخاذ قرار خلال الاجتماع الثاني لـ «منظمة الوحدة الافريقية» في القاهرة يقضي بالقبول بالحدود التي اقامها الاستعمار في القارة الافريقية.
١٩٦٤	وقوع اشتباكات حدود بين اثيوبيا والصومال.
١٩٦٩	انقلاب في السودان يقوده النميري يطيح بحكومة الصادق المهدي المدنية.
١٩٦٩	انقلاب في الصومال يقوده سياد بري يطيح بحكومة ابراهيم ايغال.
١٩٧٠	تشكيل «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» نتيجة انشقاق في «جبهة تحرير اريتريا».
١٩٧٢/ ١٩٧٣	الجفاف في اقليمي القرن والساحل الافريقيين.
١٩٧٤	الاطاحة بهيلاسيلاسي من قبل انتفاضة شعبية اغتصبها العسكريون فيما بعد.
١٩٧٥	انتهاء الحرب الاهلية القائمة بين «جبهة التحرير الاريترية» و«الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا». في شهر شباط (فبراير) .اثيوبيا تشن هجوماً اوصل الحرب الى الأراضي المرتفعة.

١٩٧٥	الحكومة العسكرية الاثيوبية تلغي نظام الملكية الاقطاعية للأراضي وتتخذ اجراءات راديكالية اخرى.
١٩٧٦	«المجلس الثوري الأعلى» في الصومال يشكل «الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي»، الذي اعلن برنامجه في تموز (يوليو).
١٩٧٧	عقد المؤتمر الاول لـ «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» في المنطقة المحررة من اريتريا.
١٩٧٨	القوات المسلحة الاثيوبية المدعومة سوفييتياً، تفتح بمساعدة كوبية، المدن الرئيسية في اوغادين وبعض المدن المحررة في اريتريا.
١٩٧٩	هجوم اثيوبي خامس يستهدف احتلال مناطق قاعدة الساحل في اريتريا ويفشل. «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» تستلم زمام المبادرة وتكسب بعض الأرض.
١٩٧٩	الديرغ يعلن تشكيل لجنة لتأسيس حزب يرأسه منغيستو.

هوامش

المدخل

(١) يعتبر السودان من الناحية الجغرافية جزءاً من الاقليم ولكنه لا يدخل ضمن ما يسمى عادة بالقرن الافريقي. ومع ذلك، سيجري بحث بعض مظاهر السياسات السودانية من حيث تأثيرها على سياسات القرن الافريقي.

(٢) انظر: Rupert Emerson, Self-Determination Revisited in the Era of Decolonization (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1964), pp. 28-32.

وايضاً Bereket H. Selassie, «The Evolution of the Principle of Self-Determination,» Horn of Africa Journal (Winter 1978-1979).

(٣) تشكل حرب بيافرا الانفصالية مثالاً آخر للأزمة القومية المتجذرة في التاريخ الاستعماري واحد اوجه الاختلاف هو ان حرب اوغادين ما زالت مستمرة. والوجه الآخر هو ان الرئيس التانزاني نيريري دعم الحق الصومالي بتقرير المصير في اوغادين، القائم على نفس المبدأ. وقد اختار نيريري كذلك تجاهل كون المسألة الاريترية مسألة استعمارية. ويبدو انه اختار ذلك لئلا يحرق اصابعه ثانية. ومن ناحية اخرى، فانه قلب موقفه ثانية عندما تدخل في اوغندا عام ١٩٧٩ بغزوها للاطاحة بعيدي امين. وهذا الغزو كان يمكنه ان يمهد الطريق امام اعادة تقييم لميثاق منظمة الوحدة الافريقية كما اشارت الى ذلك اعمال قمة المنظمة التي عقدت في مونروفيا.

الفصل الأول ـ اثيوبيا: دولة ـ امبراطورية

(١) معظم الرجال هم «ريست» بالوراثة، رغم ان هنالك مناطق قليلة تكون فيها للمرأة ايضاً حقوق «الريست». وكنت قد اختبرت اجراءات القانون الاثيوبي كأستاذ للقانون وكـ«مسؤول اسير» في الحكومة بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٤ عندما استقلت ثم نفيت الى هرار.

(٢) انظر John Markakis and Nega Ayele, Class and Revolution in Ethiopia (London: Spokesman Press, 1978), p. 22.

(٣) الاقليم الشمالي من اثيوبيا تقطنه الشعوب الامهرية والتيغرية التي غالبيتها من المسيحيين. اما الأقاليم الجنوبية والجنوبية الشرقية فأغلب سكانها، على العكس من ذلك، من الاسلام.

(٤) من اجل تحليل ممتاز لتشابكات نظام الملكية الاقطاعي الامهري راجع:

Allan Hoben, Land Among the Amharas of Ethiopia (Chicago: University of Chicago Press, 1973).

(٥) انظر: Markakis and Nega, Class and Revolution in Ethiopia, p. 26.

(٦) المصدر السابق ص: ٢٤ ـ ٢٥

(٧) المصدر السابق ص: ٢٥



الفصل الثاني ـ اثيوبيا: الامبراطورية والثورة

(١) اعادة النظر هذه كانت عبارة عن مشروع اصلاح تعليمي اوصى به البنك الدولي ويتعلق باعادة توزيع الفرص التعليمية، وبالتالي المخصصات المالية، وهو ما اثّر سلباً على رواتب المعلمين. وكان هذا سبباً رئيسياً لانتفاضة المعلمين عشية الثورة، فقد شعر المعلمون بأنهم شريحة مهملة من طبقة المهنيين دون اي التزام حكومي بتحسين وضعهم، أي لا سلسلة لزيادات الرواتب والترفيع. وقد مارس الاكثر وعياً سياسياً من بينهم نفوذاً اساسياً في تحويل المعلمين الى عناصر للثورة، وهو دور بدأوا يلعبونه عندما هاجموا اعادة النظر في القطاع وحللوا مساوئه. وقد كسب المعلمون دعم أهالي الطلاب الذين خافوا ان تكون اعادة النظر هذه قد وضعت لحرمان ابنائهم من فرصة التعليم العالي.

(٢) انظر: John Markakis and Nega Ayele, Class and Revolution in Ethiopia (London: Spokesman Press, 1978), p. 82.

(٣) لعب الطلاب الاثيوبيون في اوروبا دوراً هاماً في الاعلام بالكارثة. وقد ذكر ديمبلباي في شهادته امام لجنة التحقيق الاثيوبية انه علم للمرة الاولى بالكارثة عن طريقهم.

(٤) هناك شك في هاتين «الحقيقتين». منغيستو نشأ وتعلم، حتى انتسابه الى مدرسة هوتيلا كاديت، في رعاية ديجاسماتش ((دوق) كيبيدي تيسّيما، الذي كان من الاتباع المقربين للامبراطورة زيوديتو، سَلَف هيلاسيلاسي، ثم اصبح تابعاً مخلصاً وكاتم اسرار لهيلاسيلاسي نفسه. وكانت ام منغيستو احدى خادمات كيبيدي، ولكن لم يثبت ابداً ان منغيستو كان ابناً غير شرعي لكيبيدي او ابن عبد، وقد حافظ كيبيدي على علاقته بمنغيستو وقدم له النصيحة حول استراتيجيات تصفية منافسيه. واكثر من ذلك، فانه لم يثبت كون منغيستو من الاورومو، رغم انه المح الى ذلك. هذا الاعتقاد، الى جانب ان هيلافيدا كان من الاورومو، جلب التأييد للديرغ من عناصر الاورومو في المرحلة الصعبة.

(٥) استناداً الى حديث اجراه معي بعد استقالته.

(٦) اصدقاء أمان، وانا من بينهم، حاولوا اقناعه بالهرب. ولكنه قال لنا: «لن ادير ظهري وأعدو، فأنا جنرال، واذا جاؤوا لاعتقالي فلن يخرجوني من بيتي كالخروف» والواقع ان بعض الضباط اراد اختطافه للحفاظ عليه، ولكن الوقت كان قد سبقهم.

(٧) راجع: Markakis and Ayele, Class and Revolution in Ethiopia

(٨) من المثير للدهشة، على العموم، ان هيلا فيدا كان يراقب تحركات سيساي ويعلم منغيستو بها. وكان منغيستو وهيلا ايامها مقربين جداً احدهما الى الآخر، وربما كانا يشكان، كل لأسبابه، بطموح سيساي.

(٩) انظر: The New African (London), November 1979

الفصل الثالث ـ اريتريا: نضال مستعمرة

(١) انظر: P. M. Holt, The Mahdist State (Oxford: Clarendon Press, 1970), esp. pp. 45-65.



(٢) راجع: J.S. Trimingham, Islam in Ethiopia (London: Oxford University Press, 1952); G.K.N. Trevaskis, Eritrea: A Colony in Transition, 1941-1952 (Westport, Conn,: Greenwood Press, 1975); E. Ullendorf, The Ethiopians (London: Oxford University Press, 1973).

(٣) حول علاقات مينيليك مع ايطاليا راجع:
Carlo Rossetti, Storia Diplomatica dell'Etiopia (Torino, 1910).

(٤) انظر: Trevaskis, Eritrea, p. 33.

(٥) المادة ٢٣ من المعاهدة. انظر ايضاً الفقرة الثالثة من الملحق رقم ٢.

(٦) انظر القرار رقم ٢٣٩ آ (٤).

(٧) انظر المادتين ١ و٥٥ من الميثاق.

(٨) انظر: Market International Report (Ethiopia summary), January 1977, quoted in Linda Heiden, The Eritrean Struggle for Independence,» Monthly Review (July-August 1978), p. 15.

(٩) في بيان مكتوب قدمه الى لجنة التحقيق المشكلة في عام ١٩٧٤ للتحقيق في حكومة هيلاسيلاسي.

(١٠) كان «كاغينو» اسم الكتيبة التي ارسلت لتحارب في كوريا، وكان كذلك هو «الاسم الحربي» (الاسم الحركي) للراس ميكونين والد هيلاسيلاسي.

(١١) التقرير النهائي لمفوض الامم المتحدة في اريتريا، الفصل الثاني، ص ٢٠١. ومن اجل بحث اكثر تفصيلاً حول هذه النقطة انظر الورقة التي قدمتها الى «محكمة الشعب الدائمة» في ميلانو بتاريخ ٢٧ ايار (مايو) ١٩٨٠. [انظر الملحق رقم ٤].

(١٢) التناقض الظاهري لهذه العلاقة من الناحية الدستورية اوضحه الاستاذ الكبير في القانون الدستوري، البريطاني آيفور جينينغز في: Approach to Independence (London: Oxford University Press 1956).

وكان جينينغز احد ثلاثة خبراء قانونيين وضعوا مسودة الدستور الاريتري.

(١٣) انظر مقدمة قرار الامم المتحدة المشار اليه اعلاه.

(١٤) ولد اب استاذ لغة تيغرية، بشكليها المنطوق والمكتوب، واستخدامه للامثال والاقاصيص العادية جذب اليه الجماهير. وهناك آخرون كانوا يذيعون باللغة العربية بنجاح.

(١٥) انظر: Osman Saleh Sabbe, The Root of the Eritrean Disagreement (Beirut, 1978), p.41.

(١٦) المصدر السابق، ص ٤٢

(١٧) انا شخصياً رأيت الآلاف من المنتسبين الجدد الذين انضموا في هضاب مرتفعات حماسين في اواخر ١٩٧٤ واوائل ١٩٧٥.

(١٨) انظر الملحق رقم ٣.

(١٩) انظر بيان «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» المعنون «ادانة العدوان السوفييتي في اريتريا» الصادر في نيويورك بتاريخ ٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨.

(٢٠) انظر المقابلة التي اجراها لوي بينينو مع رمضان محمد نور الامين العام لـ «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» ومع نائبه ايساياس آفيووركي، والمنشورة في صحيفة «ليبيراسيون» الفرنسية (آذار - مارس ١٩٧٩).

(٢١) من اجل تفاصيل حول هجوم «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» ونتائجه راجع البيان الصحفي الصادر عن الجبهة في ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠.

الفصل الرابع - الاورومو والتيغري

(١) انظر: L.Harry Gould, Marxist Glossary (San Francisco: Proletarian Publishers, 1941), p. 68.

(٢) انظر: V.I. Lenin, Collected Works (Moscow: Progress Publishers, 1964), vol. 22, p. 146.

(٣) المصدر السابق، ص ١٤٣

(٤) المصدر السابق

(٥) المصدر السابق ص ١٤٧

(٦) هذه المادة لخصها بشكل جيد هربرت س. لويس في مقال نشر في:
Journal of African History 7, no. 1 (1966), pp. 27-46.

(٧) انظر: Some Records of Ethiopia, 1593-1646; Being Extracts from «The History of High Ethiopia or Abassia» by Manoel de Almeida, together with Bahrey's «History of the Galla,» edited and translated by C.F. Buckingham and G.W.B. Huntingford (London, 1954), pp. 111-12. See also Lewis, p. 32.

(٨) الرقم الاول ظهر في: Donald N. Levine, Greater Ethiopia: The Evolution of a Multi-ethnic Society (Chicago: University of Chicago Press, 1974), p. 38.

أما الرقم الثاني فقد ورد في بيان صحفي اصدره اتحاد طلاب اورومو في اوروبا يوم ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ وجاء في:
P.T.W. Baxter, «Ethiopia's Unacknowledged Problem: The Oromo,» The Royal African Society (African Affairs) 77, no. 308 (July 1978), p. 255.

(٩) المصدر السابق لبكستر، ص ٢٢٥

(١٠) نفس المصدر، ص ٢٨٩

(١١) نفس المصدر، ص ٢٥٩

(١٢) انظر نشرة «جبهة تحرير الاورومو». Bakkalcha Oromo, OLF's Program (1976) التي يوزعها في الولايات المتحدة «اتحاد طلبة الاورومو» في اميركا الشمالية. وكل الاستشهادات التالية مأخوذة من هذه الوثيقة.

(١٣) في البرنامج مقطع حول العلاقات الدولية يشير الى موقف «جبهة تحرير الاورومو» المعادي للامبريالية، ولكن دعم الجبهة للنضال الاريتري يقصّر عن الاعتراف به باعتباره مسألة استعمارية. والمقطع المذكور يقول ان الجبهة «تدعم نضالات الشعوب الاريترية لتقرير المصير، والتي شنت داخلَ دولة اثيوبيا الامبراطورية».

(١٤) انظر: Kara Wallabuma (bulletin of the Union of Oromo Students of Europe) 2, nos. 2-3 (November-December 1977), p. 71.

(١٥) انظر: Waldaansoo 2, no. 2 (May 1978), p. 20.

(١٦) يتحدث برنامج «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» عن شعب التيغري باعتباره: اولئك الذين يعيشون في التيغري، سواء كانوا يتكلمون اللغة التيغرية ام العفار ام الآغا ام الساحو ام الكوناوا، واولئك الذين يعيشون خارج التيغري.



(١٧) انظر: .Tigray: A Nation in Struggle (Khortoum: TPLF Foreign Relations, October 1979)

(١٨) انظر: Tegray 2, no. 1 (December 1978), p. 2; this is the newsletter of the Tigreans of North America.

(١٩) انظر: .Weyyin 2 (1978), p.6

(٢٠) المصدر السابق، ص ٧. وفيه ايضاً لائحة بأسرى حزب الشعب الثوري الاثيوبي.

(٢١) المصدر السابق، ص ٧.

(٢٢) انظر: .Weyyin 3 (August 1978), pp. 7-8

(٢٣) انظر: .Economist (London), September 1, 1979

(٢٤) انظر بشكل خاص .Weyyin 2 (1978), pp 8-27, 46-53 ، وقد بدأت البث كذلك من «اذاعة تحرير اريتريا».

الفصل الخامس ـ الصومال: الأراضي المفقودة

(١) انظر: .I.M. Lewis, Peoples of the Horn (London: International Affairs Institute, 1955)

(٢) انظر: Saadia Touval, Somali Nationalism (Cambridge, Mass.: Harward University Press, 1963), p. 10.

(٣) المصدر السابق، ص ١٤.

(٤) انظر: Henri de Monfried, Ménélik, Tel qu'il fut? (Paris: Grasset, 1954), pp. 165-67. For an insightful short history of Harar and its neighbors in the nineteenth centuty, see R.A. Caulk, «Harar Town and Its Neighbors in the Nineteenth Centuty,» Journal of African History 18, no. 3(1977).

(٥) انظر: .I.M. Lewis, A Modern History of Somalia: From Nation to State (London, 1965), p. 41

(٦) راجع: .John Drysdale, The Somali Dispute (New York: Praeger, 1964)

(٧) .House of Commons Debates, February 4, 1941

(٨) راجع: .House of Commons Debates, June 4, 1946, cols. 1840-41

(٩) تقرير الحكومة الايطالية المقدم الى الجمعية العامة للامم المتحدة حول الصومال عام ١٩٥٩. النص الفرنسي.

(١٠) هذه الرواية مبنية على ملاحظاتي الشخصية اثناء الزيارة التي قمت بها الى غود في عام ١٩٦٩.

(١١) العديد من هؤلاء ضم فيها بعد الى الجيش الصومالي في رتب مختلفة، وبعضهم قاد النضال التالي في الأوغادين.
انظر: .Colin Legum and Bill Lee, Conflict in the Horn of Africa (London, 1978), p. 33

(١٢) حول هذه النقطة والكثير مما يليها راجع:
Patrick Gilkes, The Dying Lion (London: Friedmanns, 1975).

(١٣) انظر: .Legum and Lee, Conflict in the Horn of Africa, p. 33

(١٤) من مقابلة للمؤلف اجراها مع سياد بري، والواقع ان منغيستو وسياد بري لم يلتقيا وجهاً لوجه. وقام كاسترو وبودغورني بدور الوسيط بين الطرفين.

(١٥) استناداً الى مسؤولين كوبيين حضروا المحادثات. انظر: .Africa News, March 13, 1978, p. 8

(١٦) راجع: .James MacManus, The Guardian (Lodon), September 15, 1976



(١٧) مثلاً، في اجتماع منظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في ماوريتشيوس في تموز (يوليو) ١٩٧٥، حاول الوفد الاثيوبي الحصول على قرار يدعو الى تأجيل الاستقلال.

(١٨) راجع: The Guardian (London), September 16, 1976.

(١٩) راجع: Legum and Lee, Conflict in the Horn of Africa.

(٢٠) انظر: I.M. Lewis, «Pan-Africanism and Pan-Somalism,» Journal of Modern African Studies 1 (1963), pp. 47-61.

(٢١) انظر: Alexander Melamid, The Geographical Review, vol. 54 (1964), p. 587.

(٢٢) انظر: A.A. Castagno, «The Somali-Kenyan Controversy: Implications for the Future,» Journal of Modern African Studies 2 (1964), pp. 165-88.

(٢٣) المصدر السابق، ص ١٧٦.

(٢٤) انظر: Colin Legum and John Drysdale, des., African Contemporay Record, 1968-1969 (London, 1969), p. 202.

(٢٥) راجع، مثلاً: Samuel De Calo, Coups and Army Rule in Africa (New Haven: Yale University Press, 1976).

(٢٦) راجع: Basil Davidson, «Somalia in 1975, Some Notes and Impressions, Issue (Spring 1965).

(٢٧) راجع، مثلاً: Lisane Abyot (journal of the Ethiopian Students of North America) 3, no.9 (October-November 1977).

(٢٨) وليست حالة اوغادين او اريتريا خاصة في هذا المجال، فهناك غزو الفييتنام لكمبوتشيا وغزو تانزانيا لأوغندا. وسواء كان المرء يؤيد ام لا دوافع الغازي، فانهما حالتان تمثلان فشل النظام القانوني العالمي.

(٢٩) انظر: D. Ottaway, The Washington Post, July 30, 1977.

(٣٠) نقلاً عن مصادر مطلعة اجرى المؤلف مقابلات معها.

(٣١) المصدر السابق.

(٣٢) حسن هيلا، في مقابلة أجريت معه في ٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ في مقديشو.

الفصل السادس - القوى العظمى

(١) راجع: Fred Halliday, «Report from the Horn of Africa: The myth of the Super-Powers,» TNI Communication 1, no. 3 (May-June 1978).

(٢) انظر: «The War in The Horn of Africa, Editorial in The London Times, January 19, 1978.

(٣) راجع: James Buxton, «The Russian Gamble in Ethiopia,» Financial Times, January 19, 1978.

(٤) المصدر السابق.

(٥) ان حكم كاسترو المتسرع على منغيستو اظهر فيما بعد كونه احد اكبر الاخطاء التي ارتكبها خلال السنوات الاخيرة.

(٦) كما صرح بذلك الممثل السوفييتي في الامم المتحدة في نقاش جرى عام ١٩٥٠ حول مستقبل اريتريا.

(٧) انظر: Weekly Review, March 20, 1978, p. 16.

(٨) المصدر السابق.



(٩) انظر: J.G. Liebenow, «The Caucus Race: International Conflict in East Africa and the Horn,» East African Series 11, no.1 (July 1977), p. 2.

(١٠) كما ذكر ممثل لـ «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» في ندوة دراسية عقدت في لندن حول اريتريا بتاريخ ١٢ - ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩.

(١١) راجع، مثلاً: John Stockwell, In Search of Enemies: A CIA Story (New York: W.W. Norton, 1978).

(١٢) انظر: Scott Thompson, «The American-African Nexus in Soviet Strategy,» Paper presented at the 1977 Annual Conference of the American Association for the Advancement of Slavic Studies, Washington, D.C.

(١٣) حول المدرستين في التفكير انظر:
Chester A. Crocker, «The African Setting: Two Views on the Horn,» Washington Review of Strategic and International Studies (April 1978). On the «grand design» and «opportunism» theories, see Dimitri Simes in ibid.

(١٤) انظر: Colin Legum, «The African Environment in the USSR and Africa,» Problems of Communism (January—February 1978), pp. 1-99. Legum cites the works of Soviet Admiral of the Fleet Sergey Gorshkov, who describes the new Soviet requirements for a system of naval and air facilities.

(١٥) المصدر السابق.

(١٦) انظر: David E. Albright, «Soviet Policy,» Problems of Communism (January — February 1978), pp. 20-29.

(١٧) راجع: Dimitri K. Simes, «Soviet Intervention in the Horn,» Washington Review (April 1978).

(١٨) انظر: Richard Lowenthal, «Soviet Counter-Imperialism,» Problems of Communism (November — December 1976), pp. 52-63.

(١٩) Simes, «Soviet Intervention in the Horn»

(٢٠) Fred Halliday, «U.S. Policy in the Horn of Africa: Aboulia or Proxy Intervention?» Review of African Political Economy, no. 10 (September — December 1978).

(٢١) Crocker, «The African Setting.»

(٢٢) المصدر السابق.

(٢٣) المصدر السابق.

(٢٤) انظر: Halliday, «U.S. Plicy in the Horn of Africa,» p. 15.

(٢٥) المصدر السابق، ص ١٤.

(٢٦) المصدر السابق، ص ١٧.

(٢٧) Arnaud de Borchgrave, «Crossed Wires,» Newsweek, September 28, 1977.

(٢٨) انظر: Thompson, «The American-African Nexus in Soviet Strategy,» p. 10.

(٢٩) انظر: Rau Valdes Vivo, Ethiopia: The Unknown Revolution (Havana, 1978), particularly the foreward which quotes Castro's remarks on the Ethiopian revolution. See also the joint communiqué issued following Castro's visit to Ethiopia in Septembert 1978, in Granma, October 1, 1978.

(٣٠) المصدر السابق، ص ٢٠ و٣٠.



(٣١) مقابلة مع مصادر يجب ان تبقى بلا اسماء. انظر ايضاً:

Nelson P. Valdés, «Cuban Foreign Policy in the Horn of Africa,» Cuban Studies 10, no. 1 (January 1980), pp. 50-80.

(٣٢) محادثة خاصة وشخصية مع مصادر مقربة من القيادة الكوبية.

(٣٣) انظر: Valdes Vivo, Ethiopia: The Unknown Revolution, p. 31

(٣٤) انظر: Frank T. Fitzgerald, «A Critique of the 'Sovietization of Cuba' Thesis,» Science and Society 42, no. 1, p. 16.

(٣٥) مشار اليه في المصدر السابق، ص ١٦.

(٣٦) المصدر السابق، ص ١٧.

(٣٧) Dan Connell, The Guardian (London), January 3 and 10, 1978.

(٣٧) وقد قدرت تقارير تالية عدد الضباط السوفييت بـ ٦٠٠ ضابط، وافيد عن قتل ضابط روسي برتبة مقدم في قتال الساحل. انظر «لوموند» ٢٦ ايار (مايو) ١٩٧٩.

(٣٨) انظر: Halliday, «U.S. Policy in the Horn of Africa,» p. 23.

(٣٩) وهو ما مكّنه من دخول مغامرة مبادرة الشخص الواحد لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي، مما اثار الغضب السعودي. فالسادات لم يستشر السعوديين قبل قيامه بزيارة القدس وما تبعها من سياسة كامب ديفيد. واحدى النتائج الهامة، والتي جرى الكلام قليلاً عنها، كانت المصالحة بين السوريين والعراقيين، مما أدى الى قيام جبهة عربية موحدة مضادة لمبادرات السادات. وهو ما ادى الى انحياز السعوديين، وان بشكل خجول، الى الحكومات العربية الراديكالية.

(٤٠) Thomas W. Lippman, The Washington Post, March 4, 1979.

(٤١) المصدر السابق.

(٤٢) المصدر السابق.

(٤٣) Richard Burt, New York Times, February 27, 1979.

الفصل السابع ـ الجيران والمتطفلون

(١) Christopher Batsche, «Le Soudan, peut-il devenir le grenier?» Le Monde Diplomatique, January 1978.

(٢) Africa Magazine 83 (July 1978), p. 85.

(٣) Fred Halliday, «Report from the Horn of Africa: The myth of the Super-Powers,», TNI Communications 1, no. 3(May-June 1978).

(٤) المصدر السابق، ص ٢٨.

(٥) انظر: Jean Doresse, Ethiopia (London, 1959), pp. 115-19, esp, p. 116.

(٦) في السودان، شكلت حكومة عسكرية يرأسها ابراهيم عبود في عام ١٩٥٨، ولكنها شكلت نتيجة لاتفاق بين رئيس الوزراء آنئذ عبد الله خليل (ضابط سابق في الجيش) وعبود لتجاوز ازمة سياسية نجمت عن خلاف قام بين الاحزاب الرئيسية. وقد اطيح بحكومة عبود من خلال انتفاضة شعبية في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤.



(٧) ورد في: Colin Legum, «The African Environment in the USSR and Africa,» Problems of Communism (January-Feruary 1978), pp. 12-13.

(٨) المصدر السابق.

(٩) عضو سابق في الديرغ روى لي هذه القصة.

(١٠) هذا الاستشهاد وما يليه ورد في:

Sudan Bulletin 3 (April 1978), issued by the Central Committee of the Comunist Party of the Sudan.



بيركيت هابتي سيلاسي

ولد بيركيت هابتي سيلاسي في اريتريا عام ١٩٣٢ وتلقى علومه في اثيوبيا، وايطاليا، وبريطانيا حيث حصل على درجة بكالوريوس في الحقوق من جامعتي لندن وهال، وعلى درجة دكتوراه في النظرية الدستورية والحكم في افريقيا من جامعة لندن.

في مطلع الستينات عمل في اثيوبيا مستشاراً قانونياً لوزارة العدل ثم نائباً عاماً.

وبعد سقوط نظام هيلاسيلاسي العام ١٩٧٤، عمل مع النظام الجديد، ولكنه عاد فاستقال احتجاجاً على خرق حقوق الانسان، وخاصة في اريتريا. ومنذئذ وهو يشارك في النضال الاريتري المضاد للاستعمار ويعلّم في قسم الدراسات الافريقية في جامعة هاوارد وفي معهد الدراسات السياسية في واشنطن.

وقد كتب العديد من المقالات والابحاث حول القانون الافريقي وحول اريتريا وشارك في اعداد كتاب «اريتريا، القومية والثورية».

الصراع في القرن الافريقي

كان القرن الافريقي، وهو المنطقة الهامة استراتيجياً والتي تضم اثيوبيا واريتريا والصومال وجيبوتي، مسرحاً لنزاع مسلح مستمر منذ حوالي عقدين من الزمن. وفي القسم الاول من هذا الكتاب يبيّن بيركيت سيلاسي جذور هذا النزاع، في تاريخ الاقليم وجغرافيته. ويعيد المؤلف المصدر الرئيسي لهذا النزاع الى طبيعة الدولة - الامبراطورية الاثيوبية التي لم يتغير طابعها الامبريالي - رغم اعلان العكس - بالاطاحة بحكم الامبراطور هيلاسيلاسي شبه الاقطاعي العام ١٩٧٤. وتبرز الفصول الاولى من الكتاب اصول الدولة الاثيوبية ونمو المعارضة ضد هيلاسيلاسي وضد النظام الذي حل محله، وتبين كيف ادى التغيير، بدوره، الى قمع الحركات القومية والديموقراطية بلا هوادة. وغذى في الوقت نفسه جبهات التحرير المناضلة بين القوميات المضطهدة.

ثم يعود سيلاسي الى تحليل تاريخ وتطور حركات التحرير هذه، بما في ذلك نضالاتها وبرامجها وفاعلياتها. ويضع هذا النقاش في اطار النزاع بين «وحدة اراضي» الامبراطورية الموروثة وحق تقرير المصير للقومية المضطهدة. وهو يناقش، في فصول اخرى، النضال الاريتري المضاد للاستعمار، ونضالات التحرير الوطني التغرية والاورومية، ونضالات الصومال من اجل استعادة «اراضيه المفقودة».

وفي القسم الاخير من الكتاب، يقول سيلاسي انه لفهم هذه الاحداث لا بد من فهم الدور الهام الذي يلعبه التدخل الخارجي في القرن الافريقي. ويحلل النشاطات والتحالفات المتقلبة للقوى العظمى والبلدان المجاورة.

